

البحث الحائز على المركز الأول في مسابقة أنصار السنة المحمدية

تأليف

أشرف الجيزاوي

تقديم

أ. د/ عبد الله شاكر الجنيدي

نائب الرئيس العام لجماعة أنصار السنة المحمدية




بسم الله الرحمن الرحيم

عِلْمُ الحَدِيث

بَيْنَ أَصَالَةِ أَهْلِ السُّنَّةِ وَانْتِحَالِ الشِّيعَةِ

الطبعة الأولى

١٤٣٠ هـ - ٢٠٠٩ م

رقم الإيداع : ١١٢٨٧ / ٢٠٠٩

الترقيم الدولي : ٨ – ٣٥٤ – ٣٣٦ – ٩٧٧ – ٩٧٨



المنصورة : شارع عبد السلام عارف الكردون الخارجي لسوق الجملة بجوار معارض الشريف ص . ب ٤٥٦ المنصورة ٣٥٥١١

هاتـف : ٠٥٠٢٢٥٥٢٤١ جوال :٠١٠١٥٧٥٨٥٢ البريد الإلكتروني : elyakeen@hotmail.com

المكتبة : مساكن الشناوي ـ سور مسجد التوحيد ـ هاتف ٠٥٠٢٢١١٠٠٣

مُقَدِّمَة

بقلم الأستاذ الدكتور/ عبد الله شاكر الجنيدي

الحمد لله الذي أنزل على عبده الكتاب ولم يجعل له عوجا، والصلاة والسلام على من أنزل الله عليه الكتاب والحكمة ليكون للعالمين نذيرًا، وعلى آله وصحبه، وبعد:

فإن الله تعالى بعث نبيه ﷺ بالهدى ودين الحق، وأمر باتباعه وطاعته والعمل بسنته ﷺ قال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنكُمۡۖ فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمۡ تُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِۚ ذَٰلِكَ خَيۡرٞ وَأَحۡسَنُ تَأۡوِيلًا﴾ [النساء: الآية ٥٩] وقال تعالى: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمۡ عَنۡهُ فَٱنتَهُواْۚ﴾ [الحشر: الآية ٧].

وقد بيّن النبي ﷺ لأمته من خلال سنته العملية والقولية وغيرها ما يجب أن يكونوا عليه من العلم والعمل، وقد أسند الله إليه بيان أحكام القرآن الكريم، فقال: ﴿وَأَنزَلۡنَآ إِلَيۡكَ ٱلذِّكۡرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيۡهِمۡ وَلَعَلَّهُمۡ يَتَفَكَّرُونَ﴾ [النحل: الآية ٤٤]. وقام ﷺ ببيان القرآن خير بيان، حتى ترك أمته على المحجة البيضاء لا يزيغ عنها إلا هالك.

قال **الإمام الشافعي** رحمه الله: «فجِمَاع ما أبان الله لخلقه في كتابه مما تَعَبَّدَهم به لما مضى من حكمه جل ثناؤه من وجوه:

فمنها: ما أبانه لخلقه نصًا. مثل جمل فرائضه في أن عليهم صلاةً وزكاةً وحجًا

وصومًا، وأنه حرَّم الفواحش ما ظهر منها وما بطن، ونهى عن الزنا، والخمر، وأكل الميتة، والدم، ولحم الخنزير، وبيَّن لهم كيف فَرْضُ الوضوء مع غير ذلك مما بيَّن نصًا.

ومنه: ما أَحكم فرضه بكتابه وبيَّن كيف هو على لسان نبيه؟ مثل عدد الصلاة والزكاة ووقتها، وغير ذلك من فرائضه التي أنزل من كتابه.

ومنه: ما سَنَّ رسول الله ﷺ مما ليس لله فيه نصٌّ حكم، وقد فرض الله في كتابه طاعة رسوله ﷺ والانتهاء إلى حكمه، فمَن قبل عن رسول الله فبِفَرْضِ الله قَبِل»[1].

وهذا حق فالنبي ﷺ بسنته بيَّن أحكام القرآن وشرح وفصَّل معانيه ومبانيه، كما طبقه في حياته تطبيقًا عمليًا، ومن هنا كانت السنة ضرورية لفهم القرآن، ولهذا قيض الله عز وجل جهابذة السنة وفرسانها، وأهل العلم بها، فحفظوا سنة النبي ﷺ بأسلم الطرق، وأدق طرق الحفظ من العناية بالرواية والرواة، وما يتعلق بعلم الحديث بصورة عامة، وظهر علم الجرح والتعديل، وسائر علوم السنة كما هو معلوم لدى طلبة العلم، وكان كل هذا الاهتمام بسبب مكانة السنة من الدين، وأهل السنة والجماعة هم الذين اعتنوا بها وحفظوا أصولها وأدركوا قيمتها، متبعين في ذلك أئمة الهدى من الصحب الكرام الذين نقلوا لنا سنة نبينا ﷺ.

ولكن الرافضة أقحموا أنفسهم في هذا العلم، ووضعوا له أصولاً على قواعدهم الفاسدة خالفوا بها المسلمين، وزعموا أن الرواية لا تقبل ولا تصح إلا إذا كانت عن طريق أئمتهم، فلم يروا لكتب الصحاح والسنن والمسانيد التي اعتنى بها أئمة الحديث عند أهل السنة مكانة، ورفضوا كل ما فيها؛ لأنهم لما كفَّروا الصحابة - كما هو معلوم عنهم - لم يأخذوا بأقوالهم، وهم الذين رووا لنا الحديث عن النبي ﷺ، وفي

---

(١) الرسالة (ص ٢١، ٢٢).

مقابل ذلك رووا عن كثير من الكذابين الهالكين الذين لا يؤتمنون على دنيا فضلاً عن دين، وقد صدق فيهم قول **الإمام الشعبي** رحمه الله: «ما رأيت أحمق من الخشبية [١] لو كانوا من الطير لكانوا رَخَما [٢]، ولو كانوا من البهائم لكانوا حمرا، والله لو طلبت منهم أن يملئوا لي هذا البيت ذهبًا على أن أكذب على **علي** لأعطوني، ووالله ما أكذب عليه أبدًا» [٣].

وقال فيهم **شيخ الإسلام ابن تيمية**: «وقد اتفق أهل العلم بالنقل والرواية والإسناد على أن الرافضة أكذب الطوائف والكذب فيهم قديم، ولهذا كان أئمة الإسلام يعلمون امتيازهم بكثرة الكذب. قال أبو حاتم الرازي: سمعت يونس بن عبد الأعلى يقول: قال أشهب بن عبد العزيز: سئل مالك عن الرافضة؟ فقال: لا تكلمهم، ولا ترو عنهم، فإنهم يكذبون. وقال أبو حاتم: حدثنا حرملة قال: سمعت الشافعي يقول: لم أر أحدًا أشهد بالزور من الرافضة» [٤].

وهذا الكتاب الذي كتبه الشيخ/ **أشرف محمد الجيزاوي** كتاب نافع في هذا الموضوع، حيث تطرق فيه إلى موقف الرافضة من السنة من حيث النشأة، والتدوين، والكتب المعتمدة عندهم، ومراتب الحديث، والإسناد، وموقفهم من الصحابة، ومنهجهم في الجرح والتعديل والتصحيح والتضعيف، وغير ذلك مما ناقشهم فيه المؤلف بأسلوب علمي رصين، وقد وُفِّق - حفظه الله في مناقشتهم، وبيان فساد طريقتهم، وتعاملهم مع السنة النبوية، وفضح موقفهم من كتب الحديث المعتمدة عند عموم الأمة.

---

(١) الخشبية: فرقة نسبت إلى الخشب، لأنهم كانوا يرفضون القتال بالسيف ويقاتلون بالخشب.

(٢) نوع من الطير يوصف بالغدر والقذر. وهو من لئام الطير.

(٣) منهاج السنة النبوية (٢/ ٢٢، ٢٣).

(٤) منهاج السنة النبوية (١/ ٥٩، ٦٠).

أسأل الله عز وجل أن ينفع بكتابه، وأن يجزيه خيرًا على دفاعه عن سنة الحبيب محمد ﷺ، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

كتبه

الأستاذ الدكتور

عبد الله شاكر الجنيدي

نائب الرئيس العام لجماعة أنصار السنة المحمدية

مقدمة المؤلف

الحمد لله الذي رفع منار الحق وأوضحه، وخفض الكذب والزور وفضحه، وعصم شريعة الإسلام من التزييف والبهتان، وجعل الذكر الحكيم مصونًا من التبديل والتحريف، والزيادة والنقصان، بما حفظه في أوعية العلم، وصدور أهل الحفظ والإتقان، وبما عظم من شأن الكذب على رسوله ﷺ المبعوث بواضحات الصدق والبرهان.

وبعد..

فإن الله تعالى قد جعل الأمة الإسلامية هادية مهتدية، تحمل لواء العلم، وتجلو ظلمات الجهل، وقد قام ورثة الأنبياء فيها من أئمة الدين بإضاءة منار العلم بما بحثوه في حلقاتهم العلمية، وما صنفوه من المصادر الجليلة التي خلدها التاريخ، مفخرة للمسلمين، ونبراسًا لمن بعدهم يهتدون به في تجديد ما درس من حضارتهم، وإحياء ما غطى عليه الجهل من معارف كتاب ربهم وسنة نبيهم ﷺ.

وأهل السنة هم الجهابذة الذين نهضوا بهذا الدين وعملوا له، وسهروا على خدمته، وسخروا له أجسادهم وعقولهم وصدورهم، فأفنوا أجسادهم، وجعلوا من صدورهم خزائن تحوي كنوز السنة، وقواعد الإسلام، وأداروا عقولهم في العلم نظرًا واستنباطًا وفقهًا، فصانوا الشريعة، وحفظ الله بهم الملة، وأقام بهم الدين.

ولما كان الحديث النبوي هو المصدر الثاني للتشريع الإسلامي، فقد أعطاه علماء أهل السنة غاية اهتمامهم، وبذلوا من أجل الحديث وأسانيده كل ما في وسعهم،

فطوفوا في البلاد، ونقلوا العلم حديثًا وأثرًا، من أحاديث النبي ﷺ، ومن آثار أقوال أصحابه الكرام رضي الله عنهم.

ولم يكونوا يجمعون إلا وهم نقاد صيارفة، ينفون الزغل، ويقيمون المعوج، ويلقون بالكذب في صدر صاحبه غير آبهين.. فكان رصدًا للمبتدعة والكذبة والدجاجلة، وسُرَّاق الأسانيد، وكَذَبَةِ القصاص..

وإن المرء ليعجب لما سطره التاريخ عن علماء أهل السنة عامة والمحدثين خاصة من أنباء رحلاتهم المضنية التي قاموا بها من أجل العلم، رغم أبعاد المسافات الشاسعة والمشاق العظيمة، يجتازون العقبات، ويستهينون الصعوبات في سبيل العلم، لا يطمحون من وراء ذلك إلى جاه أو وظيفة يشغلونها، ولا يطمعون في دنيا يصيبونها.

نعم رحلوا المسافات البعيدة رغم بعد الشقة وعظم المشقة، طلبًا للحديث، وبحثًا عن أسانيده، بل ربما عن إسناد حديث واحد، وأخبار العلماء ورحلاتهم في ذلك كثيرة يضيق المقام بذكرها، ولا ينقضي العجب منها [١]، وما ذلك كله إلا حفاظًا على سنة رسول الله ﷺ من أن تنالها يد العابثين، أو تتطرق إليها أهواء المغرضين.

وكان من ثمار تلك الجهود المباركة نشوء مصطلح الحديث وعلومه، فَقُعِّدَتِ القواعد، وأُصِّلَتِ الأصول لتصحيح الأخبار ونقدها نقدًا علميًا، حتى عُدَّت هذه القواعد من أصح قواعد البحث العلمي المتعلق بتوثيق الأخبار والنصوص، وهي مزية لا توجد في تراث أي أمة من أمم الأرض، بل ولا في كتبهم المقدسة، مما يعد بحق مفخرة من مفاخر هذه الأمة من جهة السبق أولاً، ومن جهة الشمولية والموضوعية ودقة النتائج ثانيًا، وهذا ما شهد به أهل الإنصاف من غير المسلمين حتى قال **مرجليوث**: «ليفتخر المسلمون ما شاءوا بعلم حديثهم»

(١) انظر على سبيل المثال: الرحلة في طلب الحديث، للخطيب البغدادي.

فعلم الحديث مخصوص بأهل السنة وحدهم، لا يلحقهم فيه أحد، ولا يدانيهم في الاهتمام به أحد.. حتى نهجوا لهذه الأمة سبيل المجد بين الأمم، فلا توجد أمة يمتد إسنادها من الأرض إلى السماء أبيض ناصعًا صحيحًا ماجدًا إلا هذه الأمة المباركة الميمونة، وكان هذا ببركة اتباع هؤلاء النفر المباركين لخطا نبيهم صلى الله عليه وسلم.

ولولا ما بذله المحدثون في هذا الشأن من الجهود لاشتبه أمر الإسلام، واستولت الزنادقة، ولخرج الدجالون.

ولما رأى الروافض سبق أهل السنة في ميدان الحديث رواية ودراية، وسمعوا عن رحلات العلماء والمحدثين في كل أفق ما وسعهم المدى من أجل إصلاح لفظة، أو إقامة سند، أو سماع حديث، أو التثبت من رواية.. هاجت في نفوسهم المِرَّةُ السوداء، فجاءوا - زعموا - ليقيموا منهجًا ضابطًا للروايات وهي كذب، وتعديل رواة مطعون فيهم، بمنهج مسروق، وتطبيقٍ ملفق، وعقول لم يبق فيها أثر لتفكير منطقي سليم، محاولين ضبط الروايات التي تموج بها كتبهم مثل **(الكافي)** و **(الاستبصار)** و **(من لا يحضره الفقيه)** وغيرها.. وحاولوا جاهدين أن يجعلوا من الهباء شيئًا، ومن الكذب قاعدة، ومن الزور علمًا.

وكل ما فعلوه أنهم قلَّبوا صفحات كتب أهل السنة التي سطرت في علم مصطلح الحديث، وأرادوا أن يقلدوها، وينسجوا على منوالها.

فجاء هذا البحث ليبين أصالة أهل السنة في علم الحديث وانتحال الروافض له، ويبين أيضًا قواعد منهج - مع التجوز في هذا اللفظ - الرافضة، وآياتهم ![1] في مروياتهم، وقواعد الحديث عندهم، وقانون مروياتهم التي تقفز قفزات عبثية من أجل

---

(١) أقصد هذا اللقب الذي يخلعونه على علمائهم فيقولون: آية الله فلان.

الظفر – ولا تسأل كيف ؟! – بقول المعصوم من أئمتهم، الذي حديثه حديث أبيه، وحديث أبيه حديث جده، وحديث جده حديث رب العالمين !!

عش مجبرًا أو غير مجبر   فالخلق مربوب مقدر
الخير يهمس بينهم   وتقام للسوآت منبر

وما شرعنا فيما شرعنا فيه من بحثنا إلا لمحو الظلمة ليتضح فضل النور، وكشف عوار الباطل ليعلم استقامة الحق، ورفع اللثام عن الزور لتستبين الحقيقة ناصعة لا يزيغ عنها إلا هالك. . ! ﴿وَكَذَٰلِكَ نُفَصِّلُ ٱلْآيَٰتِ وَلِتَسْتَبِينَ سَبِيلُ ٱلْمُجْرِمِينَ﴾[الأنعام: الآية ٥٥].

وبالله الاستعانة، وعليه التكلان، ولا حول ولا قوة إلا بالله، وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وعلى آله الطيبين الطاهرين، وعلى أصحابه المباركين أجمعين.

كتبه

أشرف محمد الجيزاوي

خطة البحث

جاء البحث في عشرة فصول تتقدمهم المقدمة والتمهيد ، وفيما يلي عرض موجز لما تضمنه البحث :

أولاً : المقدمة

وقد وضحت فيها شيئًا من سبب كتابة البحث .

ثانيًا : التمهيد

وجاء فيه التعريف بالروافض .

ثالثًا : فصول البحث

وهي كالتالي :

الفصل الأول : نشأة علم الحديث بين أهل السنة والروافض

وفيه مبحثان :

المبحث الأول : نشأة علم الحديث عند أهل السنة

المبحث الثاني : نشأة علم الحديث عند الروافض

الفصل الثاني : مفهوم السنة عند الروافض

الفصل الثالث : تدوين السنة عند الروافض

وفيه مبحثان :

المبحث الأول : التدوين عند أهل السنة

المبحث الثاني: التدوين عند الروافض

الفصل الرابع: الكتب المعتمدة عند الروافض

وفيه أربعة مباحث:

المبحث الأول: الجوامع الثمانية

ويشمل ما يلي:

أولاً: الجوامع المتقدمة ، وهي :

- (الكافي) لأبي جعفر محمد بن يعقوب الكليني
- (من لا يحضره الفقيه) لابن بابويه القمي
- (تهذيب الأحكام في شرح المقنعة) لأبي جعفر الطوسي
- (الاستبصار فيما اختلف فيه من الأخبار) له أيضًا

ثانيًا: الجوامع المتأخرة ، وهي:

- (بحار الأنوار الجامعة لدرر أخبار الأئمة الأطهار) لمحمد باقر المجلسي
- (وسائل الشيعة إلى تحصيل مسائل الشريعة) لمحمد بن الحسن الحر العاملي
- (الوافي) لمحسن الكاشاني
- (مستدرك الوسائل ومستنبط المسائل) لحسين النوري الطبرسي

المبحث الثاني: ملاحظات عامة مختصرة على الجوامع الثمانية

المبحث الثالث: دراسة مختصرة لكتاب (الكافي) أعظم كتب الروافض

ويشمل ما يلي:

أولاً: ما يتعلق بأحوال الروايات

ثانيًا : ما يتعلق بأحوال الرواة

المبحث الرابع: الأصول الأربعمائة

الفصل الخامس: مراتب الحديث عند الروافض

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: مراتب الحديث عند الإخباريين من الروافض

المبحث الثاني: مراتب الحديث عند الأصوليين من الروافض

الفصل السادس: الإسناد وأهميته

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: تعريف السند والمتن

المبحث الثاني: أهمية الإسناد وعناية علماء أهل السنة به

المبحث الثالث: الروافض والأسانيد

الفصل السابع: عدالة الصحابة رضي الله عنهم

وفيه ستة مباحث:

المبحث الأول: عدالة الصحابة من القرآن الكريم

المبحث الثاني: عدالة الصحابة من السنة المطهرة

المبحث الثالث: دلالة إجماع الأمة على عدالة الصحابة

المبحث الرابع: عدالة الصحابة من كتب الروافض

المبحث الخامس: موقف الروافض من الصحابة

المبحث السادس: لوازم سب أو تكفير الصحابة رضي الله عنهم

الفصل الثامن: التصحيح والتضعيف بين أهل السنة والروافض

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: التصحيح والتضعيف عند أهل السنة

ويشمل ما يلي:

أولاً: نشأة الجرح والتعديل عند أهل السنة

ثانيًا: منهج التصحيح والتضعيف عند أهل السنة

المبحث الثاني: التصحيح والتضعيف عند الروافض

ويشمل ما يلي:

أولاً: نشأة الجرح والتعديل عند الروافض

ثانيًا: منهج التصحيح والتضعيف عند الروافض

ثالثًا: التصحيح والتضعيف عند جعفر السبحاني - شيخ الروافض المعاصر - والرد عليه

المبحث الثالث: مقارنة موجزة بين كتب أهل السنة والروافض في الجرح والتعديل والتصحيح والتضعيف

الفصل التاسع: **شكوى أهل البيت من كثرة الكذابين عليهم ممن يدعون التشيع**

الفصل العاشر: **أحوال رواة الروافض**

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: رواة الروافض المطعون فيهم من كتب الرجال المعتمدة عندهم

ويشمل ما يلي:

أولاً: الرواة الملعونون في كتب الرجال الشيعية

ثانيًا: الرواة الكذابون في كتب الرجال الشيعية

ثالثًا : الرواة الواقفية في كتب الرجال الشيعية

رابعًا : الرواة الفطحية في كتب الرجال الشيعية

خامسًا: الرواة الخطابية في كتب الرجال الشيعية

سادسًا: الرواة الناوسية في كتب الرجال الشيعية

سابعًا: الرواة الذين يتعاطون المسكرات في كتب الرجال الشيعية

ثامنًا: الرواة الغير موثوق بهم في كتب الرجال الشيعية

تاسعًا: أوثق رواة الشيعة (أصحاب الإجماع)

المبحث الثاني: تفصيل القول في بعض رجال الروافض من كتب الرجال المعتمدة عندهم

ويشمل ما يلي :

أولاً: مِنْ أوثق رجال الروافض ، وهم:

زرارة بن أعين - وأبو بصير ليث بن البختري المرادي - ومحمد بن مسلم بن رباح الثقفي - وبريد بن معاوية أبو القاسم العجلي

ثانيًا : من تميز بكثرة الرواية عن الأئمة وهو (جابر الجعفي)

المبحث الثالث: الرواة المجهولون في كتب الروافض

هذا وقد أطلقت عليهم لقب (الروافض) كما هو واضح ، لأنه لقب من ألقابهم، كما يتبين ذلك من خلال التعريف بهم ، وهذا اللقب يستحقون أن يطلق عليهم ، وراعيت الاختصار في الحديث عن هذه الفصول خشية أن يطول الكتاب .

والله أسأل التوفيق والسداد.

* * *



التمهيد

(التعريف بالروافض)

ويشمل مايلي :

- أولا : التعريف
- ثانيا : أهم شخصيات الروافض
- ثالثًا : الأفكار والمعتقدات
- رابعًا : الانتشار ومواقع النفوذ

التمهيد

(التعريف بالروافض)

هذا تعريف موجز بالشيعة الإمامية الرافضة، ويتمثل في النقاط التالية[1]:

أولاً: التعريف

الشيعة الإمامية الإثنا عشرية الرافضة هم تلك الفرقة التي زعمت أن عليًّا هو الأحق في وراثة الخلافة دون أبي بكر وعمر وعثمان رضي الله عنهم أجمعين، وقد لقبوا بعدة ألقاب منها:

١ - **الإمامية**: لأنهم قالوا أن إمامة **علي رضي الله عنه** بعد النبي عليه الصلاة والسلام كانت نصًّا ظاهرًا وتعيينًا صادقًا، وليست تعريضًا بالوصف بل إشارة إليه بالعين[2]. والإمامة عندهم ركن من أركان الدين.

٢ - **الجعفرية**: وذلك لنسبتهم إلى **الإمام جعفر الصادق** وهو الإمام السادس عندهم، وتسميتهم تلك من باب التسمية للعام باسم الخاص.

وجعفر **الصادق** كان من فقهاء عصره، ويُنسب إليه كذبًا وزورًا فقه هذه الفرقة، فهم يسندون إليه أقوالاً واعتقادات لا يقول بها من له أدنى بصيرة من أهل الإسلام، فكيف به؟

---

(١) للمزيد: يراجع كتابنا (عقائد الشيعة الإمامية الإثني عشرية الرافضة) طبعة دار اليقين بالمنصورة، ففيه كفاية والله المستعان.

(٢) الملل والنحل (١/ ١٦١).

وهذا الاسم من أحب الأسماء إليهم بخلاف تسميتهم بالروافض، والحقيقة أنهم لا يعرفون مذهب **جعفر الصادق**، وإنما هي تخرصات جمعوها، وتلفيقات استحسنوها ثم نسبوها إليه.

بل قد رووا أن هذه التسمية نقلت إلى **جعفر الصادق** فغضب.

روى الكشي عن أبي الصباح الكناني، قال: قلت **لأبي عبد الله عليه السلام**: إنا نعيَّر بالكوفة، فيقال لنا: **جعفرية**. قال: فغضب **أبو عبد الله عليه السلام**، ثم قال: إن أصحاب **جعفر** منكم لقليل، إنما أصحاب جعفر من اشتد ورعه، وعمل لخالقه [(١)].

٣ - **الروافض أو الرافضة**: يقول **أبو الحسن الأشعري**: «وإنما سموا رافضة لرفضهم إمامة أبي بكر وعمر» [(٢)].

حيث إن الرافضة قد انفردت من بين الفرق المنتسبة للإسلام بمسبة الشيخين أبي بكر وعمر، دون غيرها من الفرق الأخرى، وهذا من عظم خذلانهم قاتلهم الله.

وقيل: سموا بذلك لرفضهم الدين [(٣)].

٤ - **الإثنا عشرية**: لأنهم قالوا باثني عشر إمامًا دخل آخرهم سردابًا في دار أبيه بـ (سُرَّ مَنْ رأى) ولم يخرج إلى الآن - على حد زعمهم.

والإثنا عشر إمامًا الذين تتخذهم الرافضة أئمة لهم يتسلسلون على النحو التالي [(٤)]:

---

(١) رجال الكشي (٢/ ٥٢٥).

(٢) مقالات الإسلاميين (١/ ١٦).

(٣) التاريخ الكبير (١/ ٢٧٩)، والتنبيه والرد (١/ ٢٤).

(٤) انظر في التعريف بهؤلاء الأئمة: أصول الكافي (١/ ٢٨٦) وما بعدها، والملل والنحل (١/ ١٦١).

م	الاسم	المولد	الوفاة	الكنية	اللقب
١	علي بن أبي طالب	٢٣ ق.هـ	٤٠هـ	أبو الحسن	المرتضى
٢	الحسن بن علي بن أبي طالب	٢هـ	٥٠هـ	أبو محمد	المجتبى، وقيل: الزكي
٣	الحسين بن علي بن أبي طالب	٣هـ	٦١هـ	أبو عبد الله	الشهيد
٤	علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب	٣٨هـ	٩٥هـ	أبو محمد	السجاد وقيل: زين العابدين
٥	محمد بن علي بن الحسين	٥٧هـ	١١٤هـ	أبو جعفر	الباقر
٦	جعفر بن محمد بن علي	٨٣هـ	١٤٨هـ	أبو عبد الله	الصادق
٧	موسى بن جعفر الصادق	١٢٨هـ	١٨٣هـ	أبو إبراهيم	الكاظم
٨	علي بن موسى بن جعفر	١٤٨هـ	٢٠٣هـ	أبو الحسن	الرضا
٩	محمد بن علي بن موسى	١٩٥هـ	٢٢٠هـ	أبو جعفر	الجواد
١٠	علي بن محمد بن علي	٢١٢هـ	٢٥٤هـ	أبو الحسن	الهادي

١١	الحسن بن علي بن محمد	٢٣٢هـ	٢٦٠هـ	أبو محمد	العسكري
١٢	محمد بن الحسن العسكري	..	..	أبو القاسم	المهدي، وقيل: الحجة القائم المنتظر

يقول إمامهم **المجلسي**: «وإن أعداء الأئمة عليهم السلام كفار مخلدون في النار، وإن أظهروا الإسلام، فمن عرف الله ورسوله والأئمة عليهم السلام وتولاهم وتبرأ من أعدائهم فهو مؤمن، ومن أنكرهم أو شك فيهم أو أنكر أحدهم أو شك فيه أو تولى أعداءهم أو أحد أعدائهم، فهو ضال هالك بل كافر لا ينفعه عمل ولا اجتهاد، ولا تقبل له طاعة، ولا تصح له حسنات» (١).

ثانيًا: أهم شخصيات الروافض

١ - **عبد الله بن سبأ اليهودي**: ويُعد المؤسس الأول لمعتقدهم الفاسد، وهو يهودي من يهود اليمن، ويُلقب بابن السوداء، نسبة إلى أمه الحبشية، وقد أظهر الإسلام ليهدمه من الداخل، وهو أول من قال بأن القرآن جزء من تسعة أجزاء، وعلمه عند علي بن أبي طالب رضي الله عنه، وهو الذي ألب الأحزاب على ذي النورين عثمان بن عفان رضي الله عنه، وهو أول من قال بالرجعة والبداءة والنسيان على الله عز وجل تعالى الله عن ذلك علوًّا كبيرًا.

٢ - **علي بن إبراهيم القمي أبو الحسن** - المتوفى في عام ٣٠٧هـ: - المشهور بتفسيره المسمى (**تفسير القمي**)، وقد صرح فيه - عدو الله - بتحريف القرآن الكريم،

(١) بحار الأنوار (٢٥/ ٣٦٢).

كما له عدة مؤلفات مثل كتاب (**التاريخ**)، وكتاب (**الشرائع**)، وكتاب (**الحيض**)، وكتاب (**التوحيد والشرك**)، وكتاب (**فضائل أمير المؤمنين**)، وكتاب (**المغازي**) وغيرها من الكتب.

٣ - **محمد بن يعقوب الكليني أبو جعفر** - المتوفى في عام ٣٢٨هـ - صاحب كتاب (**الكافي**) الذي ذكر فيه أيضًا تحريف القرآن الكريم متبعًا في ذلك شيخه **القمي**، وكتاب (**الكافي**) كتاب كبير يشتمل على أقسام ثلاثة: **الأصول والفروع والروضة**.

٤ - **محمد بن علي بن الحسين بن بابويه القمي**، المعروف بالصدوق، المتوفى في عام ٣٨١هـ، صاحب كتاب (**من لا يحضره الفقيه**).

٥ - **محمد بن الحسن الطوسي**، المتوفى في عام ٤٦٠هـ، صاحب كتاب (**تهذيب الأحكام**)، وكتاب (**الاستبصار**)، وكتاب (**التبيان**)، وكتاب (**الغيبة**)، وكتاب (**أمالي الطوسي**)، وكتاب (**الفهرست**)، و (**رجال الطوسي**).

٦ - **الحاج ميرزا حسين محمد النوري الطبرسي**، المتوفى في عام ١٣٢٠هـ بالنجف، صاحب كتاب (**فصل الخطاب في إثبات تحريف كتاب رب الأرباب**»[١]، والذي يدعي فيه هذا الرافضي أن القرآن الكريم فيه تحريف وزيادة ونقصان، وقد طُبع هذا الكتاب في إيران عام ١٢٨٩هـ.

٧ - **آية الله المامقاني**، صاحب كتاب (**تنقيح المقال في أصول الرجال**)، وكتاب (**مقباس الهداية في علم الدراية**)، وهو إمامهم في الجرح والتعديل، وأطلق في هذا الكتاب على أبي بكر الصديق وعمر بن الخطاب رضي الله عنهما لقب الجبت والطاغوت، وقد طبع هذا الكتاب في عام ١٣٥٢هـ بالمطبعة المرتضوية بالنجف.

---

(١) وعندي نسخة من هذا الكتاب مصورة.

٨ - **محمد باقر المجلسي**، شيخ الدولة الصفوية في زمانه، المتوفى في عام ١١١١هـ، صاحب كتاب (**بحار الأنوار**).

٩ - **نعمة الله الجزائري**، المتوفى في عام ١١١٢هـ، وهو صاحب كتاب (**الأنوار النعمانية**).

١٠ - **أبو منصور الطبرسي** المتوفى عام ٦٢٠هـ، صاحب كتاب (**الاحتجاج**).

١١ - **أبو عبد الله المفيد**، المتوفى عام ٤١٣هـ، صاحب كتاب (**الإرشاد**)، وكتاب (**أمالي المفيد**).

١٢ - **محمد بن الحسن العاملي**، المتوفى عام ١١٠٤هـ، صاحب كتاب (**وسائل الشيعة إلى تحصيل مسائل الشريعة**)، وكتاب (**الإيقاظ من الهجعة في إثبات الرجعة**).

١٣ - **آية الله الخميني**، واسمه روح الله مصطفى أحمد الموسوي الخميني، هاجر جده أحمد من الهند إلى إيران عام ١٨٨٥ م، وكان مولد الخميني في قرية (خمين) بالقرب من مدينة (قم) عام ١٣٢٠هـ، وقتل والده بعد عام من ولادته، ولما قارب سن البلوغ ماتت أمه، فرعاه أخوه الأكبر، وقد كان من رجال الدين عند الشيعة، ومن مؤلفات الخميني كتاب (**كشف الأسرار**)، وكتاب (**تحرير الوسيلة**)، وكتاب (**الحكومة الإسلامية**)، وقد مات الخميني في عام ١٩٨٩ م عن عمر يناهر التاسعة والثمانين عامًا.

ثالثًا: الأفكار والمعتقدات

١ - **الإمامة**: حيث قالوا بأن الإمامة تكون بالنص، إذ يجب أن ينص الإمام السابق على الإمام اللاحق بالعين لا بالوصف، وأن الإمامة من الأمور الهامة التي لا يجوز أن يفارق النبي ﷺ الأمة ويتركها هملاً يرى كل واحد منهم رأيًا، بل يجب أن يعين شخصًا هو المرجوع إليه والمعوَّل عليه، ويستدلون على ذلك بأن النبي ﷺ قد

نص على إمامة علي من بعده نصًا ظاهرًا يوم غدير خم، وهي حادثة لا يثبتها محدثو أهل السنة ولا مؤرخوهم.

ويزعمون أن **عليًا** قد نص على ولديه **الحسن والحسين**. . وهكذا. . فكل إمام يعين الإمام الذي يليه بوصية منه، ويسمونهم الأوصياء.

٢ - **العصمة**: كل الأئمة معصومون عن الخطأ والنسيان، وعن اقتراف الكبائر والصغائر.

٣ - **العلم اللدني**: كل إمام من الأئمة أُودع العلم من لدن الرسول ﷺ، بما يكمل الشريعة، وهو يملك علمًا لدنيًّا، وقد استودعهم رسول الله ﷺ أسرار الشريعة ليبينوا للناس ما يقتضيه زمانهم.

٤ - **خوارق العادات**: يجوز أن تجري هذه الخوارق على يد الإمام، ويسمون ذلك معجزة.

٥ - **الغيبة**: يرون أن الزمان لا يخلو من حجة لله عقلاً وشرعًا - يعنون بذلك الإمام - ويترتب على ذلك أن الإمام الثاني عشر قد غاب في سردابه - كما زعموا - وأن له غيبة صغرى [(١)] وغيبة كبرى [(٢)]، وهذا من أساطِيرهم.

٦ - **الرجعة**: يعتقدون أن **محمد بن الحسن العسكري** - وهو الإمام الثاني عشر

---

(١) الغيبة الصغرى: هي التي كانت السفراء الواسطة فيها بين هذا الإمام وبين بقية الشيعة، ولا يعلم بمكان هذا الإمام إلا خاصته من الشيعة، وقد كانت مدة هذه الغيبة أربعًا وسبعين سنة على خلاف بينهم، وكانت سنة ٢٦٠ هـ.

(٢) الغيبة الكبرى: هي التي اختفى فيها الإمام الثاني عشر عن السفراء، وعن خاصته من الشيعة بدخوله السرداب في دار أبيه، ومن أجل هذا فالشيعة يجتمعون كل ليلة بعد صلاة المغرب أمام باب السرداب، ويهتفون باسمه ويدعونه للخروج، حتى تشتبك النجوم، وكانت سنة ٣٢٩ هـ.

عندهم - سيعود في آخر الزمان عندما يأذن الله له بالخروج، وكان بعضهم يقف بعد صلاة المغرب بباب السرداب وقد قدموا مركبًا، فيهتفون باسمه، ويدعونه للخروج، حتى تشتبك النجوم، ثم ينصرفون ويرجئون الأمر إلى الليلة التالية، ويقولون بأنه حين عودته سيملأ الأرض عدلاً كما ملئت جورًا وظلمًا، وسيقتص من خصوم الشيعة على مدار التاريخ، ولقد قالت الإمامية قاطبة بالرجعة، وقالت بعض فرقهم الأخرى برجعة بعض الأموات.

٧ - **التقية**: وهم يعدونها أصلاً من أصول الدين، ومن تركها كان بمنزلة من ترك الصلاة، وهي واجبة لا يجوز رفعها حتى يخرج القائم، فمن تركها قبل خروجه فقد خرج عن دين الله تعالى وعن دين الإمامية، كما يستدلون على ذلك بقوله تعالى: ﴿إِلَّآ أَن تَتَّقُوا۟ مِنْهُمْ تُقَىٰةً﴾ [آل عِمرَان: الآية ٢٨] وينسبون إلى **أبي جعفر** الإمام الخامس قوله: التقية ديني ودين آبائي ولا إيمان لمن لا تقية له [(١)]. وهم يتوسعون في مفهوم التقية إلى حد كبير.

٨ - **المتعة**: يرون بأن متعة النساء خير العبادات، وأفضل القربات، مستدلين على ذلك بقوله تعالى: ﴿ فَمَا ٱسْتَمْتَعْتُم بِهِۦ مِنْهُنَّ فَـَٔاتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ فَرِيضَةً ﴾ [النساء: الآية ٢٤]. وهذا النكاح هو ما انفردت به الرافضة.

يقول **محمد حسين آل كاشف الغطاء**: «ونكاح المتعة هو الذي انفردت به الإمامية من بين سائر فرق المسلمين بالقول بجوازه وبقاء مشروعيته إلى الأبد» [(٢)].

وقد حرم الإسلام هذا الزواج الذي تشترط فيه مدة محدودة، فيما يشترط أهل السنة وجوب استحضار نية التأبيد، ولزواج المتعة آثار سلبية كثيرة على المجتمع تبرر تحريمه.

---

(١) أصول الكافي (٢/ ٢١٩).

(٢) أصل الشيعة وأصولها (ص ٢٥٣).

٩ - يعتقدون بوجود مصحف لديهم اسمه مصحف فاطمة: يروي الكليني عن أبي بصير عن **أبي عبد الله** قال: وإن عندنا لمصحف فاطمة عليها السلام وما يدريهم ما مصحف فاطمة عليها السلام ؟ قال: قلت: وما مصحف فاطمة عليها السلام ؟ قال: مصحف فيه مثل قرآنكم هذا ثلاث مرات، والله ما فيه من قرآنكم حرف واحد[١].

١٠ - **البراءة**: يتبرءون من الخلفاء الثلاثة أبي بكر وعمر وعثمان، وينعتونهم بأقبح الصفات ؛ لأنهم - كما يزعمون - اغتصبوا الخلافة دون **علي** الذي هو أحق منهم بها، كما يبدءون بلعن أبي بكر وعمر بدل التسمية في كل أمر ذي بال، وهم ينالون كذلك من كثير من الصحابة باللعن، ولا يتورعون عن النيل من أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها.

١١ - **المغالاة**: لهم غلو شنيع في أئمتهم، فلقد أكثروا من الروايات المختلقة الدالة على فضل الأئمة، بل ويرفعونهم إلى منزلة النبوة والرسالة أحيانًا، وأحيانًا إلى درجة الألوهية.

يقول إمامهم **الخميني**: «من ضروريات مذهبنا أنه لا يصل أحد إلى مراتب الأئمة عليهم السلام المعنوية، حتى الملك المقرب، والنبي المرسل !!» [٢].

١٢ - **عيد غدير خم**: وهو عيد لهم يصادف اليوم الثامن عشر من شهر ذي الحجة، ويفضلونه على عيدي الأضحى والفطر، ويسمونه بالعيد الأكبر، وصيام هذا اليوم عندهم سنة مؤكدة، وهو اليوم الذي يدّعون فيه بأن النبي ﷺ قد أوصى فيه بالخلافة **لعلي** من بعده.

---

(١) أصول **الكافي** (١/ ٢٣٩).

(٢) الحكومة الإسلامية (ص ٨٤).

١٣ - يعظمون **عيد النيروز** وهو من أعياد الفرس، وبعضهم يقول: غسل يوم النيروز سُنة.

١٤ - **لهم عيد يقيمونه في اليوم التاسع من ربيع الأول**، وهو عيد أبيهم (**بابا شجاع الدين**) وهو لقب لَقَّبوا به (**أبا لؤلؤة المجوسي**) الذي أقدم على قتل عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

١٥ - يقيمون حفلات العزاء، والنياحة، والجزع، وتصوير الصور، وضرب الصدور، وكثير من الأفعال المحرمة التي تصدر عنهم في العشر الأول من شهر محرم، معتقدين بأن ذلك قربة إلى الله تعالى، وأن ذلك يكفر سيئاتهم وذنوبهم، ومن يزورهم في المشاهد المقدسة في كربلاء والنجف وقم.. فسيرى من ذلك العجب العجاب.

وبالجملة: الشيعة الإمامية الرافضة لها عقائد تخالف عقيدة جماهير المسلمين، وأصبح الاعتقاد بالنص والوصية في الإمامة معيار التمييز بين الشيعة وغيرهم من فرق الإسلام، مع القول بعصمة الأئمة وغير ذلك من العقائد الباطلة، فأصبحت الشيعة بذلك مأوى وملجأ لكل من أراد هدم الإسلام لعداوة أو حقد، أو لكل من يريد إدخال تعاليم آبائه من يهودية ونصرانية أو زرادشتية وهندوسية أو غير ذلك، وهكذا تطورت عقائدهم إلى حد إنكار الكثير من المُسلَّمات والأسس التي قام عليها الإسلام، ولذلك أُطلق عليهم (روافض).

ومن أبرز سمات الشيعة بفرقهم أنهم من أسرع الناس سعيًا إلى الفتن في تاريخ الأمة قديمًا وحديثًا.

رابعًا: الانتشار ومواقع النفوذ

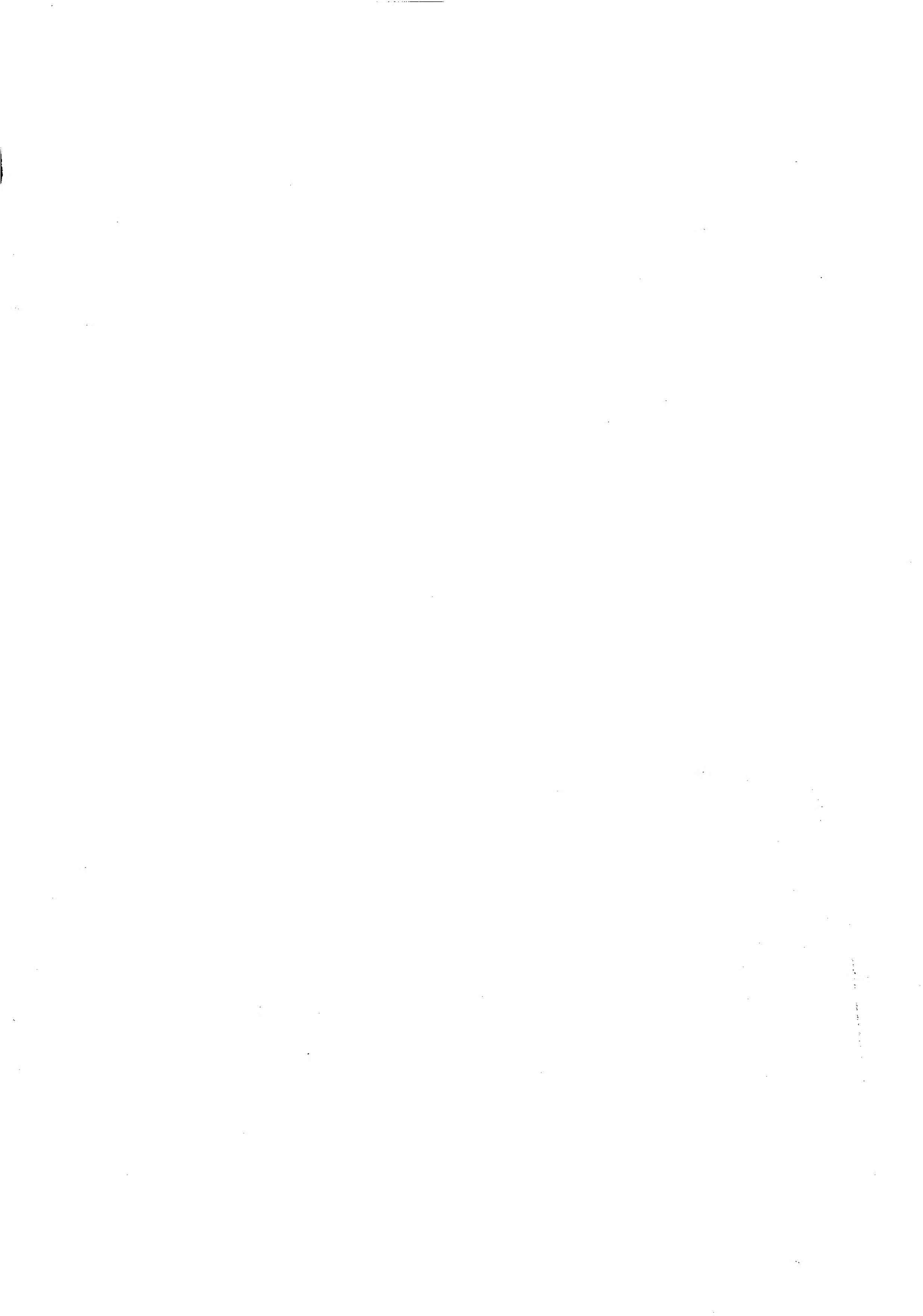
يتركز تواجد الشيعة الروافض الإثني عشرية بنسبة كبيرة في إيران والعراق

وأذربيجان والبحرين، وبنسبة أقل في كل من الكويت ولبنان، وفي مناطق عدة كالقطيف والأحساء في المملكة العربية السعودية، وفي مسقط والباطنة في سلطنة عمان، وباقي دول الخليج الفارسي، وباكستان وأفغانستان والهند، وفي دول آسيا الوسطى.

ويتواجد الشيعة الإسماعيلية في نجران في المملكة العربية السعودية والهند، أما الشيعة الزيدية فيتركز تواجدهم في اليمن، ويتواجد العلويون في منطقتي تركيا وسوريا[1].

* * *

(١) راجع: الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب المعاصرة (ص ٢٩٩) وما بعدها.



الفصل الأول

نشأة علم الحديث

بين أهل السنة والروافض

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: نشأة علم الحديث عند أهل السنة

المبحث الثاني: نشأة علم الحديث عند الروافض

الفصل الأول

نشأة علم الحديث بين أهل السنة والروافض

وفي الفصل مبحثان:

المبحث الأول

نشأة علم الحديث عند أهل السنة [1]

لكل أمة من الأمم ما تفخر به في قديمها أو حديثها، سواء كان الذي تفخر به في الميدان العلمي أو في ميدان آخر.

وكان من الميادين الذي تفوقت فيه أمة الإسلام خلال عصرها الذهبي، واكتسحت فيه أمم الأرض كلها، الميدان العلمي بشتى فروعه.

وكان من أبرز هذه العلوم التي اهتم بها علماء المسلمين العلوم التي تتصل بالقرآن والسنة.

فقد اعتنت الأمة الإسلامية منذ عهد النبي ﷺ بالقرآن الكريم عناية لا نظير لها في العالمين، من حيث روايته عن رسول الله ﷺ بالتواتر، وجمعه، وتدوينه، وحفظه،

---

(١) راجع في بحثنا هذا: نشأة الجرح والتعديل عند أهل السنة.

وتجويد كتابته، وتأويله، وبيان علومه، وأوجه قراءاته وأحرفه، حتى كتب في ذلك آلاف المصنفات والكتب.

ولما كانت السنة المشرفة هي المقيدة لمطلق القرآن، والموضحة لمشكله، والمفصلة لمجمله، والمخصصة لعامه، ونحو ذلك، عرف أهل السنة والجماعة قيمتها ومكانها، فوضعوا قواعد علمية غاية في الدقة، فكان علم مصطلح الحديث أو علم أصول الحديث، ذلك العلم الذي لم يعرف التاريخ بطوله منذ أن خلق الله تعالى الأرض ومن عليها إلى الآن، علمًا يؤصل قواعد تصحيح الأخبار وصحة نسبتها لقائليها مثل هذا العلم.

وصدق أحد المستشرقين حين قال - والحق ما شهدت به الأعداء -: فليفتخر المسلمون بعلوم حديثهم.

فأهل السنة هم أصحاب تلك المفخرة، وبناة ذلك الصرح الخالد، وملاك مفاتيح قصوره. وكيف لا ؟ وهم ورثة الأنبياء، ورسل الرسل، وحملة الشريعة، وأمناء المِلة، وحراس الدين، جزى الله علماء أهل السنة خير الجزاء.

لقد بدأت البواكير الأولى لهذا العلم عند أهل السنة عمالقة هذا المجال منذ مرحلة مبكرة جدًّا، بل نستطيع أن نقول أنها بدأت منذ عصر النبي ﷺ، وبأمر من القرآن الكريم الذي طلب منا أن نتثبت من الأنباء التي تأتينا، ومن عدالة من ينقلها لنا، وعدم إقامة الأحكام قبل التأكد من صدقها، فقال عز من قائل: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن جَآءَكُمْ فَاسِقُۢ بِنَبَإٖ فَتَبَيَّنُوٓاْ أَن تُصِيبُواْ قَوْمَۢا بِجَهَـٰلَةٖ فَتُصْبِحُواْ عَلَىٰ مَا فَعَلْتُمْ نَـٰدِمِينَ﴾ [الحجرات: الآية ٦]، وتثبت الصحابة رضوان الله عليهم واشتدوا في أمر الرواية صيانة للدين، وحفظًا للشريعة الغراء [١] فقد راعى الصحابة رضي الله عنهم في نقلهم وروايتهم لحديث

(١) انظر بعض الأمثلة في ذلك في بحثنا هذا: نشأة الجرح والتعديل عند أهل السنة.

رسول الله ﷺ أصول الرواية التي تشكل منها هذا العلم فيما بعد، حيث طبقوا أصول المنهج القرآني المبني على تحريم الكذب، ورد خبر الفاسق، واشتراط العدالة لقبول خبر الراوي، والتثبت من كل قضية، وتحريم نقل الخبر المكذوب، كما قللوا من الرواية، وتثبتوا من صحتها وأدائها، ونقدوا الروايات بعرضها على نصوص وقواعد التشريع [(١)].

وهذا العلم نشأ ممزوجًا بغيره من العلوم كعلم الفقه، ولم يؤلف فيه تأليف خاص جامع في الجملة إلا في القرن الرابع، وما جاء قبل ذلك كان نتفًا وجملاً منثورة في بعض مسائل منه تجيء في طيات مباحث أخرى فقهية أو أصولية، كما نراه في الرسالة للإمام الشافعي المتوفى ٢٠٤هـ، حيث تكلم في كتابيه **(الرسالة)** و **(الأم)** عن الاحتجاج بالسنة، وعن حجية خبر الواحد، وشرط الحفظ في الراوي، وقبول رواية المدلس إذا صرح بالسماع وغير ذلك.

ونراه أيضًا في أقوال ومؤلفات الأئمة: يحيى بن معين المتوفى ٢٣٣هـ، وعلي بن المديني المتوفى ٢٣٤هـ، ومحمد بن عبد الله بن نمير المتوفى ٢٣٤هـ، وأحمد بن حنبل المتوفى ٢٤١هـ، وأبي جعفر المخرمي المتوفى ٢٤٢هـ، والبخاري المتوفى ٢٥٦هـ، ومسلم المتوفى ٢٦١هـ، والعجلي المتوفى ٢٦١هـ، ويعقوب بن شيبة المتوفى ٢٦٢هـ، وأبي داود السجستاني المتوفى ٢٧٥هـ، والترمذي المتوفى ٢٧٩هـ، والنسائي المتوفى ٣٠٣هـ.

وفي أوائل القرن الرابع توجهت أنظار بعض العلماء إلى جمع مباحث الحديث، وقواعده المتفرقة في كتاب جامع ناظم لمسائل هذا العلم:

١ - فألف الإمام القاضي أبو محمد الحسن بن عبد الرحمن بن خلاد

---

(١) راجع في ذلك كتاب: السنة المطهرة والتحديات. للدكتور نور الدين عتر (ص ٩- ٢٨).

الرامهرمزي - المتوفى ٣٦٠هـ - كتاب: **(المحدث الفاصل بين الراوي والواعي)** وكان أول من وضع كتابًا مستقلاً في علوم الحديث، وضبط من مسائله ما تهيأ له، ولم يستوعب جميع مباحثه ومسائله، شأن أي أول عمل، فجاءت بعده كتب أخرى مكملة لما فاته من المسائل على النحو التالي:

٢ - **(معرفة علوم الحديث)** للحاكم أبي عبد الله النيسابوري - المتوفى ٤٠٥هـ، وهو مطبوع.

٣ - **(المدخل إلى كتاب الإكليل)** للحاكم أيضًا، وهو مطبوع.

٤ - **(الكفاية في علم الرواية)** للخطيب البغدادي - المتوفى ٤٦٣هـ، وهو مطبوع.

٥ - **(الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع)** للخطيب أيضًا، وهو مطبوع.

٦ - **(الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع)** للقاضي عياض - المتوفى ٥٤٤هـ، وهو مطبوع.

٧ - **(ما لا يسع المحدث جهله)** لأبي حفص الميانجي عمر بن عبد المجيد - المتوفى ٥٨٠هـ، وهو مطبوع.

٨ - **(علوم الحديث)** لابن الصلاح أبي عمرو عثمان بن عبد الرحمن - المتوفى ٦٤٣هـ - المعروف بمقدمة ابن الصلاح، وهو مطبوع، ذكر فيه ٦٥ نوعًا من أنواع علوم الحديث.

وبعد ابن الصلاح جاء دور النظم والتلخيص والشرح والحواشي والزيادات، كالتالي:

١ - **(إرشاد طلاب الحقائق)** للنووي - المتوفى ٦٧٦هـ ، اختصر فيه مقدمة ابن الصلاح، وهو مطبوع.

٢ - **(التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير)** للنووي أيضًا، اختصر فيه مختصره السابق، وهو مطبوع.

٣ - **(أقصى الأمل والسول في علوم أحاديث الرسول)** لشهاب الدين الخوبي أبي عبد الله محمد بن أحمد بن خليل - المتوفى ٦٩٣هـ، نظم يشتمل على ١٦٠٠ بيتًا.

٤ - **(الاقتراح في بيان الاصطلاح)** لابن دقيق العيد - المتوفى ٧٠٢هـ، وهو مطبوع.

٥ - **(رسوم التحديث في علوم الحديث)** لإبراهيم بن عمر الجعبري - المتوفى ٧٣٢هـ، وهو مطبوع.

٦ - **(تذكرة السامع والمتكلم في أدب العالم والمتعلم)** لابن جماعة محمد بن إبراهيم - المتوفى ٧٣٣هـ، وهو مطبوع.

٧ - **(المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي)** لابن جماعة أيضًا، اختصر فيه مقدمة ابن الصلاح، وهو مطبوع.

٨ - **(الخلاصة في علوم الحديث)** للطيبي شرف الدين حسن بن محمد - المتوفى ٧٤٣هـ، وهو مطبوع.

٩ - **(اختصار علوم الحديث)** للحافظ ابن كثير - المتوفى ٧٧٤هـ، وهو مطبوع.

١٠ - **(النكت على مقدمة ابن الصلاح)** لبدر الدين الزركشي محمد بن بهادر - المتوفى ٧٩٤هـ، وهو مطبوع.

١١ - **(محاسن الاصطلاح وتضمين كتاب ابن الصلاح)** للبلقيني سراج الدين عمر ابن رسلان - المتوفى ٨٠٥هـ، وهو حاشية على مقدمة ابن الصلاح، وهو مطبوع.

١٢ - **(التقييد والإيضاح لما أطلق وأغلق من كتاب ابن الصلاح)** لزين الدين

العراقي - المتوفى ٨٠٥هـ، وهو نكت على مقدمة ابن الصلاح، وهو مطبوع.

١٣ - (**التبصرة والتذكرة**) للعراقي، وهي نظم لمقدمة ابن الصلاح وهي المشهورة بألفية العراقي، وهي مطبوعة.

١٤ - (**شرح التبصرة والتذكرة**) وهو شرح للنظم السابق للمؤلف.

١٥ - (**تنقيح الأنظار في علوم الآثار**) للشيخ محمد بن إبراهيم الوزير الصنعاني- المتوفى ٨٤٠هـ، وهو مطبوع مع شرحه (توضيح الأفكار) الذي سوف يأتي ذكره.

١٦ - (**نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر**) لابن حجر العسقلاني - المتوفى ٨٥٢هـ، وهو مطبوع.

١٧ - (**نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر**) لابن حجر أيضًا، وهو شرح النخبة، وهو مطبوع.

١٨ - (**النكت على كتاب ابن الصلاح**) لابن حجر أيضًا، وهو مطبوع.

١٩ - (**النكت الوفية بما في شرح الألفية**) للبقاعي - المتوفى ٨٨٥هـ، وهو مطبوع.

٢٠ - (**فتح المغيث في شرح ألفية الحديث**) للسخاوي - المتوفى ٩٠٢هـ، شرح فيه ألفية العراقي.

٢١ - (**ألفية السيوطي**) - المتوفى ٩١١هـ، وهو مطبوع.

٢٢ - (**تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي**) للسيوطي أيضًا، وهو مطبوع.

٢٣ - (**فتح الباقي على ألفية العراقي**) لزكريا بن محمد الأنصاري - المتوفى ٩٢٥هـ، وهو مطبوع.

٢٤ - (**قفو الأثر في صفوة علوم الأثر**) لمحمد بن إبراهيم الحلبي الحنفي -

المتوفى ٩٧١هـ، وهو مطبوع.

٢٥ - **(مصطلحات أهل الأثر على شرح نخبة الفكر)** لملا علي القاري - المتوفى ١٠١٤هـ، وهو مطبوع.

٢٦ - **(اليواقيت والدرر في شرح شرح نخبة الفكر)** للمناوي - المتوفى ١٠٣١هـ، وهو مطبوع.

٢٧ - **(ظفر الأماني في شرح مختصر الجرجاني)** للشيخ أبي الحسنات محمد عبد الحي اللكنوي - المتوفى ١٣٠٤هـ، وهو مطبوع.

٢٨ - **(المنظومة البيقونية)**، لعمر بن محمد البيقوني - المتوفى ١٠٨٠هـ، وتشتمل على ٣٤ بيتًا.

٢٩ - **(بهجة النظر بشرح شرح نخبة الفكر)** لأبي الحسن الصغير محمد بن صادق بن عبد الهادي السندي المدني - المتوفى ١١٣٨هـ، وهو مطبوع، شرح فيه (نزهة النظر شرح نخبة الفكر) لابن حجر.

٣٠ - **(توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار)** لمحمد بن إسماعيل الصنعاني - المتوفى ١١٨٢هـ، وهو مطبوع.

٣١ - **(منهج ذوي النظر في شرح منظومة علم الأثر)** للشيخ محمد محفوظ بن عبد الله التُّرْمُسي - المتوفى ١٣٢٩هـ، وهو مطبوع، شرح فيه ألفية السيوطي.

٣٢ - **(قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث)** لجمال الدين القاسمي الدمشقي - المتوفى ١٣٣٢هـ، وهو مطبوع.

٣٣ - **(توجيه النظر إلى أصول الأثر)** للشيخ طاهر الجزائري الدمشقي - المتوفى ١٣٣٨هـ، وهو مطبوع.

٣٤ - (**قواعد في علوم الحديث**) للشيخ ظفر أحمد العثماني التهانوي - المتوفى ١٣٩٤هـ، وهو مطبوع.

٣٥ - (**المنهل الحديث في علوم الحديث**) لمحمد عبد العظيم الزرقاني - المتوفى ١٩٤٨ م، وهو مطبوع.

٣٦ - وهناك كتب حديثة في مصطلح الحديث مثل: (**المنهج الحديث في علوم الحديث**) للشيخ محمد محمد السماحي، و (**الوسيط في علوم ومصطلح الحديث**) للدكتور محمد محمد أبو شهبة، و (**تيسير مصطلح الحديث**) للدكتور محمود الطحان، و (**منهج النقد في علوم الحديث**) للدكتور نور الدين عتر.

وغير ذلك الكثير من كتب أهل السنة.

هذه نظرة موجزة لنشأة علم الحديث عند أهل السنة ظهر من خلالها أن أول من صنف فيه هو الحافظ الرامهرمزي - المتوفى سنة ٣٦٠هـ - في كتابه (**المحدث الفاصل بين الراوي والواعي**)، وإن كان يوجد قبله مصنفات مفردة في أشياء متفرقة - كما تقدم - لكن هذا أجمع أهل زمانه، ثم جاء التوسع في هذا العلم بعدُ.

ورأينا أيضًا أن هذا العلم نشأ منذ العهد الأول، وواكب مسيرته حتى يومنا هذا جنبًا إلى جنب مع السنة المطهرة حارسًا لها، ومحافظًا عليها من أن يتسرب إلى جنباتها زور أو بهتان أو تلاعب أو تغيير أو بطلان، فيُقوَّلَ رسول الله ﷺ ما لم يقل، ويُدخَلَ على دين الله ما ليس منه، فقد حفظ الله تعالى بهذا العلم وما صاحَبَه من العلوم، دينه وشريعته بصفة عامة، وحديث رسول الله ﷺ بصفة خاصة [١].

(١) راجع: نزهة النظر لابن حجر، المقدمة، وتدريب الراوي (١/ ١٥)، وقواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث (ص ٦)، وقفو الأثر في صفوة علوم الأثر (١/ ٤٠)، وعلوم الحديث أصيلها ومعاصرها (ص ١٤).

المبحث الثاني

نشأة علم الحديث عند الروافض

إن أهل السنة قد سبقوا الروافض في علم الحديث، وما الروافض إلا مقلدين لهم في هذا العلم، بل هم عالة على أهل السنة في التصنيف في هذا العلم، وإنهم لم يقدموا لنا جديدًا إلا ما يختص بمذهبهم، حتى الأمثلة قد داروا حولها وذكروها بالنص من كتب علوم الحديث عند أهل السنة، ولم يستطيعوا أن يقدموا أمثلة جديدة من عندهم إلا في النادر.

ويعترف الرافضة بأنه لم يكن لهم أي إسهام فكري في علم الحديث الشريف، وإنما اقتبسوا ذلك - كعادتهم - من أهل السنة، وإن أول من صنف في الدراية من الشيعة تقليدًا لأهل السنة هو زين الدين العاملي الملقب بالشهيد الثاني، الذي قتل سنة ٩٦٥هـ[(١)].

وفي ذلك يقول شيخهم **الحائري**: «ومن المعلومات التي لا يشك فيها أحد، أنه لم يصنف في دراية الحديث من علمائنا قبل الشهيد الثاني، وإنما هو من علوم العامة»[(٢)].

قلت: شهد شاهد من أهلها بالحق؛ دراية الحديث من اختصاص أهل السنة

(١) نعم قتل. انظر: الكنى والألقاب. لعباس القمي (٢/ ٣٨٤).

(٢) مقتبس الأثر (٣/ ٧٣)، ويقصد بالعامة أهل السنة والجماعة.

وحدهم، وإنما بدأ دراية الحديث عند الرافضة مع ظهور الشهيد الثاني !!

ويقول **الحر العاملي** [1] - المتوفى سنة ١١٠٤هـ - وهو يتحدث عن الشهيد الثاني: «وهو أول من صنف من الإمامية في دراية الحديث، لكنه نقل الاصطلاحات من كتب العامة، كما ذكره ولده وغيره» [2].

ويقول الدكتور **عبد الهادي الفضلي**: «إن أقدم كتاب إمامي وصل إلينا في هذا العلم هو كتاب **(الدراية)** للشهيد الثاني المتوفى سنة ٩٦٦هـ» [3].

ثم إن المتتبع لكتب الروافض يجد أن تقسيم الخبر عندهم إلى صحيح وحسن وضعيف وموثق، إنما هو ناشئ من احتكاك الشيعة بأهل السنة وتأثرهم بهم، إضافة إلى محاولة الشيعة رد الاعتبار إلى بعض مروياتهم، وإن سلكوا طريق الغش، والتدليس، والتخبط في هذا العلم الذي وضع أساسه وشيد أركانه الجهابذة من علماء أهل السنة، رغم أن الفكر الشيعي يأمر باجتناب أهل السنة والعمل بما يخالفهم.

وفي ذلك يقول **الحر العاملي**: «الاصطلاح الجديد - تقسيم الحديث - موافق لاعتقاد العامة - أهل السنة - واصطلاحهم، بل هو مأخوذ من كتبهم كما هو ظاهر بالتتبع، وكما يفهم من كلام الشيخ حسن وغيره، وقد أمرنا الأئمة عليهم السلام باجتناب طريقة العامة، وقد تقدم بعض ما يدل على ذلك في القضاء في أحاديث ترجيح الحديثين المختلفين وغيرها» [4].

---

(١) الذي قال فيه عباس القمي: «شيخ المحدثين وأفضل المتبحرين..» (الكنى والألقاب ٢/ ١٧٦).

(٢) أمل الآمل (١/ ٨٦)، ومعجم رجال الحديث (٨/ ٣٨٥).

(٣) أصول الحديث (ص ١١)، ومؤلفه من علماء الشيعة المعاصرين في علم أصول الحديث، ومدرس في الجامعة العالمية بلندن.

(٤) وسائل الشيعة (٣٠/ ٢٥٩).

ويقول أيضًا: «إن هذا الاصطلاح مستحدث في زمان العلامة - يقصد ابن مطهر الحلي - أو شيخه أحمد بن طاوس - المتوفى سنة ٦٧٣هـ - كما هو معلوم، وهم معترفون به، وهو اجتهاد وظن منهما» [١].

وكما يقول صاحب (**الوافي**): «أول من اصطلح على ذلك وسلك هذا المسلك» [٢].

ويقول **يوسف البحراني**: «قد صرَّح جملة من أصحابنا المتأخرين بأن الأصل في تنويع الحديث إلى الأنواع الأربعة المشهورة هو العلامة أو شيخه جمال الدين بن طاوس» [٣].

وابن المطهر هذا، هو الذي رد عليه شيخ الإسلام ابن تيمية في سِفْره العظيم الشهير بـ (**منهاج السنة النبوية**)، وقد هلك ابن المطهر في عام ٧٢٦هـ.

فقد احتج عليه شيخ الإسلام بكون أحاديث الإمامية متعارضة، وليس هناك ميزان شرعي للترجيح بينها، فتنبه الضال لذلك، وبدأ تقسيم الأحاديث إلى صحيح وضعيف وغيره، ولكن متى، بعد أن انقضى كل شيء، وفُقدت آلة العلم التي يتم بها تصحيح الحديث وتضعيفه.

ويقول **محسن الأمين**: «ومن علماء الشيعة السيد جمال الدين أحمد بن موسى ابن جعفر الحسني - وهو ابن طاوس - وهو واضع الاصطلاح الجديد في تقسيم الحديث عند الإمامية إلى أقسامه الأربعة: الصحيح والحسن والموثق والضعيف، وقد توفي عام ٦٧٣هـ» [٤].

---

(١) وسائل الشيعة (٣٠ / ٢٦٢).

(٢) راجع: الوافي. المقدمة الثانية (١/ ١١).

(٣) الحدائق الناضرة (١ / ١٤).

(٤) أعيان الشيعة (١/ ١٤٩).

وهذا الاصطلاح الجديد - تقسيم الحديث - يستلزم تخطئة طائفة الإثني عشرية في زمن الأئمة الإثني عشر، وفي زمن الغيبة باعترافهم، ولكنهم يأخذون به !

يقول **الحر العاملي**: «الاصطلاح الجديد يستلزم تخطئه جميع الطائفة المحققة في زمن الأئمة، وفي زمن الغيبة كما ذكره المحقق في أصوله» [(١)].

فمما تقدم من كلام الحر العاملي وغيره يفيد تأخر دراسة الشيعة واهتمامها بهذه القضية إلى حوالي القرن السابع، وهذا من البراهين على أن الرافضة عالة على أهل السنة، ولا ينفكون عن تقليدهم في الحديث والتصنيف، ويفيد تأخر الشيعة في الاهتمام بهذه القضية، وأن الدافع لذلك ليس هو الوصول إلى صحة الحديث بقدر ما هو توقي نقد المذهب من قِبل الخصوم والدفاع عنه.

يقول **باقر الأيرواني**: «السبب في تأليف النجاشي لكتابه هو تعيير جماعة من المخالفين للشيعة بأنه لا سلف لهم ولا مصنف» [(٢)].

فالرافضة دخلاء على هذا العلم الغزير الذي تسولوه من أهل السنة ولكن للأسف الشديد لم يُحسنوا استخدامه وتطبيقه، وهم معذرون في ذلك لأن جل مروياتهم لا تصمد تحت مجهر علم الحديث.

هذا ويدَّعي بعض الروافض أن لهم السبق في تأسيس علم دراية الحديث، وتنويعه إلى الأنواع الأربعة المعروفة، ويستدلون على ذلك بكتاب (**معرفة علوم الحديث**) للحاكم النيسابوري المتوفى عام ٤٠٥هـ !!

فهم يقولون: إن كتابه هو أول مصنف في هذا الفن، والحاكم شيعي، متجاهلين بذلك - على فرض صحة ما يقولون - الكتب والمصنفات التي سبق ذكرها عند حديثنا

(١) وسائل الشيعة (٣٠/ ٢٥٩).

(٢) دروس تمهيدية في القواعد الرجالية (ص ٨٦).

عن نشأة علم الحديث عند أهل السنة، والتي صنفت قبل الحاكم النيسابوري بمدة.

فهل الحاكم النيسابوري كان شيعيًا كما يدَّعون ؟ سيأتي الجواب عن ذلك في آخر هذا المبحث إن شاء الله تعالى.

جاء في كتاب (**الشيعة وفنون الإسلام**) لحسين الصدر - المتوفى سنة ١٣٥٤هـ - تحت عنوان: في تقدم الشيعة في تأسيس علم دراية الحديث وتنويعه إلى الأنواع المعروفة: «أول من تصدى له أبو عبد الله الحاكم النيسابوري، وهو محمد بن عبد الله المشهور، المتوفى سنة خمس وأربع مائةهـ، صنف فيه كتابًا سماه (**معرفة علوم الحديث**) في خمسة أجزاء، ونوع فيه الحديث إلى خمسين نوعًا [١]، وقد نُصَّ على تقدمه في ذلك في (**كشف الظنون**) قال: أول من تصدى له الحاكم، وتبعه في ذلك ابن الصلاح.

والحاكم من الشيعة - باتفاق الفريقين، فقد نص السمعاني في (**الأنساب**)، والشيخ أحمد بن تيمية، والحافظ الذهبي في (**تذكرة الحفاظ**) على تشيعه، بل حكى الذهبي في (**تذكرة الحفاظ**) عن ابن طاهر أنه قال: سألت أبا إسماعيل الأنصاري عن الحاكم، فقال: ثقة في الحديث، رافضي خبيث.

قال الذهبي: ثم قال ابن طاهر: كان الحاكم شديد التعصب للشيعة في الباطن، وكان يظهر التسنن في التقديم والخلافة، وكان منحرفًا عن معاوية وآله، متظاهرًا بذلك ولا يعتذر منه.

قلت - الكلام لحسن الصدر -: وقد نص أصحابنا على تشيعه، كالشيخ محمد ابن الحسن الحر في آخر (**الوسائل**)، وحكى عن ابن شهر آشوب في (**معالم العلماء**) في باب الكنى، أنه عده في مصنفي الشيعة، وأن له (**الأمالي**) وكتابًا في (**مناقب**

---

(١) قلت: كتاب معرفة علوم الحديث فيه اثنين وخمسون نوعًا.

الرضا)، وذكروا له كتاب (**فضائل فاطمة الزهراء عليها السلام**)، وقد عقد له المولى عبد الله أفندي في كتابه (**رياض العلماء**) ترجمة مفصلة في القسم الأول من كتابه المختص بذكر الشيعة الإمامية».

ثم يقول حسن الصدر: «وصنف بعد أبي عبد الله الحاكم في علم دراية الحديث، جماعة من شيوخ علم الحديث من الشيعة، كالسيد جمال الدين أحمد بن طاوس أبو الفضائل، وهو واضع الاصطلاح الجديد للإمامية في تقسيم أصل الحديث إلى الأقسام الأربعة: الصحيح، والحسن، والموثق، والضعيف، كانت وفاته سنة ٦٧٣هـ.

ثم صنف السيد العلامة علي بن عبد الحميد الحسني (**شرح أصول دراية الحديث**) يروي عن الشيخ العلامة الحلي ابن المطهر، وللشيخ زين الدين المعروف بالشهيد الثاني (**البداية في علم الدراية**) وشرحها المسمى بـ (**الدراية**)، وللشيخ الحسين ابن عبد الصمد الحارث الهمداني (**وصول الأخيار إلى أصول الأخبار**)، وللشيخ أبي منصور الحسن بن زين الدين العاملي - المتوفى ١٠١١هـ - (**مقدمة المنتقى**)، ذكر أصول علم الحديث، وللشيخ بهاء الدين العاملي كتاب (**الوجيزة في علم دراية الحديث**)، وقد شرحتها أنا وسميت الشرح (**نهاية الدراية**) وقد طبعت بالهند ودخلت المدارس» [١].

تحرير القول في تشيع الحاكم صاحب (المستدرك)

تقدم قول حسن الصدر في ادعائه أن الحاكم أول من تصدى في التأليف في علم الحديث وأنه من الشيعة، فهل الحاكم كان شيعيًا ؟

---

(١) الشيعة وفنون الإسلام (ص ٥٥، ٥٦)، وانظر: أعيان الشيعة (١/ ١٤٩).

يقول **عبد الحسين** في كتابه **(المراجعات)** عن الحاكم: «هو من أبطال الشيعة وسدنة الشريعة» [(١)]. أي أنه يعتبره رافضيًّا مثله.

ويقول **الخطيب البغدادي**: «وكان ابن البيع - وهو الحاكم - يميل إلى التشيع، فحدثني أبو إسحاق إبراهيم بن محمد الأرموي بنيسابور وكان شيخًا صالحًا فاضلاً عالمًا قال: جمع الحاكم أبو عبد الله أحاديث زعم أنها صحاح على شرط البخاري ومسلم يلزمهما أخراجها في صحيحيهما، منها حديث الطائر [(٢)]، ومن كنت مولاه فعلي مولاه، فأنكر عليه أصحاب الحديث ذلك، ولم يلتفتوا فيه إلى قوله ولا صوبوه في فعله» [(٣)].

وقال **السمعاني**: «وكان فيه تشيع قليل» [(٤)].

وقال **الذهبي**: «وصنف وخرج، وجرح وعدل، وصحح وعلل، وكان من بحور العلم على تشيع قليل فيه» [(٥)].

وقال **جلال الدين السيوطي**: «ثقة يميل إلى التشيع» [(٦)].

من أهم الأسباب التي دعت من تكلم فيه إلى اتهامه بالتشيع:

١ - عدم روايته الأحاديث الواردة في فضل بعض خصوم علي من الصحابة في كتاب مناقب الصحابة من كتابه **(المستدرك)**، كمعاوية وعمرو بن العاص

---

(١) المراجعات. المراجعة السادسة عشرة ترجمة رقم ٧٨ (ص ١٧٢).

(٢) وسيأتي نص هذا الحديث بتمامه إن شاء الله تعالى.

(٣) تاريخ بغداد (٥/ ٤٧٣).

(٤) الأنساب (١/ ٤٣٣).

(٥) سير أعلام النبلاء (١٧/ ١٦٥).

(٦) طبقات الحفاظ (١/ ٨٢).

رضي الله عنهما، بل إنه أوذي بسبب ذلك !

يقول **أبو عبد الرحمن السلمي**: «دخلت على الحاكم وهو مختفٍ من الكرامية لا يستطيع أن يخرج منهم. فقلت له: لو خرجت حديثًا في فضائل معاوية لاسترحت مما أنت فيه، فقال: لا يجئ من قبلي، لا يجيء من قبلي. وفي بعض الروايات: لا يجيء من قلبي، لا يجيء من قلبي»[1].

والحقيقة أن موقفه من خصوم علي ليس على إطلاقه، بل هو مختص بمعاوية، وإلا فإنه أفرد لطلحة والزبير وعائشة أبوابًا في كتاب الفضائل، ولم ينتقصهم بحرف.

فدل هذا على أن الرجل متبع للأثر، ولعله لم يحضره شيء من الأحاديث التي يرى أنها تصح في فضل معاوية رضي الله عنه، وإلا فإن طلحة والزبير ممن قاتلا عليًّا رضي الله عنه كما قاتله معاوية.

وهذا الإمام النسائي لم يخرج أحاديث في فضائل معاوية، فعندما سئل - أي النسائي - أخبرهم أنه لم يصح عنه إلا حديث: لا أشبع الله بطنه[2]، فلعل الحاكم كان له نفس السبب.

٢ - إخراجه لبعض الأحاديث التي فيها نصرة للشيعة وتساهله في تصحيحها

---

(١) البداية والنهاية (١١/ ٣٥٥)، وسير أعلام النبلاء (١٧/ ١٧٥)، والوافي بالوفيات (١/ ٤٢٧).

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب: البر والصلة والآداب، باب: من لعنه النبي ﷺ أو سبه أو دعا عليه، وليس أهلاً لذلك ؛ كان زكاة وأجرًا ورحمة، برقم (٢٦٠٤).

وللعلماء تأويلات عديدة لهذا الدعاء، منها ما قاله النووي: «أن ما وقع من سبه ودعائه ونحوه ليس بمقصود بل هو مما جرت به عادة العرب في وصل كلامها بلا نية، كقوله: تربت يمينك، وعقرى حلقى، وفي هذا الحديث: لا كبرت سنك، وفي حديث معاوية: لا أشبع الله بطنه، ونحو ذلك لا يقصدون بشيء من ذلك حقيقة الدعاء». راجع: شرح النووي على مسلم (١٦/ ١٥٢).

مثل: حديث الطير [١]. وقوله بعده: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه.

وحديث: أنا مدينة العلم وعلي بابها [٢]. وقوله بعده: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه، وأبو الصلت ثقة مأمون.

---

(١) وهو ما رواه الحاكم بإسناده عن يحيي بن سعيد، عن أنس بن مالك رضي الله عنه، قال: كنت أخدم رسول صلى الله عليه وآله وسلم، فقدَّم لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فرخ مشوي، فقال: اللهم ائتني بأحب خلقك إليك يأكل معي من هذا الطير. قال: فقلت: اللهم اجعله رجلاً من الأنصار. فجاء علي رضي الله عنه. فقلت: إن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على حاجة. ثم جاء. فقلت: إن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على حاجة. ثم جاء فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: افتح. فدخل، فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: ما حبسك علي ؟ فقال: إن هذه آخر ثلاث كرات يردني أنس، يزعم أنك على حاجة. فقال: ما حملك على ما صنعت؟ فقلت: يا رسول الله سمعت دعاءك، فأحببت أن يكون رجلاً من قومي. فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: إن الرجل قد يحب قومه.
قال الحاكم: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه. (المستدرك ٣/ ١٤٣).

وحديث الطير هذا حكم عليه بالوضع عدد من العلماء، منهم: شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله حيث قال: «إن حديث الطائر من المكذوبات الموضوعات عند أهل العلم والمعرفة بحقائق النقل، قال أبو موسى المديني: قد جمع غير واحد من الحفاظ طرق أحاديث الطير للاعتبار والمعرفة كالحاكم النيسابوري وأبي نعيم وابن مردويه، وسئل الحاكم عن حديث الطير فقال: لا يصح. هذا مع أن الحاكم منسوب إلى التشيع». منهاج السنة (٧/ ٣٧١).

وقد استشكل الذهبي كلام الحاكم حيث إنه صحح الحديث في المستدرك. راجع: سير أعلام النبلاء (١٧/ ١٦٨).

(٢) المستدرك على الصحيحين (٣/ ١٣٧). وللعلماء كلام طويل في هذا الحديث، جمع الكلام فيه خليفة الكواري في كتابه (تخريج حديث أنا مدينة العلم) فأوعب ولم يترك مقالة بعده لقائل.

والحديث حكم عليه بالوضع شيخ الإسلام ابن تيمية حيث قال: «وأما حديث أنا مدينة العلم =

وحديث: النظر إلى علي عبادة[1]. وقوله بعده: هذا حديث صحيح الإسناد وشواهده عن عبد الله بن مسعود صحيحة.

وغيرها من الأحاديث.

قلت: يرد على ذلك تصحيحه لأحاديث ضعيفة وموضوعة في فضائل أبي بكر وعمر وعثمان رضي الله عنهم، ومما عرف عن الحاكم تساهله في التصحيح، فلا يعتبر تصحيحه لتلك الأحاديث دليلاً، بل هو متساهل في تصحيح بعض الأحاديث الموضوعة في سائر الكتاب، كما هو معلوم.

نخلص مما سبق من أقوال أهل العلم إلى أن الحاكم أبا عبد الله كان فيه تشيع، ولكن ليس ذلك التشيع بمفهومه الحالي - وهو الرفض - حاشاه ذلك، والتشيع في أول الأمر لا يعدو أن يكون محبة علي رضي الله عنه محبة زائدة عن المطلوبة شرعًا، أو تقديم علي على عثمان رضي الله عنهما، وليعلم المسلم أن هذا كان في الأزمنة المتقدمة حيث كان هناك فرق بين التشيع والرفض. أما في الأزمنة المتأخرة فقد تلازمت الكلمتان، وأصبحت علمًا على من يسب الشيخين، وجمهرة كبيرة من الصحابة رضي الله عنهم أجمعين، ويضيف إلى هذه العقيدة الفاسدة القول بأن القرآن ناقص، والبداء، والرجعة، والوصية، والإمامة، والتقية، وغيرها من العقائد الفاسدة لدى الرافضة.

= وعلي بابها. فأضعف وأوهى، ولهذا إنما يعد في الموضوعات المكذوبات، وإن كان الترمذي قد رواه، ولهذا ذكره ابن الجوزي في الموضوعات وبين أنه موضوع من سائر طرقه، والكذب يعرف من نفس متنه لا يحتاج إلى النظر في إسناده.. إلى أن قال رحمه الله: وهذا الحديث إنما افتراه زنديق أو جاهل ظنه مدحًا، وهو من طرق الزنادقة إلى القدح في علم الدين إذ لم يبلغه إلا واحد من الصحابة». (منهاج السنة ٧/ ٥١٥، ومجموع الفتاوى ٤/ ٤١٠).

(١) المستدرك (٣/ ١٥٢). وقال الذهبي في التلخيص: موضوع.

فالحاكم رحمه الله من أهل السنة والجماعة، وأحسن حالاً من كثير من أهل السنة ممن نسب إلى التشيع، فإن أولئك كانوا يقدمون عليًّا على عثمان رضي الله عنهما، وأما الحاكم قدم عثمان على علي - رضي الله عن الجميع - فذكر فضائل أبي بكر ثم عمر ثم عثمان ثم علي رضوان الله عليهم أجمعين.

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية عن الحاكم: «.. لكن تشيعه وتشيع أمثاله من أهل العلم بالحديث كالنسائي وابن عبد البر وأمثالهما، لا يبلغ إلى تفضيله على أبي بكر وعمر، فلا يعرف في علماء الحديث من يفضله عليهما، بل غاية المتشيع منهم أن يفضله على عثمان..» [(١)].

ونقل الذهبي عن ابن طاهر، أنه سأل أبا إسماعيل الهروي [(٢)] عن أبى عبد الله الحاكم فقال: «إنه إمام في الحديث رافضي خبيث» ورد عليه الذهبي حيث قال: «الله يحب الإنصاف ما الرجل برافضي ؛ بل شيعي فقط» [(٣)].

وقال أيضًا: «كلا ! ليس هو رافضيًّا، بل يتشيع» [(٤)].

وقال أيضًا: «أما انحرافه عن خصوم علي فظاهر، وأما أمر الشيخين فمعظم لهما بكل حال، فهو شيعي لا رافضي» [(٥)].

---

(١) منهاج السنة (٧/ ٣٧٣).

(٢) والحقيقة أن هذه تهمة فيها تجاوز من الهروي رحمه الله، فحتى هو لم يسلم من القول بالقدر، ونفي للحكمة والتعليل، مع شدته البالغة على أهل البدع، بل لم يسلم من تصوف مبالغ فيه، تكلف له الرد والتسويغ ابن القيم رحمه الله في كتابه (مدارج السالكين). فسبحان من له صفات الكمال.

(٣) ميزان الإعتدال (٣/ ٦٠٨).

(٤) سير أعلام النبلاء (١٧/ ١٧٤).

(٥) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٠٤٥).

وقال أيضًا: «.. ثم هو شيعي مشهور بذلك من غير تعرض للشيخين» [(١)].

وقال **ابن الجزري**: «كان شيعيًّا مع حبه للشيخين» [(٢)].

ويقول **ابن السبكي**: «غاية ما قيل فيه الإفراط في ولاء علي رضي الله عنه، ومقام الحاكم عندنا أجل من ذلك» [(٣)]. أي وَصْفِهِ بالرفض، والله أعلم.

وقال أيضًا: «أوقع الله في نفسي أن الرجل كان عنده ميل إلى علي رضي الله عنه يزيد على الميل الذي يطلب شرعًا، ولا أقول إنه ينتهي به إلى أن يضع من أبي بكر وعمر وعثمان رضي الله عنهم، ولا أنه يفضل عليًّا على الشيخين، بل أستبعد أن يفضله على عثمان رضي الله عنهما، فإني رأيته في كتابه **(الأربعين)** عقد بابًا لتفضيل أبي بكر وعمر وعثمان، واختصهم من بين الصحابة، وقدم في **(المستدرك)** ذكر عثمان على علي رضي الله عنهما» [(٤)].

ثم ما تقدم من قول حسن الصدر في كتابه **(الشيعة وفنون الإسلام)**: «وقد نص أصحابنا على تشيعه، كالشيخ محمد بن الحسن الحر العاملي في آخر الوسائل، وحكى عن ابن شهر آشوب في **(معالم العلماء)** في باب الكنى، أنه عده في مصنفي الشيعة، وأن له **(الأمالي)** وكتابًا في **(مناقب الرضا)**».

فالتشيع الذي يصف به حسن الصدر الحاكم ليس التشيع بالمفهوم الذي سبق الإشارة إليه، وإنما هو الرفض، واعتماده في ذلك مرده إلى ما ذهب إليه العاملي، واعتماد العاملي في حكمه مرده إلى كلام ابن شهر آشوب كما هو واضح.

ولما رجعت إلى ابن شهر آشوب في كتابه **(معالم العلماء)** وجدت في (فصل فيمن عرف بكنيته):

---

(١) ميزان الإعتدال (٣/ ٦٠٨).

(٢) غاية النهاية في طبقات القراء (٢/ ٣١١).

(٣) طبقات الشافعية الكبرى (٤/ ٨٧).

(٤) طبقات الشافعية الكبرى (٤/ ٩٠).

«أبو عبد الله النيسابوري الشيخ المفيد، له **(الأمالي)**، و**(مناقب الرضا)** عليه السلام»[(١)].

إذن ليس هو الحاكم الذي بنى الشيعة كلامهم السابق عليه [(٢)]، أضف إلى ذلك أن **المامقاني** - وهو من أكابر علماء الحديث والرجال عندهم - قد صرح في أكثر من موضع [(٣)] من كتابه **(مقباس الهداية في علم الدراية)** وهو في علم الحديث عندهم أن الحاكم من علماء العامة - أي أهل السنة - ووافقه على ذلك محقق الكتاب !

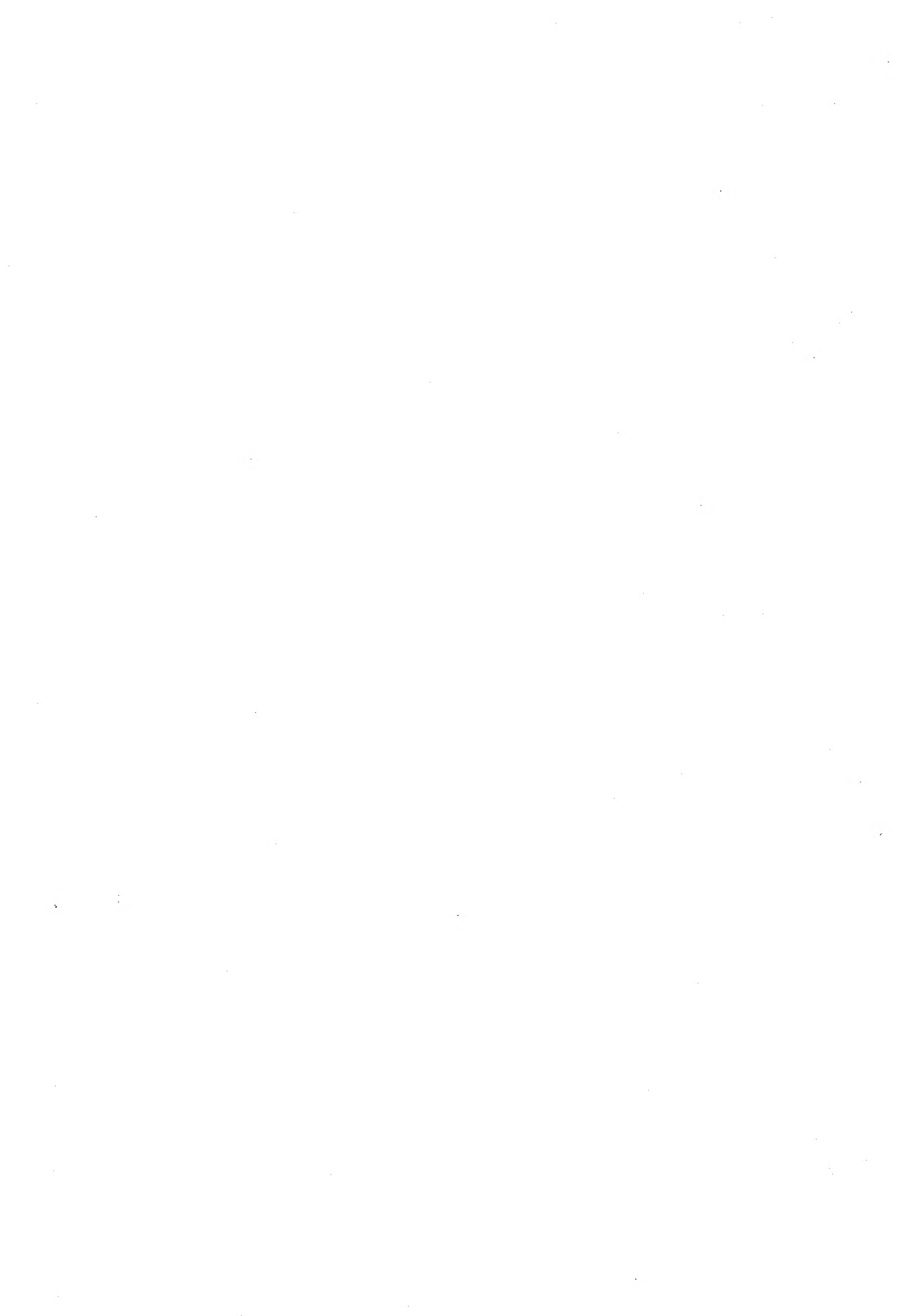
وبعد هذه النظرة التاريخية لنشأة علم الحديث عند أهل السنة والروافض، والتي ظهر من خلالها أن أهل السنة عمالقة هذا المجال لهم قصب السبق في هذا الفن عن الرافضة بمراحل كثيرة، وأن الروافض ما هم إلا عالة على أهل السنة في الحديث والتصنيف.

* * *

(١) معالم العلماء (ص ١٦٧) برقم ٩٠٢

(٢) وهذا هو دأب الرافضة، أنهم ينظرون في أسماء الرجال المعتبرين عند السنة، فمن وجدوه موافقًا لأحد منهم في الاسم واللقب أسندوا رواية حديث ذلك الشيعي إليه، حتى يعتقد أنه من أئمتهم !!.
يقول العلامة الألوسي: «ومن مكايدهم أنهم ينظرون في أسماء الرجال المعتبرين عند أهل السنة، فمن وجدوه موافقًا لأحد منهم في الاسم واللقب أسندوا رواية حديث ذلك الشيعي إليه، فمن لا وقوف له من أهل السنة يعتقد أنه إمام من أئمتهم فيعتبر بقوله ويعتد بروايته، كالسدي: فإنهما رجلان أحدهما: السدي الكبير، والثاني: السدي الصغير، فالكبير من ثقات أهل السنة، والصغير من الوضاعين الكذابين وهو رافضي غالٍ. وعبد الله بن قتيبة رافضي غال، وعبد الله ابن مسلم بن قتيبة من ثقات أهل السنة، وقد صنف كتابًا سماه بالمعارف، فصنف ذلك الرافضي كتابًا وسماه بالمعارف أيضًا قصدًا للإضلال) مختصر التحفة الإثني عشرية (ص ٣٥).

(٣) راجع: مقباس الهداية (١/ ٢٤٢، ٣٧٤) وأقره المحقق على ذلك.



الفصل الثاني

مفهوم السنة عند الروافض

الفصل الثاني

مفهوم السنة عند الروافض(١)

مما لا شك فيه أن السنة النبوية الشريفة هي العمود الثاني من أعمدة هذا الدين، وأن الله سبحانه وتعالى قد أمرنا في محكم كتابه العزيز بطاعة رسوله محمد ﷺ أمينه على وحيه، وخيرته من خلقه، وسفيره بينه وبين عباده ﷺ، وقرن طاعة رسوله بطاعته في العديد من الآيات البينات، كما فرض الله سبحانه طاعة رسوله، وذكرها في العديد من الآيات وحدها.

وليس لمؤمن بعد هذا كله أن يختار شيئًا بعد أمره صلى الله عليه وآله وسلم، بل إذا أمر ﷺ فأمره حتم، وجب على جميع المكلفين اتباعه، وحرَّم عليهم مخالفته، فلا حكم لأحد معه ولا قول لأحد معه.

وإذا نظرنا إلى الروافض نجد أن عقيدة الإمامة والولاية هي السر وراء موقفهم من السنة النبوية الشريفة، ومفهوم السنة عند الرافضة يختلف تمامًا عن مفهوم السنة عند جمهور المسلمين. فإذا كانت السنة عند أهل السنة هي ما أثر عن النبي ﷺ من قول أو فعل أو تقرير، فلا معصوم بعد النبي ﷺ عندنا؛ فإن السنة عند الرافضة هي كل ما يصدر عن المعصوم من قول أو فعل أو تقرير، إلا أن هذا المعصوم ليس

---

(١) راجع عقيدة الروافض في السنة النبوية في كتابنا: عقائد الشيعة الإمامية الإثني عشرية الرافضة. طبعة دار اليقين بالمنصورة.

رسول الله ﷺ وحده باعتباره نبيًّا ورسولاً، بل معه الأئمة الاثنا عشر.

يقول **محمد تقي الحكيم**: «وألحق الشيعة الإمامية كل ما يصدر عن أئمتهم الإثني عشر من قول أو فعل أو تقرير بالسنة الشريفة» (١).

وهؤلاء الأئمة معصومون منذ طفولتهم لا يخطئون لا عمدًا ولا سهوًا ولا نسيانًا؛ لهذا فكل ما ينسب لهم من أحاديث فهي صحيحة عند الرافضة دون شرط اتصال السند، فقول الأئمة عندهم يجري مجرى قول النبي ﷺ؛ وهو حجة على العباد وواجب الاتباع !.

يقول **عبد الله فياض**- أحد الشيوخ المعاصرين -: «إن الاعتقاد بعصمة الأئمة جعل الأحاديث التي تصدر عنهم صحيحة دون أن يشترطوا إيصال سندها إلى النبي ﷺ كما هو الحال عند أهل السنة» (٢).

كما أن القارئ لكتب الحديث عندهم يجد معظم رواياتها عن أئمتهم، ولا يجد إلا القليل منها هو المسند إلى النبي ﷺ، وأكثر ما يروى في (**الكافي**) - أعظم كتبهم - موقوف على **جعفر الصادق**، وقليل منها ما يعلو إلى أبيه **محمد الباقر**، وأقل من ذلك ما يعلو إلى أمير المؤمنين **علي** رضي الله عنه، ونادر ما يرفع سنده إلى النبي ﷺ.

ومعظم كتبهم مثل (**تهذيب الأحكام**) و (**الاستبصار فيما اختلف من الأخبار**) وغيرها تعج بالأحاديث الموضوعة المختلقة التي تدافع عن أطروحة الإمامة والولاية.

إن أهواء الرافضة تدخلت بقوة لرفض سنة رسول الله ﷺ التي وردت عن طريق الصحابة ؛ في حين يقبلون الأحاديث الواردة عن طريق الأئمة فقط ؛ ولا يقبلون

---

(١) سنة أهل البيت (ص ٩)، وانظر: الأصول العامة للفقه المقارن (ص ١٢٢)، وأصول الفقه للمظفر (٢/ ٥٧).

(٢) تاريخ الإمامية (ص ١٤٠).

إلا أحاديث رويت عن أمثال سلمان الفارسي ؛ وأبي ذر الغفاري ؛ والمقداد ؛ في حين يردون أحاديث أبي هريرة، وعمرو بن العاص، والمغيرة بن شعبة، وسمرة بن جندب، وعروة بن الزبير. . وغيرهم.

ولما كان الصحابة مغتصبين للإمامة والولاية في نظر الرافضة فقد وقع التشكيك فيما روي عنهم من أحاديث ؛ لهذا كذَّبت الرافضة الصحاح وعلى رأسها البخاري ومسلم.

وكل حديث في سنده اسم أبي بكر، وعمر، وعثمان، وعائشة، ومعاوية، وباقي الصحابة غير سلمان وعمار والمقداد وأبي ذر الغفاري، فهو مردود عندهم لا يعتد به.

فمذهب الروافض قائم على الهدم والرفض. . وعلى تصديق الكذب وتكذيب الصدق. . بل إن شعر شعرائهم الملاحدة خير عندهم مما ثبت عن النبي ﷺ في صحيحي البخاري ومسلم.

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية: «ومع هذا يردون - أي الشيعة الروافض - أحاديث رسول الله ﷺ الثابتة المتواترة عنه عند أهل العلم مثل أحاديث البخاري ومسلم، ويرون أن شعر شعراء الرافضة: مثل الحميري، وكوشيار الديلمي، وعمارة اليمني، خيرًا من أحاديث البخاري ومسلم، وقد رأينا في كتبهم من الكذب والافتراء على النبي ﷺ، وصحابته، وقرابته، أكثر مما رأينا من الكذب في كتب أهل الكتاب من التوراة والإنجيل» [١].

وقال أيضًا: «ولهذا كانوا أكذب فرق الأمة، فليس في الطوائف المنتسبة إلى القبلة أكثر كذبًا، ولا أكثر تصديقًا للكذب، وتكذيبًا للصدق منهم. . » [٢].

---

(١) مجموع الفتاوى (٢٨/ ٤٨١).

(٢) مجموع الفتاوى (٢٨/ ٤٧٩).

وقد حارب الرافضة السنة ؛ علمًا بأن أهل السنة تسموا بهذا الاسم لاتباعهم سنة المصطفى عليه الصلاة السلام، والسنة تنفي فكرة الإمامة والولاية حسب الطرح الرافضي الذي يجعل كلام الأئمة ككلام الله عز وجل، وككلام رسوله ﷺ كما سيأتي.

وإذا كان أهل السنة يشترطون شروطًا صارمة لقبول الأحاديث سندًا ومتنًا ؛ فإن الرافضة لهم شرط واحد وهو نسبتها للأئمة ؛ فأحاديث الأئمة معصومة من الوضع كعصمة الأئمة في نظر الرافضة.

وقد يظن البعض أن مفهوم السنة واحد عند أهل السنة والرافضة، وهو محض وهم ؛ فلو اطلع أهل السنة على ما يسميه الرافضة سنة بمفهومهم لأدركوا البون الشاسع بين عقيدتين مختلفتين في الجوهر لا فيما دونه، كما يروج البعض دون وجه حق.

ولو حُذِفَتْ الأحاديث ذات العلاقة بالصحابة المطعون فيهم من قِبَل الرافضة لضاع الدين برمته ؛ وخلا الجو لخزعبلات الرافضة التي تصل إلى حد نسبة العصمة لفقهائهم من أجل استعباد العباد باسم الدين، ومن خلال استغلال عواطف المسلمين البسطاء، وركوب حبهم لآل البيت، واستغلاله كنقطة ضعف لتمرير الأوهام والخرافات التي تعمي القلوب التي في الصدور.

وهذه هي بعض عقائدهم في (الإمام أو المعصوم) حتى يتبين بوضوح معتقدهم، وموقفهم، ومفهومهم للسنة:

١ - من أنكر إمامة أحد الأئمة الإثني عشر كفر بإجماع الرافضة

روى الكليني في **(الكافي)** عن **أبي عبد الله** عليه السلام قال: نحن الذين فرض الله طاعتنا، لا يسع الناس إلا معرفتنا، ولا يعذر الناس بجهالتنا، من عرفنا كان مؤمنًا،

ومن أنكرنا كان كافرًا، ومن لم يعرفنا ولم ينكرنا كان ضالاً حتى يرجع إلى الهدى الذي افترض الله عليه من طاعتنا الواجبة [(١)].

وروى ابن بابويه عن **علي بن أبي طالب** أنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله: يا علي، أنت والأئمة من ولدك بعدي حجج الله عز و جل على خلقه، وأعلامه في بريته، من أنكر واحدًا منكم فقد أنكرني، ومن عصى واحدًا منكم فقد عصاني، ومن جفا واحدًا منكم فقد جفاني، ومن وصلكم فقد وصلني، ومن أطاعكم فقد أطاعني، ومن والاكم فقد والاني، ومن عاداكم فقد عاداني، لأنكم مني خلقتم من طينتي وأنا منكم [(٢)].

ويقول **ابن بابويه**: «واعتقادنا فيمن جحد إمامة أمير المؤمنين علي بن أبي طالب والأئمة من بعده عليهم السلام، أنه بمنزلة من جحد نبوة جميع الأنبياء، واعتقادنا فيمن أقر بأمير المؤمنين، وأنكر واحدًا من بعده من الأئمة، أنه بمنزلة من أقر بجميع الأنبياء، وأنكر نبوة محمد صلى الله عليه وآله وسلم» [(٣)].

ويقول **المفيد**: «اتفقت الإمامية على أن من أنكر إمامة أحدٍ من الأئمة، وجحد ما أوجبه الله تعالى من فرض الطاعة، فهو كافر ضال مستحق للخلود في النار» [(٤)].

٢ - الإمام معصوم كالنبي بإجماع الرافضة

يقول **المفيد**: «إن الأئمة القائمين مقام الأنبياء في تنفيذ الأحكام، وإقامة الحدود، وحفظ الشرائع، وتأديب الأنام، معصومون كعصمة الأنبياء، وإنهم لا يجوز

(١) أصول الكافي (١/ ٢٧٨).

(٢) كمال الدين وتمام النعمة (ص ٤١٣).

(٣) الاعتقادات (ص ١٠٤).

(٤) أوائل المقالات (ص ٤٤)، وبحار الأنوار (٨/ ٣٦٦).

منهم صغيرة إلا ما قدمت ذكر جوازه على الأنبياء، وإنه لا يجوز منهم سهو في شيء في الدين، ولا ينسون شيئًا من الأحكام، وعلى هذا مذهب سائر الإمامية إلا من شذ منهم، وتعلق بظاهر روايات لها تأويلات على خلاف ظنه الفاسد من هذا الباب»[1].

ويقول **المجلسي**: «أصحابنا الإمامية أجمعوا على عصمة الأنبياء والأئمة صلوات الله عليهم من الذنوب الصغيرة والكبيرة، عمدًا وخطئًا ونسيانًا قبل النبوة والإمامة وبعدهما، بل من وقت ولادتهم إلى أن يلقوا الله سبحانه وتعالى»[2].

٣ - الأئمة يوحى إليهم، ويتلقون العلوم من الله، وهم مؤيدون بروح القدس

عقد الكليني في (**الكافي**) بابًا بعنوان: «باب الروح التي يسدد الله بها الأئمة عليهم السلام» ومما جاء فيه:

عن أبي بصير قال: سألت **أبا عبد الله** عليه السلام عن قول الله تبارك وتعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ رُوحًا مِّنْ أَمْرِنَاۚ مَا كُنتَ تَدْرِى مَا ٱلْكِتَٰبُ وَلَا ٱلْإِيمَٰنُ﴾ [الشورى: الآية٥٢] قال: خلق من خلق الله عز وجل أعظم من جبرئيل وميكائيل، كان مع رسول الله صلى الله عليه وآله يخبره ويسدده وهو مع الأئمة من بعده[3].

وفي الباب عدة أحاديث بنفس المعنى.

٤ - طرق تلقي العلم عند الأئمة يكاد يضاهي، بل ضاهى ما يحصل لرسول الله ﷺ عند تلقيه للوحي من ربه !

ويبين ذلك رواية في (الكافي) عن **موسى بن جعفر** قال - كما يزعمون -: مبلغ

(١) أوائل المقالات (ص ٦٥).

(٢) بحار الأنوار (١٧/ ١٠٨).

(٣) أصول الكافي (١/ ٢٧٣).

علمنا على ثلاثة وجوه: ماض، وغابر، وحادث. فأما الماضي فمفسر، وأما الغابر فمزبور، وأما الحادث فقذف في القلوب، ونقر في الأسماع وهو أفضل علمنا، ولا نبي بعد نبينا [1].

ويعنون **بالماضي المفسر**: هو ما حدث به رسول الله ﷺ. وأما **الغابر المزبور**: فهو ما كتبه علي بن أبي طالب رضي الله عنه بيده إملاء من رسول الله ﷺ أو من الملائكة. وأما **الحادث**: فهو عِلمٌ يحدث لأئمتهم المعصومين من الله مباشرة بلا واسطة ملك، ثم هذا الحادث متنوع فهو إما قذف في القلوب، فيحدث العلم في قلب الإمام المعصوم بمجرد القذف، وإما نقر في الأسماع حيث يحدثه الملك بما كان، أو يكون أو نحو ذلك[2].

٥ - اعتقاد أن هناك علمًا ووحيًا إلهيًا مودعًا عند الأئمة المعصومين، ولا يظهر إلا عند الحاجة إليه

يقول **محمد بن حسين آل كاشف الغطا** - وهو من المعاصرين -: «إن حكمة التدريج اقتضت بيان جملة من الأحكام وكتمان جملة، ولكنه - سلام الله عليه - أودعها عند أوصيائه، كل وصي يعهد بها إلى الآخر لينشرها في الوقت المناسب لها حسب الحكمة، من عام مخصص، أو مطلق أو مقيد، أو مجمل مبين، إلى أمثال ذلك. فقد يذكر النبي عامًّا، ويذكر مخصصه بعد برهة من حياته، وقد لا يذكره أصلاً بل يودعه عند وصيه إلى وقته» [3].

وشواهد هذا المعتقد من كتبهم المعتمدة عندهم كثيرة، وقد عقد الكليني في **(الكافي)** عدة أبواب ضمنها مجموعة من أحاديثهم لتأكيد هذه النظرية وشرحها

---

(١) أصول الكافي (١/ ٢٦٤).

(٢) راجع: شرح جامع على الكافي (٦/ ٤٩) للمازندراني.

(٣) أصل الشيعة وأصولها (ص ٢٣٣).

عندهم، ومن هذه الأبواب:

- باب أن الأئمة عندهم جميع الكتب التي نزلت من عند الله عز وجل وأنهم يعرفونها على اختلاف ألسنتها [١].

- باب فيه ذكر الصحيفة والجفر والجامعة ومصحف فاطمة عليها السلام [٢].

- باب أن الله عز وجل لم يعلم نبيه علمًا إلا أمره أن يعلمه أمير المؤمنين عليه السلام وأنه شريكه في العلم [٣].

- باب أن الأئمة عليهم السلام يعلمون جميع العلوم التي خرجت إلى الملائكة والأنبياء والرسل عليهم السلام [٤]. وغيرها من أبواب.

ومن الأمثلة على أحاديثهم التي تؤيد هذا المبدأ الخطير عندهم:

ما يروونه عن سدير عن **أبي جعفر** عليه السلام قال: قلت له: جُعلت فداك ما أنتم؟ قال: نحن خُزَّان علم الله، ونحن تراجمة وحي الله، ونحن الحجة البالغة على من دون السماء وفوق الأرض [٥].

وعن عبد الرحمن بن كثير عن **أبي عبد الله** عليه السلام قال: نحن ولاة أمر الله، وخزنة علم الله، وعيبة وحي الله [٦].

وعن خيثمة قال: قال لي **أبو عبد الله** عليه السلام: يا خيثمة: نحن شجرة

(١) أصول الكافي (١/ ٢٢٧).
(٢) أصول الكافي (١/ ٢٣٨).
(٣) أصول الكافي (١/ ٢٦٣).
(٤) أصول الكافي (١/ ٢٥٥).
(٥) أصول الكافي (١/ ١٩٢).
(٦) أصول الكافي (١/ ١٩٢).

النبوة، وبيت الرحمة، ومفاتيح الحكمة، ومعدن العلم، وموضع الرسالة، ومختلف الملائكة، وموضع سر الله، ونحن وديعة الله في عباده، ونحن حرم الله الأكبر، ونحن ذمة الله، ونحن عهد الله، فمن وفى بعهدنا فقد وفى بعهد الله، ومن خفرها فقد خفر ذمة الله وعهده [(١)].

ويروي الكليني رواية تشرح بعض ما عند أئمتهم من ذلك العلم المخزون فيقول:

عن أبي بصير قال: دخلت على **أبي عبد الله** عليه السلام فقلت له: جعلت فداك، إني أسألك عن مسألة، ههنا أحد يسمع كلامي؟ قال: فرفع **أبو عبد الله** عليه السلام سترًا بينه وبين بيت آخر فاطلع فيه ثم قال: يا أبا محمد سل عما بدا لك، قال: قلت: جعلت فداك إن شيعتك يتحدثون أن رسول الله صلى الله عليه وآله علم **عليًا** عليه السلام بابًا يفتح له منه ألف باب؟ قال: فقال: يا أبا محمد علَّم رسول الله صلى الله عليه وآله **عليًا** عليه السلام ألف باب، يفتح من كل باب ألف باب. قال: قلت: هذا والله العلم. قال: فنكت ساعة في الأرض ثم قال: إنه لعلم وما هو بذاك. قال: ثم قال: يا أبا محمد وإن عندنا الجامعة، وما يدريهم ما الجامعة؟ قال: قلت: جعلت فداك وما الجامعة؟ قال: صحيفة طولها سبعون ذراعًا بذراع رسول الله صلى الله عليه وآله وإملائه من فلق فيه، وخط **علي** بيمينه، فيها كل حلال وحرام، وكل شيء يحتاج الناس إليه حتى الأرش في الخدش، وضرب بيده إليَّ فقال: تأذن لي يا أبا محمد؟ قال: قلت: جعلت فداك إنما أنا لك فاصنع ما شئت، قال: فغمزني بيده وقال: حتى أرش هذا - كأنه مغضب - قال: قلت: هذا والله العلم. قال: إنه لعلم وليس بذاك. ثم سكت ساعة ثم قال: وإن عندنا الجفر، وما يدريهم ما الجفر؟ قال: قلت: وما الجفر؟ قال: وعاء من أدم فيه علم النبيين والوصيين، وعلم العلماء الذين مضوا من

(١) أصول الكافي (١/ ٢٢١).

بني إسرائيل. قال: قلت: إن هذا هو العلم. قال: إنه لعلم وليس بذاك. ثم سكت ساعة ثم قال: وإن عندنا لمصحف فاطمة عليها السلام، وما يدريهم ما مصحف فاطمة عليها السلام؟ قال: قلت: وما مصحف فاطمة عليها السلام؟ قال: مصحف فيه مثل قرآنكم هذا ثلاث مرات، والله ما فيه من قرآنكم حرف واحد. قال: قلت: هذا والله العلم. قال: إنه لعلم وما هو بذاك.

ثم سكت ساعة ثم قال: إنَّ عندنا علم ما كان، وعلم ما هو كائن إلى أن تقوم الساعة. قال: قلت: جعلت فداك، هذا والله هو العلم. قال: إنه لعلم وليس بذاك. قلت: جعلت فداك، فأي شيء العلم؟ قال: ما يحدث بالليل والنهار، الأمر من بعد الأمر، والشيء بعد الشيء إلى يوم القيامة [1].

هذا نص من نصوصهم السرية - وقت قوة الدولة الإسلامية - كما يدل ذلك ما جاء في أوله، حيث إن أبا بصير لم يسأل عن هذا العلم المزعوم إلا بعد أن خلا بأبي عبد الله [2] وكذلك **أبو عبد الله** أراد أن يتأكد من خلو المجلس فرفع الستر الذي بينه وبين البيت الآخر، على الرغم من أن هذا الصنيع من **أبي عبد الله** يناقض ما جاء في آخر الرواية من أن عنده علم ما كان وما يكون، لأنه ما دام هذا العلم عنده فلا حاجة لرفع الستر.

ويكشف هذا النص السري عن دعاوى الروافض حول العلم المستودع والمخزون عند الأئمة أشياء في غاية الغرابة، وهي كما في النص السالف:

أ - ألف باب من العلم يفتح من كل باب ألف باب.

ب - الجامعة.

(١) أصول الكافي (١/ ٢٣٩، ٢٤٠).

(٢) ونحن نبرئ أبا عبد الله من هذا الافتراء.

ج - الجفر.

د - مصحف فاطمة.

هـ - علم ما كان وما هو كائن إلى أن تقوم الساعة.

وهذه العلوم المزعومة للأئمة لا تعدو أن تكون وهمًا من الأوهام، وليس لها وجود في عالم الواقع ولا أثر، ولم يكن لها في حياة الأئمة تأثير، ولو كان بعض هذه الدعاوى موجودًا عند أئمتهم لتغير وجه التاريخ، ولكنها مجرد خيالات وترهات.

والخطورة في مثل هذه الأخبار تكمن في الأثر النفسي الذي يحدثه الصراع بين العقل وهذه الدعاوي. هذا الأثر الذي قد يطوح بمصدق هذه الأخبار إلى مهاوي الشك والحيرة والإلحاد.

وما تقدم ما هو إلا بعض دعاواهم في هذا المجال، ومزاعمهم في هذا الباب يصعب حصرها، ومقتضى هذه النظرية الخطيرة أن كتاب الله عز وجل، وسنة نبيه ﷺ غير وافيين بالبيان، ولم يكمل بهما التشريع عند وفاته، وهذا مصادم لآيات القرآن كقوله سبحانه: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًاۚ﴾ [المَائدة: الآية ٣]. وغيرها من الآيات والأحاديث التي تدل على كمال الدين وتمام النعمة.

ومقتضى هذا الرأي الطعن في رسول الله ﷺ وأنه كتم جزءًا من الشريعة وخالف قول الله عز وجل: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ بَلِّغْ مَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَۖ وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُۥۚ﴾ [المَائدة: الآية ٦٧].

كما أن هذا القول يقتضي أن الصحابة لم يتلقوا إلا جزءًا من الشريعة، ومن يعتمد على مرويات الصحابة فهو لم يعمل إلا بجزء من الشريعة، وهذا القول طعن في السنة كبير، وتضليل للأمة خطير.

وينص هذا المبدأ الخطير على أن من حق الإمام تخصيص عام الكتاب، أو بيان مجمله، أو تقييد مطلقه، أي جعلوا له وظيفة المشرع ؛ لأنه معصوم لا ينطق عن الهوى، وهذا في مؤداه ومرجعه إيمان بأنبياء بعد رسول الله ﷺ خاتم النبيين، وهو محاولة لفتح الباب لتغيير الدين الذي نزل على سيد المرسلين باسم أن هذا من عمل الإمام. . ومن مستودع العلم الذي أودعه له الرسول. . سبحانك هذا بهتان عظيم. .

٦ - قول الإمام كقول الله ورسوله

وهذه قاعدة مقررة عندهم وشواهدها كثيرة في كتبهم، فمن ذلك:

ما جاء في (**الكافي**) عن هشام بن سالم وحماد بن عثمان وغيرهما قالوا: سمعنا **أبا عبد الله** عليه السلام يقول: حديثي حديث أبي، وحديث أبي حديث جدي، وحديث جدي حديث الحسين، وحديث الحسين حديث الحسن، وحديث الحسن حديث أمير المؤمنين، وحديث أمير المؤمنين حديث رسول الله ﷺ وحديث رسول الله قول الله عز وجل [(١)].

وبناء على هذا النص وغيره اعتبروا قول الأئمة هي قول الله عز وجل.

يقول عالمهم **المازندراني**: «إن حديث كل واحد من الأئمة الطاهرين قول الله عز وجل، ولا اختلاف في أقوالهم كما لا اختلاف في قوله تعالى» [(٢)].

بل ذهبوا إلى أبعد من ذلك فقالوا: «يجوز من سمع حديثًا عن **أبي عبد الله** أن يرويه عن أبيه، أو عن أحد من أجداده، بل يجوز أن يقول: قال الله تعالى» [(٣)].

---

(١) أصول الكافي (١/ ٥٣).

(٢) شرح جامع على الكافي (٢/ ٢٢٥) للمازندراني.

(٣) شرح جامع على الكافي (٢/ ٢٢٥) للمازندراني.

وبهذا يُنسف كل ما قرره علماء الحديث وغيرهم لثبوت صحة الحديث المنسوب إلى رسول الله ﷺ من اتصال السند، وعدالة رواته، وموافقته للأصول العامة في متنه، وعدم غرابته ونكارته، وعدم مخالفته للقرآن، والأحاديث الصحيحة الأخرى.. إلخ.

كل هذا يُنسف بروايةٍ عن إمامهم المعصوم! ليس لها زمام ولا خطام.

وإن اعتقاد هذا يفتح باب الكذب على رسول الله ﷺ وعلى الله تعالى. نسأل الله العافية.

٧ - وهذه بعض العناوين المتعلقة بالأئمة المعصومين عندهم كما جاءت في (الكافي)، الذي يعتبر أعظم كتبهم، ومصادرهم على الإطلاق:

- باب أن الأئمة عليهم السلام يعلمون جميع العلوم التي خرجت إلى الملائكة والأنبياء والرسل عليهم السلام[١].

- باب أن الأئمة عليهم السلام إذا شاءوا أن يعلموا علموا[٢].

- باب أن الأئمة يعلمون متى يموتون، وأنهم لا يموتون إلا باختيار منهم[٣].

- باب أن الأئمة عليهم السلام يعلمون علم ما كان، وما يكون، وأنه لا يخفى عليهم شيء، صلوات الله عليهم[٤].

- باب أن الأئمة عليهم السلام لو ستر عليهم لأخبروا كل امرئ بما له وعليه[٥].

وغير ذلك كثير..

---

(١) أصول الكافي (١/ ٢٥٥).

(٢) أصول الكافي (١/ ٢٥٨).

(٣) أصول الكافي (١/ ٢٥٨).

(٤) أصول الكافي (١/ ٢٦٠).

(٥) أصول الكافي (١/ ٢٦٤).

فالأئمة عندهم يعرفون كل شيء، فيكفي أن نقف عند كتاب (**الكافي**) للكليني حيث أفرد بابًا كاملًا بعنوان: باب أن الأئمة عليهم السلام يعلمون جميع العلوم التي خرجت إلى الملائكة والأنبياء والرسل عليهم السلام !![1].

ومن هذا كله يتضح جليًّا أن لأئمتهم حق التشريع، فما نسبوه لهم من روايات لها حكم نصوص الكتاب والسنة لعصمتهم عند الشيعة.

فنصل بهذا إلى أن التشيع يتصادم مع قوله عز وجل: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِى وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا﴾ [المائدة: الآية ٣].

٨ - ردهم لمرويات الصحابة [2]

يقول **محمد حسين آل كاشف الغطاء**: «إن الشيعة لا يعتبرون من السنة - أعني الأحاديث النبوية - إلا ما صح لهم من طرق أهل البيت.. أما ما يرويه مثل أبي هريرة وسمرة بن جندب.. وعمرو بن العاص ونظرائهم، فليس لهم عند الإمامية مقدار بعوضة» [3].

ويقول **الخميني**: «والله يعلم كم نال الإسلام من مصائب من علماء السوء هؤلاء - من صدر الإسلام إلى اليوم - أبو هريرة أحد الفقهاء، لكن الله يعلم كم وضع من أحاديث لصالح معاوية وأمثاله، وكم سبب من مصائب للإسلام» [4].

وهذا القول في السنة النبوية مبني على معتقدهم في صحابة رسول الله

(١) أصول الكافي (١/ ٢٥٥).

(٢) راجع في بحثنا هذا: موقف الروافض من الصحابة.

(٣) أصل الشيعة وأصولها (ص ٢٣٦).

(٤) الحكومة الإسلامية (ص ٢١١).

صلى الله عليه وآله وصحبه أجمعين من أنهم ارتدوا لصرفهم الخلافة عن علي إلى أبي بكر، ولا يستثنون إلا ثلاثة من الصحابة في معظم رواياتهم، وهم بهذا المبدأ يعزلون أنفسهم عن المسلمين.

ثم إن هذا المبدأ في رفض مرويات الصحابة يفضي إلى فقدان صفة التواتر في نقل شريعة القرآن وسنة سيد الأنام ما داموا يحكمون على النقلة بهذا الحكم، ويحصرون اعتبارهم لصحة المنقول بما جاء عن طريق الآحاد فضلاً عن الواحد، وهو علي الذي يجعلونه المصدر الوحيد للتلقي بعد وفاة الرسول ﷺ، وهذا أساس وضعه زنديق لهدم الدين والطعن في شريعة سيد المرسلين.

ولهذا المعتقد الفاسد في أصحاب النبي ﷺ وحملة العلم عنهم من سادات التابعين فمن بعدهم تجدهم لا يعبئون بدواوين السنة المعتبرة ولا يرفعون بها رأسًا.

يقول **محمد علي الميلاني**: «هي عندنا الأحاديث المسندة الصحيحة السند إلى المعصومين لكن عند العامة تطلق على الكتب الستة المعتمدة عندهم وهي كما يلي: ١- صحيح البخاري ٢ - صحيح مسلم ٣ - صحيح الترمذي ٤ - صحيح النسائي ٥- صحيح ابن ماجه ٦ - مسند أحمد بن حنبل ؛ وأحاديثها كلها ليست بصحيحة بل فيها الأحاديث الموضوعة والأباطيل المكذوبة»[(١)].

فالرافضة تريد هدر هذا التراث العظيم الذي جمعه فحول الأمة، وأضنوا فيه أجسادهم، وأمضوا فيه أعمارهم، وضحوا في سبيل جمعه وتنقيته وتهذيبه بمتع الدنيا

---

(١) معجم الكلام في تعريف الصحاح (ص ٢٠٥). ويظهر جهل المؤلف جليًا حين سمى كتاب الترمذي والنسائي وابن ماجه صحاحًا، مع أن كتاب الترمذي معروف بالجامع، والآخرَين معروفان بالسنن، ولم يلتزم هؤلاء الثلاثة الصحة بل فيها الصحيح والحسن والضعيف. ومن جهله أيضًا: أن جعل سادس الكتب الستة مسند الإمام أحمد وأسقط سنن أبي داود، مع أن اصطلاح الكتب الستة المعتبر لا يدخل فيه مسند أحمد كما هو معلوم.

وزخارفها، وإذا أسقطت الثقة بهذه الدواوين العظيمة فكيف تدرك أمة الإسلام سنة نبيها ﷺ، وتفاصيل ما أُجمل من كتاب ربها ؟

٩ - تلقيهم السنة عن (حكايات الرقاع) وما يسمونه بالتوقيعات الصادرة عن الإمام

هؤلاء القوم الذين يردون ما جاء عن طريق الصحابة الذين أثنى عليهم الله ورسوله، يقبلون بل يعدون من أوثق طرقهم ما يسمى بـ **(حكايات الرقاع)**.

وحقيقتها كما يلي:

لما توفي **الحسن العسكري** سنة ٢٦٠هـ - والذي تزعم الشيعة أنه الإمام الحادي عشر - لم يكن له عقب [١]. فكانت هذه الواقعة قاصمة الظهر للتشيع، لأن هذا مؤذن بنهايتهم، إذ أن أساس دينهم هو الإمام الذي يزعمون أن قوله قول الله ورسوله، والإمام توفي، ولم يخلف ولدًا يتعلقون به، وحينئذ توقف النص المقدس سنة ٢٦٠هـ، وانقطع سيل الأموال الجارية التي تؤخذ من الأتباع باسم الإمام، فافترق الشيعة، وتشتت أمرهم، وعظم الخطب عليهم، وضاقت بهم السبل، فمنهم من قال: انقطعت الإمامة [٢]. ومنهم من قال: إن **الحسن بن علي** توفي ولا عقب له، والإمام بعده **جعفر بن علي** أخوه [٣] إلى غير ذلك من اختلافاتهم وحيرتهم.

إلا أن تلك الزمرة التي أخذت على عاتقها تفرقة الأمة أخذت تنسج خيوطها وأوهامها، وتضع شباك مؤامراتها للبحث عن وسيلة لاستمرار دعوى التشيع، ليستمر من خلال ذلك كيدهم للأمة ودينها، والاستيلاء على أموال الجهلة والمغفلين بأيسر طريق، والحصول على وجاهة ومنزلة عندهم.

---

(١) انظر: فرق الشيعة للنوبختي (ص ٩٦)، وأصول الكافي (١/ ٥٠٥)، والغيبة للطوسي (ص ٣٦٠)، وبحار الأنوار (٣٤٨/٥١)، والمقالات والفرق (ص ١٠٢).

(٢) المقالات والفرق (ص ١٠٨).

(٣) المقالات والفرق (ص ١١٠).

فقام رجل في خضم هذه الحيرة والاضطراب يدعى **عثمان بن سعيد العمري**، وادعى دعوى في غاية الغرابة، ادعى أن **للحسن العسكري** ولدًا في الخامسة من عمره مختفيًا عن الناس، لا يظهر لأحد غيره، وهو الإمام بعد أبيه **الحسن**، وأن هذا الطفل الإمام قد اتخذه وكيلاً عنه في قبض الأموال ونائبًا يجيب عنه في المسائل الدينية [(١)].

ولما مات **عثمان بن سعيد** سنة ٢٨٠هـ ادعى ابنه المزعوم **محمد بن عثمان** نفس دعوى أبيه، وبعد وفاته سنة ٣٠٥هـ خلفه **الحسين بن روح النوبختي** في نفس الدعوى، وبعد وفاته سنة ٣٢٦هـ خلفه **أبو الحسن علي بن محمد السمري** وتوفي سنة ٣٢٩هـ وهو آخرهم عند الشيعة الإمامية، ومن بعده وقعت الغيبة الكبرى وكان هؤلاء النواب عن الإمام يتلقون أسئلة الناس كما يتلقون أموالهم، ويأتون بأجوبتها وإيصالاتها من الإمام المنتظر ويسمونها **(توقيعات)** - والتوقيعات هي خطوط الأئمة بزعمهم في جواب مسائل الشيعة وأسئلتهم.

يقول **الطبرسي**: «وأما الأبواب المرضيون، والسفراء الممدوحون في زمان الغيبة: فأولهم: الشيخ الموثوق به **أبو عمرو عثمان بن سعيد العمري**، نصبه أولاً **أبو الحسن علي بن محمد العسكري**، ثم ابنه **أبو محمد الحسن**، فتولى القيام بأمورهما حال حياتهما عليهما السلام، ثم بعد ذلك قام بأمر صاحب الزمان عليه السلام، وكان توقيعاته وجواب المسائل تخرج على يديه، فلما مضى لسبيله، قام ابنه **أبو جعفر محمد بن عثمان** مقامه، وناب منابه في جميع ذلك. فلما مضى هو، قام بذلك **أبو القاسم حسين بن روح** من بني نوبخت، فلما مضى هو، قام مقامه **أبو الحسن علي ابن محمد السمري**، ولم يقم أحد منهم بذلك إلا بنص عليه من قبل صاحب الأمر عليه السلام..» [(٢)].

---

(١) حصائل الفكر (ص ٣٦، ٣٧).

(٢) الاحتجاج للطبرسي (٢/ ٢٩٦، ٢٩٧).

وهذه الأجوبة والتوقيعات هي عند الشيعة كقول الله ورسوله !! حتى أنهم رجحوا هذه التوقيعات على ما روي بإسناد صحيح عندهم في حال التعارض.

قال **ابن بابويه القمي** في كتابه **(من لا يحضره الفقيه)** بعد ما ذكر التوقيعات الواردة من الناحية المقدسة في باب الرجلين يوصي إليهما.. قال: هذا التوقيع عندي بخط **أبي محمد الحسن بن علي**. ثم ذكر أن في **(الكافي)** للكليني رواية بخلاف ذلك التوقيع عن **الصادق**، ثم قال: لست أفتي بهذا الحديث بل أفتي بما عندي بخط **الحسن ابن علي**..[1].

قال **الحر العاملي** في تعقيبه على ذلك: «.. فإن خط المعصوم أقوى من النقل بوسائط..»[2].

واعتبر علماء الشيعة المعاصرون هذه الرقاع من (السنة التي لا يأتيها الباطل)![3].

فهم يرجحون ما في هذه التوقيعات على ما جاء في أصح كتبهم..!

والرقاع والتوقيعات كثيرة، ذكر الطوسي في كتابه **(الغيبة)** طرفًا منها[4]، وكذلك عند المجلسي في كتابه **(بحار الأنوار)**[5]. كما هي موجودة في كتاب **(الكافي)**[6] للكليني، وقد جمع شيخهم أبو العباس عبد الله بن جعفر الحميري - من أعلام القرن

---

(١) من لا يحضره الفقيه (٤/ ٢٠٣).

(٢) وسائل الشيعة (٣٠/ ٢٧٤).

(٣) الدعوة الإسلامية للخنيزي (٢/ ١١٢).

(٤) راجع: الغيبة للطوسي (ص ٢٨٥).

(٥) بحار الأنوار (٥٣/ ١٥٠- ٢٤٦).

(٦) أصول الكافي (١/ ٥١٧) وما بعدها.

الثالث الهجري - الأخبار المروية عن منتظرهم وسماها: (**قرب الإسناد إلى صاحب الأمر**) [1] وذكر الطهراني صاحب كتاب (**الذريعة**) كتابين لهم في هذا باسم (التوقيعات الخارجة من الناحية المقدسة) [2].

ونجد في تراجم رجالهم إشارة إلى من زعم أنه كَاتَب - بفتح التاء - صاحب الأمر عن طريق أولئك النواب الأربعة، كما في ترجمة **محمد بن عبد الله بن جعفر بن الحسين بن جامع بن مالك الحميري** حيث قالوا بأنه كاتب - بفتح التاء - صاحب الأمر [3].

وفي ترجمة شيخهم **علي بن الحسين بن موسى بن بابويه القمي أبو الحسن** قالوا: إنه اجتمع مع **أبي القاسم الحسين بن روح** - النائب الثالث - وسأله عن مسائل، ثم كاتبه بعد ذلك على يد **علي بن جعفر بن الأسود** يسأله أن يوصل له رقعة إلى الصاحب عليه السلام [4]. والذين كاتبوا صاحب الأمر كثيرون عندهم.

وتحكي هذه التوقيعات رأي الإمام المزعوم في كثير من أمور الدين والحياة، وتصور قدرته على علم الغيب المجهول.. وتحقيقه لأماني شيعته وشفائه لأمراضهم، وحل لمشاكلهم، وإجابته لأسئلتهم، واستلامه لما يقدمونه من أموال، وقد تصاغ أحداث ذلك أحيانًا بثوب قصصي.

والمتأمل للفتاوى المنسوبة إليه في أمور الدين يرى في الكثير منها الجهل في أبسط مسائل الشيعة، مما يدل على أن واضع هذه التوقيعات هو من المتآمرين الجهلة

(١) وهو مطبوع، تحقيق ونشر مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث.

(٢) الذريعة (٤/ ٥٠٠).

(٣) وسائل الشيعة (٣٠/ ٤٧٦).

(٤) وسائل الشيعة (٣٠/ ٤٢٨).

الذين لا يحسنون الوضع، أو أن الله سبحانه شاء كشفهم وفضحهم على رءوس الخلائق.. فجاءت محاولتهم في الكذب كمحاولة مسيلمة في محاكاة القرآن.

جاء في (**بحار الأنوار**) للمجلسي: «وكتب إليه صلوات الله عليه أيضًا في سنة ثمان وثلاثمائة كتابًا سأله فيه عن مسائل.. سأل عن الأبرص والمجذوم وصاحب الفالج هل يجوز شهادتهم؟ فأجاب عليه السلام: إن كان ما بهم حادث جازت شهادتهم، وإن كانت ولادة لم تجز» [(١)].

فهل للبرص ونحوه أثر في قبول الشهادة وردها، وهل للتفريق بين ما هو أصلي وحادث وجه معقول.. وهل تستحق مثل هذه الفتاوى مناقشة.. وكيف ينسب مثل ذلك لأهل البيت، بل وللإسلام؟!

«وسأل هل يجوز أن يُسَبِّح الرجل بطين القبر وهل فيه فضل؟ فأجاب عليه السلام: يسبح به فما من شيء من التسبيح أفضل منه، ومن فضله أن الرجل ينسى التسبيح ويدير السبحة فيكتب له التسبيح» [(٢)].

فهذا المبدأ من دين الوثنيين، لا من دين التوحيد.. وهل يكتب التسبيح بالعبث بالمسبحة؟! فأي شرعة هذه وأي فقيه يفتي بذلك؟!

ومن الأمثلة أيضًا التي وجهت بزعمهم للطفل المنتظر وجاء التوقيع بجوابها السؤال التالي: «قد اختلف أصحابنا في مهر المرأة فقال بعضهم: إذا دخل بها سقط المهر، ولا شيء لها، وقال بعضهم: هو لازم في الدنيا والآخرة، فكيف ذلك؟ وما الذي يجب فيه؟ فأجاب عليه السلام: إن كان عليه بالمهر كتاب فيه دين، فهو لازم له في الدنيا والآخرة، وإن كان عليه كتاب فيه ذكر الصدقات سقط إذا دخل بها، وإن لم

(١) بحار الأنوار (٥٣/ ١٦٤).

(٢) بحار الأنوار (٥٣/ ١٦٥).

يكن عليه كتاب فإذا دخل بها سقط باقي الصداق»[1].

فهل هذا الجواب يخرج من في عالم، بل من جاهل يملك ذرة من عقل ؟ وهل هذا المبدأ من دين الإسلام ؟ كيف يقرر مثل هذا المبدأ الذي يبيح أخذ مال الغير إذا لم يكتب.. فيسقط الصداق إذا لم يكن فيه كتاب.. هذه شرعة اللصوص والإباحيين لا دين الإسلام.

هذا ومن أراد التوسع في هذه الأمثلة فليرجع لكتاب (**بحار الأنوار**) للمجلسي، (**وكمال الدين وتمام النعمة**) لابن بابويه، (**والغيبة**) للطوسي وغيرها[2].

ومواضيع هذه التوقيعات المزعومة كثيرة:

فقد تكون إخبارًا بمغيب:

مثل ما روي عن أبي عقيل عيسى بن نصر قال: كتب علي بن زياد الصيمري يسأل كفنًا، فكتب إليه: إنك تحتاج إليه في سنة ثمانين، فمات في سنة ثمانين، وبعث إليه بالكفن قبل موته بأيام[3].

وقد تكون إجابة على أسئلة:

مثل ما ذكر صاحب (**الاحتجاج**) عن الكليني عن إسحاق بن يعقوب قال: سألت محمد بن عثمان العمري رحمه الله - النائب الثاني - أن يوصل لي كتابًا قد سألت فيه عن مسائل أُشكلت علي، فورد التوقيع بخط مولانا صاحب الزمان عليه السلام: أما ما سألت عنه أرشدك الله، وثبتك، ووقاك من أمر المنكرين لي من أهل بيتنا وبني عمنا: فاعلم أنه ليس بين الله عز وجل وبين أحد قرابة، ومن أنكرني فليس مني، وسبيله

---

(١) بحار الأنوار (٥٣/ ١٦٩).

(٢) راجع: أصول مذهب الشيعة الإمامية الاثني عشرية (١/ ٣٣٥) وما بعدها.

(٣) أصول الكافي (١/ ٥٢٤).

سبيل ابن نوح، وأما سبيل ابن عمي جعفر وولده، فسبيل إخوة يوسف عليه السلام. وأما أموالكم فلا نقبلها إلا لتطهروا، فمن شاء فليصل ومن شاء فليقطع [(١)].

وأما ما سألت عنه من أمر المصلي والنار والصورة والسراج بين يديه هل تجوز صلاته؟ فإن الناس قد اختلفوا في ذلك قبلك، فإنه جائز لمن لم يكن من أولاد عبدة الأصنام والنيران أن يصلي والنار والسراج بين يديه، ولا يجوز ذلك لمن كان من أولاد عبدة الأوثان والنيران [(٢)]!

وعن المرأة يموت زوجها يجوز أن تخرج في جنازته أم لا؟

التوقيع: تخرج في جنازته.

وهل يجوز لها في عدتها أن تزور قبر زوجها أم لا؟

التوقيع: تزور قبر زوجها.. [(٣)] !! اهـ

ومواضيع هذه التوقيعات المزعومة كثيرة لا مجال لاستعراضها.

وبالجملة: فهذه هي بعض حكايات الرقاع والتوقيعات الصادرة عن الإمام، يظهر من خلالها أن الروافض أخذوا دينهم من هذه الرقاع المزورة، التي لا يشك عاقل في أنها افتراء على الله تعالى، ولا يصدق بها إلا من أعمى الله بصره وبصيرته..

وهذه الرقاع عند الرافضة من أقوى دلائلهم وأوثق حججهم، فتبًّا لقوم أثبتوا أحكام دينهم بمثل هذه الترهات، واستنبطوا الحلال والحرام من نظائر هذه الخزعبلات، ومع ذلك يقولون نحن أتباع أهل البيت، كلا بل هم أتباع الشياطين وأهل البيت بريئون منهم.

---

(١) الاحتجاج (٢/ ٢٨٣)، وانظر: كمال الدين وتمام النعمة (٤٨٤).

(٢) الاحتجاج (٢/ ٢٩٩).

(٣) الاحتجاج (٢/ ٣٠٢).

إذن مفهوم السنة عند الروافض متعلق بعقيدتهم الباطنية الباطلة في الأئمة.

والحق أن أئمتهم المعصومين كلهم - إلا ثلاثة - لا يمكن بحال أن يرووا عن النبي ﷺ.

فهؤلاء كما نرى ؛ لم ير أحدهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم، اللهم إلا الثلاثة الأول [1].

فإذا روى الروافض عن **جعفر بن محمد** رحمه الله وأغلب مروياتهم عنه - وهو المراد بأبي عبد الله عند الإطلاق - عن النبي ﷺ؛ فقد رووا عن رجل ولد بعد وفاة النبي ﷺ بأكثر من ثمانين سنة!!

فكيف إذا جاءت الرواية عن إمامهم المنتظر ؟؟

* * *

(١) وهم علي والحسن والحسين رضي الله عنهم.



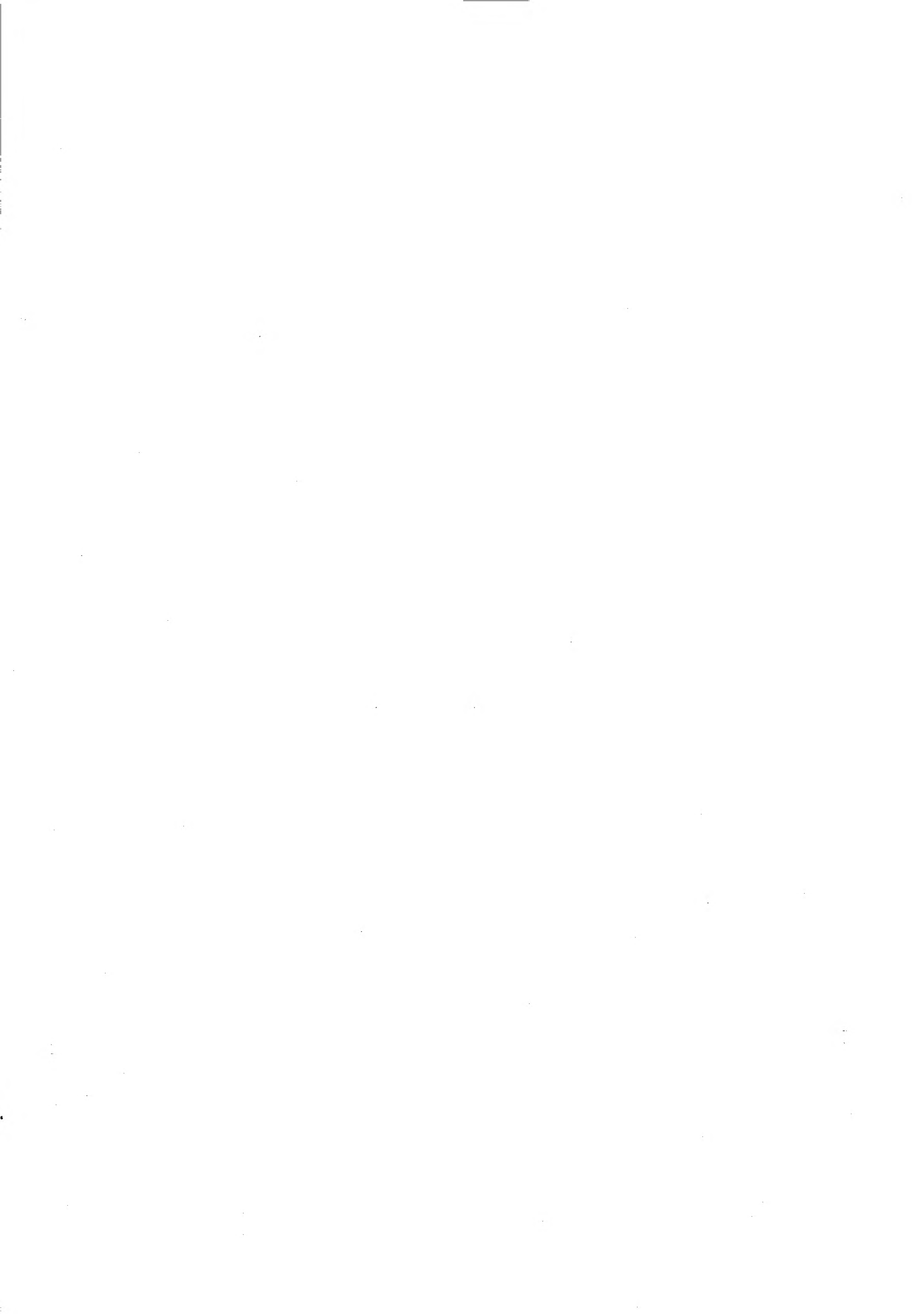
الفصل الثالث

تدوين السنة عند الروافض

وفيه مبحثان :

المبحث الأول : التدوين عند أهل السنة

المبحث الثاني : التدوين عند الروافض



الفصل الثالث

تدوين السنة عند الروافض

قبل أن نبين تدوين السنة عند الروافض لابد أن نبين أولاً تدوين السنة عند أهل السنة، حتى يتبين مدى عظمة أهل السنة، وأن الروافض لا شيء لهم يستندون عليه سوى الكذب والتلفيق.

وفي الفصل مبحثان:

المبحث الأول

التدوين عند أهل السنة

روى البخاري في صحيحه تعليقًا، فقال: وكتب عمر بن عبد العزيز إلى أبي بكر ابن حزم: انظر ما كان من حديث رسول الله ﷺ فاكتبه، فإني خفت دروس العلم، وذهاب العلماء، ولا تقبل إلا حديث النبي ﷺ، ولتفشوا العلم، ولتجلسوا حتى يعلم من لا يعلم، فإن العلم لا يهلك حتى يكون سرًّا [(١)].

بهذه الرواية تعلق قوم من الشيعة وكذلك بعض المستشرقين، فقالوا: إن السنة

---

(١) أخرجه البخاري تعليقًا في كتاب: العلم، باب: كيف يقبض العلم.

لم تدون إلا في مطلع القرن الثاني الهجري، لأن أول من أمر بتدوينها هو الخليفة العادل عمر بن عبد العزيز رضي الله تعالى عنه، وهو قد تولى الخلافة سنة ٩٩هـ وتوفى سنة ١٠١هـ.

ومعنى ذلك أن السنة قد تأخر تدوينها قرنًا كاملاً، أو قرابة القرن، وإنما تعلق هؤلاء القوم بهذه الرواية، لأنهم يريدون أن يصلوا من وراء ذلك إلى غرضهم، وهو التشكيك في السنة الشريفة.

وهؤلاء الناس وهم من أعداء الإسلام، ومن شايعهم، يطرحون سؤالاً فيقولون: إذا كانت السنة قد تأخر تدوينها إلى مطلع القرن الثاني الهجري، فأين كانت طوال القرن الأول الهجري كله ؟

فإذا قلت لهم كانت محفوظة في الصدور، قالوا لك: إن الحفظ خوان ونحن لا نأمن الحفظ، لأنه قد يطرأ عليه النسيان أو الوهم والخطأ، وكل ذلك يؤدي إلى احتمال الزيادة والنقصان، والحقيقة أن السنة كانت محفوظة في الصدور ومسطورة في الصحف أيضًا، وبادئ ذي بدء، نحن نجزم بصحة هذه الرواية التي صدَّرنا بها هذا الفصل، وهي التي تفيد أن عمر بن عبد العزيز هو أول من أمر بكتابة السنة، نجزم بصحتها ؛ لأنها وردت في أوثق مصادرنا، وأصحها بعد كتابه تعالى ألا وهو صحيح البخاري، ولكننا نهدف من وراء ذلك إلى إثبات حقيقة هامة وهي أن عمر بن عبد العزيز حينما أمر بكتابة السنة فإنه لم يبدأ ذلك من فراغ، ولكنه اعتمد أصولاً مكتوبة كانت تملأ أرجاء العالم الإسلامي كله، من خلال روح علمية نشطة، أشعلها الإسلام في أتباعه، فأصبحوا يتقربون إلى الله تعالى بأن يزدادوا في كل يوم علمًا، وخير العلوم قطعًا ما كان متعلقًا بالقرآن والسنة، وحينما نثبت أن تدوين السنة بدأ في عصر مبكر جدًّا في عصر النبي ﷺ، وبإذن منه ﷺ شخصيًا، فإننا لن نتعسف الأدلة أبدًا، وصولاً إلى تلك الغاية، ولكننا لن نقول في هذا الشأن قولاً إلا ونشفعه بالدليل القوي المستمد

من أوثق المصادر وأصحها، والقول بأن السنة قد بدأ تدوينها منذ عصر النبي ﷺ قد أصبح حقيقة علمية مؤكدة، ثبتت بالبراهين القطعية، وتضافرت على إثبات هذه الحقيقة الساطعة أقوال جمة من الباحثين الثقات الأثبات.

والآن إلى الطواف ببطون الكتب نجمع لك منها خلاصة آراء العلماء في ذلك حتى تتبين عظمة أهل السنة:

أولاً: السنة في العهد النبوي

أ - الكتابة في حياة الرسول ﷺ

لم يكن العرب قبل الإسلام يعتمدون على الكتابة في حفظ أشعارهم، وخطبهم، وقصص أيامهم، ومآثرهم، وأنسابهم، بل اعتمدوا على الذاكرة، ونمت ملكة الحفظ عندهم فاشتهروا بقوة ذاكرتهم وسرعة حفظهم.

ولكن هذا لا يعني عدم وجود من يعرف الكتابة بينهم، ذلك لأن مجتمع مكة التجاري يحتاج إلى معرفة بالكتابة والحساب، ولكن عدد الكاتبين كان قليلاً، ولذلك وصفهم القرآن الكريم بأنهم أميون فقال عز وجل: ﴿هُوَ ٱلَّذِى بَعَثَ فِى ٱلۡأُمِّيِّـۧنَ رَسُولًا مِّنۡهُمۡ﴾ [الجُمُعَة: الآية ٢].

وفي الحديث الشريف عن عبد الله بن عمر: «**إنا أمة أمية لا نكتب ولا نحسب**»[١].

وقد حث الإسلام على العلم واهتم النبي ﷺ بتعليم المسلمين الكتابة، فأذن لأسرى بدر أن يفدوا أنفسهم بتعليم عشرة من صبيان الأنصار القراءة والكتابة، وكان

---

(١) أخرجه مسلم، في كتاب: الصيام، باب: وجوب صوم رمضان لرؤية الهلال، برقم (١٥).

بعض المسلمين يتعلمون القراءة والكتابة في مسجد رسول الله ﷺ حيث تطوع بعض المعلمين بتعليمهم، مثل: عبد الله بن سعيد بن العاص، وسعد بن الربيع الخزرجي، وبشير بن ثعلبة، وأبان بن سعيد بن العاص، فكثر عدد الكاتبين حتى بلغ عدد كُتَّاب الوحي زهاء أربعين كاتبًا ناهيك عن كُتَّاب الصدقات والرسائل والعهود.

ب - كتابة الحديث في حياة الرسول ﷺ

ومع وجود عدد من الكُتَّاب في حياة الرسول ﷺ، وقيامهم بتدوين القرآن الكريم، فإنهم لم يقوموا بجمع حديث رسول الله ﷺ وكتابته بشمول واستقصاء، بل اعتمدوا على الحفظ والذاكرة في أغلبه، ولم يأمرهم النبي ﷺ بذلك، ولعله أراد المحافظة على ملكة الحفظ عندهم، خاصة وأن الحديث تجوز روايته بالمعنى خلاف القرآن الكريم الذي هو معجز بلفظه ومعناه، ومن ثم فلا تجوز روايته بالمعنى، لذلك اقتضت الحكمة حصر جهود الكاتبين في نطاق تدوين القرآن الكريم، وللتخلص من احتمال حدوث التباس عند عامة المسلمين فيخلطوا القرآن بالحديث إذا اختلطت الصحف التي كتب فيها القرآن بصحف الحديث، خاصة في الفترة المبكرة عندما كان الوحي ينزل بالقرآن الكريم ولم يكمل الوحي، ولم يتعود عامة المسلمين على أسلوب القرآن.

وقد وردت أحاديث عن النبي ﷺ تنهى عن كتابة الحديث، كما وردت أحاديث تسمح بالكتابة.

فأما أحاديث النهي عن الكتابة فهي:

١ - عن أبي سعيد الخدري، عن النبي ﷺ قال: «**لا تكتبوا عني، ومن كتب عني غير القرآن فليمحه**» [١].

---

(١) أخرجه مسلم، كتاب: الزهد والرقائق، باب: التثبت في الحديث وحكم كتابة العلم، برقم (٧٢).

٢ - وعنه أيضًا: **«استأذنا النبي ﷺ فلم يأذن لنا»** [(١)].

٣ - وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: **«كنا قعودًا نكتب ما نسمع من النبي ﷺ فخرج علينا فقال: ما هذا تكتبون؟ فقلنا: ما نسمع منك. فقال: أكتاب مع كتاب الله. فقلنا: ما نسمع. فقال: أكتاب غير كتاب الله؟ امْحَضُوا كتاب الله و أَخلِصُوه. قال: فجمعنا ما كتبنا في صعيد واحد ثم أحرقناه بالنار»** [(٢)].

وهذا النهي النبوي كان وراء جملة من الأسباب نجملها فيما يلي:

١ - منها أن النبي ﷺ عاش بين أصحابه بعد البعثة ثلاثًا وعشرين سنة، فكان تدوين كل كلماته، وأقواله، وأفعاله وكتابتها فيه من العسر والمشقة الشيء الكثير، لما يحتاجه ذلك من تفرغ كثير من الصحابة لهذا العمل الجليل، ونحن نعلم أن الصحابة رضي الله عنهم لم يكونوا جميعًا يحسنون الكتابة بل كان الكاتبون منهم أفرادًا قلائل، وكان تركيز هؤلاء الكتبة من الصحابة على كتابة القرآن دون غيره من السنة حتى يؤدوه لمن بعدهم تامًّا مضبوطًا لا ينقص منه حرف.

٢ - مخافة اختلاط شيء بالقرآن الكريم، لأن القرآن الكريم كان جديدًا عليهم، ولم يتعودوا على أسلوبه، فلو سمح لهم بكتابة شيء غير القرآن معه فلربما أدى ذلك إلى أن يدخل في القرآن الكريم ما ليس منه.

٣ - أراد النبي ﷺ أن تتوجه همة المسلمين في المقام الأول إلى القرآن الكريم، الذي نزل من عند الله تعالى، وهو المصدر الأول للتشريع، فلابد أن يتركز نشاط

---

(١) صحيح: أخرجه الترمذي في سننه كتاب: العلم، باب: ما جاء في كراهية كتابة العلم، برقم (٢٦٦٥) وصححه الألباني كما في صحيح الترمذي.

(٢) صحيح: أخرجه أحمد في مسنده (٣/ ١٢) برقم (١١١٠٧). وقال محققه شعيب الأرنؤط: صحيح.

المسلمين على حفظه وتدوينه.

٤ - قلة أدوات الكتابة، وقلة عدد الكاتبين في ذلك الزمان، وهذا جعل الرسول ﷺ يستفيد بهم في تدوين القرآن الكريم أولاً، ولم يشأ أن يوزع الجهود، وهي قليلة، بين القرآن الكريم وغيره.

٥ - أن النهي كان في حق من يوثق بحفظه مخافة أن يتَّكل على الكتابة، وأما الإذن فهو في حق من لا يوثق بحفظه.

٦ - وذهب قوم إلى أن النهي إنما كان عن كتابة الحديث مع القرآن في صحيفة واحدة؛ لأنهم كانوا يسمعون تأويل الآية، فربما كتبوه معها، فنُهوا عن ذلك لخوف الاشتباه.

٧ - أن لا يركن المسلمون إلى الكتابة ويتركوا الحفظ، ومن هنا طلب منهم النبي ﷺ عدم كتابة الحديث، وأن يعتمدوا على ذاكرتهم فيستودعوها الحديث الشريف في تلك المرحلة المبكرة.

ثم جاءت حقبة زمنية في حياة الرسول ﷺ أيضًا جَدَّتْ فيها عوامل أدت إلى زوال تلك الأسباب، فقد تمرس المسلمون بأسلوب القرآن الكريم، وألفوه وتعودوا عليه، وأصبحوا يستطيعون التمييز بينه، وبين أساليب البيان الأخرى، لأن القرآن له سماته المميزة، كما كثر تعدد الكاتبين، وزاد اهتمام المسلمين بها، لأن الإسلام يدعو إلى العلم منذ نزول أول آية من القرآن، ولقد جعل الرسول ﷺ فداء الأسير من المشركين يوم بدر أن يعلم عشرة من المسلمين القراءة والكتابة، ولما زاد عدد الكاتبين زاد بالتالي وتبعًا لذلك أدوات الكتابة، لأن المجتمع الذي ينشط في تحصيل العلم، وتعلم القراءة والكتابة، لابد أن ينشط في توفير أدواتها كما تتابع نزول الأحكام التشريعية، فزادت الأحاديث النبوية، لأنها تبين القرآن الكريم، وأصبح تدوينها

ضرورة، واشتدت عناية الصحابة بالسنة خصوصًا بعدما كثرت الأحاديث.

كل ذلك وغيره - مما توسع العلماء في بيانه - كان من أسرار عدم تدوين السنة في العهد النبوي، وبهذا نفهم سر النهي عن كتابتها في الأحاديث المتقدمة.

وأما أحاديث الإذن بالكتابة فهي:

لما زالت هذه الأسباب جميعًا - أعني أسباب النهي عن عدم كتابة الحديث - أذن النبي ﷺ بعد ذلك في كتابة الحديث لمن أراد من المسلمين، وقد تمثل هذا الإذن النبوي في مجموعة من الأدلة نوجز بعضها فيما يلي:

١ - عن عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنه قال: «**كنت أكتب كل شي أسمعه من رسول الله** ﷺ أريد حفظه فنهتني قريش، وقالوا: أتكتب كل شيء تسمعه ورسول الله ﷺ بشر يتكلم في الغضب والرضا؟ فأمسكت عن الكتاب، فذكرت ذلك لرسول الله ﷺ فأومأ بإصبعه إلى فيه فقال: اكتب فوالذي نفسي بيده ما يخرج منه إلا حق» [١].

٢ - وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: «**ما من أصحاب النبي ﷺ أحد أكثر حديثًا عنه مني إلا ما كان من عبد الله بن عمرو فإنه كان يكتب ولا أكتب**» [٢].

٣- «**قام رجل من أهل اليمن يقال له: أبو شاه. فقال: اكتب لي يا رسول الله. فقال رسول الله ﷺ: اكتبوا لأبي شاه**» [٣].

---

(١) صحيح: أخرجه أبو داود في سننه، كتاب: العلم، باب: في كتابة العلم، وصححه الألباني كما في السلسلة الصحيحة برقم (١٥٣٢).

(٢) أخرجه البخاري، كتاب: العلم، باب: كتابة العلم، برقم (١١٣).

(٣) أخرجه البخاري، كتاب: الديات، باب: من قتل له قتيل فهو بخير النظرين، برقم (٦٤٨٦).

٤ - وعن أنس رضي الله عنه مرفوعًا: «**قيدوا العلم بالكتاب**»[١].

٥ - وعن ابن عباس قال: «**لما اشتد بالنبي ﷺ وجعه قال: ائتوني بكتاب أكتب لكم كتابًا لا تضلوا من بعده**»[٢].

٦ - كتب النبي ﷺ كتاب الصدقات والديات والفرائض والسنن لعمرو بن حزم.

٧ - كتابة النبي ﷺ للصحيفة بين المهاجرين والأنصار وبين المسلمين واليهود.

وقد تعددت آراء العلماء حول العلاقة بين أحاديث الإذن، وأحاديث النهي المشار إليها آنفًا.

وأقوى الآراء في ذلك وأرجحها: أن أحاديث الإذن ناسخة لحديث النهي. وهذا الرأي لا يتعارض مع تخصيص بعض الصحابة مثل: عبد الله بن عمرو بالإذن في وقت النهي العام؛ لأن إبطال المنسوخ بالناسخ لا علاقة له ولا تأثير في تخصيص بعض أفراد العام قبل نسخه.

وبالجملة يمكن أن نقول: توفي النبي ﷺ ولم تدون السنة تدوينًا كاملاً كما دون القرآن الكريم.

---

(١) صحيح: أخرجه الدارمي في سننه، المقدمة، باب: من رخص في كتابة العلم برقم (٤٩٧) موقوفًا على عمر بن الخطاب. والطبراني في الكبير (١/ ٢٤٦) موقوفًا على أنس، والحاكم في المستدرك (١/ ١٨٨) موقوفًا على أنس أيضًا، وأخرجه القضاعي في مسنده مرفوعًا عن أنس، وصححه الألباني كما في السلسة الصحيحة برقم (٢٠٢٦) وقال: «صحيح بمجموع طرقه، وله شواهد منها قول النبي ﷺ لعبد الله بن عمرو: اكتب فوالذي نفسي بيده ما يخرج منه إلا الحق».

(٢) أخرجه البخاري، كتاب: العلم، باب: كتابة العلم، برقم (١١٤).

ثانيًا: السنة في عصر الصحابة

لما توفى النبي ﷺ لم يقِّل اهتمام الصحابة بدراسة السنة، بل ظلوا على ذلك، إن لم يكونوا قد زادوا من جهودهم. وبالقطع قد فعلوا، لأن توضيح الدين للناس، وخصوصًا تلك الأمم التي دخلت في الإسلام بعد وفاة النبي ﷺ أصبح معلقًا بهم، وعلى مسئوليتهم لأن الوحي قد انقطع كما أن الرسول ﷺ لم يعد بين ظهرانيهم.

كما كانت لهم محفزات أخرى تدعوهم إلى مضاعفة الجهد، في سبيل نشر السنة وحفظها، والعمل على نشرها، من ذلك قوله ﷺ: «**فليبلغ الشاهد الغائب**» (١).

ومنها قوله ﷺ: «**نضر الله امرأ سمع منا حديثًا فحفظه حتى يبلغه غيره، فرب حامل فقه إلى من هو أفقه منه، ورب حامل فقه ليس بفقيه**» (٢).

من أجل ذلك نقول: واصل الصحابة مجهودهم الشاق بعد وفاة رسول الله ﷺ في سبيل الحفاظ على السنة ونشرها، وقد تمثل هذا الاهتمام الشديد في مظاهر متعددة منها:

١ - التشدد في أمر الرواية

مثل موقف الفاروق عمر بن الخطاب من أبي موسى الأشعري في حديث الاستئذان:

عن أبي سعيد الخدري قال: «**كنت في مجلس من مجالس الأنصار إذ جاء أبو موسى كأنه مذعور، فقال: استأذنت على عمر ثلاثًا فلم يؤذن لي، فرجعت. فقال ما**

---

(١) أخرجه البخاري، كتاب: الحج، باب: الخطبة أيام منى، برقم (١٦٥٢).

(٢) صحيح: أخرجه أبو داود في سننه، كتاب: العلم، باب: فضل نشر العلم، برقم (٣٦٦٠)، وأخرجه الترمذي في سننه، كتاب: العلم، باب: ما جاء في الحث على تبليغ السماع، برقم (٢٦٥٦). وصححه الألباني كما في الجامع الصغير، برقم (١١٧٠٩).

منعك ؟ قلت: استأذنت ثلاثًا فلم يؤذن لي، فرجعت، وقال رسول الله ﷺ: إذا استأذن أحدكم ثلاثًا فلم يؤذن له فليرجع. فقال: والله لتقيمن عليه بينة. أمنكم أحد سمعه من النبي ﷺ ؟ فقال أبي بن كعب: والله لا يقوم معك إلا أصغر القوم. فكنت أصغر القوم فقمت معه، فأخبرت عمر أن النبي ﷺ قال ذلك» [1].

لم يكن ذلك شكًّا في أقوال الصحابة، فإن ذلك لم يكن بخلدهم قطعًا، وإنما هم أرادوا أن يؤسسوا المنهج الواضح في ضرورة التثبت في أمر حديث رسول الله ﷺ؛ لأن كلامه ﷺ دين نتعبد الله تعالى به.

٢ - حفظ السنة في الصدور

لقد كان الصحابة رضي الله عنهم يتلقفون كل ما يصدر عن النبي ﷺ، يحفظونه ويعملون بما فيه من أحكام، ولقد بلغ من شدة حرصهم على تتبع حديث رسول الله ﷺ، أنهم كانوا يجتهدون في ألا يفوتهم شيء عن النبي ﷺ، لدرجة أنهم حينما كانت تحبسهم المشاغل عن حضور مجالسه ﷺ، كانوا يتناوبون حضور تلك المجالس، بمعنى أن يحضر البعض اليوم، والبعض الآخر غدًا، على أن يتبادلوا ما سمعوه من رسول الله ﷺ.

«عن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه، قال: كنت أنا وجار لي من الأنصار في بني أمية بن زيد - وهي من عوالي المدينة - وكنا نتناوب النزول على رسول الله ﷺ، ينزل يومًا، وأنزل يومًا، فإذا نزلت جئته بخبر ذلك اليوم من الوحي وغيره، وإذا نزل فعل مثل ذلك..». الحديث [2].

---

(١) أخرجه البخاري، كتاب: الاستئذان، باب: التسليم والاستئذان ثلاثا، برقم (٥٨٩١)، وأخرجه مسلم كتاب: الآداب، باب: الاستئذان، برقم (٣٣).

(٢) أخرجه البخاري، كتاب: العلم، باب: التناوب في العلم، برقم (٨٩).

ولقد كان من محفزاتهم لحفظ السنة ما ذكرناه منذ قليل من ترغيب النبي ﷺ في حفظ أحاديثه وروايتها للأجيال القادمة، فربما وفقهم الله تعالى إلى فقهها، وفهم كنوزها أكثر مما وفقت إليه الأجيال السابقة.

هذا بالإضافة إلى ما يعلمونه من أن رسول الله ﷺ هو الذي يبين القرآن الكريم، ويشرح لهم أحكامه، بالإضافة إلى ما يشرعه لهم ﷺ.

٣ - تدوين السنة في الصحف

وكان هذا أيضًا من مظاهر عناية الصحابة بالسنة ؛ حيث إنه قد سارع الكثير منهم إلى تدوينها في الصحف صيانة لها من النسيان.

فمثلاً نرى أن عليًّا رضي الله عنه يعلق بجانب سيفه صحيفة تحتوي على بعض الأحاديث، فقد سأله أبو جحيفة قائلاً: «**هل عندكم كتاب ؟ قال: لا، إلا كتاب الله أو فهمٌ أُعْطِيه رجلٌ مسلم أو ما في هذه الصحيفة. قال: قلت: ما في هذه الصحيفة ؟ قال: العَقْل** [1]**، وفكاك الأسير، ولا يُقتل مسلمٌ بكافر**» [2].

وكان لعبد الله بن عمرو بن العاص صحيفة: فعن أبي راشد الحيراني قال: «**أتيت عبد الله بن عمرو بن العاص فقلت له: حدثنا مما سمعت من رسول الله ﷺ،** فألقى إليَّ صحيفة، فقال: هذا ما كتب لي رسول الله ﷺ. **قال: فنظرت فيها فإذا فيها إن أبا بكر الصديق رضي الله عنه قال: يا رسول الله، علمني ما أقول إذا أصبحت وإذا أمسيت. .**». الحديث [3].

---

(١) العقل: الدية.

(٢) أخرجه البخاري، كتاب: العلم، باب: كتابة العلم، برقم (١١١).

(٣) صحيح: أخرجه الترمذي في كتاب: الدعوات، باب: عقد التسبيح باليد، برقم (٣٥٢٩). وصححه الألباني كما في صحيح الترمذي، برقم (٢٧٩٨).

ويذكر ابن سعد في **طبقاته** أن ابن عباس رضي الله عنهما عندما توفي ترك وراءه حمل بعير من الكتب، وكان أكثرها عبارة عما سمعه من الرسول ﷺ [١].

وهناك الصحيفة التي أرسلها الرسول ﷺ إلى عمرو بن حزم في اليمن [٢].

٤ - عمل الصحابة على نشر السنة بين الأجيال اللاحقة لهم

جلس كثير من الصحابة للتحديث عن رسول الله ﷺ مثل: أبي هريرة، وأنس، وجابر، وعبد الله بن عمرو، وغيرهم كثير، وتخرج في مدرستهم جم غفير من التابعين، كانوا فيما بعد هم جنود السنة المخلصين الذين يروونها ويدافعون عنها، ويردون عنها كيد الطاعنين، ويعلمونها لمن بعدهم.

ثالثًا: السنة في عصر التابعين

أهم خصائص تدوين السنة في عصر الصحابة التشدد في الرواية، وحفظ السنة في الصدور، وفي الكتب، مع العمل على نشرها وتعليمها لمن بعدهم، بالإضافة إلى تكوين المدارس العلمية، والقيام بالرحلات العلمية.

فإذا انتقلنا إلى عصر التابعين سنجد هذه الخصائص مستمرة وباقية، بل وتزداد تأكيدًا ورسوخًا، بالإضافة إلى اتساع حركة الكتابة بينهم.

فمن التابعين الذين كتبوا: عروة بن الزبير، والزهري، وهمام بن منبه [٣]،

---

(١) الطبقات الكبرى (٥/ ٢٩٣).

(٢) صحيح: أخرجه النسائي في سننه، كتاب: القسامة، باب: ذكر حديث عمرو بن حزم في العقول، برقم (٤٨٥٣). والدارمي في سننه، كتاب: الزكاة، باب: في زكاة الغنم، برقم (١٦٢١). وصححه الألباني كما في إرواء الغليل برقم (٢٢٣٨).

(٣) وله صحيفة مشهورة تعرف بصحيفة همام بن منبه.

ومجاهد بن جبر، وأبو الزبير المكي، وخالد بن معدان الكلاعي، وسعيد بن جبير، والحسن البصري، وعبد الرحمن بن هرمز المعروف بالأعرج، وغيرهم كثير يضيق المقام عن حصرهم.

إذن فجيل الصحابة قد كتب السنة، وكذلك التابعين من بعدهم، وأصبح تدوين السنة في مرحلة مبكرة حقيقة لا ينكرها إلا جاحد، وتلك الحقيقة لا تتعارض مع ما رواه البخاري وغيره من أن عمر بن عبد العزيز هو الذي أمر بتدوين السنة في مطلع القرن الثاني الهجري، لأنه خاف دروس العلم وذهاب العلماء، لأنه حينما أمر بذلك، فإن العلماء لم يبدءوا من فراغ، وإنما اعتمدوا على تلك المدونات المكتوبة سلفًا، والتي كانت عند كثير من علماء الأمة، والفضل كل الفضل لعمر بن عبد العزيز، الذي جمع تلك الجهود المتفرقة التي كانت تملأ العالم الإسلامي، فأصبح بذلك تدوين السنة عملاً جماعيًا منظمًا، لكنه يعتمد في المقام الأول على ذلك المجهود الشاق المبذول في تدوين الصحائف الأولى.

رابعًا: السنة في عصر أتباع التابعين ومن بعدهم

فإذا انتقلنا بعد ذلك إلى القرن الثاني، وفيه كان كثير من التابعين وأتباعهم، فسنجد الكتابة قد انتشرت بشكل كبير جدًا، وكثر عدد الكاتبين إلى درجة لا تحصى، بل وتزامنوا إلى درجة لا نعرف معها أيهم كان أسبق بالكتابة، فكتب في القرن الثاني عبد العزيز بن جريج، ومالك بن أنس، وموسى بن عقبة، ومحمد بن إسحاق، والربيع بن صبيح، وسفيان الثوري، وسفيان بن عيينة، وعبد الله بن المبارك، والأوزاعي، وعبد الرزاق الصنعاني، ومعمر بن راشد، وهشيم، وأبو داود الطيالسي، بل والإمام الشافعي، والأخيران توفيا في مطلع القرن الثالث، ولكن جُلّ حياتهما وإنتاجهما العلمي كان في القرن الثاني، ولقد تميز القرن الثاني بنفس الخصائص التي

تحدثنا عنها في عصر الصحابة والتابعين، وزادت حركة الكتابة، وتميز هذا القرن أيضًا بظهور المصنفات المختلفة في علوم الإسلام، ومما يعنينا في السنة: موطأ مالك، ومسند الطيالسي، وكتب الإمام الشافعي، وغيرهم كثير.

وتأسيسًا على ما سبق نستطيع أن نتأكد من الحقائق التالية:

- أن السنة دونت خلال عصر النبي ﷺ، والصحابة من بعده، وأوائل التابعين، صحيح أنها في صحف وأجزاء، لكنها على أي حال قد دونت.

- أنه قد تلت ذلك مرحلة ثانية، وهي مرحلة طبيعية، وتترتب تلقائيًّا على المرحلة الأولى، وهذه المرحلة هي مرحلة التكوين، وهي عبارة عن جمع تلك الجهود المتفرقة لتكون في سجلات كبيرة.

- وبذلك نكون قد دخلنا إلى مرحلة المصنفات التي كانت في القرن الثاني الهجري في وسطه وفي آخره أيضًا.

خامسًا: السنة في القرن الثالث الهجري

أطل علينا هذا القرن المبارك، ونستطيع أن نعتبره كما اعتبره العلماء العصر الذهبي للسنة، لأنه العصر الذي تميز فيه صحيح السنة من ضعيفها، كما أنه هو القرن الذي استقرت فيه السنة المطهرة في بطون الكتب المعروفة لدينا الآن وعلى رأسها الكتب الستة، ومسند الإمام أحمد وغيرها، وهكذا استمرت حلقات السنة في تتابع مستمر، وسارت في رحلة مباركة، تحوطها الرعاية والصيانة، والحفظ بجهود جبارة لعلماء أفذاذ، من لدن أستاذها الأول رسول الله ﷺ، حتى حفظتها لنا تلك الكتب المباركة التي بين أيدينا الآن.

لقد عاشت السنة المباركة في صدر هؤلاء الكرام وكتبهم، حتى سلموا لنا الأمانة الغالية خالية من كل شبهة، بعيدة عن كل ريب، محفوظة، مصونة بفضل الله تعالى،

ثم بجهود هؤلاء الكرام البررة، جزى الله علماء أهل السنة عن الإسلام والمسلمين خير الجزاء.

* * *

المبحث الثاني

التدوين عند الروافض

بون شاسع كما بين السماء والأرض بين تدوين الحديث عند أهل السنة وتدوين الحديث عند الروافض.

قال **ابن النديم**: «أول كتاب ظهر للشيعة كتاب سليم بن قيس الهلالي، رواه أبان بن أبي عياش [١] لم يروه غيره» [٢].

وقال شيخهم **عبد الحسين شرف الدين الموسوي**: «وليس بين جميع الشيعة ممن حمل العلم أو رواه عن الأئمة خلاف في أن كتاب سليم بن قيس الهلالي أصل من كتب الأصول التي رواها أهل العلم، وحملة حديث أهل البيت وأقدمها، وهو من الأصول التي ترجع الشيعة إليها وتعول عليها» [٣].

---

(١) هو أبان بن أبي عياش فيروز أبو إسماعيل مولى عبد القيس البصري ويقال دينار، توفي سنة ١٣٨ هـ.

راجع ترجمته في: تهذيب الكمال (٢/ ١٩)، وتهذيب التهذيب (١/ ٨٥)، والتاريخ الكبير (١/ ٤٥٤)، والضعفاء الصغير (ص ٢٠)، والمجروحين (١/ ٩٦)، والضعفاء والمتروكين (ص ١٤)، والكامل في الضعفاء (١/ ٣٨١).

(٢) الفهرست (ص ٣٠٧).

(٣) المراجعات (ص ٣٠٧).

ولقد فات هذا أن سليم بن قيس وكتابه مطعون فيهما عندهم قبل غيرهم !

فهذا **هاشم معروف الحسيني** يقول عن سليم بن قيس هذا: «وثقه جماعة وضعفه آخرون وادعى جماعة من المحدثين أن الكتاب المعروف بكتاب سليم بن قيس من الموضوعات، وأطالوا الحديث حوله، وحول كتابه، وجاء فيه أن الأئمة ثلاثة عشر إمامًا وأن محمد بن أبي بكر وعظ أباه عند الموت مع أنه كان في حدود السنتين»[١].

ويقول **ابن داود الحلي**: «سليم بن قيس الهلالي ينسب إليه الكتاب المشهور، وهو موضوع بدليل أنه قال: إن محمد بن أبي بكر وعظ أباه عند موته وقال فيه: إن الأئمة ثلاثة عشر مع زيدٍ، وأسانيده مختلفة. لم يرو عنه إلا أبان بن أبي عياش، وفي الكتاب مناكير مشهورة وما أظنه إلا موضوعًا»[٢].

ويقول **الحلي**: «والوجه عندي الحكم بتعديل المشار إليه، والتوقف في الفاسد من كتابه. وجاء في موضع آخر من كتابه: والكتاب موضوع لا مرية فيه»[٣].

ويقول **أبو القاسم الخوئي**: «والكتاب موضوع لا مرية فيه، و على ذلك علامات فيه تدل على ما ذكرناه، منها ما ذكر أن محمد بن أبي بكر وعظ أباه عند الموت، ومنها أن الأئمة ثلاثة عشر، وغير ذلك.. وقال الشيخ المفيد: هذا الكتاب غير موثوق به، و قد حصل فيه تخليط وتدليس، فينبغي للمتدين أن يجتنب العمل بكل ما فيه ولا يعول على جملته والتقليد لروايته»[٤].

ويقول **أبو الحسن الشعراني**: «والحق أن هذا الكتاب موضوع لغرض صحيح

---

(١) دراسات في الحديث والمحدثين (ص ١٩٧).

(٢) رجال ابن داود الحلي (ص ٢٤٩) برقم ٢٢٦

(٣) خلاصة الأقوال (ص ١٦٢، ١٦٣).

(٤) معجم رجال الحديث (٩/ ٢٢٨، ٢٢٩).

نظير كتاب الحسنية، وطرائف ابن طاوس، والرحلة المدرسية للبلاغي وأمثاله»[١].

وهذا كله كافٍ لإسقاط الكتاب الذي يقول الروافض أنه من الأصول الأربعمائة التي يرجعون إليها.

ووجه آخر يسقط به الكتاب أنه لم يروه عن سليم بن قيس إلا أبان بن أبي عياش، لم يروه عنه أحد غيره.

يقول **محمد بن علي الأردبيلي** في **(جامع الرواة)**: «فلم يرو عن سليم بن قيس أحد من الناس سوى أبان»[٢].

وأبان بن أبي عياش متفق على ضعفه وسقوطه، فقد قال فيه **الأردبيلي** أيضًا: «تابعي ضعيف لا يلتفت إليه، وينسب أصحابنا وضع كتاب سليم بن قيس إليه»[٣].

فهذا أصل من أصولكم المعتمدة يقر ويعترف أساطينكم بأنه موضوع فهل هذه الأباطيل والأكاذيب مذهب أهل البيت؟!

وسليم بن قيس الهلالي هذا ليس له ذكر في مصادر أهل السنة مع تعظيم الشيعة لأمره، وقد يقال بأنه اسم لا مسمى له؛ إذ لو كان كما يقولون.. لكان شيئًا مذكورًا.

---

(١) أبو الحسن الشعراني في تعليقه على (الكافي) مع شرحه للمازندراني (٢/ ٣٠٧).

(٢) جامع الرواة للأردبيلي (ص ٩).

(٣) ومما قاله علماء أهل السنة عن أبان أيضًا: قال الإمام أحمد: متروك الحديث، ترك الناس حديثه منذ دهر. وقال: لا يكتب حديثه. وقال: كان منكر الحديث. وقال ابن معين: متروك الحديث. وقال: ليس حديثه بشيء. وقال ابن المديني: كان ضعيفًا. وقال شعبة: ردائي وخماري في المساكين صدقة إن لم يكن بن أبي عياش يكذب في الحديث. وقال الجوزجاني: ساقط.

راجع: الجرح والتعديل (٢/ ٢٩٥)، والضعفاء للعقيلي (١/ ٤٠)، وتهذيب التهذيب (١/ ٨٦).

انظر ما قاله أحد علماء الروافض وهو **ابن المطهر الحلي**: «وكان أصحابنا يقولون: إن سليمًا لا يُعرف، ولا ذُكر في خبر» [١].

وبالجملة: فهاهم علماء الروافض ينفون نسبة هذا الكتاب لهم، بل إنهم أظهروا ما فيه من التناقضات والأخطاء التي يظهر بها بطلان نسبة هذا الكتاب إلى الشيعة وأنه منحول عليهم.

وقد تستغرب أن ينفي بعض علماء الشيعة نسبة هذا الكتاب إليهم، مع أن كتبهم تذهب إلى بعض ما قُرر في هذا الكتاب. وحتى يزول عجبك: اعلم أن سبب نفيهم للكتاب كان من أجل أن مؤلفه صرح بأن الأئمة ثلاثة عشر، بينما كتبهم ورواياتهم تنص على أنهم اثنا عشر، وهذا تناقض صارخ، فما كان منهم إلا أن ينقدوا الكتاب، ويظهروا عواره للناس، حتى لا يكون هناك تناقض بينه وبين كتبهم. ولكن يقال لمن نفى نسبة هذا الكتاب إليهم: أنتم فررتم من شيء، ووقعتم في آخر أعظم منه، وهو أن بعض العقائد والأقوال والمرويات في كتاب سليم بن قيس الهلالي- وهو أقدم كتاب ينسب للشيعة - تروى وتقرر في كتبكم، فكما أنكم نسفتم نسبة هذا الكتاب إليكم، ألا ينبغي أن يعاد النظر في المرويات والأقوال التي نادى بها كتاب سليم بن قيس وهي موجودة بنصوصها في كتبكم الآن؟!

ويبدو أن أوسع جمع لآثارهم في العصور المتقدمة هو ما قام به **أبو جعفر القمي محمد بن الحسن بن فروخ الصفار** - المتوفى سنة ٢٩٠هـ - في كتابه **(بصائر الدرجات)** وهو مجموعة لأحاديثهم، وقد طبع سنة ١٢٨٥هـ [٢].

وهذا الصفار اعتبره بروكلمان المؤسس الحقيقي لفقه الإمامية في بلاد العجم [٣].

ويكاد شيخهم المجلسي ينقل الكتاب بحذافيره في كتابه **(بحار الأنوار)** عبر أبوابه

---

(١) خلاصة الأقوال (ص ١٦٢).

(٢) الذريعة (٣/ ١٢٤).

(٣) تاريخ الأدب العربي (٣/ ٣٣٧).

المختلفة. وقد امتلأ هذا الكتاب بالغلو حيث فيه الطعن في كتاب الله سبحانه، والغلو في الأئمة، وتكفير الصحابة.. إلخ، مما يؤكد أن معظم أخباره مفتراة على الأئمة.

وفي أوائل القرن الرابع الهجري جدد التأليف الكليني - المتوفى سنة ٣٢٨هـ أو ٣٢٩هـ - في كتابه **(الكافي)** ثم تعاقب التأليف عندهم بعد ذلك، حيث ألف ابن بابويه القمي الملقب بالصدوق - المتوفى سنة ٣٨١هـ - كتابه **(من لا يحضره الفقيه)**، وبعده قام شيخ الطائفة الطوسي - المتوفى سنة ٤٦٠هـ - فدون كتابيه **(التهذيب)** و **(الاستبصار)**، وقد ألف علماء الشيعة بعد ذلك كتبًا إلا أن الكتب الأربعة [١] كانت لها أهمية خاصة عند الروافض [٢]. وسيأتي الحديث عن هذه الكتب إن شاء الله تعالى.

فتدبر الفرق بين زمن التدوين عند أهل السنة وزمن التدوين عند الشيعة الروافض!

* * *

(١) وهي الكافي ومن لا يحضره الفقيه وتهذيب الأحكام والاستبصار.

(٢) راجع: أصول مذهب الشيعة (١/ ٣٥٢) وما بعدها.

الفصل الرابع

الكتب المعتمدة عند الروافض

وفيه أربعة مباحث:

المبحث الأول: الجوامع الثمانية

المبحث الثاني: ملاحظات عامة مختصرة على الجوامع الثمانية

المبحث الثالث: دراسة مختصرة لكتاب (الكافي) أعظم كتب الروافض

المبحث الرابع: الأصول الأربعمائة



الفصل الرابع

الكتب المعتمدة عند الروافض

ويشتمل الفصل على أربعة مباحث:

المبحث الأول

الجوامع الثمانية[1]

إن الكتب المعتمدة والرئيسية التي تعتبر مصادر الأخبار عند الروافض هي ثمانية يسمونها (**الجوامع الثمانية**) [2] ويقولون بأنها هي المصادر المهمة للأحاديث المروية عن الأئمة [3].

قال عالمهم المعاصر **محمد صالح الحائري**: «وأما صحاح الإمامية فهي ثمانية، أربعة منها للمحمدين الثلاثة الأوائل، وثلاثة بعدها للمحمدين الثلاثة الأواخر، وثامنها لمحمد حسين المرحوم المعاصر النوري» [4].

---

(١) وقد راعيت الاختصار في التعريف بهذه الكتب خشية أن يطول الكتاب.

(٢) مفتاح الكتب الأربعة (١/ ٥).

(٣) أعيان الشيعة (١/ ٢٨٨)، ومفتاح الكتب الأربعة (١/ ٥).

(٤) منهاج عملي للتقريب (مقال للحائري ضمن كتاب الوحدة الإسلامية) (ص ٢٣٣).

وهذه الجوامع هي:

(أ) **الجوامع المتقدمة**: وهي الكتب المعروفة بـ الكتب الأربعة وهي: **(الكافي)** و **(من لا يحضره الفقيه)** و **(تهذيب الأحكام)** و **(الاستبصار)**.

يقول **عبد الحسين شرف الدين**: «ومن جملة المصنفات المشهورة لدى علماء الإمامية: الأصول الأربعمائة [(١)]، وهي أربعمائة مصنَّف لأربعمائة مصنِّف، كتبت من فتاوى الصادق عليه السلام على عهده، فكان عليها مدار العلم والعمل من بعده، حتى لخصها جماعة من أعلام الأمة، وسفراء الأئمة في كتب خاصة، تسهيلاً للطالب، وتقريبًا على المتناول، وأحسن ما جمع منها: الكتب الأربعة التي هي مرجع الإمامية في أصولهم وفروعهم، من الصدر الأول إلى هذا الزمان، وهي: **(الكافي)**، و **(التهذيب)**، و **(الاستبصار)**، و **(من لا يحضره الفقيه)**، وهي متواترة، ومضامينها مقطوع بصحتها، و**(الكافي)** أقدمها وأعظمها وأحسنها وأتقنها، وفيه ستة عشر ألف ومائة وتسعة وتسعون حديثًا، وهي أكثر مما اشتملت عليه الصحاح الستة [(٢)] بأجمعها، كما صرح به الشهيد في الذكرى وغير واحد من الأعلام» [(٣)].

ويقول **حسن الصدر**: «اعلم أن المحمدين الثلاث الأوائل، هم أرباب الجوامع الأربع، وهم: أبو جعفر محمد بن يعقوب الكليني صاحب **(الكافي)** المتوفى سنة ثمان وعشرين وثلثمائة هجرية أخرج فيه ستة عشر ألف وتسع وتسعين حديثًا بإسنادها.

ومحمد بن علي بن الحسين بن موسى بن بابويه القمي، المتوفى سنة ٣٨١هـ وهو المعروف بأبي جعفر الصدوق، ألف أربعمائة كتاب في علم الحديث، أجلها

---

(١) وسيأتي التعريف بها إن شاء الله تعالى.

(٢) يقصد بالصحاح الستة: البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه. وهناك فرق شاسع كما بين السماء والأرض بين الثرى والثريا.

(٣) المراجعات (ص ٥٣١) المراجعة رقم ١١٠.

كتاب (**من لا يحضره الفقيه**)، وأحاديثه تسعة آلاف وأربعة وأربعون حديثًا في الأحكام والسنن.

ومحمد بن الحسن الطوسي شيخ الطائفة صاحب كتاب (**تهذيب الأحكام**) بوبه على ثلاثمائة وثلاثة وتسعين بابًا، وأخرج فيه ثلاثة عشر ألف وخمسمائة وتسعين حديثًا، وكتابه الآخر هو (**الاستبصار**) وأبوابه تسعمائة وعشرون بابًا، أخرج فيه خمسة آلاف وخمسمائة وأحد عشر حديثًا، وهذه هي الكتب الأربع التي عليها المعول، وإليها المرجع للشيعة» [١].

ويقول **محسن الأمين**: «الكتب الأربعة في الحديث هي:

الأول: (**الكافي**) لأبي جعفر محمد بن يعقوب الكليني، جمعه في ثلاثين سنة، عدد أحاديثه ١٦٠٩٩ حديثًا [٢] بأسانيد في الأصول والفروع، ت ٣٢٨هـ.

الثاني: كتاب (**من لا يحضره الفقيه**) لأبي جعفر محمد بن علي بن بابويه القمي المعروف بالصدوق، ألفه نظيرًا لكتاب (**من لا يحضره الطبيب**) عدد أحاديثه ٩٠٤٤ حديثًا، وله أربعمائة كتاب في الحديث، ت ٣١٨هـ.

الثالث: (**تهذيب الأحكام**) للشيخ أبي جعفر محمد بن الحسن الطوسي، بوبه على ٣٩٣ بابًا، عدد أحاديثه ١٣٥٩٠ حديثًا، ت ٤٦٠هـ.

الرابع: (**الاستبصار في الجمع بين ما تعارض من الأخبار**) له أيضًا، أبوابه ٩٢٠ بابًا، أحاديثه ٥٥١١ حديثًا.

---

(١) الشيعة وفنون الإسلام (ص ٥٢).

(٢) لاحظ اختلاف عدد أحاديث الكافي عند كل من عبد الحسين وحسن الصدر، وقد ذكر محقق الكافي علي أكبر الغفاري في مقدمته له (١/ ٢٨) أن عدد أحاديث الكافي (١٦١٩٩) بالمكرر، وبغير المكرر (١٥١٧٦).

وهذه الثلاثة في الفروع خاصة - يقصد **(من لا يحضره الفقيه)** و **(التهذيب)** و **(الاستبصار)** - فيكون مجموع أحاديث الكتب الأربعة ٤٤٢٤٤ حديثًا»[١].

وأحب هنا أن أذكركم بقول جعفر النجفي- المتوفى ١٢٢٧هـ شيخ الشيعة الإمامية ورئيس المذهب في زمانه - عن مؤلفي الكتب الأربعة: «والمحمدون الثلاثة كيف يعول في تحصيل العلم عليهم، وبعضهم يكذب رواية بعض.. ورواياتهم بعضها يضاد بعضًا.. ثم إن كتبهم قد اشتملت على أخبار يقطع بكذبها كأخبار التجسيم والتشبيه وقدم العالم، وثبوت المكان والزمان؟»[٢].

وهذه نبذة مختصرة عن هذه الكتب:

- الكتاب الأول (الكافي): لأبي جعفر محمد بن يعقوب الكليني

أولاً: التعريف بالمؤلف

هو أبو جعفر محمد بن يعقوب بن إسحاق الكليني المتوفى سنة ٣٢٩هـ، الملقَّب بثقة الإسلام، وهو من أبرز الفقهاء المحدِّثين عند الشيعة وعَلَمٌ من أعلامها، فهو جهينة أخبار الروافض، وسابق مضمارها، الذي لا يشق له غبار، ولا تعرف له كبوة ولا عثار، فهو عندهم إمام المحدثين والفقهاء، المقدَّم على سائر الأصحاب والنظراء، والمتفق على إمامته، والمجمع على جلالته.

قال **النجاشي**: «محمد بن يعقوب بن إسحاق أبو جعفر الكليني، وكان خاله علان الكليني الرازي شيخ أصحابنا في وقته بالري ووجههم، وكان أوثق الناس في الحديث، وأثبتهم، صنف الكتاب الكبير المعروف بالكليني يسمى **(الكافي)** في

(١) أعيان الشيعة (١/ ١٤٤).

(٢) كشف الغطاء عن مبهمات الشريعة الغراء (ص ٤٠).

عشرين سنة. . ومات أبو جعفر الكليني ببغداد، سنة تسع وعشرين وثلاثمائة»[1].

ثانيًا: التعريف بالكتاب

يعتبر هذا الكتاب أحد الكتب الأربعة للشيعة وأكثرها اعتمادًا من بعد القرآن الكريم، فهو عندهم مرفوع العماد، وعليه معتمدهم بلا ريبة ولا عناد، يلوح في أفقهم كالكوكب الساري، كما لاح في أفق أهل السنة صحيح البخاري، ومن عجيب الأمر أن هذا السفر المعظَّم قد حوى أخبارًا كيف صدَّقها عقلاؤهم، وعمل بمقتضاها فقهاؤهم، وهي من المضحكات المبكيات، والأباطيل المنكرات؟ وقد نُسبت زورًا وبهتانًا إلى فضلاء آل البيت التقي، وسلالة الفرع الزكي[2].

يقول **عباس القمي**: «(**الكافي**) هو أجل الكتب الإسلامية وأعظم المصنفات الإمامية، والذي لم يُعمل للإمامية مثله»[3].

ويقول **آغا بزرك الطهراني**: «هو أجل الكتب الأربعة الأصول المعتمدة عليها، لم يكتب مثله في المنقول من آل الرسول»[4].

ويقول **المازندراني**: «كتاب (**الكافي**) أجمع الكتب المصنفة في علوم الإسلام وأحسنها ضبطًا وأضبطها لفظًا، وأتقنها معنى، وأكثرها فائدة، وأعظمها عائدة، حائز ميراث أهل البيت وقمطر علومهم، فهو بعد القرآن الكريم أشرف الكتب. .»[5].

---

(١) رجال النجاشي (١/ ٣٧٧) برقم ١٠٢٦، وانظر: رجال ابن داود (١/ ١٨٧)، ورجال الطوسي (١/ ٤٣٩) برقم ٦٢.

(٢) وسيأتي الحديث عن بعض هذه الضلالات والخرافات.

(٣) الكنى والألقاب (٣/ ١٢٠).

(٤) الذريعة (١٧/ ٢٤٥).

(٥) شرح جامع الكافي المقدمة (ص ٥) للمازندراني.

ويقول **جعفر السبحاني**: «لولا (**الكافي**) وأضرابه لما بقي الدين، ولضاعت السنة»[1].

ثالثًا: عدد أحاديث الكتاب

يقول صاحب (**فائق المقال**): «جميع أحاديث الكافي ستة عشر ألفا ومائة وتسعة وتسعون حديثًا، فالصحيح منها بالاصطلاح الجديد خمسة آلاف واثنان وسبعون، والحسن مائة وأربعة وأربعون، والموثق ألف ومائة وثمانية عشر، والقوي ثلاثمائة واثنان، والضعيف تسعة آلاف وأربعمائة وخمسة وثمانون»[2].

رابعًا: دأب الكليني في الإسناد

يقول صاحب (**فائق المقال**): «دأب أبي جعفر محمد بن يعقوب الكليني في كتاب (**الكافي**): أن يأتي في كل حديث بجميع سلسلة السند إلى المعصوم غالبًا، أو البعض ويحيل في الباقي على ما سبق، مثاله: عدة من أصحابنا عن أحمد بن محمد البرقي عن أبيه، عن أبي عبد الله عليه السلام - ويذكر الحديث - ثم يقول: وبهذا الإسناد عن أبيه. والضمير عائد إلى أحمد بن محمد البرقي، فيكون في الحقيقة كالمذكور»[3].

ويقول **جعفر السبحاني**: «ويذكر جميع السند غالبًا إلا قليلاً، اعتمادًا على ما ذكره في الأخبار السابقة»[4].

---

(١) كليات في علم الرجال (ص ٢٦٥).

(٢) فائق المقال في الحديث والرجال (ص ٩٧).

(٣) فائق المقال (ص ٤٥).

(٤) كليات في علم الرجال (ص ٧٣، ٣٨٠).

خامسًا: منهج الكليني في الكتاب

١ - قسَّم الكليني الكتاب إلى ثلاثة أقسام: أصول وفروع وروضة، فجمع في قسم الأصول الأحاديث الاعتقادية، وجمع في قسم الفروع الأحاديث الفقهية، وجمع في قسم الروضة الأحاديث الأخلاقية وماشابه ذلك.

٢ - اتخذ الكليني في كتاب (**الكافي**) من السنة بمفهومها عنده وسيلة لإثبات عقيدته فى الإمامة ورأيه فى الأئمة وما يتصفون به، ووسيلة كذلك لبيان بطلان ما ذهب إليه غير الجعفرية الذين لم يأخذوا بعقيدته فى الإمامة، وأنهم مهما تعبدوا فهم في النار، فعبادتهم غير مقبولة في زعم الكليني، على حين أن الجعفرية جميعًا بغير استثناء سيدخلون الجنة ولا تمسهم النار مهما ارتكبوا من الموبقات والآثام، ومهما كان خطؤهم في حق الله تعالى أو في حق عباده.

والكليني من أجل هذا كله نراه يفترى آلاف الروايات وينسبها للرسول ﷺ ولآل بيته الأطهار.

٣ - والكليني اتخذ من السنة كذلك وسيلة لتحريف كتاب الله تعالى نصًا ومعنى، وقد نهج منهج شيخه علي بن إبراهيم القمي، صاحب التفسير الضال المضل، ونهج منهجه كذلك في الطعن في الصحابة الكرام نقلة الشريعة وحملة رسالة الإسلام بعد الرسول ﷺ، وخص بمزيد من الطعن الذين تولوا الخلافة الراشدة قبل الخليفة الرابع الإمام علي رضي الله تعالى عنهم أجمعين وأرضاهم.

٤ - والكليني أقدم على ما لا يقل خطورة وضلالاً عن القول بتحريف القرآن الكريم ونقصه، حيث افترى على الله الكذب، فزعم أنه جل شأنه أنزل كتبًا من السماء بخط إلهي تؤيد فرقته الجعفرية.

٥ - والكليني يُضَمِّن كتابه بعض الأحداث التاريخية، ويذكرها بحسب هواه،

ويفسرها بما يشتهي، وبما يشبع غيه وضلاله.

٦ - عقيدة الإمامة لها أثر كبير في الآراء الفقهية الموجود في فروع الكافي [(١)].

سادسًا: فهرس الكتاب

هذا الكتاب رتَّبه مؤلفه في ٣٤ كتابًا و ٣٢٦ بابًا، وفهرست كتبه هي:

١ - كتاب العقل والجهل ٢ - كتاب فضل العلم ٣ - كتاب التوحيد ٤ - كتاب الحجة ٥ - كتاب الإيمان والكفر ٦ - كتاب الدعاء ٧ - كتاب فضل القرآن ٨ - كتاب العشرة ٩ - كتاب الطهارة ١٠ - كتاب الحيض ١١ - كتاب الجنائز ١٢ - كتاب الصلاة ١٣ - كتاب الزكاة ١٤ - كتاب الصيام ١٥ - كتاب الحج ١٦ - كتاب الجهاد ١٧ - كتاب المعيشة ١٨ - كتاب النكاح ١٩ - كتاب العقيقة ٢٠ - كتاب الطلاق ٢١ - كتاب العتق والتدبير والمكاتبة ٢٢ - كتاب الصيد ٢٣ - كتاب الذبائح ٢٤ - كتاب الأطعمة ٢٥ - كتاب الأشربة ٢٦ - كتاب الزي والتجميل والمروءة ٢٧ - كتاب الدواجن ٢٨ - كتاب الوصايا ٢٩ - كتاب المواريث ٣٠ - كتاب الحدود ٣١ - كتاب الديات ٣٢ - كتاب الشهادات ٣٣ - كتاب القضاء والأحكام ٣٤ - كتاب الأيمان والنذور والكفارات.

تعليق مختصر

قال **الطوسي** - المتوفى سنة ٤٦٠هـ -: «كتاب (**الكافي**) يشتمل على ثلاثين كتابًا» [(٢)].

---

(١) يراجع كتاب (مع الإثني عشرية في الأصول والفروع) للدكتور علي السالوس (٣/١٩٦)، حيث ذكر روايات كثيرة من أصول وفروع وروضة الكافي تؤيد هذا الكلام، ويطول المقام بذكرها.

(٢) الفهرست (ص ٢١٠).

هذا في القرن الخامس الهجري فكم بلغ عدد كتبه في القرن الحادي عشر ؟

قال شيخهم **حسين بن حيدر الكركي العاملي** - المتوفى ١٠٧٦هـ -: «إن كتاب (**الكافي**) خمسون كتابًا بالأسانيد التي فيه لكل حديث متصل بالأئمة عليهم السلام»[(١)].

يتبين لنا من الأقوال المتقدمة أن ما زيد على (**الكافي**) ما بين القرن الخامس والقرن الحادي عشر عشرون كتابًا، وكل كتاب يضم الكثير من الأبواب، فمن الذي زاد في (**الكافي**) عشرين كتابًا ؟ أيمكن أن يكون إنسانًا نزيهًا ؟ وهل هو شخص واحد أم أشخاص كثيرون تتابعوا طيلة هذه القرون على الزيادة ؟

وهل مازال (**الكافي**) موثقًا من قبل المعصوم الذي لا يخطىء ولا يغلط ؟!

سابعًا: شروح الكتاب

١ - (**جامع الأحاديث والأقوال**) للشيخ قاسم بن محمد بن جواد بن الوندي، المتوفى بعد سنة ١١٠٠هـ.

٢ - (**الدر المنظوم من كلام المعصوم**) لعلي بن محمد بن الحسن بن زين الدين المعروف بالشهيد الثاني، المتوفى سنة ١١٠٤هـ.

٣ - (**شرح الملا صدرا الشيرازي**)، المتوفى سنة ١٠٥٠هـ.

٤ - (**مرآة العقول في شرح أخبار آل الرسول**)، لمحمد باقر المجلسي، المتوفى سنة ١١١٠هـ[(٢)].

وقد اعتنى المجلسي هذا بالحكم على أحاديث (**الكافي**) من ناحية الصحة والضعف. وقد صحح كثيرًا من الروايات المفتراة والمكذوبة، والتي هي كفر بإجماع

(١) روضات الجنات (٦/ ١١٤).

(٢) وسيأتي الحديث عن هذا الكتاب عند حديثنا عن منهج التصحيح والتضعيف عند الروافض.

المسلمين كروايات تحريف القرآن وتأليه الأئمة.

٥ - (**شرح للمولى محمد صالح المازندراني**)، المتوفى ١٠٨١هـ.

٦ - (**الوافي**) للفيض الكاشاني، المتوفى سنة ١٠٩١هـ.

ثامنًا: حواشي الكتاب

للعديد من علماء الشيعة وفقهائهم تعليقات وحواشي على هذا الكتاب، نذكر منهم:

١ - محمد باقر المجلسي.

٢ - أبو الحسن شريف الفتويي العاملي المتوفى سنة ١١٣٨هـ.

٣ - السيد مير أبو طالب بن الميرزا بيك فندرسكي، وهو من أعلام القرن الثاني عشر الهجري.

٤ - زين الدين أبو الحسن علي بن الشيخ حسن صاحب كتاب (**المعالم**).

٥ - محمد بن الحسن بن زين الدين الشهيد الثاني المعروف بالشيخ محمد السبط العاملي، المتوفى سنة ١٠٣٠هـ.

تاسعًا: دراسات حول الكتاب

١ - (**رموز التفاسير الواقعة في الكافي والروضة**) للمولى خليل بن غازي القزويني.

٢ - (**جامع الرواة**) للحاج محمد الأردبيلي، وهو من تلامذة المجلسي.

٣ - (**الفوائد الكاشفة**) للعلامة السيد محمد حسين الطباطبائي التبريزي.

٤ - (**البيان البديع**) للسيد حسن صدر.

٥ - (رجال الكافي) للحاج السيد حسين الطباطبائي البروجردي.

عاشرًا: طبعات الكتاب

من أشهر طبعات الكافي طبعة المنشورات الإسلامية بتحقيق علي أكبر الغفاري، ومقدمة الدكتور حسين علي محفوظ، حيث أُعيد طبعها مرارًا.

طبع أصوله في نشرته الأولى الحجرية بإيران سنة ١٢٨١هـ، بخط محمد شفيع التبريزي، وفروعه سنة ١٣١٥هـ، ثم طبع مرارًا حجريًّا وحروفيًّا.

ومن الترجمات الفارسية الشهيرة للكافي ترجمة آية الله محمد باقر كمرئي، وترجمة الدكتور السيد جواد مصطفوي.

- الكتاب الثاني (من لا يحضره الفقيه) لابن بابويه القمي المعروف بالشيخ الصدوق

أولاً: التعريف بالمؤلف

قال **ابن داود الحلي**: «محمد بن علي بن الحسين بن بابويه أبو جعفر، جليل القدر، حفظة، بصير بالفقه والأخبار، شيخ الطائفة وفقيهها ووجهها بخراسان، كان ورد بغداد سنة خمس وخمسين وثلاثمائة، سمع منه شيوخ الطائفة وهو حديث السن، له مصنفات كثيرة،لم ير في القميين مثله في الحفظ وفي كثرة علمه، له نحو من ثلاثمائة مصنف، مات بالري سنة إحدى وثمانين وثلاثمائة»[(١)].

(١) رجال ابن داود (١/ ١٧٩)، وانظر: رجال النجاشي (١/ ٣٨٩) برقم ١٠٤٩، ورجال الطوسي (١/ ٤٣٩) برقم ٦٢٧٥.

ثانيًا: التعريف بالكتاب

يعتبر هذا الكتاب أحد أهم الكتب الأربعة للشيعة في الفقه والأحكام الشرعية.

يقول **جعفر السبحاني**: «من أصح الكتب الحديثية وأتقنها بعد **(الكافي)**، وهي في الاشتهار والاعتبار كالشمس في رابعة النهار» [١].

ثالثًا: عدد أحاديث الكتاب

يقول صاحب **(فائق المقال)**: «يشتمل الكتاب على أربع مجلدات، تحتوي على ستمائة وستة وستين بابًا: الأول منها ينطوي على سبعة وثمانين بابًا، والثاني على مائتين وثمانية وعشرين بابًا، والثالث على ثمانية وسبعين بابًا، والرابع على مائة وثلاثة وسبعين بابًا.

وجميع ما في المجلد الأول ألف وستمائة وثمانية عشر حديثًا، وما في الثاني ألف وستمائة وسبعة وثلاثون حديثًا، وما في الثالث ألف وثمانمائة وخمسة أحاديث، وما في الرابع تسعمائة وثلاثة أحاديث.

وجميع مسانيد الأول سبعمائة وسبعة وسبعون، ومراسيله واحد وأربعون وثمانمائة، ومسانيد الثاني ألف وأربعة وستون، ومراسيله ثلاثة وسبعون وخمسمائة، ومسانيد الثالث ألف ومائتان وخمسة وتسعون، ومراسيله خمسمائة وعشرة، ومسانيد الرابع سبعة وسبعون وسبعمائة، ومراسيله مائة وستة وعشرون، فالمسندة ثلاثة آلاف وتسعمائة وثلاثة، والمرسلة ألفان وخمسون» [٢].

(١) كليات في علم الرجال (ص ٣٧٩).

(٢) فائق المقال (ص ٩٧).

رابعًا: دأب المؤلف في الإسناد

يقول صاحب (**فائق المقال**): «دأب أبي جعفر بن محمد بن بابويه القمي في كتاب (**من لا يحضره الفقيه**) أن يترك أكثر السند غالبًا من أوله، ويكتفي بذكر الراوي الذي أخذ عن المعصوم فقط، ثم يذكر الطرق المتروكة في آخر الكتاب مفصلة متصلة، ولم يخل بذلك إلا نادرًا.

مثاله: سأل عمار الساباطي أبا عبد الله عليه السلام عن كذا - ويذكر الحديث - ثم يقول في آخر الكتاب: كل ما كان في هذا الكتاب عن عمار بن موسى الساباطي فقد رويته عن أبي، ومحمد بن أحمد بن الوليد - رضي الله عنهما - عن سعيد بن عبد الله، عن أحمد بن الحسن بن علي بن فضال، عن عمرو بن سعيد المدائني، عن مصدق بن صدقة، عن عمار الساباطي. وهذ ا في الحقيقة أيضًا كالمذكور»[1].

ويقول **جعفر السبحاني**: «سلك ابن بابويه القمي في كتابه هذا مسلكًا غير ما سلكه الكليني، فإن ثقة الإسلام كما عرفت جرى في (**الكافي**) على طريقة السلف من ذكر جميع السند غالبًا، وترك أوائل الاسناد ندرة اعتمادًا على ما ذكره في الأخبار المتقدمة عليها، وأما الشيخ الصدوق فإنه بنى في (**الفقيه**) من أول الأمر على اختصار الأسانيد، وحذف أوائل السند، ووضع مشيخة في آخر الكتاب يعرف بها طريقه إلى من روى عنه، فهي المرجع في اتصال إسناده في أخبار هذا الكتاب، وربما أخل بذكر الطريق إلى بعض فيكون السند باعتباره معلقًا»[2].

خامسًا: منهج المؤلف في الكتاب وسبب تأليفه له

ذكر المؤلف في ديباجة كتابه أنه لما ساقه القضاء إلى بلاد الغربة ونزل أرض

---

(١) فائق المقال (ص ٤٥).

(٢) كليات في علم الرجال (ص ٣٨٠).

بلخ، وردها شريف الدين أبو عبد الله محمد بن الحسن المعروف بنعمة، فدام سروره بمجالسته، وانشرح صدره بمذاكرته، وقد طلب منه أن يصنف كتابًا في الفقه والحلال والحرام والشرائع والأحكام ويسميه **(من لا يحضره الفقيه)** كما صنف الطبيب الرازي محمد بن زكريا كتابًا في الطب وأسماه **(من لا يحضره الطبيب)** فأجاب مسئوله، وصنف هذا الكتاب له، ويصف هذا الكتاب بقوله: «ولم أقصد فيه قصد المصنفين في إيراد جميع ماروه، بل قصدت إلى إيراد ما أفتي به، وأحكم بصحته، وأعتقد فيه أنه حجة فيما بيني وبين ربي تقدس ذكره، وتعالت قدرته، وجميع ما فيه مستخرج من كتب مشهورة، عليها المعول، وإليها المرجع، مثل كتاب حريز بن عبد الله السجستاني، وكتاب عبيد الله بن علي الحلبي، وكتب علي بن مهزيار الأهوازي، وكتب الحسين بن سعيد، ونوادر أحمد بن محمد بن عيسى، وكتاب نوادر الحكمة تصنيف محمد بن أحمد بن يحيى بن عمران الأشعري، وكتاب الرحمة لسعد بن عبد الله، وجامع شيخنا محمد بن الحسن بن الوليد رضي الله عنه، ونوادر محمد بن أبي عمير، وكتب المحاسن لأحمد بن أبي عبد الله البرقي، ورسالة أبي رضي الله عنه إلي، وغيرها من الأصول والمصنفات التي طرقي إليها معروفة في فهرس الكتب التي رويتها عن مشايخي وأسلافي رضي الله عنهم، وبالغت في ذلك جهدي مستعينا بالله ومتوكلاً عليه، ومستغفرًا من التقصير، وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب، وهو حسبي ونعم الوكيل» [(١)].

سادسًا: فهرس الكتاب

يحتوي الكتاب علي الموضوعات التالية:

١ - الطهارة ٢ - الصلاة ٣ - الزكاة ٤ - الخمس ٥ - الصوم ٦ - الحج ٧- الزيارة ٨ - القضايا والأحكام ٩ - الشفعة ١٠ - الوكالة ١١ - الحكم بالقرعة

(١) من لا يحضره الفقيه (١-٤).

١٢ - الكفالة ١٣ - الحوالة ١٤ - العتق ١٥ - المعيشة ١٦ - الدين ١٧ - التجارة ١٨ - البيوع ١٩ - المضاربة ٢٠ - أحياء الموات والأرضين ٢١ - المزارعة والإجارة ٢٢ - الضمان ٢٣ - السلف ٢٤ - الحكرة والأسعار ٢٥ - جملة من أحكام البيع وآدابه ٢٦ - الربا ٢٧ - الصرف ٢٨ - اللقطة والضالة ٢٩ - العارية ٣٠ - الوديعة ٣١- الرهن ٣٢ - الصيد والذبائح ٣٣ - آنية الذهب والفضة ٣٤ - الأيمان والنذور ٣٥ - الكفارات ٣٦ - النكاح ٣٧ - أحكام الأولاد ٣٨ - الطلاق ٣٩ - الحدود ٤٠- الوصية ٤١ - الوقف ٤٢ - المواريث.

سابعًا: طبعات الكتاب

طبع هذا الكتاب في نشرته الحجرية بإيران سنة ١٣٢٥هـ، ثم طبع مرارًا حجريًّا وحروفيًّا.

تعليق مختصر

الصدوق رجل يتهمه بعض الرافضة الجعفرية بعدم الوثاقة، ومع ذلك فكتابه أصلٌ عندهم !!

يقول **أبو الهدى الكلباسي**: «ذكر بعض علماء الرجال في حق الصدوق المجمع على عدالته: من أن تَوقُف بعض في اعتبار روايته لعله لعدم ثبوت ضبطه» [(١)].

ويقول **الخونساري**: «والعجب من بعض القاصرين أنه كان يتوقف في توثيق الشيخ الصدوق، ويقول إنه غير ثقة لأنه لم يصرح بتوثيقه أحد من علماء الرجال، وهو أظهر الأغلاط الفاسدة وأشنع المقالات الكاسدة، وأفظع الخرافات الماردة، فإنه أجل من أن يحتاج إلى توثيق !! كما لا يخفى على ذوي التحقيق والتدقيق، وليت شعري من صرَّح

(١) سماء المقال في علم الرجال (٢/ ٢١٠).

بتوثيق أول هؤلاء الموثِّقين الذين اتخذوا توثيقهم لغيرهم حجة في الدين»[1].

- الكتاب الثالث (تهذيب الأحكام في شرح المقنعة) لأبي جعفر الطوسي المعروف بشيخ الطائفة

أولاً: التعريف بالمؤلف

قال **النجاشي**: «محمد بن الحسن بن علي الطوسي أبو جعفر، جليل في أصحابنا، ثقة، عين، من تلامذة شيخنا أبي عبد الله، له كتب، منها: كتاب (**تهذيب الأحكام**) وهو كتاب كبير..»[2].

وقال **ابن داود الحلي**: «محمد بن الحسن بن علي الطوسي أبو جعفر شيخنا شيخ الطائفة وعمدتها، قدس الله روحه، أوضح من أن يوضح حاله، ولد في شهر رمضان سنة خمس وثمانين وثلاثمائة، وقدم العراق سنة ثمان وأربعمائة، وتوفي ليلة الإثنين ثاني عشري المحرم من سنة ستين وأربعمائة بالمشهد الشريف الغروي ودفن بداره»[3].

ثانيًا: التعريف بالكتاب

هذا الكتاب عبارة عن شرح لكتاب (**المقنعة**) للشيخ المفيد، حيث يحتوي على مختلف أبواب الفقه لدى الشيعة من الطهارة إلى الديات، ثم إن كتاب (**المقنعة**) لم يتناول كل مسائل الفقه، ولذلك فقد جمع الطوسي في آخر كل باب مسائل متفرقة تحت عنوان: زيادات. وهو أحد الأصول المعتمدة عند الروافض.

---

(١) روضات الجنات (٦/ ١٣٧).

(٢) رجال النجاشي (١/ ٤٠٣) برقم ١٠٦٨.

(٣) رجال ابن داود (١/ ١٦٩، ١٧٠)، وانظر: الذريعة (٤/ ٥٠٤).

يقول **المجلسي** موثقًا كتب الطوسي: «وكتب المحقق الطوسي رَوَّح الله روحه القدوسي، ومؤلفها أشهر من الشمس في رابعة النهار»[1].

ويقول **الطهراني**: «أحد الكتب الأربعة المجاميع القديمة المعول عليها عند الأصحاب من لدن تأليفها حتى اليوم»[2].

ويقول **جعفر السبحاني**: «من أعظم كتب الحديث منزلة وأكثرها منفعة، وقد شرع الشيخ في تأليف هذا الكتاب لما بلغ سنه ستًّا وعشرين، وهذا من خوارق العادة»[3].

ثالثًا: عدد أحاديث الكتاب

عدد أحاديث هذا الكتاب ١٣٥٩٠ حديثًا في الفقه والأحكام الشرعية، وأبوابه أيضًا ٣٩٣ بابًا.

يقول صاحب **(فائق المقال)**: «**(والتهذيب)** لا يحضرني حصر أحاديثه ولا تفرغت له، إذ ليس ذلك من المهم، ولكني أظن عدم قصرها عن أحاديث الكافي، والله أعلم بالخوافي»[4].

رابعًا: دأب المؤلف في الإسناد

يقول صاحب **(فائق المقال)**: «دأب شيخ الطائفة أبي جعفر محمد بن الحسن الطوسي في كتابي **(التهذيب)** و**(الاستبصار)**: أن يذكر جميع السند حقيقة أو حكمًا،

---

(١) بحار الأنوار (١/ ٤٠).

(٢) الذريعة (٤/ ٥٠٤).

(٣) كليات في علم الرجال (ص ٣٩١).

(٤) فائق المقال (ص ٩٨).

وقد يقتصر على البعض فيذكر أواخر السند دون أوائله رعاية الاختصار، ثم يذكر في آخرهما بعض الطرق الموصلة إلى تلك الأبعاض لتخرج الروايات عن حد المراسيل وتدخل في المسندات، وأحال الباقي على فهرسته. مثاله: أحمد بن محمد بن عيسى، عن فلان - إلى آخر السند، ثم يقول بعد: وما ذكرته عن أحمد بن محمد بن عيسى فقد رويته عن الحسين بن عبيد الله، عن أحمد بن محمد بن يحيى العطار، عن أبيه محمد بن يحيى، عن محمد بن علي بن محبوب، عن أحمد بن محمد بن عيسى، وهكذا في بواقي الطرق» [1].

ويقول **جعفر السبحاني**: «إن طريقة الشيخ في نقل الأحاديث في هذا الكتاب مختلفة، قال السيد الأجل بحر العلوم رحمه الله: إنه قد يذكر في (**التهذيب**) و (**الاستبصار**) جميع السند، كما في (**الكافي**)، وقد يقتصر على البعض بحذف الصدر، كما في (**الفقيه**)، ولكنه استدرك المتروك في آخر الكتابين، فوضع له مشيخته المعروفة، وهي فيهما واحدة غير مختلفة، قد ذكر فيهما جملة من الطرق إلى أصحاب الأصول والكتب ممن صدر الحديث بذكرهم وابتدأ بأسمائهم، ولم يستوف الطرق كلها، ولا ذكر الطريق إلى كل من روى عنه بصورة التعليق، بل ترك الأكثر لقلة روايته عنهم، وأحال التفصيل إلى فهارس الشيوخ المصنفة في هذا الباب، وزاد في (**التهذيب**) الحوالة على كتاب (**الفهرس**) الذي صنفه في هذا المعنى» [2].

خامسًا: سبب تأليف الكتاب

ألف أبو جعفر الطوسي هذا الكتاب لمعالجة التناقض والاختلاف الواقع في رواياتهم.

---

(١) فائق المقال (ص ٤٤).

(٢) كليات في علم الرجال (ص ٣٩٢).

حيث قال في مقدمة كتابه: «وقع فيها من الاختلاف والتباين والمنافاة والتضاد، حتى لا يكاد يتفق خبر إلا وبإزائه ما يضاده، ولا يسلم حديث إلا وفي مقابلته ما ينافيه، حتى جعل مخالفونا ذلك من أعظم الطعون على مذهبنا، وتطرقوا بذلك إلى إبطال معتقدنا، وذكروا أنه لم يزل شيوخكم السلف والخلف يطعنون على مخالفيهم بالاختلاف الذي يدينون الله تعالى به، ويشنعون عليهم بافتراق كلمتهم في الفروع، ويذكرون أن هذا مما لا يجوز أن يتعبد به الحكيم، ولا أن يبيح العمل به العليم، وقد وجدناكم أشد اختلافًا من مخالفيكم، وأكثر تباينًا من مباينيكم، ووجود هذا الاختلاف منكم مع اعتقادكم بطلان ذلك دليل على فساد الأصل» [(١)].

واعترف بأن ذلك جعل بعض الشيعة يترك هذا المذهب لما انكشف له أمر هذا الاختلاف والتناقض، حيث قال: «سمعت شيخنا أبا عبد الله أيده الله يذكر أن أبا الحسين الهاروني العلوي كان يعتقد الحق ويدين بالإمامة فرجع عنها، لما التبس عليه الأمر في اختلاف الأحاديث، وترك المذهب ودان بغيره، لما لم يتبين له وجوه المعاني فيها» [(٢)].

ومن يطالع منهج الطوسي لمواجهة هذا الاختلاف يجد أنه قد علق كثيرًا من اختلافاتهم على التقية بدون دليل، سوى أن هذا الحديث أو ذاك يوافق أهل السنة.

والواقع أنه بصنيعه هذا قد كرس الفرقة، وأضاع على طائفته كثيرًا من سبل الهداية..

سادسًا: فهرس الكتاب

١ - الطهارة ٢ - الصلاة ٣ - الزكاة ٤ - الصيام ٥ - الحج ٦ - الزيارة

---

(١) تهذيب الأحكام (١/ ٢).

(٢) تهذيب الأحكام (١/ ٢، ٣)، وانظر: الذريعة (٤/ ٥٠٤).

٧- الجهاد ٨ - القضايا والأحكام ٩ - المكاسب ١٠ - التجارات ١١ - النكاح ١٢- الطلاق ١٣ - العتق والتدبير والمكاتبة ١٤ - الأيمان والنذور والكفارات ١٥-الصيد والذباحة ١٦ - الوقوف والصدقات ١٧ - الوصايا ١٨ - الفرائض والمواريث ١٩ - الحدود ٢٠ - الديات.

تعليق مختصر

ذكر **أغا بزرك الطهراني** في كتابه **(الذريعة)** أن أحاديث التهذيب عددها (١٣٥٩٠) حديث، حيث يقول: «وأحصيت أحاديثه في ثلاثة عشر ألف وخمسمائة وتسعين حديثًا» [١].

بينما نجد **الطوسي** نفسه مؤلف الكتاب يخبر - كما في **(عدة الأصول)** - أن أحاديث التهذيب تزيد على (٥٠٠٠) حيث قال: «في كتاب **(تهذيب الأحكام)** ما يزيد على خمسة آلاف حديث» [٢].

فقوله: (ما يزيد على خمسة آلاف حديث) أي لا يزيد في كل الأحوال عن (٦٠٠٠) حديث، فمن الذي زاد في الكتاب هذا الكم الهائل من الأحاديث الذي جاوز عدده العدد الأصلي لأحاديث الكتاب ؟!

ومع هذه الزيادة لا زال الرافضة يعتبرون هذا الكتاب أحد الأصول المعتمدة لديهم، فما بالك ببقية كتب الروافض الأخرى ؟

ويقول **يوسف البحراني**: «إنه لا يخفى على من راجع **(التهذيب)**، وتدبر أخباره ما وقع للشيخ من التحريف والتصحيف في الأخبار سندًا ومتنًا، وقلما يخلو حديث من

---

(١) الذريعة (٤/ ٥٠٤).

(٢) عدة الأصول (١/ ٣٦٠).

أحاديثه من علة في سند أو متن» [١].

وقال في موضع آخر: «وما وقع له فيه من التحريف والتصحيف مما لا يعد ولا يحصى» [٢].

ويقول **الحر العاملي** عن شيخ الطائفة الطوسي: «إنه يقول هذا ضعيف لأن راويه فلان ضعيف، ثم نراه يعمل برواية ذلك الراوي بعينه، بل برواية من هو أضعف منه في مواضع لا تحصى، وكثيرًا ما يضعف الحديث بأنه مرسل، ثم يستدل بالحديث المرسل، بل كثيرًا ما يعمل بالمراسيل، وبرواية الضعفاء، ويرد المسند ورواية الثقات» [٣].

ويقول **أبو القاسم الخوئي**: «وبالجملة: إن الشيخ الطوسي كان يكثر عليه الخطأ، فقد كان يذكر شخصًا واحدًا في باب واحد مرتين، أو يترجم شخصًا واحدًا في فهرسته مرتين، وأما خطؤه في كتابيه **(التهذيب)** **(والاستبصار)** فكثير» [٤].

فلذا لن أعجب من قول **هاشم معروف الحسيني** في كتابه **(الموضوعات في الآثار والأخبار)**: «وبعد التتبع في الأحاديث المنتشرة في مجامع الحديث **(كالكافي)** **(والوافي)** وغيرهما، نجد أن الغلاة والحاقدين على الأئمة الهداة لم يتركوا بابًا من الأبواب إلا ودخلوا منه لإفساد أحاديث الأئمة والإساءة إلى سمعتهم..» [٥].

فهذا إقرار من الحسيني على وجود أحاديث مكذوبة في أعظم كتب الحديث عند الشيعة.

---

(١) الحدائق الناضرة (٣/ ١٥٦)، وانظر: سماء المقال في علم الرجال (١/ ١٦٤).

(٢) الحدائق الناضرة (٧/ ٧٦).

(٣) وسائل الشيعة (٣٠/ ٢٧٩).

(٤) معجم رجال الحديث (١/ ٩٩).

(٥) الموضوعات في الآثار والأخبار (ص ١٦٥).

سابعًا: طبعات الكتاب

وقد طبع هذا الكتاب حجريًّا وحروفيًّا مرارًا.

- الكتاب الرابع: «الاستبصار فيما اختلف فيه من الأخبار) لأبي جعفر الطوسي المعروف بشيخ الطائفة

أولاً: التعريف بالمؤلف

هذا الكتاب لأبي جعفر محمد بن الحسن الطوسي، وقد تقدم التعريف به في كتابه السابق (**تهذيب الأحكام**)، فليراجع.

ثانيًا: التعريف بالكتاب

جمع المؤلف في هذا الكتاب مختارات من الأحاديث الخلافية من كتاب (**تهذيب الأحكام**) السالف الذكر مع وجه الجمع بينها في مجموعة أخرى باسم (**الاستبصار فيما اختلف من الأخبار**).

فالكتاب عبارة عن مجرد اختصار لكتاب (**تهذيب الأحكام**) ومع ذلك جعله الشيعة أحد أُصولهم ! فالدعاية المذهبية واضحة في صنيعهم هذا.

قال مؤلفه في مقدمته للكتاب: «أما بعد فإني رأيت جماعة من أصحابنا لما نظروا في كتابنا الكبير الموسوم بـ (**تهذيب الأحكام**) ورأوا ما جمعنا فيه من الأخبار المتعلقة بالحلال والحرام، ووجدوها مشتملة على أكثر ما يتعلق بالفقه من أبواب الأحكام، وأنه لم يشذ عنه في جميع أبوابه وكتبه مما ورد في أحاديث أصحابنا وكتبهم وأصولهم ومصنفاتهم إلا نادر قليل وشاذ يسير، وأنه يصلح أن يكون كتابًا مذخورًا يلجأ إليه المبتدى في تفقهه، والمنتهي في تذكره، والمتوسط في تبحره، فإن كلًّا منهم ينال

مطلبه، ويبلغ بغيته - تشوقت نفوسهم إلى أن يكون ما يتعلق بالأحاديث المختلفة مفردًا على طريق الاختصار يفزع إليه المتوسط في الفقه لمعرفته والمنتهى لتذكره . .»[1].

ويقول **الطهراني**: «هو أحد الكتب الأربعة والمجاميع الحديثية التي عليها مدار استنباط الأحكام الشرعية عند الفقهاء الإثني عشرية منذ عصر المؤلف حتى اليوم، يقع في ثلاثة أجزاء جزآن منه في العبادات، والثالث في بقية أبواب الفقه من العقود والإيقاعات والأحكام إلى الحدود والديات. أوله: الحمد لله ولي الحمد ومستحقه. مشتمل على عدة كتب (**تهذيب الأحكام**) غير أن هذا مقصور على ذكر ما اختلف فيه من الأخبار، وطريق الجمع بينها، و(**التهذيب**) جامع للخلاف والوفاق»[2].

ثالثًا: دأب المؤلف في الإسناد

نفس دأبه في كتابه السابق (**تهذيب الأحكام**)، فليراجع.

رابعًا: عدد أحاديث الكتاب

يقول صاحب (**فائق المقال**): «هذا الكتاب عبارة عن ثلاثة أجزاء، الجزء الأول يشتمل على ثلاثمائة باب، يحتوي جميعها على ألف وثمانمائة وتسعة وتسعين حديثًا.

والثاني على مائتين وسبعة عشر بابًا، ينطوي جميعها على ألف ومائة وسبعة وسبعين حديثًا وهما يتعلقان بما يتعلق بالعبادات.

والثالث يشتمل على ثلاثمائة وثمانية وتسعين بابًا، يحتوي جميعها على ألفين وأربعمائة وخمسة وخمسين حديثًا، وهو يتعلق بالمعاملات وغيرها من أبواب الفقه،

---

(١) انظر: مقدمة الاستبصار للمؤلف (ص ٢).

(٢) الذريعة (٢/ ١٤).

فالأبواب تسعمائة وخمسة وعشرون بابًا، ينطوي جميعها على خمسة آلاف وخمسمائة وأحد عشر حديثًا، كذا حصرها الشيخ في أواخر (**الاستبصار**)»[(١)].

وقال **الطهراني**: «وقد أحصى بعض العلماء عدة أبوابه في تسعمائة وخمسة وعشرين أو خمسة عشر بابًا، وأحصرت أحاديثه في ستة آلاف وخمسمائة وأحد وثلاثين حديثًا، ولعله اشتبه في العدد لأن الشيخ نفسه حصرها في آخر الكتاب في خمسة آلاف وخمسمائة وأحد عشر حديثًا، وقال: حصرتها لئلا تقع فيها زيادة أو نقصان»[(٢)].

خامسًا: طبعات الكتاب

طبع هذا الكتاب مرارًا حجريًّا وحروفيًّا.

(ب) **الجوامع المتأخرة**: وهي المجموعات الكبيرة التي جمعت ما في الجوامع المتقدمة، أو استدركت عليها، أو جمعت واستدركت معًا، أو استدرك بعضها على بعض[(٣)]، وهي الأربعة التالية:

- الكتاب الأول (بحار الأنوار الجامعة لدرر أخبار الأئمة الأطهار)[(٤)] لمحمد باقر المجلسي

أولاً: التعريف بالمؤلف

قال **الطهراني**: «المجلسي المولى محمد باقر بن محمد تقي الأصفهاني المولود

(١) فائق المقال (ص ٩٧).	(٢) الذريعة (٢/ ١٤).

(٣) راجع: الشيعة وفنون الإسلام (ص ٥٢، ٥٣).

(٤) قالوا بأنه أجمع كتاب في الحديث، انظر في التعريف به: «الذريعة ٣/ ١٦)، وأعيان الشيعة (١/ ٢٩٣).

سنة ١٠٣٧هـ. . والمتوفى كما قيل سنة ١١١١هـ»[١].

ثانيًا: التعريف بالكتاب

هذا الكتاب هو عبارة عن تجميع لكتب شيوخهم.

قال فيه **الطهراني**: «هو الجامع الذي لم يكتب قبله ولا بعده جامع مثله، لاشتماله مع جمع الأخبار على تحقيقات دقيقة وبيانات وشروح لها، غالبًا لا توجد في غيره»[٢].

وقال أيضًا: «قد صار (**بحار الأنوار**) مصدرًا لكل من طلب بابًا من أبواب علوم آل محمد صلى الله عليه وآله وسلم، وقد استعان بهذا الكتاب القيم جل من تأخر عن مؤلفه، وذلك لأن أكثر مآخذ **البحار** من الكتب المعتمدة والأصول المعتبرة القليلة الوجود التي لا يسهل التناول عنها لكل أحد»[٣].

وقد جمع المجلسي في هذا الكتاب ما هبَّ ودبَّ من الأخبار والأحاديث المنسوبة إلى النبي ﷺ والأئمة، ورتبها من غير تهذيب ولا تحقيق. وقد حوى هذا الكتاب من الطعن في الإسلام، والقرآن، والصحابة، والأمة، بل وأهل البيت الكثير، ونصوصه بلا سند، وتدور حول عقائدهم وآرائهم في الإمامة، والأئمة، وتاريخ الزهراء، والأئمة الإثني عشر، وأحوالهم، ومناقبهم، وما أُثر عنهم من المواعظ والآداب، وزيارة قبورهم. . إلخ. ولم ينقل فيه من الكتب الأربعة[٤] إلا قليلاً.

كما أن المجلسي كان يريد أن يجمع كل ما نسب إلى الإمامية بغض النظر عن

---

(١) الذريعة (٣/ ١٦).

(٢) الذريعة (٣/ ١٦).

(٣) الذريعة (٣/ ٢٦).

(٤) وهي الكافي ومن لا يحضره الفقيه وتهذيب الأحكام والاستبصار وقد تقدم الحديث عنها.

صحته، حتى أنه أدخل في مصادره مرجعًا لا يعرفه الشيعة، وينكرون صحته يعرف باسم: **الفقه الرضوي !**

وهذا الكتاب يقع في ٢٥ مجلدًا ضخمًا، كل مجلد منها يبلغ عدة مجلدات، حتى أن مجموعها بلغ ١١١ جزءًا، الأمر الذي جعل الشيعة يعتبرون هذا الكتاب: دائرة معارف شيعية.

ثالثًا: فهرس الكتاب

وفهرست كتبه كما ذكره مؤلفه في مقدمته له[١]:

١ - كتاب العقل والعلم والجهل ٢ - كتاب التوحيد ٣ - كتاب العدل والمعاد ٤- كتاب الاحتجاجات والمناظرات وجوامع العلوم ٥ - كتاب قصص الأنبياء ٦- كتاب تاريخ نبينا وأحواله (صلى الله عليه وآله) ٧ - كتاب الإمامة، وفيه جوامع أحوالهم ٨- كتاب الفتن وفيه ما جرى بعد النبي صلى الله عليه وآله من غصب الخلافة، وغزوات أمير المؤمنين عليه السلام ٩ - كتاب تاريخ أمير المؤمنين عليه السلام وفضائله وأحواله ١٠ - كتاب تاريخ فاطمة والحسن والحسين عليهم السلام وفضائلهم ومعجزاتهم ١١ - كتاب تاريخ علي بن الحسين، ومحمد بن علي الباقر، وجعفر بن محمد الصادق، وموسى بن جعفر الكاظم، وفضائلهم ومعجزاتهم ١٢- كتاب تاريخ علي بن موسى الرضا، ومحمد بن علي الجواد، وعلي بن محمد الهادي، والحسن بن علي العسكري، وأحوالهم ومعجزاتهم ١٣ - كتاب الغيبة وأحوال الحجة القائم عليه السلام ١٤ - كتاب السماء والعالم، وهو يشتمل على أحوال العرش، والكرسي، والأفلاك، والعناصر، والمواليد، والملائكة، والجن، والإنس، والوحوش، والطيور، وسائر الحيوانات، وفيه أبواب الصيد والذباحة،

---

(١) بحار الأنوار (١/ ٧٩، ٨٠).

وأبواب الطب ١٥ - كتاب الإيمان والكفر ومكارم الأخلاق ١٦ - كتاب الآداب والسنن، والأوامر والنواهي، والكبائر والمعاصي، وفيه أبواب الحدود ١٧ - كتاب الروضة وفيه المواعظ والحكم والخطب ١٨ - كتاب الطهارة والصلاة ١٩ - كتاب القرآن والدعاء ٢٠ - كتاب الزكاة والصوم، وفيه أعمال السنة ٢١ - كتاب الحج ٢٢- كتاب المزار ٢٣ - كتاب العقود والإيقاعات ٢٤ - كتاب الأحكام ٢٥ - كتاب الإجازات، وهو آخر الكتب، ويشتمل على أسانيدنا وطرقنا إلى جميع الكتب، وإجازات العلماء الأعلام.

رابعًا: طبعات الكتاب

طبع هذا الكتاب على الحجر في إيران سنة ١٣٠٣هـ - ١٣١٥هـ في خمسة وعشرين مجلدًا وفق تجزئة المؤلف، ثم طبع على الحروف في ١١٠ مجلدات خصص الثلاثة الأخيرة منها لفهرسته التفصيلي المعنون بـ (**هداية الأخيار إلى فهرس بحار الأنوار**) تأليف السيد هداية الله المسترحمي الأصبهاني.

وله عدة طبعات معاصرة.

وقد صدر الآن برنامجان كمبيوتريان عن (**بحار الأنوار**) أحدهما عن مركز البحوث الكمبيوترية للعلوم الإسلامية، والآخر عن مؤسسة نشر الحديث، حيث يحتوي كل من البرنامجين على إمكانات مختلفة.

خامسًا: بعض ضلالات (بحار الأنوار)

لقد جمع المجلسي في كتابه هذا بحارًا من الجهالة والأباطيل التي نسبها للنبي ﷺ وأئمة أهل البيت الكرام، وقد أصّل فيه لعقائد الشيعة الروافض، ففي كتابه يتضح بشكل لا لبس فيه القول بتحريف القرآن، وتأليه الأئمة، وتكفير الصحابة،

ولعلنا ننقل هنا شيئًا يسيرًا مما احتواه هذا الكتاب من أباطيل وروايات مكذوبة:

١ - يقول **المجلسي**: «اعلم أن إطلاق لفظ الشرك والكفر على من لم يعتقد إمامة أمير المؤمنين والأئمة من ولده عليهم السلام، وفضل عليهم غيرهم يدل على أنهم كفار مخلدون في النار» (١).

٢ - وجاء في البحار رواية عن أبي حمزة عن **أبي جعفر عليه السلام** أنه قال: والله يا أبا حمزة إن الناس كلهم أولاد بغايا ما خلا شيعتنا (٢).

٣ - أما فيما يتعلق بتأليه الأئمة وإضفاء صفات الربوبية عليهم من دون الله عز وجل، فقد جاء في كتابه الشيء الكثير حول هذا، نشير إلى عناوين تلك الأبواب:

باب: أن الله تعالى يرفع للإمام عمودًا ينظر به إلى أعمال العباد (٣).

باب: أن عندهم جميع علوم الملائكة والأنبياء (٤).

باب: أنهم يعلمون متى يموتون وأنه لا يقع ذلك إلا باختيارهم (٥).

باب: أنهم يقدرون على إحياء الموتى وإبراء الأكمه والأبرص وجميع معجزات الأنبياء عليهم السلام (٦).

٤ - علق المجلسي في بحاره على قصة امرأة لوط وامرأة نوح المذكورة في القرآن بقوله: «لا يخفى على الناقد البصير والفطن الخبير ما في تلك الآيات من

(١) بحار الأنوار (٢٣/ ٣٩٠).

(٢) بحار الأنوار (٢٤/ ٣١١).

(٣) بحار الأنوار (٢٦/ ١٣٢).

(٤) بحار الأنوار (٢٦/ ١٥٩).

(٥) بحار الأنوار (٢٧/ ٢٨٥).

(٦) بحار الأنوار (٢٧/ ٢٩).

التعريض بل التصريح بنفاق عائشة وحفصة وكفرهما»[1].

٥ - أورد المجلسي في كتابه عن ابن **عبد** الحميد قال: دخلت على **أبي عبد الله عليه السلام** فأخرج إلي مصحفًا، قال: فتصفحته فوقع بصري على موضع منه فإذا فيه مكتوب: هذه جهنم التي كنتما بها تكذبان، فاصليا فيها لا تموتان فيها ولا تحييان. قال **المجلسي**: يعني الأَوَّلَيْن - أي: أبا بكر وعمر -[2].

وهنا كما يتضح يورد المجلسي كلامًا يزعم أنه من القرآن الذي تم إخفاؤه وحذفه كما تؤمن الشيعة، ويحكم من خلاله على أبي بكر وعمر رضي الله عنهما بالخلود في النار.

٦ - ثم إن (**بحار الأنوار**) يحتوي على ميكروبات وجراثيم وأشياء مشكوك فيها ومشتبهة!

يقول **محمد آصف محسني** في كتابه (**مشرعة بحار الأنوار**): «ليعلم أهل العلم المتوسطون أن في بحار العلامة المجلسي رضوان الله عليه مع كونها بحار الأنوار جراثيم مضرة لشاربها ومواد غير صحية لابد من الاجتناب عنهما، وأشياء مشكوكة ومشتبهة وجب التوقف فيها»[3].

ويقول أيضًا: «كتاب البحار كتاب مهم لكن لا يجوز الأخذ بكل ما فيه ولأجله بينا له مشرعة حتى يؤخذ منها من مكان مخصوص لا يغرق الآخذ ولا يشرب ماء فيه الجراثيم والمكروبات المضرة»[4].

أليس من واجب علماء الشيعة حرق هذه الكتب للتخلص من هذه المكروبات

(١) بحار الأنوار (٢٢/ ٢٣٣).

(٢) بحار الأنوار (٣٠/ ١٧٥).

(٣) مشرعة بحار الأنوار (١/ ١١).

(٤) مشرعة بحار الأنوار (٢/ ٣٧٣).

والجرائيم ؟!!

وشر البرية ما يضحك فقد قال محقق وشارح كتاب (**بحار الأنوار**): «ومن خصائص كتاب (**بحار الأنوار**) أنه تزداد شهرته واعتباره، ويظهر قدره وعظمته، إذا قام القائم من آل محمد صلى الله عليه وآله بعدما ينظر فيه، ويحكم بصحته من الأول إلى الآخر»[1].

من هذا نرى أن كتاب (**بحار الأنوار**) للمجلسي يعتبر امتدادًا لحركة التضليل والتشكيك في كتاب الله العزيز، ويمثل جانبًا من الغلو والتطرف عند الروافض.

- الكتاب الثاني (وسائل الشيعة إلى تحصيل مسائل الشريعة) لمحمد ابن الحسن الحر العاملي

أولاً: التعريف بالمؤلف

قال **الطهراني**: «هو العلامة المحدث الحر العاملي نزيل خراسان الشيخ محمد بن الحسن الحر العاملي المشغرى المولود في ١٠٣٣هـ والمتوفى ١١٠٤هـ»[2].

ثانيًا: التعريف بالكتاب

هذا الكتاب يجمع الكثير من الأحاديث في أبواب مختلفة من الفرائض والآداب والأحكام.

قال **الطهراني**: «.. وهو حاوٍ لجميع أحاديث الكتب الأربعة التي عليها المدار، وجامع لأكثر ما في كتب الإمامية من أحاديث الأحكام، وعدة تلك الكتب نيف

(١) بحار الأنوار (١٠٧/ ١٧٩).

(٢) الذريعة (٤/ ٣٥٢).

وسبعون كتابًا، كافتها معتمدة عند الأصحاب، وقد فصل فهرسها، وبين اعتبارها في خاتمة الكتاب، وأدرج في الخاتمة من الفوائد الرجالية ما لم يوجد في غيرها.. وبالجملة: هو أجمع كتاب لأحاديث الأحكام وأحسن ترتيبًا لها حتى من (**الوافي**) و (**بحار الأنوار**) لاقتصار (**الوافي**) على جمع نصوص ما في الكتب الأربعة على خلاف الترتيب المأنوس فيها، واقتصار (**البحار**) على ما عدا الكتب الأربعة، مع كون جل أحاديثه في غير الأحكام. فنسبة هذا الجامع إلى سائر الجوامع المتأخرة كنسبة (**الكافي**) إلى سائر الكتب الأربعة المتقدمة. ويشبه (**الكافي**) أيضًا في طول مدة جمعه إلى عشرين سنة»[١].

ثالثًا: عدد أحاديث الكتاب

تبلغ عدد أحاديثه ٣٥٨٥٠ حديثًا.

رابعًا: منهج المؤلف في الكتاب

يقول **الطهراني**: «بدأ بأحاديث مقدمة العبادات، ورتب أحاديث الأحكام على ترتيب كتب الفقه من الطهارة إلى الديات، وكل كتاب على أبواب، في أكثر الأبواب يشير إلى ما يناسب الباب مما تقدم عليه أو تأخر، ولخفاء الموضع المشار إليه بالتقدم والتأخر على غير الممارس للكتاب، أتعب جمع من الأصحاب أنفسهم في استخراج المواضع والتصريح بما أشير إليه، ومنهم حفيد العلامة صاحب الجواهر الشيخ عبد الصاحب المعاصر - المتوفى ١٣٥٣هـ - فإنه ألف كتاب (**الإشارات والدلائل إلى ما تقدم أو تأخر في الوسائل**)، ومنهم السيد أبو القاسم الخوئى المعاصر مؤلف (**أجود التقريرات**)، فإنه ألف كتابًا في بيان ما تقدم وما تأخر وتعيين محله وبابه، وزاد على

(١) الذريعة (٤/ ٣٥٢، ٣٥٣).

ذلك أمرين مهمين:

أحدهما: بيان ما يستفاد من أحاديث الباب زائدًا على ما استفاده الشيخ الحر وذكره في عنوان ذلك الباب.

والثانى: ذكر حديث آخر لم يذكره الشيخ الحر في هذا الباب مع أنه يستفاد منه ما في عنوان الباب، وقد خرج منه كثير من أبوابه في ثلاث مجلدات»[1].

ثم إن المؤلف رتب الكتاب ونظم الأحاديث على أساس موضوعات كتاب **(شرائع الإسلام)** للحلي، وجاء في آخره بخاتمة تفصيلية في اثنتي عشرة فقرة تناول فيها موضوعات حول المصادر، والأسانيد، ورجال الحديث وغيرها.

خامسًا: طبعات الكتاب

قال **الطهراني**: «طبع ثلاث طبعات على الحجر، أوله: الحمد لله الذى فطر العقول على معرفته. كان أصله في ستة مجلدات: ١ - الطهارة، ٢- الصلاة، ٣ - الزكاة، ٤- الجهاد، ٥ - النكاح، ٦ - المواريث، ولكن طبع في ثلاث مجلدات ضخام»[2].

وطبع هذا الكتاب أيضًا في ثلاث مجلدات عدة مرات، فبالإضافة إلى طبعته القديمة، صدر (وسائل الشيعة) بطبعتين محققتين:

١ - بتحقيق عبد الرحيم الرباني الشيرازي في عشرين مجلدًا.

٢ - بتحقيق مؤسسة آل البيت مع حواشي المؤلف واستخراج المصادر والمراجع في ثلاثين مجلدًا.

---

(١) الذريعة (٤/ ٣٥٢).

(٢) الذريعة (٤/ ٣٥٢).

- الكتاب الثالث (الوافي) لمحسن الكاشاني والملقب بالفيض

أولاً: التعريف بالمؤلف

يقول **الطهراني**: «هو المولى محمد المحسن بن شاه مرتضى بن محمود، مؤلف (**الصافي**) و (**الوافي**) وأكثر من مائة كتاب آخر، وقد ألف فهرسًا لتصانيفه أولاً في ١٠٦٩هـ ثم ثانيًا وثالثًا جمع فهرسها في ١٠٩٠هـ، وكان لوالده مكتبة عظيمة، وأولاده في كاشان وطهران بيت علم إلى اليوم، وكان صهر المولى صدرا، وأخذ تخلصه منه، ونظم الشعر..» [١].

ثانيًا: التعريف بالكتاب

هذا الكتاب جمع فيه أحاديث الكتب الأربعة المتقدمة [٢] إلى أحاديث مهمة نقلها من غيرها، مع شيء من التعليق والشرح.

قال في مقدمته: «بذلت جهدي في أن لا يشذ عنه حديث ولا إسناد يشتمل عليه الكتب الأربعة ما استطعت إليه سبيلاً، وشرحت منه ما لعله يحتاج إلى بيان شرحًا مختصرًا، وأوردت بتقريب الشرح أحاديث مهمة من غيرها من الكتب والأصول» [٣].

ثالثًا: عدد أحاديث الكتاب

يحتوي هذا الكتاب على ٥٠،٠٠٠ حديث.

وهذا الكتاب مع أنه مجرد جمع وترتيب لأصولهم الأربعة السالفة إلا أن الشيعة

---

(١) الذريعة (٩/ ٨٥٣).

(٢) وهي الكافي ومن لا يحضره الفقيه وتهذيب الأحكام والاستبصار.

(٣) مقدمة الوافي.

جعلوه أصلاً من أصولهم في الحديث، وهو باب من أبواب الدعاية المذهبية، كمسألة تكثير الأحاديث التي هي في معظمها مجرد روايات يروونها عن أئمتهم الإثني عشر ليس فيها ما يسند إلى رسول الله ﷺ إلا النادر..

رابعًا: فهرس الكتاب

يحتوي هذا الكتاب على ١٤ كتابًا وهي:

١ - كتاب العقل والعلم والتوحيد ٢ - كتاب الحجة ٣ - كتاب الإيمان والكفر ٤ - كتاب الطهارة ٥ - كتاب الصلاة ٦ - كتاب الزكاة ٧ - كتاب الصيام ٨ - كتاب الحج ٩ - كتاب الجهاد ١٠ - كتاب المكاسب ١١ - كتاب الأطعمة والأشربة ١٢- كتاب النكاح ١٣ - كتاب الوصية ١٤ - كتاب الروضة.

خامسًا: طبعات الكتاب

طبع على الحجر في إيران.

- الكتاب الرابع (مستدرك الوسائل ومستنبط المسائل) للميرزا حسين النوري الطبرسي

أولاً: التعريف بالمؤلف

قال الطهراني: «شيخنا العلامة الميرزا حسين النوري المتوفى سنة ١٣٢٠هـ»[(١)].

وقال في موضع آخر: «الحاج ميرزا حسين النوري، عالم جليل، متبحر في العلوم الدينية، جمع مكتبة تحتوي على مخطوطات ومطبوعات كثيرة، كتب على

(١) الذريعة (٣/١٣).

جملة منها تعاليق مفيدة عند قراءتها»[(١)].

وقال **علي الخاقاني**: «الحاج ميرزا حسين بن محمد تقي النوري من الأساطين، صاحب كتاب (**مستدرك الوسائل**)»[(٢)].

ومؤلف هذا الكتاب هو صاحب كتاب (**فصل الخطاب في تحريف كتاب رب الأرباب**) الذي يعتبر أكبر عار وسبة وفضيحة على الشيعة أبد الدهر، ومع هذا جعلوا كتابه (**مستدرك الوسائل**) من كتبهم الأساسية والمعتمدة عندهم.

ثانيًا: التعريف بالكتاب

بعد مائتي عام من الشيخ الحر العاملي قرر الميرزا حسين النوري الطبرسي جمع الأحاديث النادرة الأخرى من بعض الكتب الروائية التي لم تكن في متناول يد الحر العاملي، أو التي لم يكن يعتمدها في رواية الحديث ليضمها في مجموعة باسم (**مستدرك الوسائل**) وهذه الأحاديث رتبها ترتيب الوسائل[(٣)].

قال **الطهراني**: «فأصبح كتاب (**المستدرك**) من بركة هذا الكتاب ومصادره المعتبرة كسائر المجاميع الحديثية المتأخرة في أنه يجب على عامة المجتهدين الفحول أن يطلعوا عليها، ويرجعوا إليها في استنباط الأحكام عن الأدلة كي تتم لهم الفحص عن المعارض ويحصل اليأس عن الظفر بالمخصص وقد أذعن بذلك جل علمائنا المعاصرين»[(٤)].

ثم استشهد أغابزرك الطهراني بشهادات علماء الشيعة المعاصرين باعتماد كتاب

---

(١) الذريعة (٢ / ٥٥٠).

(٢) رجال الخاقاني (ص ١٠).

(٣) راجع: أصول علم الرجال بين النظرية والتطبيق (٢/ ٣).

(٤) الذريعة (٢/ ١١٠، ١١١).

(المستدرك) مصدرًا من مصادرهم الأساسية [1].

ثالثًا: عدد أحاديث الكتاب

هذا الكتاب فيه زهاء ثلاثة وعشرين ألف حديث [2].

رابعًا: طبعات الكتاب

طبع بإيران حجريًّا وبلبنان حروفيًّا.

وبالجملة: هذه هي مجاميعهم بلغت سبعة ومع **(الوافي)** الذي جمع ما في الكتب الأربعة تصبح ثمانية، وقد ذكرنا نبذة مختصرة عن هذه الكتب؛ لأن المجال لا يتسع لدراسة هذه المجاميع دراسة وصفية نقدية تكشف ما فيها.. فهذا بحث مستقل بذاته.

وللروافض كتب أخرى لا تقل أهمية عن الكتب السابقة منها:

- **(نهج البلاغة)** وهو منسوب للإمام علي رضي الله عنه، جمع الشريف الرضي المتوفى سنة ٤٣٦هـ.

- **(عيون الأخبار)** و **(معاني الأخبار)** و **(كمال الدين)** و **(الخصال)** و **(الأمالي)** و **(التوحيد)** و **(ثواب الأعمال وعقاب الأعمال)** و **(علل الشرائع)**. وكلها للصدوق صاحب كتاب **(من لا يحضره الفقيه)**.

- **(بصائر الدرجات)** لمحمد بن الحسن الصفار.

- **(الإرشاد)** و **(الاختصاص)** و **(أوائل المقالات)** وكلها لشيخهم محمد بن

(١) الذريعة (٢/ ١١١).

(٢) الذريعة (٢١/ ٧).

النعمان الملقب بالمفيد.

- وكتاب (**المجالس والأخبار**) لشيخ الطائفة الطوسي. وغير ذلك من الكتب.

* * *

المبحث الثاني

ملاحظات عامة مختصرة على الجوامع الثمانية

١ - القارئ لهذه الأحاديث في هذه المدونات وغيرها من كتب الرواية عندهم، يجد أن هناك فرقًا واضحًا وكبيرًا بين الروايات التي ترد عن طريق أهل السنة، ويطلق عليها الحديث، وبين الروايات التي ترد عن طريق الشيعة، ويطلق عليها اللفظ نفسه، فكتب السنة الستة وغيرها إذا روت حديثًا فهو منسوب إلى النبي ﷺ وهي أحاديثه هو، أما كتب الحديث عند الشيعة فهي تأتي بالرواية عن أحد أئمتهم الإثني عشر ويعتقدون- كما تقدم - أن لا فرق بين ما يروونه عن النبي ﷺ أو عن أحد أئمتهم.

٢ - ثم إن القارئ لكتب الحديث أيضًا يجد أن القليل النادر هو المنسوب إلى النبي ﷺ، وأكثر ما يروونه في (الكافي)، واقف عند جعفر الصادق، وقليل منها يعلو إلى أبيه محمد الباقر، وأقل من ذلك ما يعلو إلى أمير المؤمنين علي رضي الله عنه، ونادرًا ما يصل إلى النبي ﷺ.

٣ - إن بعض هذه المؤلفات في الفقه والأحكام[١]. ولنا أن نتسائل هل من علماء الروافض فقهاء ؟

الجواب: كل ما في كتب الشيعة من الأحكام الفقهية هو سرقة من مصنفات أهل

---

(١) وذلك مثل: تهذيب الأحكام، والاستبصار، ومن لا يحضره الفقيه، ووسائل الشيعة، ومستدرك الوسائل كلها في الفقه، كما تقدم، وكذا فروع وروضة الكافي.

السنة الفقهية، ولولا هذه السرقة العلمية لما استطاعوا أن يؤلفوا كُتيبًا في الفقه تزيد صفحاته على الستين.

يقول شيخ الإسلام **ابن تيمية**: «وإذا صنف واحد منهم كتابًا في الخلاف وأصول الفقه - كالموسوي وغيره - فإن كانت المسألة فيها نزاع بين العلماء أخذوا حجة من يوافقهم، واحتجوا بما احتج به أولئك، وأجابوا عما يعارضهم بما يجيب به أولئك، فيظن الجاهل منهم أن هذا قد صنف كتابًا عظيمًا في الخلاف، أو الفقه، أو الأصول، ولا يدري الجاهل أن عامته استعارة من كلام علماء أهل السنة، الذين يكفرونهم ويعادونهم، وما انفردوا به فلا يساوي مداده، فإن المداد ينفع ولا يضر، وهذا يضر ولا ينفع» [(١)].

بل إن عشر معشار الفقه الشيعي الإمامي الإثني عشري الرافضي ليس فيه حديث صحيح، والقدر الصحيح يعاني من اختلالات كثيرة في السند والمتن والدلالة !!

يقول **البهبهاني**: «إذ لا شبهة في أن عشر معشار الفقه لم يرد فيه حديث صحيح، والقدر الذي ورد فيه الصحيح لا يخلو ذلك الصحيح من اختلالات كثيرة بحسب السند، وبحسب المتن، وبحسب الدلالة» [(٢)].

٤ - ثم إن الناظر إلى مدوناتهم الأربع المتأخرة يجد أنها ألفت في القرن الحادي عشر وما بعده، وآخرها ما ألفه النوري الطبرسي - المتوفى سنة ١٣٢٠هـ، وهو من معاصري الشيخ محمد عبده، وقد جمع فيه ثلاثة وعشرين ألف حديث عن الأئمة. لم تعرف من قبل، فهي متأخرة عن عصور الأئمة بمئات السنين، فإذا كان هؤلاء قد جمعوا تلك الأحاديث عن طريق السند والرواية فكيف يثق عاقل برواية لم تسجل طيلة أحد عشر قرنًا أو ثلاثة عشر قرنًا !!

---

(١) منهاج السنة (٦/ ٣٨١).

(٢) الفوائد الحائرية (ص ٤٨٨).

وإذا كانت مدونة في كتب فلِمَ لم يعثر على هذه الكتب إلا في القرون المتأخرة، ولِمَ لم يجمع تلك الروايات متقدموهم، ولِمَ لم تذكر تلك الكتب وتسجل في كتبهم القديمة ؟! كيف لم يسجلها الكليني وهو بحضرة السفراء الأربعة سفراء المهدي ؟! وقد سماه **(الكافي)** لأنه كاف للشيعة، وقد عرضه على مهديهم - بواسطة السفراء - فقال: كاف لشيعتنا [(١)].

بل إن الطوسي قال بأنه جمع في كتابه **(تهذيب الأحكام)** جميع ما يتعلق بالفقه من أحاديث أصحابهم وكتبهم وأصولهم، لم يتخلف عن ذلك إلا نادر قليل وشاذ يسير [(٢)].

فهل هذه الكتب وضعت فيما بعد في أيام الدولة الصفوية، ونسبت لشيوخهم الأوائل ؟ هذا ليس ببعيد.

٥ - إنهم يعاملون روايات هؤلاء الأئمة معاملة المعصوم ﷺ، وكأنها وحي يوحى، وكأنهم لا ينطقون عن الهوى، ولكن عن وحي معصوم يوحى إليهم، وهذا إضافة إلى كونه كفرًا وادعاءً بالنبوة لغير النبي ﷺ، فهو مستغرب لأسباب أخرى، منها أن جميع المتأخرين من أئمتهم لم يكونوا على هذا القدر من العلم الذي يؤهلهم للفتوى فضلاً عن العصمة المزعومة، وتحديدًا بعد **جعفر الصادق** رحمه الله.

ولذلك يقول ابن **حزم** رحمه الله: «وأما من بعد **جعفر بن محمد** - الصادق -

---

(١) مقدمة كتاب الكافي لحسين علي محفوظ (ص ٢٥)، وعزاه المحقق إلى روضات الجنات للخوانساري (ص ٥٥٣).

يقول السيد مرتضى العسكري: أما ما قيل من أن المهدي عليه السلام قال: إن الكافي كاف لشيعتنا، فإنه قول مجهول راويه ولم يسم أحد اسمه. (معالم المدرستين ٣/ ٢٨٣).

(٢) الاستبصار (١/ ٢).

فما عرفنا لهم علمًا أصلاً، لا من رواية، ولا من فتيا على قرب عهدهم منا، ولو كان عندهم من ذلك شيء لعرف كما عرف عن **محمد بن علي**، وابنه **جعفر**، وعن غيره منهم ممن حدث الناس عنه» [١].

ويقول أيضًا: «بعض أئمتهم المذكورين مات أبوه وهو ابن ثلاث سنوات، فنسألهم: من أين علم هذا الصغير جميع علوم الشريعة وقد عدم توقيف أبيه له عليها لصغره؟ فلم يبق إلا أن يدعوا له الوحي فهذه نبوة وكفر صريح... أو يدعوا له الإلهام! فما يعجز أحد عن هذه الدعوى» [٢].

ويقول شيخ الإسلام **ابن تيمية** رحمه الله: «وأما من بعد **موسى** - يقصد موسى بن جعفر الصادق - فلم يؤخذ عنهم من العلم... وليس لهم رواية في الكتب الأمهات من كتب الحديث، ولا فتاوى في الكتب المعروفة التي نقل فيها فتاوى السلف، ولا لهم في التفسير وغيره أقوال معروفة، ولكن لهم من الفضائل والمحاسن ما هم له أهل رضي الله عنهم»[٣].

قلت: القوم لا يتعظون، فهذا المجلسي يذكر في كتابه (**بحار الأنوار**) أن الإمام الجواد كان إمامًا وهو ابن خمس سنوات [٤].

ألا يستحي هذ المجلسي الجاهل؟ وهل ابن الخمس السنوات كلف بالصلاة أصلاً؟ فضلاً عن أن يكون إمامًا ومعصومًا كذلك!!

ليتهم يكتفون بذلك، ولكن القوم لا عقول لهم، ألا ترى أنهم يحتجون بروايات

(١) الفصل في الملل والنحل (٤/ ٨٧).
(٢) الفصل في الملل والنحل (٤/ ٨٥).
(٣) منهاج السنة (٤/ ٥٧).
(٤) بحار الأنوار (٢٥/ ١٠٣).

للغائب المنتظر وهو في مهده ؟

أورد صاحب (**أصول مذهب الشيعة**) أن الشيعة يحتجون بروايات لمنتظرهم وهو ابن ليلة واحدة !! [١].

٦ - روايات الكتب الأربعة المتقدمة [٢] ليست قطعية الصدور. وهذا ما اعترف به علمائهم.

يقول **أبو القاسم الخوئي** في معجمه تحت عنوان (روايات الكتب الأربعة ليست قطعية الصدور): «ذهب جماعة من المحدثين إلى أن روايات الكتب الأربعة قطعية الصدور، وهذا القول باطل من أصله ؟ إذ كيف يمكن دعوى القطع بصدور رواية رواها واحد عن واحد، ولا سيما أن في رواة الكتب الأربعة من هو معروف بالكذب والوضع، على ما ستقف عليه قريبًا وفي موارده إن شاء الله تعالى، ودعوى القطع بصدقهم في خصوص روايات الكتب الأربعة - لقرائن دلت على ذلك - لا أساس لها، فإنها بلا بينة وبرهان، فإن ما ذكروه في المقام، وادعوا أنها قرائن تدلنا على صدور هذه الروايات من المعصوم - عليه السلام - لا يرجع شيء منها إلى محصل. وأحسن ما قيل في ذلك هو أن اهتمام أصحاب الأئمة عليهم السلام، وأرباب الأصول والكتب بأمر الحديث إلى زمان المحمدين الثلاثة - قدس الله أسرارهم - يدلنا على أن الروايات التي أثبتوها في كتبهم قد صدرت عن المعصومين عليهم السلام، فإن الاهتمام المزبور يوجب - في العادة - العلم بصحة ما أودعوه في كتبهم، وصدوره من المعصومين عليهم السلام. ولكن هذه الدعوى فارغة من وجوه:

أولاً: إن أصحاب الأئمة عليهم السلام وإن بذلوا غاية جهدهم واهتمامهم في أمر

---

(١) أصول مذهب الشيعة (١/ ٤٨١).

(٢) وهي الكافي ومن لا يحضره الفقيه وتهذيب الأحكام والاستبصار.

الحديث وحفظه من الضياع والاندراس حسبما أمرهم به الأئمة عليهم السلام، إلا أنهم عاشوا في دور التقية، ولم يتمكنوا من نشر الأحاديث علنا، فكيف بلغت هذه الأحاديث حد التواتر أو قريبًا منه ! وهذا ابن أبي عمير حبس أيام الرشيد، وطلب منه أن يدل على مواضع الشيعة وأصحاب موسى بن جعفر عليه السلام، وإن أخته دفنت كتبه عندما كان في الحبس فهلكت، أو تركها في غرفته، فسال عليها المطر فهلكت. وهكذا حال سائر أصحاب الأئمة عليهم السلام، فإن شدتهم فيما كانوا عليه، وعدم تمكنهم من نشر الأحاديث علنًا مما لا يشك فيه ذو مسكة. ومع ذلك كيف يمكن دعوى أنها قطعية الصدور ؟

ثانيًا: إن الاهتمام المزبور لو سلمنا أنه يورث العلم، فغاية الأمر أنه يورث العلم بصدور هذه الأصول والكتب عن أربابها، فنسلم أنها متواترة، ولكنه مع ذلك لا يحصل لنا العلم بصدور رواياتها عن المعصومين عليهم السلام، وذلك فإن أرباب الأصول والكتب لم يكونوا كلهم ثقات وعدولاً، فيحتمل فيهم الكذب. وإذا كان صاحب الأصل ممن لا يحتمل الكذب في حقه، فيحتمل فيه السهو والاشتباه» [1].

وقال أيضًا: «وأما طرقه إلى أرباب الكتب فهي مجهولة عندنا، ولا ندري أن أيًّا منها كان صحيحًا، وأيًّا منها غير صحيح، ومع ذلك كيف يمكن دعوى العلم بصدور جميع هذه الروايات من المعصومين عليهم السلام ؟

وعلى الجملة: إن دعوى القطع بصدور جميع روايات الكتب الأربعة من المعصومين عليهم السلام واضحة البطلان، ويؤكد ذلك أن أرباب هذه الكتب بأنفسهم لم يكونوا يعتقدون ذلك» [2].

---

(١) معجم رجال الحديث (١/ ٢٢، ٢٣).

(٢) معجم رجال الحديث (١/ ٢٥).

ثم قال أيضًا: «ومما يؤكد أيضًا بطلان دعوى القطع بصدور أخبار الكتب الأربعة عن المعصومين عليهم السلام، اختلاف هذه الكتب في السند أو المتن»[1].

لكن انظر ماذا قال الخوئي عن كتب أهل السنة:

يقول: «والعجب أن هؤلاء المتقدمين، بل من تأخر عنهم كالمحقق والعلامة والشهيدين وغيرهم إذا نقل واحد منهم قولاً عن أبي حنيفة أو غيره من علماء العامة أو الخاصة، أو نقل كلامًا من كتاب معين، ورجعنا إلى وجداننا نرى أنه قد حصل لنا العلم بصدق دعواه، وصحة نقله، لا الظن، وذلك علم عادي، كما نعلم أن الجبل لم ينقلب ذهبًا، والبحر لم ينقلب دمًا، فكيف يحصل العلم من نقله عن غير المعصوم، ولا يحصل من نقله عن المعصوم غير الظن، مع أنه لا يتسامح ولا يتساهل من له أدنى ورع وصلاح في القسم الثاني، وربما يتساهل في الأول، أقول: ليت شعري كيف خفي على مثل الشيخ الحر الفارق بين الأمرين، والمائز بين الموردين؟ فإن المحقق والعلامة والشهيدين وأمثالهم إذا نقلوا شيئًا من أبي حنيفة، فإنما ينقلونه عن حس، لمشاهدة ذلك في كتاب جامع لآرائه، وأما إذا نقلوا أمرًا من معصوم، فإنما ينقلونه عنه حسبما أدت إليه آراؤهم وأنظارهم، وكيف يقاس الثاني بالأول؟»[2].

ويقول **جعفر السبحاني**: «وقد ذهبت الإخبارية إلى القول بقطعية روايات الكتب الأربعة، وأن أحاديثها مقطوعة الصدور عن المعصومين عليهم السلام، وعلى ذلك فالبحث عن حال الراوي من حيث الوثاقة وعدمها لأجل طلب الاطمئنان بالصدور، والمفروض أنها مقطوعة الصدور، ولكن هذا دعوى بلا دليل، إذ كيف يمكن إدعاء القطعية لأخبارها مع أن مؤلفيها لم يدعوا ذلك، وأقصى ما يمكن أن ينسب إليهم أنهم

(١) معجم رجال الحديث (١/ ٣٤).

(٢) معجم رجال الحديث (١/ ٣٤).

ادعوا صحة الأخبار المودعة فيها، وهي غير كونها متواترة أو قطعية، والمراد من الصحة اقترانها بقرائن تفيد الاطمئنان بصدورها عن الأئمة عليهم السلام. وهل يكفي الحكم بالصحة في جواز العمل بأخبارها بلا تفحص أو لا ؟ سنعقد فصلاً خاصًا للبحث في ذلك المجال، فتربص حتى حين. أضف إلى ذلك: أن أدلة الأحكام الشرعية لا تختص بالكتب الأربعة، ولأجل ذلك لا مناص عن الاستفسار عن أحوال الرواة. وقد نقل في الوسائل عن سبعين كتابًا، أحاديث غير موجودة في الكتب الأربعة، وقد وقف المتأخرون على أصول وكتب لم تصل إليها يد صاحب الوسائل أيضًا، فلأجل ذلك قام المحدث النوري بتأليف كتاب أسماه (**مستدرك الوسائل**) وفيه من الأحاديث ما لاغنى عنها للمستنبط» [١].

٧ - التناقض العجيب في هذه الكتب الثمانية، وليس التناقض في الفهم أو الاستنباط بل هو تناقض في الأحاديث نفسها، والروايات ذاتها، والنصوص عينها، وهذا من أعظم الدلائل على كذب القوم على أئمتهم، حتى أن آل البيت الأطهار قد اشتكوا من هذا الكذب والادعاء عليهم بما لم يقولوه.

وها هو الإمام **جعفر الصادق** وقد اشتكى إليه أحدهم كثرة الاختلاف الذي عليه هؤلاء الذين يدخلون على جعفر، فقال رحمه الله: إن الناس قد أولعوا بالكذب علينا.. إنهم لا يطلبون بحديثنا وبحبنا ما عند الله، وإنما يطلبون الدنيا، وكلٌّ يحب أن يُدعى رأسًا [٢].

وعن يحيى بن عبد الحميد قال: قلت لشريك: إن أقوامًا يزعمون أن **جعفر بن محمد** ضعيف في الحديث، فقال: أخبرك القصة: كان جعفر بن محمد رجلاً صالحًا

(١) كليات في علم الرجال (ص ٣٥، ٣٦).

(٢) رجال الكشي (١/ ٣٤٧).

مسلمًا ورعًا، فاكتنفه قوم جهال، يدخلون عليه، ويخرجون من عنده، ويقولون: حدثنا جعفر بن محمد. ويحدثون بأحاديث كلها منكرات كذب موضوعة على جعفر، يستأكلون الناس بذلك، ويأخذوا منهم الدراهم، فكانوا يأتون من ذلك بكل منكر [(١)].

ولقد تألم شيخهم **محمد بن الحسن الطوسي** حيث يقول عن نصوص هذه الكتب: «وقع فيها من الاختلاف والتباين والمنافاة والتضاد، حتى لا يكاد يتفق خبر إلا وبإزائه ما يضاده، ولا يسلم حديث إلا وفي مقابلته ما ينافيه، حتى جعل مخالفونا ذلك من أعظم الطعون على مذهبنا، وتطرقوا بذلك إلى إبطال معتقدنا، وذكروا أنه لم يزل شيوخكم السلف والخلف يطعنون على مخالفيهم بالاختلاف الذي يدينون الله تعالى به، ويشنعون عليهم بافتراق كلمتهم في الفروع، ويذكرون أن هذا مما لا يجوز أن يتعبد به الحكيم، ولا أن يبيح العمل به العليم، وقد وجدناكم أشد اختلافًا من مخالفيكم، وأكثر تباينًا من مباينيكم، ووجود هذا الاختلاف منكم مع اعتقادكم بطلان ذلك دليل على فساد الأصل.

واعترف بأن ذلك جعل بعض الشيعة يترك هذا المذهب لما انكشف له أمر هذا الاختلاف والتناقض» [(٢)].

وقام شيخهم الطوسي بمحاولة يائسة لتدارك هذا الاختلاف، وتوجيه هذا التناقض فلم يفلح بل زاد الطين بلة، حيث علق كثيرًا من اختلاف الروايات على التقية بلا دليل سوى أن هذا الحديث أو ذاك يوافق أهل السنة.

والواقع أنه بصنيعه هذا قد أضاع على طائفته كثيرًا من سبل الهداية، ومحاولته كانت في أحاديث الأحكام، أما باقي مسائل المذهب فلم يتعرض لها.

---

(١) رجال الكشي (٢/ ٦١٦).

(٢) تهذيب الأحكام (١/ ٢).

والدليل المادي على أن محاولته لم تنجح هو كثرة اختلافهم، وقد اشتكى بعض شيوخهم من هذه الظاهرة وهو **الفيض الكاشاني** صاحب (الوافي) - أحد الكتب الثمانية المعتمدة عندهم وتقدم الحديث عنه - فقال عن اختلاف طائفته: «تراهم يختلفون في المسألة الواحدة على عشرين قولاً، أو ثلاثين قولاً، أو أزيد، بل لو شئت أقول لم تبق مسألة فرعية لم يختلفوا فيها، أو في بعض متعلقاتها»[1].

ومن الملاحظ أن اختلافهم هو اختلاف في الأحاديث أو النصوص، وليس اختلافًا في الاستنباط، ولاشك أن التناقض يدل على بطلان المذهب، وكذب الروايات، وأن ذلك ليس من عند الله لقوله سبحانه: ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُوا۟ فِيهِ ٱخْتِلَٰفًا كَثِيرًا﴾ [النساء: الآية ٨٢].

ومن العجيب أنك ترى أن الأحاديث التي تعالج التعارض في الكتب الشيعية متعارضة فيما بينها !

يقول **محمود الهاشمي الشاهرودي** في كتابه **(تعارض الأدلة الشرعية)** تحت عنوان: أخبار العلاج: «وهي الأحاديث الواردة عن المعصومين عليهم السلام لعلاج حالات التعارض والاختلاف الواقع بين الروايات، والطريف أن هذه الأخبار قد ابتلت نفسها بالتعارض فيما بينها». أهـ

أما معاني هذه الروايات، ومادتها فإن فيها ما يحكم المرء بوضعه بمجرد النظر في متنه لمخالفته أصول الإسلام وضروراته، وما علم بالتواتر، وأجمع المسلمون عليه، مع مخالفته لصريح العقل[2].

واعترف بذلك أحد علماء الروافض حيث قال معلقًا على أحد الأخبار: «ولو

---

(١) مقدمة الوافي.

(٢) انظر على سبيل المثال ما سيأتي عند حديثنا عن أحوال مرويات الكافي.

تغاضينا عن سنده ففي متنه أكثر من شاهد على أنه من موضوعات الغلاة أو الزنادقة الذي دسوا آلاف الأحاديث في أخبار **جعفر بن محمد الصادق** لتشويه وجه التشيع»[1].

ويقول **ابن الجوزي**: «وكل حديث رأيته يخالف المعقول، أو يناقض الأصول، فاعلم أنه موضوع، فلا تتكلف اعتباره»[2].

وقد جاء في رواياتهم ما يلغي هذا المبدأ - أعني مبدأ نقد المتن - لظهور القرائن التي تدل على ذلك.

جاء في **(بحار الأنوار)** عن سفيان بن السمط قال: قلت **لأبي عبد الله** عليه السلام: جعلت فداك إن الرجل يأتينا من قبلك فيخبرنا عنك بالعظيم من الأمر، فيضيق بذلك صدورنا حتى نكذبه. قال: فقال **أبو عبد الله** عليه السلام: أليس عني يحدثكم؟ قال: قلت: بلى. قال: فيقول لليل: إنه نهار، وللنهار: إنه ليل؟ قال: فقلت له: لا. قال: فقال: رده إلينا فإنك إن كذبت فإنما تكذبنا[3].

وجاء أيضًا: إن حديثنا تشمئز منه القلوب، فمن عرف فزيدوهم، ومن أنكر فذروهم[4].

وقد ذكر شيخهم المجلسي في هذا الاتجاه ١١٦ حديثًا في باب بعنوان (باب إن حديثهم عليهم السلام صعب مستصعب، وإن كلامهم ذو وجوه كثيرة، وفضل التدبر في أخبارهم عليهم السلام والتسليم لهم والنهي عن رد أخبارهم»[5].

يقول **ميرزا أبو القاسم القمي** - المتوفى سنة ١٢٣١هـ: «انحصر أمرنا في هذا

---

(١) الموضوعات في الآثار والأخبار (ص ١٩٣) لهاشم معروف الحسيني.

(٢) الموضوعات (١/ ١٠٦).

(٣) بحار الأنوار (٢/ ١٨٧).

(٤) بحار الأنوار (٢/ ١٩٣).

(٥) بحار الأنوار (٢/ ١٨٢).

الزمان في الرجوع إلى كتب الأحاديث الموجودة بيننا، ولا ريب أن المتعارضات فيها في غاية الكثرة، بل لا يوجد فيها خبر بلا معارض إلا في غاية الندرة، فكيف يقاس هذا بخبر ينقله الثقة عن إمامه عليه السلام بلا واسطة إلى أهله، أو إلى بلد آخر، مع عدم علم المستمع بمعارض له، ولا أظن بذلك مع اتحاد أن الاصطلاح، وقلة أسباب الاختلال، وإنما عرض الاختلالات بسبب طول الزمان، وكثرة تداولها بالأيدي، سيما أيدي الكذابة وأهل الريبة والمعاندين للأئمة عليهم السلام، فأدرجوا فيها ما ليس منهم، فنحن في الأخبار التي وصلت إلينا في وجوه من الاختلال من جهة العلم بالصدور عنهم وعدمه، ومن جهة جواز العمل بخبر الواحد الظني وعدمه، وكذلك في اشتراط العدالة، وتحقيق معنى العدالة، ومعرفة حصولها في الراوي، وكيفية الحصول من تزكية عدل أو عدلين، ومن جهة الاختلال في المتن من جهة النقل بالمعنى مرة، أو مرارًا مختلفة، واحتمال السقط، والتحريف، والتبديل، وحصول التقطيع فيها الموجبة لتفاوت الحال من جهة السند والدلالة، ومن جهة الاختلال في الدلالة، بسبب تفاوت العرف والاصطلاح، وخفاء القرائن، وحصول المعارضات اليقينية، والإشكال في جهة العلاج من جهة إختلاف النصوص الواردة في التعارض»[1].

وإذا قارنت هذا بما يذهب إليه أهل السنة استبان بصورة أعظم ضلالهم وبضدها تتميز الأشياء.

وقد اعتنى أئمة الحديث من أهل السنة بالمتن كما اعتنوا بالإسناد ووضعوا علامات لمعرفة الحديث الموضوع، بدون النظر إلى إسناده، وعامة علوم الحديث تعرضت لذلك.

قال **ابن دقيق العيد**: «وأهل الحديث كثيرًا ما يحكمون بالوضع باعتبار أمور

---

(١) قوانين الأصول (ص ٢٧٤، ٢٧٥).

ترجع إلى المروي وألفاظ الحديث..» [١].

ويقول **الربيع بن خثيم** - المتوفى سنة ٦١هـ أو ٦٣هـ: «إن من الحديث حديثًا له ضوء كضوء النهار نعرفه، وإن من الحديث حديثًا له ظلمة كظلمة الليل ننكره» [٢].

ويقول **أبو الحسن علي بن عروة الحنبلي** - المتوفى سنة ٨٣٧هـ: «القلب إذا كان نقيًا نظيفًا زاكيًا، كان له تمييز بين الحق والباطل، والصدق والكذب، والهدى والضلال، ولا سيما إذا كان قد حصل له إضاءة وذوق من النور النبوي، فإنه حينئذ تظهر له خبايا الأمور، ودسائس الأشياء، والصحيح من السقيم، ولو رُكِّب على متن ألفاظ موضوعة على الرسول إسناد صحيح، أو على متن صحيح إسناد ضعيف، لميز ذلك وعرفه، وذاق طعمه، وميز بين غثه وسمينه، وصحيحه وسقيمه، فإن ألفاظ الرسول لا تخفى على عاقل ذاقها» [٣].

وقد ذكر **ابن الصلاح** بأنهم قد يعرفون كون الحديث موضوعًا بقرينة النص المروي، فقد وضعت أحاديث - كما يقول - طويلة يشهد بوضعها ركاكة ألفاظها ومعانيها [٤].

وكتب **ابن القيم** أيضًا كتابًا مستقلاً في هذا الشأن إجابة لسؤال يقول: هل يمكن معرفة الحديث الموضوع بضابط من غير أن يُنظر في سنده ؟ فأورد ابن القيم قواعد عدة في هذا الشأن بلغت ٤٤ قاعدة، ومثَّل لها بـ ٢٧٣ حديثًا، وبيَّن وجه وضعها من خلال نقد المتن فقط، وذلك في كتابه (**المنار المنيف في الصحيح والضعيف**).

---

(١) الأقتراح (ص ٢٣١).

(٢) الكفاية في علم الرواية (ص ٤٣١).

(٣) قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث (ص ١٣٧).

(٤) مقدمة ابن الصلاح (ص ٥٨).

وينظر في بحثنا هذا التصحيح والتضعيف عند الروافض، وذلك من خلال الرد على جعفر السبحاني شيخ الروافض المعاصر، فليراجع.

والغالب في نقد المتن عند الروافض أنه لا يعمل به إذا كان الحديث يوافق أهل السنة، والذين يسمونهم بالعامة، فيرد الحديث حينئذ، لأن مخالفة العامة كما تقول رواياتهم فيها الرشاد [١]، فيزدادون بهذا ضلالاً على ضلالهم، مع أنه قد جاء عن بعض الأئمة وفي كتب الشيعة نفسها: لا تقبلوا علينا خلاف كتاب ربنا [٢]، إلا أن هذا المبدأ لم يعمل به شيوخهم، بل إن الأصل الذي أمر الأئمة بالرجوع إليه - وهو القرآن - قد كثرت أساطيرهم التي تتعرض له. [٣]

* * *

(١) انظر: أصول الكافي (١/٦٨)، ووسائل الشيعة (٢٧/١٠٧).

(٢) انظر: أصول الكافي (١/٦٩، ٧١) وفيه عدة أحاديث في هذا المعنى.

(٣) راجع: أصول مذهب الشيعة (١/٣٥٥) وما بعدها.

المبحث الثالث

دراسة مختصرة لكتاب (الكافي) أعظم كتب الروافض

هذه بعض النماذج المختصرة لأحوال بعض الروايات والرواة لكتاب (**الكافي**) يتبين من خلالها أن لهذا الكتاب تأثيرًا كبيرًا على عقائد الرافضة، وأن هذا الكتاب قام على رواة، هؤلاء الرواة ماهم إلا كذبة ودجاجلة، وأصحاب عقائد فاسدة باطلة !!

ويتمثل الحديث في نقطتين:

١ - ما يتعلق بأحوال الروايات

٢ - ما يتعلق بأحوال الرواة

أولاً: ما يتعلق بأحوال الروايات

يقول **آية الله البرقعي**: «إن كتاب (**الكافي**) يجمع المتناقضات والأضداد، ويضم بين دفتيه من الخرافات ما لا يحصى»[١].

إذا عرفنا مكانة هذا الكتاب ومنزلته عند الروافض - كما تقدم - نأتي الآن إلى ذكر بعض المهازل والطامات التي وردت فيه، وهذه المهازل والطامات لا يمكن أبدًا أن تصدر عن عاقل، فضلاً عن أن تُنسب إلى آل بيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم

---

(١) كسر الصنم (ص ٢٩)، وسيأتي التعريف عن آية الله البرقعي عند حديثنا عن أحوال رواة الكافي.

وإلى رسول الله صلوات الله وسلامه عليه، ولما كان القصد الاختصار، سأكتفي ببعض ما ورد في هذا الكتاب، والله المستعان:

أ - ما ورد فيه من الكفر والشرك

ويتبين ذلك من خلال النقاط التالية:

١ - نسبة البداء إلى الله تعالى

عن **أبي جعفر** وأبي **عبد الله** عليهما السلام أنهما قالا: إن الناس لما كذبوا برسول الله صلى الله عليه وآله وسلم هَمَّ الله تبارك وتعالى بهلاك أهل الأرض إلا عليًّا فما سواه لقوله ﴿فَتَوَلَّ عَنْهُمْ فَمَآ أَنتَ بِمَلُومٍ﴾[الذاريات: الآية ٥٤] ثم بدا له - أي الله - فرحم المؤمنين ثم قال لنبيه: ﴿وَذَكِّرْ فَإِنَّ ٱلذِّكْرَىٰ تَنفَعُ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾[الذاريات: الآية ٥٥] [١].

٢ - الطعن في كتاب الله تعالى

عن **أبي جعفر** عليه السلام قال: ما ادعى أحد من الناس أنه جمع القرآن كله كما أنزل إلا كذاب، وما جمعه وحفظه كما نزله الله تعالى إلا **علي بن أبي طالب** عليه السلام والأئمة من بعده عليهم السلام [٢].

وقيل **لأبي الحسن** عليه السلام: إنا نسمع الآيات في القرآن ليس هي عندنا كما نسمعها ولا نُحسن أن نقرأها كما بلغنا عنكم، فهل نأثم ؟ فقال: لا، اقرءوا كما تعلمتم فسيجيئكم مَنْ يعلمكم [٣].

---

(١) روضة الكافي (٨/ ١٠٣).

(٢) أصول الكافي (١/ ٢٢٨).

(٣) أصول الكافي (٢/ ٦١٩).

٣ - ادعائهم لتحريف كتاب الله تعالى

عن سالم بن سلمة قال: قرأ رجل على أبي عبد الله عليه السلام وأنا أستمع حروفًا من القرآن ليس على ما يقرؤها الناس، فقال أبو عبد الله عليه السلام: كف عن هذه القراءة اقرأ كما يقرأ الناس حتى يقوم القائم عليه السلام، فإذا قام القائم عليه السلام قرأ كتاب الله عز وجل على حده، وأخرج المصحف الذي كتبه علي عليه السلام [١].

وعن أبي عبد الله قال: وإن عندنا لمصحف فاطمة عليها السلام، وما يدريهم ما مصحف فاطمة عليها السلام ؟ قال: قلت: وما مصحف فاطمة عليها السلام ؟ قال: مصحف فيه مثل قرآنكم هذا ثلاث مرات، والله ما فيه من قرآنكم حرف واحد [٢].

وهذه نُبَذٌ من تحريفاتهم:

- قال أبو بصير لأبي عبد الله عليه السلام: جُعلت فداك قول الله سبحانه وتعالى: سأل سائل بعذاب واقع للكافرين بولاية علي ليس له دافع. من أنا لا نقرأها هكذا، فقال: هكذا والله نزل بها جبرئيل على محمد صلى الله عليه وآله، وهكذا هو والله مثبت في مصحف فاطمة عليها السلام [٣].

- وعن أبي عبد الله عليه السلام قال: إن القرآن الذي جاء به جبرئيل عليه السلام إلى محمد صلى الله عليه وآله سبعة عشر ألف آية [٤].

---

(١) أصول الكافي (٢/ ٦٣٣).
(٢) أصول الكافي (١/ ٢٣٩).
(٣) روضة الكافي (٨/ ٥٧، ٥٨).
(٤) أصول الكافي (٢/ ٦٣٤).

وهذا لا شك أنه يعادل القرآن ثلاث مرات تقريبًا، فهو إذن مصحف فاطمة الذي يدعون.

- وبوَّب الكليني في كتاب الكافي بابًا بعنوان: باب أنه لم يجمع القرآن كله إلا الأئمة عليهم السلام وأنهم يعلمون علمه كله [(١)].

- عن زيد بن الجهم قال: قرأ **أبو عبد الله**: «أَنْ تَكُونَ أئمة هي أزكى من أئمتكم» قال: قلت: جعلت فداك أئمة ؟ قال: إي والله أئمة [(٢)] قلت: فإنا نقرأ أربى، فقال: ما أربى ؟ وأومأ بيده فطرحها [(٣)].

- وعن **أبي عبد الله** عليه السلام في قول الله عز وجل: «ومن يطع الله ورسوله في ولاية علي وولاية الأئمة من بعده فقد فاز فوزًا عظيمًا»، هكذا نزلت [(٤)].

- وعن **أبي عبد الله** عليه السلام في قوله: «ولقد عهدنا إلى آدم من قبل كلمات في محمد وعلي وفاطمة والحسن والحسين والأئمة عليهم السلام من ذريتهم فنسي»، هكذا والله نزلت على محمد صلى الله عليه وآله [(٥)].

- وعن **أبي جعفر** عليه السلام قال: نزل جبرئيل عليه السلام بهذه الآية على محمد صلى الله عليه وآله هكذا: «بئسما اشتروا به أنفسهم أن يكفروا بما أنزل الله في علي بغيا» [(٦)].

---

(١) أصول الكافي (١/ ٢٢٨).
(٢) الآية الصحيحة ﴿أَن تَكُونَ أُمَّةٌ هِيَ أَرْبَىٰ مِنْ أُمَّةٍ﴾ [النحل: الآية ٩٢].
(٣) أصول الكافي (١/ ٢٩٢).
(٤) أصول الكافي (١/ ٤١٤).
(٥) أصول الكافي (١/ ٤١٦).
(٦) أصول الكافي (١/ ٤١٧).

- وعن **أبي عبد الله** قال: نزل جبرئيل عليه السلام بهذه الآية على محمد هكذا: «وإن كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا في علي فأتوا بسورة من مثله» [(١)].

- وعن **الرضا** عليه السلام في قول الله عز وجل: «كبر على المشركين بولاية علي ما تدعوهم إليه يا محمد من ولاية علي»، هكذا في الكتاب مخطوطة [(٢)].

- وعن **أبي جعفر** عليه السلام قال: «نزل جبرئيل عليه السلام بهذه الآية على محمد صلى الله عليه وآله هكذا: فبدل الذين ظلموا آل محمد حقهم قولا غير الذي قيل لهم فأنزلنا على الذين ظلموا آل محمد حقهم رجزا من السماء بما كانوا يفسقون»[(٣)].

- قرأ رجل عند **أبي عبد الله** عليه السلام: ﴿وَقُلِ ٱعْمَلُوا۟ فَسَيَرَى ٱللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُۥ وَٱلْمُؤْمِنُونَ﴾ [التوبَة: الآية ١٠٥]. فقال: ليس هكذا هي، إنما هي: والمأمونون، فنحن المأمونون [(٤)].

إلى غير ذلك من التحريفات وادعاء ما ليس في كتاب الله أنه من كتاب الله تعالى، ومما لاشك فيه أن هذا الكلام كله مكذوب على **أبي عبد الله** وهو جعفر الصادق، ومكذوب على **أبي جعفر** وهو محمد الباقر، ومكذوب على **الرضا** وهو علي بن موسى، وغيرهم من أئمة آل بيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم.

٤ - الحرص على مخالفة أهل السنة

عن **أبي عبد الله** عليه السلام قال: أيما رجل كان بينه وبين أخ له مماراة في حق، فدعاه إلى رجل من إخوانه - أي من الشيعة - ليحكم بينه وبينه، فأبى إلا أن

---

(١) أصول الكافي (١/ ٤١٧).

(٢) أصول الكافي (١/ ٤١٨).

(٣) أصول الكافي (١/ ٤٢٣، ٤٢٤).

(٤) أصول الكافي (١/ ٤٢٤).

يرافعه إلى هؤلاء - أي من أهل السنة - كان بمنزلة الذين قال الله عز وجل: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ ءَامَنُوا۟ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ يُرِيدُونَ أَن يَتَحَاكَمُوٓا۟ إِلَى ٱلطَّٰغُوتِ وَقَدْ أُمِرُوٓا۟ أَن يَكْفُرُوا۟ بِهِۦ﴾[النِّساء: الآية ٦٠]. الآية [(١)].

ب - ما ورد فيه من الخرافات

ويتبين ذلك من خلال النقاط التالية:

١ - فساء وضراط الأئمة كريح المسك

قال **أبو جعفر** عليه السلام: للإمام عشر علامات: يولد مطهرًا مختونًا، وإذا وقع على الأرض وقع على راحته رافعًا صوته بالشهادتين ولا يجنب، وتنام عيناه ولا ينام قلبه، ولا يتثاءب، ولا يتمطى، ويرى من خلفه كما يرى من أمامه، ونجوه - فساؤه وضراطه وغائطه -كرائحة المسك، والأرض موكلة بستره وابتلاعه [(٢)].

٢ - الحسن يتكلم سبعين مليون لغة

عن **أبي عبد الله** عليه السلام أن **الحسن** عليه السلام قال: إن لله مدينتين، إحداهما بالمشرق، والأخرى بالمغرب، عليهما سور من حديد، وعلى كل واحد منهما ألف ألف مصراع، وفيها سبعون ألف ألف لغة، يتكلم كل لغة بخلاف لغة صاحبه، وأنا أعرف جميع اللغات، وما فيهما، وما بينهما، وما عليهما حجة غيري وغير **الحسين** أخي [(٣)].

---

(١) فروع الكافي (٧/ ٤١١).

(٢) أصول الكافي (١/ ٣٨٨، ٣٨٩).

(٣) أصول الكافي (١/ ٤٦٢).

٣ - الإمام يتكلم جميع لغات المخلوقات

عن أبي حمزة نصير الخادم قال: سمعت أبا محمد غير مرة يكلم غلمانه بلغاتهم: تُرْكٍ وروم وصَقَالَبَةَ. فتعجبت من ذلك وقلت: هذا وُلِدَ بالمدينة ولم يظهر لأحد حتى مضى أبو الحسن عليه السلام، ولا رآه أحد، فكيف هذا ؟ أحدث نفسي بذلك فأقبل علي فقال: إن الله تبارك وتعالى بين حجته من سائر خلقه بكل شيء، ويعطيه - أي الإمام الحجة - اللغات ومعرفة الأنساب والآجال والحوادث [(١)].

٤ - الاغتسال بإناء من فخار مصر يجعلك ديوثًا

عن علي بن أسباط عن أبي الحسن الرضا عليه السلام قال: سمعته يقول وذكر مصر فقال: قال النبي صلى الله عليه وآله: لا تأكلوا في فخارها، ولا تغسلوا رءوسكم بطينها، فإنه يذهب بالغيرة ويورث الدياثة [(٢)].

٥ - الحسين يرضع من إصبع النبي ولسانه

عن أبي عبد الله قال: لم يرضع الحسين من فاطمة عليها السلام ولا من أنثى، كان يؤتى به النبي فيضع إبهامه في فيه، فيمص منها ما يكفيه اليومين والثلاث [(٣)].

وفي رواية أخرى عن أبي الحسن الرضا أن النبي صلى الله عليه وآله كان يُؤتى به الحسين فَيُلقِمُهُ لسانه فيمصه فيجتزئ به. ولم يرتضع من أنثى [(٤)].

٦ - النبي يرضع من ثدي عمه أبي طالب

عن أبي عبد الله قال: لما ولد النبي صلى الله عليه وآله مكث أيامًا ليس له لبن،

---

(١) أصول الكافي (١/ ٥٠٩).

(٢) فروع الكافي (٦/ ٣٨٦).

(٣) أصول الكافي (١/ ٤٦٥).

(٤) أصول الكافي (١/ ٤٦٥).

فألقاه أبو طالب على ثدي نفسه، فأنزل الله فيه لبنًا، فرضع منه أيامًا حتى وقع أبو طالب على حليمة السعدية فدفعه إليها [1].

٧ - أكل التراب شفاء من كل داء

عن أبي الحسن قال: كل طين حرام مثل الميتة والدم ولحم الخنزير، إلا طين قبر الحسين عليه السلام فإن فيه شفاء من كل داء، ولكن لا يكثر منه وفيه أمان من كل خوف [2].

٨ - شرب الماء من الليل يورث الماء الأصفر

عن أبي عبد الله قال: وشرب الماء من قيام بالليل يورث الماء الأصفر [3].

٩ - رمضان اسم من أسماء الله تعالى

عن سعد، عن أبي جعفر عليه السلام قال: كنا عنده ثمانية رجال فذكرنا رمضان، فقال: لا تقولوا: هذا رمضان، ولا ذهب رمضان، ولا جاء رمضان، فإن رمضان اسم من أسماء الله عز وجل [4].

١٠ - الشبع يورث البرص

عن أبي عبد الله عليه السلام قال: الأكل على الشبع يورث البرص [5].

---

(١) أصول الكافي (١/ ٤٤٨).

(٢) فروع الكافي (٦/ ٣٧٨).

(٣) فروع الكافي (٦/ ٣٨٣).

(٤) فروع الكافي (٤/ ٦٩، ٧٠).

(٥) فروع الكافي (٦/ ٢٦٩).

١١ - أكل البطيخ يورث الفالج

عن **الرضا** عليه السلام قال: البطيخ على الريق يورث الفالج نعوذ بالله منه [١].

١٢ - فاطمة منزهة عن الحيض

عن **أبي الحسن** عليه السلام قال: إن بنات الأنبياء لا يطمثن [٢].

وعن **أبي جعفر** عليه السلام قال: لما ولدت فاطمة عليها السلام، أوحى الله إلى ملك فأنطق به لسان محمد صلى الله عليه وآله، فسماها فاطمة، ثم قال: إني فطمتكِ بالعلم وفطمتكِ من الطمث، ثم قال **أبو جعفر**: والله لقد فطمها الله بالعلم وعن الطمث في الميثاق [٣].

١٣ - مرويات الحمار عفير !!

وروى الكليني أيضًا عن **علي بن أبي طالب** رضي الله عنه أنه قال: إن أول شيء من الدواب توفي عفير ساعة قبض رسول الله صلى الله عليه وآله قطع خطامه، ثم مر يركض حتى أتى بئر بني خطمة بقباء فرمى بنفسه فيها، فكانت قبره.

وروي أن **أمير المؤمنين** عليه السلام قال: إن ذلك الحمار كلم رسول الله صلى الله عليه وآله فقال: بأبي أنت وأمي إن أبي حدثني، عن أبيه، عن جده، عن أبيه، أنه كان مع نوح في السفينة، فقام إليه نوح فمسح على كفله ثم قال: يخرج من صلب هذا الحمار حمار يركبه سيد النبيين وخاتمهم، فالحمد لله الذي جعلني ذلك الحمار [٤].

---

(١) فروع الكافي (٦/ ٣٦١).

(٢) أصول الكافي (١/ ٤٥٨).

(٣) أصول الكافي (١/ ٤٦٠).

(٤) أصول الكافي (١/ ٢٣٧).

فهذا الحديث يرويه الكليني بالإسناد، وإسناده كما ترون كله حمير ! والعجيب في هذا الإسناد أنه في أعظم كتاب عندهم.

أما من الناحية الحديثية فللحديث أكثر من علة !!

أولاً: الإسناد فيه مجاهيل، وذلك أن أولئك الحمير لا ندري هل هم ثِقات حفاظ أم لا !!، ولم أجد من ترجم لهؤلاء الحمير، ولعل القارئ الكريم يبحث معي في تراجم هؤلاء الحمير في كتاب (**حياة الحيوان**) للدميري أو كتاب (**الحيوان**) للجاحظ لعلنا نصل إلى شيء هناك !

ثانيًا: كيف يقول الحمار لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «**بأبي أنت وأمي**» ؟! ومن أبوه ومن أمه ؟! حتى يفدي بهما رسول الله ﷺ، وهذا لا شك أنه طعن في رسول الله ﷺ كما لا يخفى، بل وإسفاف، وقلة أدب ممن ينسب مثل هذا الكلام إلى سيد الخلق صلوات الله وسلامه عليه، أن حمارًا يقول له بأبي أنت وأمي!!

ثالثًا: أن هذا الحديث فيه متهم بالكذب، وهو جد والد الحمار (عفير) وذلك أنه قطعًا لم يدرك نوحًا عليه السلام، وهو يدعي أن نوحًا مسح على كفله !!

الحمد لله على نعمة العقل، أفيكون في صفاقة الوجه، وصلابة الخد، وعدم الحياء، والجرأة على الكذب أكثر من هذا ؟ !

ج - تعارض روايات (الكافي) مع القرآن الكريم

هذا نموذج بسيط لروايات **أبي عبد الله جعفر الصادق** الموجودة في كتاب (**الكافي**) والمنسوبة إليه بهتانا وزورًا، وهي مخالفة تمامًا للقرآن الكريم.

بلا شك أن الإمام **جعفر الصادق** رحمه الله تعالى إمام عظيم، له مكانته عند الفريقين السنة والشيعة.

واشتهر بلقبه أكثر من اسمه حيث لقب بـ (**الصادق**)، ولم يلقب بالصادق إلا بعد أن وافق لقبه قوله وعمله.

يقول **هاشم معروف الحسيني**: «لقد أجمع واصفوه بأنه لقب **بالصادق**، لأنه عرف بصدق الحديث، والقول والعمل، حتى أصبح حديث الناس في عصره» [(١)].

والرافضة لا يعرفون مذهب **جعفر الصادق**، وإنما هي تخرصات جمعوها، وتلفيقات استحسنوها ثم نسبوها إليه.

وكما قلت: إن ما سنعرضه من بعض الروايات إنما هي روايات منسوبة ومكذوبة على **أبي عبد الله جعفر الصادق** وحاشاه أن يقول ذلك.

والروايات هي:

١ - عن معاوية بن عمار عن **أبي عبد** الله عليه السلام في قول الله عز وجل: ﴿وَلِلَّهِ ٱلۡأَسۡمَآءُ ٱلۡحُسۡنَىٰ فَٱدۡعُوهُ بِهَا﴾[الأعراف: الآية ١٨٠]. قال: نحن والله الأسماء الحسنى التي لا يقبل الله من العباد عملاً إلا بمعرفتنا [(٢)].

وهذا يناقض قول الله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ ٱلۡأَسۡمَآءُ ٱلۡحُسۡنَىٰ فَٱدۡعُوهُ بِهَا﴾.

وقوله تعالى: ﴿قُلِ ٱدۡعُواْ ٱللَّهَ أَوِ ٱدۡعُواْ ٱلرَّحۡمَٰنَۖ أَيّٗا مَّا تَدۡعُواْ فَلَهُ ٱلۡأَسۡمَآءُ ٱلۡحُسۡنَىٰۚ﴾ [الإسراء: الآية ١١٠].

وقوله عز وجل: ﴿هُوَ ٱللَّهُ ٱلۡخَٰلِقُ ٱلۡبَارِئُ ٱلۡمُصَوِّرُۖ لَهُ ٱلۡأَسۡمَآءُ ٱلۡحُسۡنَىٰۚ﴾ [الحشر: الآية ٢٤].

سبحان الله ! الله تعالى ينسب لنفسه الأسماء الحسنى، والإمام المعصوم يجعل الأسماء الحسنى هي عين الأئمة !

---

(١) سيرة الأئمة الإثني عشر (١/ ٢٧٣).

(٢) أصول الكافي (١/ ١٤٣، ١٤٤).

وكأن الإمام المعصوم **جعفر الصادق** لم يطلع على القران الكريم، أو اطلع ولكنه لم يفهم، أو فهم ولكن عنده غلو، بل نجده يؤكد ويدعم قوله بالحلف!!

سبحان الله ألست تلقب وتدعى بالصادق ؟ إذن ما فائدة حلفك ؟ لقبك يكفي، لاشك أن ذلك منسوب إليه بهتانًا وزورًا.

٢ - عن سيف التمار قال: كنا مع **أبي عبد الله** عليه السلام جماعة من الشيعة في الحجر فقال: علينا عين. فالتفتنا يمنة ويسرة فلم نر أحدًا، فقلنا: ليس علينا عين، فقال: ورب الكعبة ورب البنية - ثلاث مرات - لو كنت بين موسى والخضر لأخبرتهما أني أعلم منهما، ولأنبأتهما بما ليس في أيديهما، لأن موسى والخضر أعطيا علم ما كان، ولم يعطيا علم ما يكون وما هو كائن حتى تقوم الساعة، وقد ورثناه من رسول الله صلى الله عليه وآله وراثة [1].

وهذا يناقض قوله عز وجل: ﴿قُلْ مَا كُنتُ بِدْعًا مِّنَ ٱلرُّسُلِ وَمَآ أَدْرِى مَا يُفْعَلُ بِى وَلَا بِكُمْ﴾. [الأحقاف: الآية ٩]

وقوله تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ رُوحًا مِّنْ أَمْرِنَا ۚ مَا كُنتَ تَدْرِى مَا ٱلْكِتَٰبُ وَلَا ٱلْإِيمَٰنُ﴾ [الشورى: الآية ٥٢].

وقوله سبحانه: ﴿قُل لَّا يَعْلَمُ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ٱلْغَيْبَ إِلَّا ٱللَّهُ ۚ﴾[النمل: الآية ٦٥].

وقوله تعالى: ﴿تِلْكَ مِنْ أَنۢبَآءِ ٱلْغَيْبِ نُوحِيهَآ إِلَيْكَ ۖ مَا كُنتَ تَعْلَمُهَآ أَنتَ وَلَا قَوْمُكَ مِن قَبْلِ هَٰذَا ۖ﴾ [هود: الآية ٤٩].

وقوله عز وجل: ﴿فَقُلْ إِنَّمَا ٱلْغَيْبُ لِلَّهِ﴾ [يونس: الآية ٢٠].

وقوله تعالى: ﴿وَعِندَهُۥ مَفَاتِحُ ٱلْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَآ إِلَّا هُوَ ۚ﴾ [الأنعام: الآية ٥٩].

---

(١) أصول الكافي (١/ ٢٦٠، ٢٦١).

بل ويناقض قول الإمام **جعفر** نفسه في رواية أخرى رد فيها على من ادعى أن الإمام المعصوم يعلم الغيب:

عن سدير: كنت أنا وأبو بصير، ويحيى البزاز، وداود بن كثير في مجلس **أبي عبد الله** عليه السلام إذ خرج إلينا وهو مغضب، فلما أخذ مجلسه قال: يا عجبًا لأقوام يزعمون أنَّا نعلم الغيب، ما يعلم الغيب إلا الله عز وجل، لقد هممت بضرب جاريتي فلانة فهربت مني، فما علمت في أي بيوت الدار هي[(١)].

٣ - عن **أبي عبد الله** عليه السلام قال: من استفتح نهاره بإذاعة سرنا سلط الله عليه حر الحديد وضيق المحابس[(٢)].

وفي رواية أخرى: عن سليمان بن خالد قال: قال **أبو عبد الله** عليه السلام: يا سليمان إنكم على دين من كتمه أعزه الله، ومن أذاعه أذله الله[(٣)].

وهذا يناقض قول الله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ مِنَ ٱلْكِتَٰبِ وَيَشْتَرُونَ بِهِۦ ثَمَنًا قَلِيلًا ۙ أُو۟لَٰٓئِكَ مَا يَأْكُلُونَ فِى بُطُونِهِمْ إِلَّا ٱلنَّارَ وَلَا يُكَلِّمُهُمُ ٱللَّهُ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَلَا يُزَكِّيهِمْ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴿١٧٤﴾ أُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ ٱشْتَرَوُا۟ ٱلضَّلَٰلَةَ بِٱلْهُدَىٰ وَٱلْعَذَابَ بِٱلْمَغْفِرَةِ ۚ فَمَآ أَصْبَرَهُمْ عَلَى ٱلنَّارِ﴾ [البقرة: ١٧٤-١٧٥].

ونجد كذلك الإمام **جعفر الصادق** في رواية أخرى يناقض نفسه حيث يصرح بأن الله أمره بأن يبلغ، وهذا يفهم منه عدم الكتمان قال: وإن عندنا سرًّا من سر الله، وعلمًا من علم الله، أمرنا الله بتبليغه، فبلغنا عن الله عز وجل ما أمرنا بتبليغه[(٤)].

(١) أصول الكافي (١/ ٢٥٧).
(٢) أصول الكافي (٢/ ٣٧٢).
(٣) أصول الكافي (٢/ ٢٢٢).
(٤) أصول الكافي (١/ ٤٠٢).

٤ - عن أبي الربيع الشامي عن **أبي عبد الله** عليه السلام قال: إن الإمام إذا شاء أن يعلم عُلِّمْ [١].

وهذا يناقض قول الله تعالى: ﴿وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ﴾ [الإنسان: الآية ٣٠].

وقوله سبحانه: ﴿وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [التكوير: الآية ٢٩].

وجعفر الصادق نفسه يناقض قوله:

جاء في (**الكافي**) عن صفوان، عمن ذكره، عن **أبي عبد الله** عليه السلام قال: قلت له: علمني شيئًا أقوله إذا أصبحت وإذا أمسيت فقال: قل: الحمد لله الذي يفعل ما يشاء ولا يفعل ما يشاء غيره [٢].

٥ - عن **جعفر الصادق** قال: يا ابن أبي يعفور فنحن حجج الله في عباده [٣].

وعنه أيضًا قال: نحن شهداء الله تبارك وتعالى على خلقه وحججه في أرضه[٤].

وهذا يناقض قول الله تعالى من أن الحجج هم الأنبياء والمرسلين، قال سبحانه: ﴿لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى ٱللَّهِ حُجَّةٌۢ بَعْدَ ٱلرُّسُلِ﴾ [النِّساء: الآية ١٦٥].

وقال **علي** رضي الله عنه: تمَّت بنبينا محمد صلى الله عليه وآله حجته [٥].

وأقول ختامًا لهذا العرض من التناقض والتعارض: إذا كان رد الشيعة الروافض الإثني عشرية أن ما جئنا به من أحاديث في كتاب (**الكافي**) على لسان جعفر الصادق،

(١) أصول الكافي (١/ ٢٥٨).

(٢) أصول الكافي (٢/ ٥٢٩).

(٣) أصول الكافي (١/ ١٩٣).

(٤) أصول الكافي (١/ ١٩١).

(٥) نهج البلاغة (١/ ١٧٧).

أنها أحاديث ضعيفة وموضوعة لا يُحتج بها، فلماذا لا نجد منهم همة عالية في توضيح ضعف هذه الأحاديث للمخالف قبل الإمامي الشيعي حتى لا يحتج بها الخصم عليكم..

ثم إن كان الشيعة يهتمون بدراسة السند في كل رواية، فلماذا تم مصادرة وسحب كتاب (**زبدة الكافي**) [1] للبهبودي من الأسواق وعدم رضى علماء الشيعة عن نقده للكافي ؟!

يقول الدكتور **موسى الموسوي**: «ولا أعتقد أن زعيمًا دينيًا واحدًا من زعماء المذهب الشيعي قديمًا وحديثًا، قد قام بغربلة الكتب الشيعية من الروايات التي تنسب زورًا إلى الأئمة في تجريح الخلفاء، وغيرها من الروايات التي يحكم العقل السليم ببطلانها، وعدم صدورها من الإمام، مع أن علماء المذهب كلهم مجمعون أيضًا بأن الكتب التي يعتمدون عليها في الشئون المتعلقة بالمذهب فيها روايات باطلة غير صحيحة، وهم يذعنون بأن هذه الكتب تجمع بين طياتها الصدف والخزف، والصحيح والسقيم، ومع ذلك لم يسلك هؤلاء الزعماء طريق إصلاح مثل هذه الروايات.

فإذا كانت زعاماتنا الشيعية تتصف بالشجاعة، وتؤمن بالمسئولية الملقاة على عاتقها في رفع الخلاف، لتحملت مسئولية الخلاف بكاملها، ولعملت على إزالة مثل هذه الروايات من بطون الكتب، وعقول الشيعة، ولفتحت صفحة جديدة في تاريخ الإسلام، ولعم الخير على جميع المسلمين» [2].

هذا بعض ما ورد في كتاب (**الكافي**) أعظم كتبهم، ولو قصدت التوسع وذِكر جميع مهازلهم لرجعت إلى كتب أخرى، مثل (**الأنوار النعمانية**)، و (**بحار الأنوار**)،

---

(١) وسيأتي الحديث عنه في منهج التصحيح والتضعيف عند الروافض.

(٢) الشيعة والتصحيح (ص ٦٦).

و(**سلوني قبل أن تفقدوني**)، و (**مدينة المعاجز**)، و (**زهر الربيع**)، وغيرها من كتبهم المعتبرة عندهم، فوالله إن في هذه الكتب العجب العجاب !!

وفي النهاية: استمع إلى **آية الله البرقعي**، وهو يتحدث عن نشأة الروايات الشيعية في كتابه (**كسر الصنم**) حيث يقول: «ولكن بعد مُضي قرن أو قرنين من الزمان، ظهرت أخبار باسم الدين، ووجد أشخاص باسم المحدثين أو المفسرين، الذين جاءوا بأحاديث مسندة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم». إلى أن قال: «وضعت كتابي هذا موضحًا فيه أن هذه الخلافات إنَما نشأت بسبب الأخبار المفتراة الواردة في كتبنا المعتبرة نحن الشيعة». إلى أن قال: «وكان الوضاعون من أشباه المتعلمين وأصحاب الخرافات قد أحدثوا أكثر هذه الأخبار في القرن الثاني أو الثالث، حيث لم تكن هناك حوزة علمية».

ثم بينَّ **آية الله البرقعي** أن الشيخ الصدوق كان إنسانًا محترفًا يبيع الأرز في قم، كتب كراسًا جمع فيه كل ما سمعه عمن رآه حسنًا ونقله، ومحمد بن يعقوب الكليني أيضًا كان بقالاً في بغداد، وقد جمع ودَونَّ طوال عشرين عامًا كل ما سمعه من أهل مذهبه، واعتمد عليه ؛ لأن تلك الفترة لم يكن فيها رجال دين بالمعنى المعروف. إلى أن قال: «ليت شعري كيف يكون كتاب (**الكافي**) كافيًا لهم، حيث استقى مئات الروايات، والموضوعات الخرافية من أعداء الدين، وأثبتها، كما سنفصل ذلك». إلى أن قال: «ففي كتاب (**الكافي**) عيوب كثيرة ؛ سواء من حيث السند ورواته كانت، أم من حيث المتن وموضوعاته ؛ وأما من حيث السند فمعظم رواته من الضعفاء والمجهولين، ومن الناس المهملين، وأصحاب العقائد الزائفة، وهذا ما يقول به علماء الرجال من الشيعة».

ثم حدد هدفه من تأليف كتابه: (**كسر الصنم**) فقال:

١ - لقد دخلت إلى الإسلام خرافات باسم الإمام، ونحن نعلم أن هذه الخرافات

في الدين لا يقبلها العقلاء والعلماء، بل هي سبب نفرتهم، وقد دخلت هذه الخرافات على الغالب عن طريق وضع الأحاديث، وعن طريق الثقة بالمتقدمين، ولذلك يجب تطهير ساحة الإسلام من أمثال هذه الشوائب.

٢ - قد أسست معظم طوائف الشيعة التي تبلغ قريبًا من مائة فرقة مذهبها على هذه الأخبار، وهذه الأخبار الخرافية تساعدهم على نشر نظرياتهم. لذلك ومن أجل إزالة أسباب التفرقة والتنافر بين المسلمين والوصول للوحدة ينبغي ويجب تأليف كتاب كهذا.

٣ - وقد تلاعبوا بآيات القرآن وصرفوها عن وجوهها عن طريق هذه الأخبار والأحاديث على الغالب، وأسقطوا معنى الآيات الإلهية من الاعتبار عن طريق تفاسير مفتراة باسم الإمام، وهنا يجب أن يكون واضحًا أن رواة هذه الأخبار لم يكن غرضهم سليمًا.

٤ - كما أن هذه الأخبار المختلقة كانت سببًا لسوء ظن جمهور علماء المسلمين، وطعنهم بالشيعة، وهنا ما يدفع بنا إلى أن نسعى إلى تبيين الجيد من الرديء، وتمييز الصحيح من الباطل.

٥ - لقد استقى معظم شعبنا - هنا في إيران - عقائده في الغالب من كتاب **(الكافي)** وأمثاله، ثم إنك إذا أردت أن تبصرهم بالحق، وتوجههم إلى العقائد الصحيحة أبوا عليك ذلك.

فلابد أن يُوضَّح لهم أن العقيدة لا يمكن أخذها من خبر، خاصة أن جميع علماء الشيعة ومحققيهم قالوا وكتبوا على أن خبر الواحد ليس بحجة، ولا يصلح للاعتقاد.

والأخبار التي يضمها **(الكافي)** فيما يتعلق بالعقيدة كلها أو معظمها من أحاديث الآحاد.

وبالإضافة إلى ذلك فقد جاء في مصادر ومراجع الشيعة وفي رسائلهم التقليدية وفتاواهم أن العقائد لا يُقلد فيها، ولا يمكن التقليد بشأن العقيدة من فلان الراوي ورأيه، وبغض النظر عن كل هذا، يجب أن يُرى ماذا يصلح أن يكون سندًا وحجة في الإسلام ؟[١].

صدق والله ! إنها سبب اعتقاد علماء المسلمين بأن الذي وضع هذه الأحاديث هم من الزنادقة، وإن كان كثير من الأتباع لا يضمر الشر للدين وأهله ؛ بل يتدين عن جهل بما فيها.

وقد أورد **البرقعي** رحمه الله نموذجًا من هؤلاء فقال: «وفي حوار مع أحد المجتهدين قال: إن أحاديث (**الكافي**) كلها صحيحة، ولا يُحتَمل الشك فيها أبدًا، وإذا قال أحد غير هذا فهو مغرض.

فقلت لهذا المجتهد: إذا كنت تقول بصحة جميع أحاديثه، فلِم لا تعتقد بثلاثة عشر إمامًا ؛ ذلك لأنه رُوي في المجلد الأول من (**الكافي**) في باب عدد الأئمة أربع روايات على أنَّ الأئمة ثلاثة عشر إمامًا ؟!. قال: أرني ذلك، فأريته، فتعجب وقال: ما رأيت ذلك قبل» [٢].

أرأيت - وفقنا الله وإياك - كيف تكشَّف لهذا الإمام الصادق في البحث عن الحقيقة فساد هذه الروايات التي فرَّقت الأمة ؟!

نسأل الله تعالى السلامة في الدنيا والآخرة. . آمين.

ثانيًا: ما يتعلق بأحوال الرواة

هذا تعريف مختصر جدًّا بحال بعض الرواة الذين نقل عنهم محمد بن يعقوب

---

(١) كسر الصنم (ص ٣٩، ٤٠).

(٢) كسر الصنم (ص ٣٨).

الكليني في كتابه الشهير (**الكافي**) [1] من كتاب (**كسر الصنم**) لآية الله العظمى السيد أبو الفضل بن الرضا البرقعي [2] رحمه الله، وهؤلاء الرجال لهم دور خطير في إدخال

---

(١) وهؤلاء الرواة في أسانيد (أصول الكافي) التي تتحدث عن عقائد الروافض.

(٢) هو آية الله العظمى العلامة السيد أبو الفضل بن الرضا البرقعي رحمه الله تعالى، تلقى علومه في الحوزة العلمية في قم في إيران، ونال درجة الاجتهاد في المذهب الجعفري الإثني عشري، له مئات التصانيف والمؤلفات، والبحوث والرسائل، وقد كان في شبابه متعصبًا للمذهب الجعفري، هداه الله تعالى إلى الرجوع إلى الكتاب والسنة، وألف عدة كتب يرد فيها على الشيعة الإمامية، ومنها كتابه القيم النفيس (كسر الصنم).

حاول رجال حرس الثورة الإيراني الشيعي اغتياله بالرصاص الحي في عقر داره، فأطلقت عليه أثناء صلاته أعيرة نارية، فأصابت منه الخد الأيسر لتخرج من الخد الأيمن، مسببة له بعض الأذى في سمعه، علمًا بأن عمر الشيخ رحمه الله تعالى تجاوز الثمانين من عمره، وفي المستشفى حيث تم نقلُه للعلاج، صدرت الأوامر للأطباء بعدم معالجته، فغادر المستشفى إلى منزله ليتداوى فيه، ولم يتراجع قيد أُنملة، وبعدها تم اعتقاله إلى سجن (إوين) الذي يُعتبر من أقسى السجون السياسية في إيران، من حيث طرق التعذيب فيه، حيث أمضى في غياهبه قُرابة السنة، ثم تم نفيه إلى مدينة (يزد) البعيدة عن العاصمة طهران محل إقامته، ثم أُعيد إلى السجن مرة أخرى، حيث جاءت الأخبار بوفاته رحمه الله تعالى في عام ١٩٩٢م، ولا يستبعد أن يكون قد تم اغتياله في داخل السجن، كما أوصى رحمه الله تعالى أن لا يدفن في مقابر الشيعة.

ومن مؤلفاته: تحريم المتعة في الإسلام، الخرافات الكثيرة في زيارة القبور، مخالفة مفاتيح الجنان لآيات القرآن. وغير ذلك كثير. (راجع: كسر الصنم ٢٣، ٢٤).

وقد أخذ البرقعي في دراسة كتاب (الكافي) للكليني دراسة علمية عميقة موسعة في ضوء القرآن الكريم والعقل، فوجد أن معظم ما فيه يتناقض مع ما جاء به القرآن الكريم، ويصطدم مع العقل الذي منحه لنا ربنا عز وجل، ثم سار خطوة أوسع ؛ فدرس الأسانيد إلى جانب المتون، فخرج بنتيجة مذهلة وهي أن هذا الكتاب مأخوذ عن كذابين ودجالين ومعادين للأئمة الأطهار، فتتبع كتاب (الكافي) بابًا بابًا وحديثًا حديثًا، وعرض ذلك كله في دراسة علمية تدل على سعة اطلاعه، وعلمه بأحوال الرجال، فلم يترك حديثًا إلا بيَّن ما فيه من علل، ولم يدع بابًا حتى أبطل كل ما جاء تحته من أحاديث، ولما كان هذا الكتاب هو المصدر الرئيسي لقومه، ويقدمونه =

عقائد باطلة وأفكار فاسدة إلى التشيع، وإذا كان هذا حال رواة أعظم كتبهم فما بالك بحال بقية الكتب الأخرى !!.

وصار حال لسان الشيعي يقول:

قل الثقات فما أدري بمن أثق ... لم يبق في الناس إلا الزور والملق

يقول **آية الله البرقعي**: «اعلم أن **(الكافي)** يحتوي على ١٦١٩٩ حديثًا، وشاع بين أئمة الشيعة أن هذا الكتاب من أوثق الكتب، وأنه معتمد لدى جميع علمائهم، وكل من لم يقرءه أو يطلع عليه يظن أن كل رواة حديثه عدول ثقات متدينون، وأنه خال من كل المواضيع التي تخالف القرآن والعقل، وهما حجتان إلهيتان، ولكن بعد التدقيق والدراسة يصدق القول: رب شهرة لا أصل لها، ففي أحاديث كتاب **(الكافي)** عيوب كثيرة سواء من حيث السند ورواته كانت، أم من حيث المتن وموضوعاته، أما من حيث السند فمعظم رواته من الضعفاء والمجهولين، ومن الناس المهملين، وأصحاب العقائد الزائفة، وهذا ما يقول به علماء الرجال من الشيعة» [(١)].

والنماذج هي:

١ - إبراهيم بن إسحاق الأحمر النهاوندي: ضعفه علماء الرجال وسموه من الغلاة، وكان فاسقًا مبتدعًا [(٢)].

= حتى على كتاب الله تعالى، حتى قال قائلهم وهو يمسك بالقرآن الكريم: هذا الكتاب لا يساوي شيئًا بدون علي !!

ولما وجد الأمر قد بلغ هذا الحد، اعتبر كتاب (الكافي) صنمًا يعبد من دون الله، ومن هنا ألف كتابه (كسر الصنم) أو (تحطيم الصنم). (مقدمة الدكتور علي السالوس لكتاب (كسر الصنم).

(١) كسر الصنم (ص ٣٧).

(٢) كسر الصنم (ص ١٩٧). =

٢ - أمية بن علي القيسي: من الغلاة، وقد ذمه علماء الرجال، ووصفوه بالغلو والكذب [١].

٣ - ابن قياما: واقفي [٢] المذهب [٣].

٤ - أبو البختري وهب بن وهب: عده علماء الرجال من الشيعة ضعيفًا، وكذابًا وخبيثًا، وقال عنه فضل بن شاذان: إنه من أكذب الناس، وهو الذي تسبب في قتل العالم الزاهد يحيى بن عبد الله بن حسن [٤].

= وانظر ترجمته: رجال النجاشي (ص ١٩) برقم ٢١، والفهرست للطوسي (ص ٨)، وجامع الرواة (١/ ١٨)، ونقد الرجال (١/ ٥٤)، وتهذيب المقال (١/ ٢٩٥)، ومعالم العلماء (ص ٤٣) برقم ٢٣، وإيضاح الاشتباه (ص ٨٦).

(١) كسر الصنم (ص ٢٩٩).

وانظر ترجمته: رجال النجاشي (ص ١٠٥)، ورجال ابن داود (ص ٢٣٢)، وجامع الرواة (ص ١٠٨)، وخلاصة الأقوال (ص ٣٢٤)، ونقد الرجال (١/ ٢٤٦)، وطرائف المقال (١/ ٢٨٥)، وتهذيب المقال (٤/ ٧٢)، ومعجم رجال الحديث (٤/ ١٤٤).

(٢) سيأتي التعريف بالواقفة عند حديثنا عن أحوال رواة الروافض.

(٣) كسر الصنم (ص ٢٤٥).

وانظر ترجمته: رجال الكشي (٢/ ٧٧٣)، ورجال الطوسي (ص ٣٣٦)، ورجال ابن داود (ص ٢٤١)، برقم ١٤٧، وجامع الرواة (١/ ٢٥١)، وخلاصة الأقوال (ص ٣٣٨)، وسماء المقال (١/ ٣٥٣)، وطرائف المقال (١/ ٣٠٠)، ونقد الرجال (٢/ ١١١)، وتهذيب المقال (٢/ ٣٨٨)، والتحرير الطاوسي (ص ١٤٦)، ومعجم رجال الحديث (٧/ ٧٠).

(٤) كسر الصنم (ص ٥٦).

وانظر ترجمته: رجال الكشي (٢/ ٥٩٧)، ورجال ابن داود (ص ٢٨٢)، ورجال النجاشي (٤٣٠) برقم ١١٥٥، والتحرير الطاوسي (ص ٥٨٧)، والفائق في رواة وأصحاب الإمام الصادق (٣/ ٤١٠)، وإيضاح الاشتباه (ص ٣٠٩)، وطرائف المقال (١/ ٦٢٠)، ونقد الرجال (٥/ ٣١)، والكنى والألقاب (١/ ١٥)، ومعجم رجال الحديث (٢٢/ ٤٤).

٥ - أبو الجارود زياد بن المنذر: كان فاسد المذهب، ورأس الفرقة الجارودية[١]، ولعنه جعفر الصادق، وقال: هو أعمى القلب والبصر، وكان يصادق الكفار، ويشرب الخمر، وكان كفيفاً، ويقال له: سرحوب، نسبة إلى شيطان ساكن في البحر يسمى بالسرحوب ![٢].

٦ - أمية بن علي القيسي: ذمه جميع علماء الرجال، ووصفوه بالغلو والكذب[٣].

---

(١) الجارودية: هم أتباع أبي الجارود زياد بن المنذر الأعمى سرحوب الخراساني العبدي، نقل ابن النديم في الفهرست عن الإمام الصادق أنه لعنه، وقال: إنه أعمى القلب أعمى البصر، ونقل أيضًا عن محمد بن سنان أنه سئل عنه فقال: لم يمت حتى شرب المسكر وتولى الكافرين.

وهذه الفرقة قالت بتفضيل علي، ولم يروا مقامه يجوز لأحد سواه، وزعموا أن من دفع عليًّا عن هذا المكان فهو كافر، وأن الأمة كفرت وضلت في تركها بيعته، وجعلوا الإمامة بعده في الحسن بن علي، ثم في الحسين بن علي، ثم هي شورى بين أولادهما، فمن خرج منهم مستحقًّا للإمامة فهو الإمام، وهاتان الفرقتان ينتحلان أمر زيد بن علي بن الحسين وأمر زيد بن الحسن بن علي بن أبي طالب، ومنها تشعبت صنوف الزيدية.

راجع: فرق الشيعة للنوبختي (ص ٢١)، والفهرست لابن النديم (ص ٢٥٣)، ومقالات الإسلاميين (ص ٦٦)، والفرق بين الفرق (ص ٢٢)، والملل والنحل (١/ ١٥٣)، وتقريب التهذيب (ص ٢٢١).

(٢) كسر الصنم (ص ١٧٤).

وانظر ترجمته: رجال الكشي (٢/ ٤٩٥)، ورجال الطوسي (ص ١٣٥)، ورجال النجاشي (ص ١٧٠)، ورجال ابن داود (ص ٢٤٦)، ورجال البرقي (ص ١٣)، ورجال الخاقاني (ص ١٣٠)، وخلاصة الأقوال (ص ٣٤٨)، وطرائف المقال (٢/ ٢١)، والتحرير الطاوسي (ص ٢٢١)، والفائق في رواة وأصحاب الإمام الصادق (١/ ٦٢٣)، والفهرست للطوسي (ص ٧٢)، ونقد الرجال (٢/ ٢٧٨)، والكنى والألقاب (١/ ٣٤)، ومعجم رجال الحديث (٨/ ٣٣٢).

(٣) كسر الصنم (ص ٢٩٩). =

٧ - جماعة بن سعد: كان رجلاً خبيثًا وضعيفًا، وخرج مع أبي الخطاب الذي ادعى الألوهية، وقتل بسبب ذلك [١].

٨ - حسن بن عباس بن الحريش: ذمه علماء الرجال ذمًّا شديدًا، وقال النجاشي: هو ضعيف جدًّا، وله كتاب بشأن (إنا أنزلناه في ليلة القدر)، وهو كتاب مضطرب الألفاظ، وقال الغضائري: هو ضعيف جدًّا، وكتابه مضطرب الألفاظ ومختلق ولا اعتبار له، ولا يكتب حديثه، وكذلك قال سائر علماء الرجال [٢].

٩ - داود بن كثير الرقي: ضعفه علماء الرجال، وعدوه مرجعًا للغلاة، وفاسد المذهب [٣].

= وانظر ترجمته: رجال النجاشي (ص ١٠٥)، ورجال ابن داود (ص ٢٣٢)، وخلاصة الأقوال (ص ٣٢٤)، وتهذيب المقال (٤/ ٧٢)، وطرائف المقال (١/ ٢٨٥)، ونقد الرجال (١/ ٢٤٦)، ومعجم رجال الحديث (٤/ ١٤٤).

(١) كسر الصنم (ص ٢٠٠).

وانظر ترجمته: رجال ابن داود (٢٣٦)، وخلاصة الأقوال (ص ٣٣٢)، وجامع الرواة (١/ ١٦٤)، ونقد الرجال (١/ ٣٦٨)، والفائق في رواة وأصحاب الإمام الصادق (١/ ٣٠٧)، ومعجم رجال الحديث (٥/ ١١٤).

(٢) كسر الصنم (ص ١٨٥).

وانظر ترجمته: رجال النجاشي (ص ٦٠)، ورجال ابن داود (ص ٢٣٨)، ونقد الرجال (٢/ ٣١)، وخلاصة الأقوال (ص ٣٣٦)، وإيضاح الاشتباه (ص ١٥٧)، وتهذيب المقال (٢/ ١٧٩)، ومعجم رجال الحديث (٥/ ٣٦١).

(٣) كسر الصنم (ص ٣٠٠).

وانظر ترجمته: رجال الطوسي (ص ٣٣٦)، ورجال النجاشي (١٥٦)، ورجال ابن داود (ص٩١)، ورجال البرقي (ص ٤٧)، ومعالم العلماء (ص ٨٤)، ونقد الرجال (٢/ ٢١٩)، ومعجم رجال الحديث (٨/ ١٢٦).

١٠ - درست بن منصور: واقفي المذهب، ومن الكلاب الممطورة [١].

١١ - سعد بن طريف الإسكاف: كان فاسد المذهب، ومن الناوسية [٢]، ثم إنه كان قصاصًا يحكي القصص للناس، وقد ضعفه علماء الرجال وقالوا: إن له أحاديث منكرة [٣].

١٢ - سلمة بن الخطاب: فاسد المذهب واقفي، وقد ضعفه علماء الرجال [٤].

١٣ - سماعة بن مهران: واقفي المذهب [٥].

---

(١) كسر الصنم (ص ١٢٨).

وانظر ترجمته: رجال الطوسي (ص ٤٨)، ورجال النجاشي (ص ١٦٢)، وخلاصة الأقوال (ص ٤٤٦)، ونقد الرجال (٢/ ٢٢٤)، وسماء المقال (٢/ ٢٣٩)، وطرائف المقال (١/ ٤٥٨)، والفائق في رواة وأصحاب الإمام الصادق (١/ ٥٥٢)، وإيضاح الاشتباه (ص ١٩)، ومعجم رجال الحديث (٨/ ١٤٤).

(٢) سيأتي التعريف بهم عند حديثنا عن أحوال رواة الروافض.

(٣) كسر الصنم (ص ١٨٥، ٢٧٥).

وانظر ترجمته: رجال الكشي (٢/ ٤٧٦)، ورجال الطوسي (ص ١١٥)، ورجال ابن داود (ص ١٠١)، وخلاصة الأقوال (ص ٣٥٢)، ونقد الرجال (٢/ ٣٠٩)، والفائق في رواة وأصحاب الإمام الصادق (٢/ ٢٠)، ومعجم رجال الحديث (٩/ ٤٨).

(٤) كسر الصنم (ص ٢٩٢).

وانظر ترجمته: رجال الطوسي (ص ٤٢٧)، والفهرست للطوسي (ص ٧٩)، ورجال النجاشي (ص ١٨٧)، ورجال ابن داود (ص ٢٤٨، ٢٩٨)، وجامع الرواة (١/ ٣٧٢)، وخلاصة الأقوال (ص ٣٥٤)، وطرائف المقال (١/ ٢٣٧)، ونقد الرجال (٢/ ٣٤٩)، وإيضاح الاشتباه (ص ١٩٨)، ومعالم العلماء (ص ٩٢)، ومعجم رجال الحديث (٩/ ٢١٢).

(٥) كسر الصنم (ص ٧٣).

وانظر ترجمته: رجال الطوسي (٢٢١)، ورجال النجاشي (ص ١٩٣)، ورجال ابن داود (ص٢٤٩)، ورجال الخاقاني (ص ١٣٨)، ورجال البرقي (ص ٤٤)، وخلاصة الأقوال =

١٤ - سيف التمار: أخباره تخالف القرآن [١].

١٥ - صالح بن سهل: من الغلاة، وقد جعل جعفر الصادق إلهه وربه، وقال الصادق: إن الغلاة شر من المشركين، وقد كانت صنعته وضع الأحاديث، والعجب من الكليني الذي نقل الرواية عن رواة كهؤلاء! [٢].

١٦ - صالح بن أبي حماد: ضعيف ومن الغلاة، وقال النجاشي: أمره ملتبس يعرف وينكر، يعني أنه منافق، وضعفه أيضًا ابن الغضائري، ولم يقبل الحلي خبره وعده أحمقًا في (**منهج المقال**) [٣].

١٧ - علي بن أبي حمزة البطائني: واقفي ملعون من قبل الإمام، وهو رأس

= (ص ٣٥٦)، وسماء المقال (١/ ١٦٠)، وإيضاح الاشتباه (ص ٢٠٠)، ونهاية الدراية (ص ٢٦٦)، ومعجم رجال الحديث (٩/ ٣١٢).

(١) كسر الصنم (ص ١٩٧).

وانظر ترجمته: رجال الطوسي (ص ٢٢٢)، والفهرست للطوسي (ص ٧٨)، ورجال النجاشي (ص ١٨٩)، ورجال ابن داود (ص ١٠٨)، ورجال البرقي (١/ ٤١)، وجامع الرواة (١/ ٣٩٥)، وخلاصة الأقوال (ص ١٦١)، ونقد الرجال (٢/ ٣٨٨)، ومعجم رجال الحديث (٩/ ٣٨٠).

(٢) كسر الصنم (ص ١١٥، ٢٩٥).

وانظر ترجمته: رجال الكشي (٢/ ٦٣٢)، ورجال الطوسي (ص ١٣٨)، ورجال ابن داود (ص ١١٠)، ورجال البرقي (ص ٢٧)، وجامع الرواة (١/ ٤٠٧)، وخلاصة الأقوال (ص ٣٥٩)، وطرائف المقال (١/ ٤٨٨)، والتحرير الطاوسي (ص ٣٠٥)، ونقد الرجال (٢/ ٤٠٩)، ومعجم رجال الحديث (١٠/ ٧٧).

(٣) كسر الصنم (ص ٣٣٢).

وانظر ترجمته: رجال النجاشي (ص ١٩٨)، والفهرست للطوسي (ص ٨٤)، ونقد الرجال (٢/ ٤٠٣)، وخلاصة الأقوال (ص ٣٥٩)، والتحرير الطاوسي (ص ٣٠٧)، وطرائف المقال (١/ ٢٣٨)، ومعجم رجال الحديث (١٠/ ٥٨).

المذهب الواقفي، وقد عده علماء الشيعة من الكلاب الممطورة ومن الواقفية، وهو الذي كان قيِّمًا لأمور سيدنا موسى بن جعفر ووكيله واختلس أموال الإمام التي كانت مودعة لديه [١].

١٨ - علي بن أسباط: فطحي [٢] المذهب [٣].

١٩ - عمرو بن شمر بن يزيد: ضعفه جميع علماء الرجال [٤].

٢٠ - محمد بن أورمه: مغالي، خلط في كتبه الحق بالباطل، وكان لا يعتمد عليه [٥].

---

(١) كسر الصنم (ص ٩٠، ١٧١).

وانظر ترجمته: رجال الكشي (٢/ ٧٠٥)، ورجال الطوسي (ص ٢٤٥)، والفهرست للطوسي (ص ٩٦)، ورجال البرقي (ص ٢٥)، ورجال الخاقاني (ص ٧٩)، ونقد الرجال (٣/ ٢٢٠)، وخلاصة الأقوال (ص ١٨١)، وسماء المقال (١/ ١٣)، وطرائف المقال (٢/ ٣٣٤)، ومعجم رجال الحديث (١١/ ٧١).

(٢) سيأتي التعريف بالفطحية عند حديثنا عن أحوال رواة الروافض.

(٣) كسر الصنم (ص ١٥١).

وانظر ترجمته: رجال الكشي (٢/ ٨٣٥)، ورجال الطوسي (ص ٣٦٠)، والفهرست للطوسي (٩٠)، ورجال النجاشي (ص ٢٥٢)، ورجال ابن داود (ص ٢٦٠)، ورجال البرقي (ص ٥٥)، ونقد الرجال (٣/ ٢٣٠)، وخلاصة الأقوال (ص ١٨٥)، وسماء المقال (٢/ ٣١١)، وطرائف المقال (١/ ٣٢٥).

(٤) كسر الصنم (ص ٦٢).

وانظر ترجمته: رجال الطوسي (ص ٢٥٠)، ورجال النجاشي (ص ٢٨٧)، ورجال ابن داود (٢٦٤)، ورجال البرقي (ص ٣٥)، وجامع الرواة (١/ ٦٢٣)، وخلاصة الأقوال (ص ٣٧٨)، ونقد الرجال (٣/ ٣٣٦)، والفائق في رواة وأصحاب الإمام الصادق (٢/ ٤٩٣)، ومعجم رجال الحديث (١٤/ ١١٦).

(٥) كسر الصنم (ص ١٦٣). =

٢١ - محمد بن جمهور: عده علماء الرجال من الشيعة، كذاب، فاسد الحديث، وفاسد العقيدة، وقد روج الفسق والفجور بأشعاره [(١)].

٢٢ - محمد بن سنان: من الكذابين المشهورين، ومن الغلاة، وكان وضاعًا فاسد المذهب، وهو الذي يقول: إن الله خلق العالم، ووكل أمر العالم لمحمد وعلي، وجلس يرتاح !! وهو الذي جعل لله يدًا ووجهًا وجسمًا ومكانًا كالبشر [(٢)].

٢٣ - يونس بن ظبيان: من مشاهير الغلاة الكذابين، ويقول عنه علماء الرجال إنه ضعيف ولا يعتنى بحديثه، وكان خبيثًا يقول للرضا: كنت في الطواف فجاء الله فوق رأسي وخاطبني، وقال: يا يونس إنني أنا الله لا إله إلا أنا فاعبدني وأقم الصلاة لذكري !! فغضب الرضا وقال له: اخرج، وقال لرجل آخر حاضر عنده: أخرجه. ثم قال له: لعنة الله عليك وعلى من خاطبك. اخرج، وقال: ألف لعنة على يونس بن

= وانظر ترجمته: رجال الطوسي (ص ٣٦٧)، ورجال النجاشي (ص ٣٢٩)، ورجال ابن داود (ص ٢٩٩)، ورجال الخاقاني (ص ١٩٦)، وخلاصة الأقوال (ص ٣٩٧)، ونقد الرجال (٤/ ١٤٦)، ومعجم رجال الحديث (١٦/ ١٢٤).

(١) كسر الصنم (ص ١٠٨، ١٦٦، ٢٤٥).

وانظر ترجمته: رجال الكشي (٢/ ٤٦٣)، ورجال الطوسي (ص ٣٦٤، ٤٤٨)، والفهرست للطوسي (ص ١٤٥)، ورجال النجاشي (ص ٣٣٧)، ورجال ابن داود (ص ٢٧١)، ورجال البرقي (ص ٥١)، وتهذيب المقال (٤/ ٧٥)، وخلاصة الأقوال (ص ٣٩٥)، ومعالم العلماء (ص ١٣٨)، ومعجم رجال الحديث (١٦/ ١٨٩).

(٢) كسر الصنم (ص ١٠٤، ١٥٢، ١٩٧).

وانظر ترجمته: رجال الكشي (٢/ ٦٨٧)، ورجال النجاشي (ص ٣٢٨)، ورجال ابن داود (ص ١٧٤)، ورجال الخاقاني (ص ١٥٧)، والفهرست للطوسي (ص ١٤٣)، وخلاصة الأقوال (ص ٣٩٤)، ونقد الرجال (٤/ ٢٢٣)، والدرجات الرفيعة (ص ١٠٢)، ومعجم رجال الحديث (١٧/ ١٦٠).

ظبيان، وبعده ألف ألف لعنة، وكل لعنة تؤديه إلى النار، وقال الإمام: أشهد أن الذي خاطبه كان هو الشيطان، ألا إن يونس مع أبي الخطاب سيكونان في القيد وفي الحديد وفي أشد العذاب [(١)].

وبالجملة: فقد لخص شيخ الطائفة **الطوسي** - المتوفى عام ٤٦٠هـ - أحوال رجالهم باعتراف مهمٍ يقول فيه: «إن كثيرًا من مصنفي أصحابنا، وأصحاب الأصول، ينتحلون المذاهب الفاسدة، وإن كانت كتبهم معتمدة» [(٢)].

ويقول **الحر العاملي**: «ودعوى بعض المتأخرين أن الثقة بمعنى العدل الضابط ممنوعة، وهو مطالب بدليلها، وكيف وهم مصرحون بخلافها حيث يوثقون من يعتقدون فسقه، وكفره، وفساد مذهبه؟» [(٣)].

وقال أيضًا: «وأصحاب الاصطلاح الجديد قد اشترطوا في الراوي العدالة، فيلزم من ذلك ضعف جميع أحاديثنا لعدم العلم بعدالة أحد منهم إلا نادرًا» [(٤)].

وقال أيضًا: «ومن المعلوم - قطعًا - أن الكتب التي أمروا عليهم السلام بها كان كثير من رواتها ضعفاء، ومجاهيل، وكثير منها مراسيل» [(٥)].

---

(١) كسر الصنم (ص ٢٣٩).

وانظر ترجمته: رجال الكشي (٢/ ٦٥٣)، ورجال الطوسي (ص ٣٢٣)، والفهرست للطوسي (ص ١٨٢)، ورجال النجاشي (ص ٤٤٨)، ورجال ابن داود (ص ٢٨٥)، ورجال البرقي (ص ٣٠)، وخلاصة الأقوال (ص ٤١٩)، وسماء المقال (١/ ١١)، وطرائف المقال (١/ ٦٣٢)، ونقد الرجال (٥/ ١٠٨)، والفائق في رواة وأصحاب الإمام الصادق (٣/ ٤٦٨).

(٢) الفهرست للطوسي (ص٣٢).

(٣) وسائل الشيعة (٣٠/ ٢٦٠).

(٤) وسائل الشيعة (٣٠/ ٢٦٠).

(٥) وسائل الشيعة (٣٠/ ٢٤٤).

المبحث الرابع

الأصول الأربعمائة

هي عبارة عن أربعمائة كتاب، أطلق عليها عنوان (أصل) بمعنى مرجع لرجوع العلماء إليها واعتمادهم عليه.

يقول **الطهراني** نقلاً عن شيخه **المفيد**: «صنفت الإمامية من عهد أمير المؤمنين عليه السلام إلى عصر أبى محمد الحسن العسكري عليه السلام أربعمائة كتاب تسمى (الأصول) وهذا معنى قولهم له أصل» [(١)].

لماذا سُمِّيت هذه الكتب بالأصول ؟

يُسمَّى الكتابُ الحديثي الذي تكون الأحاديث المدوَّنة فيه من مسموعات صاحب الكتاب من الإمام المعصوم مباشرةً، أو ممن سمع عن الإمام مباشرة أصلاً، وذلك لكونه التسجيل الأول لتلك الأحاديث والأصل الذي يُرجع إليه.

يقول **الطهراني** بعد كلام طويل في معنى الأصل: «فالأصل من كتب الحديث هو ما كان المكتوب فيه مسموعًا لمؤلفه عن المعصوم، أو عمن سمع منه لا منقولاً عن مكتوب فإنه فرع منه» [(٢)].

---

(١) الذريعة (٢/ ١٣٠).

(٢) الذريعة (٢/ ١٢٦).

ويقول مؤلف كتاب (**دراسة حول الأصول الأربعمائة**) [(١)]: «بلغ الرواة عنه - أي الإمام الصادق - أربعة آلاف رجل، وانصرفت طائفة كبيرة من هؤلاء لضبط ما رووه عن الإمام سماعًا في كتاب خاص في مواضيع الفقه، والتفسير، والعقائد وغيرها، وقد اصطلح التاريخ الشيعي على تسمية هذه الكتب بالأصول، كما حصرها في أربعمائة أصل، وهذا ما نعنيه بالأصول الأربعمائة).

وتحدث المؤلف بعد هذا مباشرة عن الاختلاف حول تحديد مفهوم الأصل، ثم ذكر أسماء أصحاب الأصول، ولكن عددهم لم يبلغ الثمانين، ثم قدم دراسة حول الأصول بصفة عامة، ثم تعريفًا مقتضبًا للأصول الموجودة كاملة، أو الموجود قسم منها، وبلغ العدد ثمانية وعشرين.

وانتهى بعد ذلك إلى نتيجة البحث فقال: -

وقد توصلنا من هذا البحث إلى النتائج التالية:

أولاً: أن الأصل مما اصطلح عليه علماء الشيعة في القرن الخامس الهجري.

ثانيًا: أن المحدثين ذكروا في تحديد مفهوم الأصل أقوالاً كانت في الغالب مجرد حدس وتخمين كما صرح بذلك السيد محسن الأمين.

وأن لكلمة الأصل معنيين:

الأول: المعنى الاصطلاحي وهو عبارة عن الحاوي للحديث المروي سماعًا من الإمام الصادق عليه السلام غالبًا، ومن تأليف رواته عليه السلام، وقد استشهدنا لذلك بنصوص المتقدمين، وأن أغلب من ذكرهم الطوسي والنجاشي في أصحاب الأصول

---

(١) دراسة حول الأصول الأربعمائة (ص ٧)، نقلاً عن كتاب (مع الإثني عشرية في الأصول والفروع)، للدكتور علي السالوس، الجزء الثالث ص ١٠٥

هم من أصحاب الإمام الصادق عليه السلام ودراسة الأصول الموجودة.

الثاني: المعنى اللغوي بمعنى المصدر والمرجع - كما في عصرنا - وذلك حيث تستعمل في غير كتب الحديث من العلوم المختلفة أو تستعمل قبل القرن الخامس الهجري.

ثالثًا: تحديد زمن التأليف بعصر الإمام الصادق عليه السلام أي من روى عنه عليه السلام، وينافي ذلك أن يروي عن أبيه الباقر عليه السلام، أو ابنه الكاظم عليه السلام.

رابعًا: إن أريد من الأصل مفهومه اللغوي فأصول أحاديث الشيعة عددًا ستة آلاف وستمائة - تقريبًا.

وإن أريد مفهومه الاصطلاحي المذكور فلا يزيد على المائة عددًا، والمذكور منها في فهرستي الطوسي والنجاشي لا تزيد على نيف وسبعين أصلاً.

خامسًا: أن أعيان الأصول قد أهملت نظراً لاحتواء الكتب الأربعة وجوامع الحديث لهذه الأصول وغيرها من مصادر أحاديث الشيعة، ولأجل ذلك استغنى المحدثون عن الأصول بأعيانها لوجود مضامينها ورواياتها في هذه الكتب المتأخر تأليفها زمنًا عن زمن تأليف الأصول، ولم أقف حسب تتبعي للأصول التي ذكرها الشيخ الطوسي على أكثر من ثلاثة أصول موجودة اليوم، ومن الكتب التي وصفت بأنها أصول على أكثر من سبعة وعشرين كتابًا، وعساني أوفق للاطلاع عليها في المستقبل.

ويقول **الشهيد الثاني** بهذا الصدد: كان قد استقر أمر الإمامية على أربعمائة مصنف سموها أصولاً فكان عليها اعتمادهم، وتداعت الحال إلى أن ذهب معظم تلك الأصول ولخصها جماعة في كتب خاصة تقريبًا على المتناول، وأحسن ما جمع منها

(الكافي) و **(التهذيب)** و **(الاستبصار)** و **(من لا يحضره الفقيه)**. انتهى كلام المؤلف.

ويعلق الدكتور **علي السالوس** قائلاً: «ولو صح كلامه فإنه يعني أن التدوين كان للآراء والاجتهادات الفقهية وغيرها، كما كان للأحاديث التي رواها الإمام الصادق، والشيعة يرون أن كل ما صدر عنه يعتبر من السنة، ولكن الإمام **الصادق** نفسه لا يمكن أن يرى العصمة لنفسه، أو حق التشريع، ويندر أن يوجد في عصره من يرى عصمته إلا الغلاة.

فما يصح نقله عن الإمام **الصادق** لا يختلف عما ثبت عن الأئمة الأربعة: أبي حنيفة ومالك والشافعي وأحمد، وغيرهم من الأئمة الأعلام إلا فيما نراه من الاختلاف بين هؤلاء الأئمة المجتهدين أنفسهم. أما ما يدون في عصر الإمام **الصادق** افتراء عليه، فإن الافتراء لا يتجاوز عصره والعصور السابقة، ولا يمكن أن يتصل بمن يأتي بعده مما يعد في علم الغيب.

ولسنا هنا في حاجة إلى دراسة هذه الأصول، أو البحث عن أصحابها، ولكن الذي يعنينا هو أن ما يخص الشيعة الإثني عشرية لم يظهر في هذا العصر حتى يدون، ولذا عجبت كل العجب من عنوان أحد هذه الأصول، وقد ذكره المؤلف في (ص ٤٧)، والعنوان: «مقتضب الأثر في الأئمة الإثني عشر) !.. ومن غير الممكن على الإطلاق أن يوضع هذا العنوان في عصر الإمام **الصادق**، فما كان أحد في وقته يعرف أسماء من يأتي بعده، حيث لا يعلم الغيب إلا الله، ولكن يمكن أن يوضع هذا العنوان بعد الإمام الحادي عشر، وتنسب الأقوال المفتراة إلى **الصادق** أو غيره، هذا هو الواقع الذي يمكن أن يكون. فلو نسب هذا العنوان إلى من عاش في عصر **الصادق** فإن هذا يعني أن واضع العنوان يفتري على من عاش في عصر الإمام.

وعلى كل حال بعد قراءة العنوان جاء ما يلي: تأليف أحمد بن محمد بن عياش الجوهري، المتوفى سنة ٤٠١هـ.

إذن عاش المؤلف بعد الإمام الحادي عشر، بل بين وفاة كل منهما قرن ونصف، فهذا هو الذي يتفق مع ما سبق بيانه» [١].

هذا وقد ذكر الطهراني ما يقرب من ١٣٠ أصلاً في كتابه (**الذريعة**)، منها:

- أصل آدم بن الحسين النخاس الكوفي الثقة.
- أصل آدم بن المتوكل أبو الحسن بياع اللؤلؤ الكوفي.
- أصل أبان بن تغلب بن رباح البكري.
- أصل أبان بن عثمان الأحمر البجلي.
- أصل أبان بن محمد البجلي.
- أصل إبراهيم بن أبي البلاد.
- أصل إبراهيم بن عثمان أبي أيوب الخزاز الكوفي.
- أصل إبراهيم بن مسلم بن هلال الضرير الكوفي.
- أصل إبراهيم بن مهزم الأسدي الكوفي.
- أصل إبراهيم بن نعيم أبي صالح العبدي.
- أصل أبي عبد الله بن حماد الأنصاري.
- أصل أحمد بن الحسين بن سعيد بن عثمان القرشي [٢].

وهذه الأصول غير موجودة الآن، إلا أنها مفرَّقة في كتبهم المعتمدة.

(١) مع الإثني عشرية في الأصول والفروع (الجزء الثالث ص ١٠٦).

(٢) الذريعة (٢/ ١٣٥- ١٣٨).

وبالجملة:

يقول **أبو جعفر الطوسي** شيخ طائفتهم: «إن كثيرًا من مصنفي أصحابنا وأصحاب الأصول ينتحلون المذاهب الفاسدة، وإن كانت كتبهم معتمدة!»[1].

وأوضح صاحب **(مقباس الهداية)** جهالة كثير من أصحاب الأصول فقال: «ذكر الطوسي في مقدمة فهرسه بأنه سيبين في كتابه أحوال أصحاب الأصول بانتحالهم مذاهب فاسدة، ولم يف بوعده»[2].

ومن الأمثلة على جهالة أصحاب الأصول ما أورده الطهراني في **(الذريعة)** في ترجمة أبي عبد الله بن حماد الأنصاري فقال: «ولم يُذكر في كتب الرجال ترجمة أبي عبد الله بن حماد»[3].

ومن الأمثلة على رداءة الأصل ما قاله **الطهراني** أيضًا في **(الذريعة)** في ترجمة أحمد بن عمر الحلال: «أحمد بن عمر الحلال بياع الحل وهو الشيرج - دهن السمسم - عده الشيخ الطوسي في رجاله من أصحاب الرضا عليه السلام، وقال كوفي أنماطي ثقة، ردي الأصل»[4].

ثم قال **الطهراني** معلقًا: «يعني لا يعتمد على أصله لاشتماله على ما يشينه من تصحيف أو غلط أو تغييرات وغير ذلك»[5].

* * *

(١) الفهرست للطوسي (ص٣٢).
(٢) مقباس الهداية (٣/ ٢٧).
(٣) الذريعة (٢/ ١٣٨).
(٤) رجال الطوسي (ص٣٥٢) برقم ٥٢١٣
(٥) الذريعة (٢/ ١٣٩).



الفصل الخامس

مراتب الحديث عند الروافض

وفيه مبحثان :

المبحث الأول : مراتب الحديث عند الإخباريين من الروافض

المبحث الثاني : مراتب الحديث عند الأصوليين من الروافض

الفصل الخامس

مراتب الحديث عند الروافض

كما تقدم فإن تقسيم الخبر عند الرافضة إلى صحيح وحسن وضعيف وموثق، إنما هو ناشىء من احتكاك الشيعة بأهل السنة، وتأثرهم بهم، إضافة إلى محاولة الشيعة رد الاعتبار إلى بعض مروياتهم، وإن سلكوا طريق الغش، والتدليس، والتخبط في هذا العلم الذي وضع أساسه وشيد أركانه الجهابذة من علماء أهل السنة، رغم أن الفكر الشيعي يأمر باجتناب أهل السنة والعمل بما يخالفهم.

والروافض ما هم إلا مقلدون لأهل السنة في هذا العلم، وهم لم يقدموا لنا جديدًا إلا ما يختص بمذهبهم، حتى الأمثلة قد داروا حولها وذكروها بالنص من كتب علوم الحديث عند أهل السنة، ولم يستطيعوا أن يقدموا أمثلة جديدة من عندهم إلا في النادر، وذكرنا بعض الأدلة التي تؤيد كلامنا هذا من كتبهم المعتمدة عندهم، وذلك من خلال حديثنا عن نشأة علم الحديث عند الرافضة، فليراجع فإنه مبحث في غاية الأهمية.

وأحب هنا فقط أن أذكركم بقول شيخهم **الحر العاملي** المتوفى سنة ١١٠٤هـ[(١)]:
«الاصطلاح الجديد - تقسيم الحديث - موافق لاعتقاد العامة - أهل السنة -

---

(١) والذي قال فيه عباس القمي: «شيخ المحدثين وأفضل المتبحرين..» (الكنى والألقاب ٢/١٧٦).

واصطلاحهم، بل هو مأخوذ من كتبهم كما هو ظاهر بالتتبع، وكما يفهم من كلام الشيخ حسن وغيره، وقد أمرنا الأئمة عليهم السلام باجتناب طريقة العامة، وقد تقدم بعض ما يدل على ذلك في القضاء في أحاديث ترجيح الحديثين المختلفين وغيرها»[1].

ويتمثل الحديث في المبحثين التاليين:

* * *

(١) وسائل الشيعة (٣٠/ ٢٥٩).

المبحث الأول

مراتب الحديث عند الإخباريين [1] من الروافض

يقول محيي الدين الغريفي: «شجب الأخباريون تنويع الحديث، وعدُّوه من

---

(١) الشيعة الروافض الإمامية الاثنا عشرية فرقتان:

١- الإخباريون: هم الذين يقبلون جميع الأخبار، والروايات التي في كتبهم خاصة الكتب الأربعة المقدمة عندهم وهي: «الكافي) و (الاستبصار) و (من لا يحضره الفقيه) و (التهذيب)، وعلى طريقة هذه الفرقة كان الشيعة الإمامية حتى منتصف القرن السابع تقريبًا، حين قام أحد علمائهم ابن طاوس وصنف كتابًا في مصطلح الحديث أخذه من كتب أهل السنة، وتبعه تلميذه الملقب عندهم بالعلامة الحلي المتوفى سنة ٧٢٦ هـ الذي رد عليه شيخ الإسلام ابن تيمية في كتابه الخالد (منهاج السنة). ثم تتابع الشيعة إلى اعتناق ما أتى به ابن طاوس والحلي، وأطلق عليهم:

٢- الأصوليون: وهم الذين قالوا بعدم صحة كل ما في كتبهم، وأخضعوها للبحث والدراسة، ولم يفعلوا ذلك حبًّا منهم في اتباع الحق والاقتداء بالسنة الصحيحة، وإنما لرد ما يشنع به عليهم أهل السنة من قولهم بتحريف القرآن وغيرها من الطوام والبلايا التي تحفل بها كتبهم.

وأكثر الرافضة في عصرنا هذا من الفرقة الأصولية، ولم يبق من الإخباريين إلا شرذمة قليلون في البحرين، ولا يزال الخلاف بين الفرقتين قائمًا.

ومن علماء الإخباريين: الكليني صاحب (الكافي)، وابن بابويه القمي صاحب (من لا يحضره الفقيه)، والمفيد صاحب (أوائل المقالات)، والحر العاملي صاحب (وسائل الشيعة)، والكاشاني صاحب (الوافي)، والنوري الطبرسي صاحب (مستدرك الوسائل)، ومحمد حسين آل كاشف الغطاء صاحب (أصل الشيعة وأصولها). =

البدع التي يحرم العمل بها، وبسطوا البحث في إبطاله، وإثبات صحة جميع أخبار كتبنا الأربعة [1]، بل جميع الأخبار التي نقلوها عن الكتب المعتبرة، لأنها محفوفة بقرائن تفيد الوثوق بصدورها عن المعصوم. وقد استدل الشيخ يوسف البحراني على ذلك بستة وجوه، وقال: إلى غير ذلك من الوجوه التي أنهيناها في كتاب المسائل إلى اثني عشر وجهًا، وطالب الحق المنصف تكفيه الإشارة، والمكابر المتعسف لا ينتفع ولو بألف عبارة. [2]، كما استدل عليه الشيخ محمد بن الحسن الحر باثنين وعشرين وجهًا في الفائدة التاسعة التي عقدها لإثبات صحة أحاديث جميع الكتب التي جمع منها كتابه **(وسائل الشيعة)**، وحكم بوجوب العمل بها أجمع، وعلى هذه الوتيرة جرى الفيض الكاشاني في كتابه **(الوافي)** [3]. وجميع ما ذكروه يتلخص في دعويين:

الأولى: احتفاف جميع الأخبار التي يستدل بها في الشريعة بقرائن تفيد الوثوق والقطع بصدورها عن المعصوم، فهي حجة بأجمعها، فيبطل تنويعها، لأن مقتضاه عدم حجية بعضها، كضعيف السند.

الثانية: إنحصار الحجة من الأخبار لدى قدماء فقهائنا بما احتف بتلك القرائن، فيكون التنويع بلحاظ رجال السند من الحادثات، والبدع التي يحرم العمل بها» [4].

= ومن علماء الأصوليين: الطوسي صاحب (الاستبصار) و (تهذيب الأحكام)، والمرتضى المنسوب له أو لأخيه (نهج البلاغة)، ومن المعاصرين: الخميني، والخوئي، ومحسن الحكيم، وشريعت مداري، وغيرهم.

(١) وهي الكافي للكليني ومن لايحضره الفقيه للصدوق والتهذيب والاستبصار للطوسي وتقدم الحديث عنها.

(٢) الحدائق الناضرة (١/ ١٥ ٢٤).

(٣) الوافي (١/ ١١).

(٤) راجع: قواعد الحديث (ص ١٦، ١٧) لمحيي الدين الموسوي الغريفي.

ويقول **الحر العاملي**[1] في (**وسائل الشيعة**): «للصحيح عند القدماء، وسائر الإخباريين ثلاثة معان:

أحدها: ما علم وروده عن المعصوم.

وثانيها: ذلك، مع قيد زائد، وهو عدم معارض أقوى منه، بمخالفة التقية، ونحوها.

وثالثها: ما قطع بصحة مضمونه في الواقع، أي: بأنه حكم الله، ولو لم يقطع بوروده عن المعصوم.

وللضعيف عندهم ثلاثة معان، مقابلة لمعنى الصحيح:

أحدها: ما لم يعلم وروده عن المعصوم، بشيء من القرائن.

وثانيها: ما علم وروده، وظهر له معارض أقوى منه.

وثالثها: ما علم عدم صحة مضمونه في الواقع، لمخالفته للضروريات ونحوها»[2].

وبالجملة: فإن الإخباريين من الروافض لا علم لهم بمصطلح الحديث، فهم يتلقون بالقبول كل ما ورد عن أئمتهم في كتب الحديث المعتمدة عندهم، **بل** يرون تواتر كل حديث وكلمة بجميع حركاتها وسكناتها الإعرابية والبنائية وترتيب الكلمات والحروف.

وكتب الحديث هذه أربعة ظهرت في القرنين الرابع والخامس، وأصحابها يرون صحة ما أثبتوا في كتبهم، والروافض ظلوا قرابة ثلاثة قرون بعد ظهور هذه الكتب

(١) وهو من الإخباريين.

(٢) وسائل الشيعة (٣٠/ ٢٧٣، ٢٧٤).

لا يفترقون كثيرًا عن النزعة الإخبارية ، فأول من وضع مصطلح الحديث وبيَّن مراتبه عندهم هو الحسن بن المطهر الحلي الملقب بالعلامة الذي توفي سنة ٧٢٦ هـ [١].

* * *

(١) انظر : ضياء الدراية (ص ٢٣).

المبحث الثاني

مراتب الحديث عند الأصوليين [1] من الروافض

والحديث عندهم ينقسم إلى متواتر وآحاد.

أولاً: المتواتر

وعرفوا الخبر المتواتر بقولهم [2]:

المتواتر **لغة**: عبارة عن مجيء الواحد بعد الواحد بفترة بينهما وفصل، ومنه قوله عز من قائل: ﴿ثُمَّ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا تَتْرَا﴾ [المؤمنون: الآية ٤٤]. أي رسولاً بعد رسول بزمان بينهما.

واصطلاحًا: خبر جماعة بلغوا في الكثرة إلى حد أحالت العادة اتفاقهم وتواطؤهم على الكذب، ويحصل بإخبارهم العلم، وإن كان للخبر مدخلية في إفادة تلك الكثرة العلم.

هذا وقد اتفق أكثر العقلاء على إمكان تحقق الخبر المتواتر وحصول العلم به، والقائلون بإمكان تحقق الخبر المتواتر، وحصول العلم به، اختلفوا فقال أكثرهم: إنه العلم الضروري، وقال جمع: إن ذلك العلم نظري. اهـ

---

(١) وهم الجمهور من الروافض.

(٢) دراسات في علم الدراية (تلخيص مقباس الهداية) لعلي أكبر غفاري (ص ١٨، ١٩)، وانظر: نهاية الدراية (ص ٩٧).

شروط المتواتر [1]

قد ذكروا شروطًا لإفادة المتواتر العلم:

منها ما يتعلق بالسامع ومنها ما يتعلق بالمخبرين.

أ - ما يتعلق بالسامع: فأمران:

١ - أن لا يكون السامع عالمًا بمدلول الخبر اضطرارًا، كمن أخبر آخر عما شاهده.

٢ - أن لا يسبق الخبر المتواتر حصول شبهة، أو تقليد للسامع يوجب اعتقاده نفي موجب الخبر ومدلوله، وأول من شرط هذا الشرط علم الهدى - رضي الله عنه - وتبعه على ذلك المحققون. وهو شرط متين، وبه يندفع احتجاج المشركين، أو اليهود والنصارى وغيرهم على انتفاء معجزات الرسول صلى الله عليه وآله، كانشقاق القمر، وحنين الجذع، وتسبيح الحصا، واحتجاج مخالفينا في المذهب على انتفاء النص على أمير المؤمنين عليه السلام بالإمامة !!

ب - ما يتعلق بالمخبرين، فأمور:

١ - أن يبلغوا في الكثرة إلى حد يمتنع تواطؤهم على الكذب.

٢ - أن يكونوا عالمين بما أخبروا به لا ظانين.

٣ - أن يستندوا في علمهم بذلك إلى الإحساس.

٤ - استواء الطرفين والواسطة في ذلك بأن تكون كل واحدة من الطبقات عالمة بما أخبرت به لا ظانة، لكن الطبقة الأولى عالمة بذلك بالمشاهدة، والثانية والثالثة

(١) دراسات في علم الدراية (ص ٢٠، ٢١).

بالتواتر، والمراد بالطرفين الطبقة الأولى المشاهدون لمدلول الخبر، والطبقة الأخيرة الناقلون عن الواسطة إلى المخبر أخيرًا، والواسطة الطبقة التي بينهما. اهـ

أقسام المتواتر [١]

الأول: لفظي: وهو ما إذا اتحد ألفاظ المخبرين في خبرهم.

والثاني: معنوي: وهو ما إذا تعددت ألفاظهم، ولكن اشتمل كل منها على معنى مشترك بينها بالتضمن والالتزام، وحصل العلم بذلك القدر المشترك بسبب كثرة الإخبار. اهـ

يتضح فيما سبق أثر عقيدة الروافض الباطلة يظهر في المتواتر باشتراطهم (أن لا يسبق الخبر المتواتر حصول شبهة، أو تقليد للسامع يوجب اعتقاده نفي موجوب الخبر ومدلوله) وندرك الأثر هنا عندما نراهم يقولون: وهو شرط متين، وبه يندفع احتجاج مخالفينا في المذهب على انتفاء النص على أمير المؤمنين عليه السلام بالإمامة. فإذا ما نقل بالتواتر أن الرسول ﷺ لم ينص على إمامة أحد من بعده فالاتهام يوجه إلى السامعين، وبذلك يصلون إلى هدفهم بعدم حجية هذا النقل. وعلى العكس من هذا نراهم يذهبون إلى تواتر حديث الثقلين والغدير [٢].

فعقيدة الإمامة توجههم إلى رفض الأخذ بالتواتر أو رفع غيره إلى مرتبته، ما دام الخبر متعلقًا بهذه العقيدة.

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية: «والقوم من أكذب الناس في النقليات، ومن أجهل الناس في العقليات، يصدقون من المنقول بما يعلم العلماء بالاضطرار أنه من الأباطيل،

---

(١) دراسات في علم الدراية (ص ٢١، ٢٢)، وانظر: نهاية الدراية (ص ١٠٠).

(٢) راجع: الأصول العامة للفقه المقارن (ص ١٩٥) وما بعدها.

ويكذبون بالمعلوم من الاضطرار ؛ المتواتر أعظم تواترٍ في الأمة جيلاً بعد جيل، ولا يميزون في نَقَلة العلم ورواة الأحاديث والأخبار بين المعروف بالكذب، أو الغلط أو الجهل بما ينقل، وبين العدل الحافظ الضابط المعروف بالعلم بالآثار»[1].

ثانيًا: أخبار الآحاد

وعرفوا خبر الآحاد بقولهم: هو ما لا ينتهي إلى حد التواتر سواء كان الراوي له واحدًا أو أكثر[2].

وأخبار الآحاد عند الروافض تنقسم إلى أربع مراتب، هي أصول الأقسام وإليها يرجع كل تقسيم آخر، وهذه المراتب هي: الصحيح، والحسن، والموثق، والضعيف.

أ - الصحيح

وعرفوه بقولهم: هو ما اتصل سنده إلى المعصوم بنقل العدل الإمامى عن مثله في جميع الطبقات حيث تكون متعددة[3].

وربما زاد بعضهم قيودًا أخر[4]:

١ - أن يكون العدل ضابطًا، نظرًا إلى أن من كثر الخطأ في حديثه استحق الترك، وأنت خبير بأن قيد العدل يغني عن ذلك لأن المغفل المستحق للترك لا يعدله

(١) منهاج السنة (١/ ٨).

(٢) دراسات في علم الدراية (ص ٢٣) وانظر: نهاية الدراية (ص ١٠٢).

(٣) بحوث في فقه الرجال (ص ٣٣)، وانظر: نهاية الدراية (ص ٢٣٥)، ودراسات في علم الدراية (ص ٢٦)، وسماء المقال (٢/ ٤٢٢).

(٤) راجع: دراسات في علم الدراية (ص ٢٦).

أهل الرجال، وأيضًا فالعدالة تستدعي صدق الراوي، وعدم غفلته، وعدم تساهله عند التحمل والأداء. نعم، لو زيد قيد الضابط توضيحًا لكان أمتن.

٢ - ومنها: أن لا يعتريه شذوذ، اعتبره جمهور العامة [(١)] وأنكر ذلك أصحابنا، نظرًا إلى أن الصحة بالنظر إلى حال الرواة، والشذوذ أمر آخر مسقط للخبر عن الحجية، ولذا قال بعض من عاصرناه: إن عدم الشذوذ شرط في اعتبار الخبر، لا في تسميته صحيحًا.

فخرج (بالاتصال): السند المقطوع في أي مرتبة اتفقت، فإنه لا يسمى صحيحًا وإن كان رواته من رجال الصحيح.

وشمل قوله (إلى المعصوم): النبي والإمام.

وخرج بقوله (بنقل العدل): الحسن.

وبقوله (الإمامي): الموثق.

(في جميع الطبقات): ما اتفق فيه واحد بغير الوصف المذكور، فإنه بسببه يلحق ما يناسبه من الأوصاف، لا بالصحيح . اهـ

وبالجملة: فإنهم متفقون على أن شروط الصحة هي:

١ - اتصال السند إلى المعصوم بدون انقطاع [(٢)].

٢ - أن يكون الرواة إماميين في جميع الطبقات [(٣)].

---

(١) وهم أهل السنة حيث يلقبونهم الروافض بالعامة كما تقدم، ويلقبونهم أيضًا بالنواصب.

(٢) لم يلتزم الروافض بهذا الشرط، حيث إن أسانيدهم ملفقة ومنقطعة ومكذوبة، راجع في بحثنا هذا: الروافض والأسانيد، وأيضًا: الرواة المجهولون في كتب الروافض.

(٣) لم يلتزم الرافضة أيضًا بهذا الشرط، حيث عملوا بأخبار الواقفة والناوسية والفطحية والخطابية وغير ذلك، وكل هؤلاء في عداد الكفار عند الرافضة. راجع في بحثنا هذا: رواة الروافض المطعون فيهم من كتب الرجال المعتمدة عندهم.

٣ - وأن يكونوا كذلك عدولاً [١] ضابطين.

وأثر الإمامة هنا يبدو إلى جانب تحديد المعصوم - في اشتراط إمامية الراوى، فالحديث لا يرقى لمرتبة الصحيح ما لم يكن الرواة من الروافض في جميع الطبقات.

وأول واضع لأقسام الحديث عندهم ابن المطهر الحلي - المتوفى ٧٢٦هـ - يوضح سبب هذا الاشتراط بقوله: «لا تقبل رواية الكافر، وإن علم من دينه التحرز عن الكذب، لوجوب التثبت عند الفاسق، والمخالف من المسلمين، إن كفرناه فكذلك، وإن علم منه تحريم الكذب - خلافًا لأبى الحسن - لاندراجه تحت الآية، وعدم علمه لا يخرجه عن الاسم، ولأن قبول الرواية تنفيذ الحكم على المسلمين، فلا يقبل كالكافر الذي ليس من أهل القبلة. احتج أبو الحسن بأن أصحاب الحديث قبلوا أخبار السلف كالحسن البصرى وقتادة وعمر بن عبيد، مع علمهم بمذهبهم، وإنكارهم على من يقول بقولهم، والجواب المنع من المقدمتين، ومع التسليم فنمنع الإجماع عليه

(١) لم يلتزم الروافض أيضًا بهذا الشرط حيث عملوا بأخبار الملعونيين، والكذابين، والفاسقين ونحو ذلك، راجع في بحثنا هذا: منهج التصحيح والتضعيف عند الروافض، وأيضًا: أحوال رواة الروافض.

ثم إن العدالة ليس لها اعتبار عند علماء الشيعة المتأخرين، لأنها لم تُذكر في النصوص ولا في كلام علماء الشيعة المتقدمين. يقول المجلسي: «ثم اعلم أن المتأخرين من علمائنا اعتبروا في العدالة الملكة، وهي صفة راسخة في النفس تبعث على ملازمة التقوى والمروءة، ولم أجدها في النصوص، ولا في كلام من تقدم على العلامة من علمائنا، ولا وجه لاعتبارها). بحار الأنوار (٨٥/ ٣٢).

كما أن مدار التعديل عند علماء الشيعة هو الظن. يقول محمد باقر : «والمدار في التعديل على ظنون المجتهد). الفوائد الحائرية (ص ٤٨٩). وناقضه أبو القاسم الخوئي بقوله: «قد ثبت بالأدلة الأربعة حرمة العمل بالظن). معجم رجال الحديث (١/ ١٩)، وانظر: رجال الخاقاني (ص ١١)، وكليات في علم الرجال (ص ٢١).

وغيره ليس بحجة. والمخالف غير الكافر لا تقبل روايته أيضًا لاندراجه تحت اسم الفاسق»[١].

يستفاد من هذا: أن الإيمان شرط في الراوي، وخبر الفاسق يجب التأكد من صحته، وغير الجعفرى كافر أو فاسق، فخبره لا يمكن بحال أن يكون صحيحًا، وهنا لا يبدو أثر الإمامة فحسب بل يظهر التطرف والغلو.

ب - الحسن

وعرفوه بقولهم: هو ما اتصل سنده إلى المعصوم بإمامي ممدوح مدحًا مقبولاً معتدًّا به، غير معارض بذم، من غير نص على عدالته، مع تحقق ذلك في جميع مراتب رواة طريقه، أو في بعضها بأن كان فيهم واحد إمامي ممدوح غير موثق، مع كون الباقي في الطريق من رجال الصحيح، فيوصف الطريق بالحسن لأجل ذلك الواحد.

واحترزوا بكون الباقي من رجال الصحيح عما لو كان دونه، فإنه يلحق بالمرتبة الدنيا، كما لو كان فيه واحد ضعيف فإنه يكون ضعيفًا، أو واحد غير إمامي عدل، فإنه يكون من الموثق. وبالجملة فيتبع أخس ما فيه من الصفات حيث تتعدد[٢]. اهـ

وبالجملة: فإنهم متفقون على أن شروط الحسن هي:

١- اتصال السند إلى المعصوم بدون انقطاع.

٢ - أن يكون جميع الرواة إماميين.

٣ - وأن يكونوا ممدوحين مدحًا مقبولاً معتدًّا به، دون معارضة بذم، وبالطبع الذم غير المقبول لا يعتد به.

---

(١) تهذيب الوصول إلى علم الأصول (ص ٧٧، ٧٨).

(٢) دراسات في علم الدراية (ص ٢٨)، وانظر: بحوث في فقه الرجال (ص ٣٣)، ونهاية الدراية (ص ٢٥٩).

٤ - ألا ينص على عدالة الراوي، فلو كان الرواة عدولاً لأصبح الحديث صحيحًا.

٥- تحقق ذلك في جميع مراتب رواة طريقه، أو في بعضها. يفهم من هذا أن جميع الرواة غير ثابتي العدالة، أو بعضهم كذلك والآخرين عدول، فالمعروف أن الحديث يحمل على أدنى مرتبة في الرواة - فلو فقد شرطًا آخر غير العدالة لما أصبح حسنًا.

ويقول صاحب (**ضياء الدراية**): «ألفاظ المدح على ثلاثة أقسام:

أ - ما له دخل في قوة السند، مثل صالح وخير.

ب - ما له دخل في قوة المتن لا في السند، مثل فهيم وحافظ.

ج - ما ليس له دخل فيهما، مثل شاعر وقارئ.

فالأول يفيد في كون السند حسنًا أو قويًا، والثاني ينفع في مقام الترجيح، والثالث لا عبرة له في المقامين، بل هو من المكملات).

ويقول عن الجمع بين القدح والمدح: «القدح بغير فساد المذهب قد يجامع المدح لعدم المنافاة بين كونه ممدوحًا من جهة، ومقدوحًا من جهة أخرى» [١].

وأثر عقيدة الإمامة في هذا النوع يبدو فيما يأتي:

١ - اشتراط إمامية الراوي.

٢ - قبول رواية الإمامي غير ثابت العدالة، ورفض رواية غير الإمامي كائنًا من كان، وبالغًا ما بلغ من العدالة والتقوى والورع.

٣ - قبول رواية الإمامى الممدوح، المقدوح أحيانًا، بشرط ألا يكون القدح بفساد

(١) راجع: ضياء الدراية (ص ٢٤).

المذهب، وفساد المذهب يعني الخروج عن الخط الجعفرى، فهذا قدح لا يغتفر.

ج - الموثق

وعرفوه بقولهم: هو ما اتصل سنده إلى المعصوم بمن نص الأصحاب على توثيقه، مع فساد عقيدته، بأن كان من أحد الفرق المخالفة للإمامية، وإن كان من الشيعة، مع تحقق ذلك في جميع رواة طريقه، أو بعضهم، مع كون الباقين من رجال الصحيح. وإلا فلو كان في الطريق ضعيف تبع السند الأخس وكان ضعيفًا [1].

وبالجملة: فإنهم متفقون على أن شروط الموثق هي:

١ - اتصال السند إلى المعصوم.

٢ - أن يكون الرواة غير إماميين، ولكنهم موثقون من الجعفرية على وجه الخصوص.

٣ - أو يكون بعضهم كذلك، والآخرون من رجال الصحيح، حتى لا يدخله ضعف آخر، فيكفي أن دخل في الطريق من ليس بإمامي.

وأثر عقيدة الإمامة هنا يبدو فيما يأتي:

١ - جعل الموثق بعد الصحيح والحسن لوجود غير الجعفرية في السند.

٢ - التوثيق لا يكون إلا من الجعفرية أنفسهم، ولذلك قال صاحب ضياء الدراية: «توثيق المخالف لا يكفينا، بل الموثق عندهم ضعيف عندنا، والمدار في الموثق إنما هو توثيق أصحابنا» [2].

---

(١) دراسات في علم الدراية (ص٣٠)، وبحوث في فقه الرجال (ص ٣٣)، وسماء المقال (ص ٤٤٣).

(٢) ضياء الدراية (ص ٢٥).

فالتوثيق إذن لا يخرج عن النطاق الرافضي.

٣ - مع هذا النوع من التوثيق لا يدخل السند مع الموثقين إلا رجال الصحيح، وعلى الرغم من ذلك يبقى هذا القسم في المرتبة الثالثة.

د - الضعيف

وعرفوه بقولهم: هو مالم يجتمع فيه شرط أحد الأقسام السابقة، بأن اشتمل طريقه على مجروح بالفسق ونحوه، أو على مجهول الحال، أو ما دون ذلك كالوضاع[١].

يقول **علي أكبر غفاري**: «وقد أوضح ذلك بعض من عاصرناه بأن الضعيف ما لم يدخل في أحد الأقسام السابقة بجرح جميع سلسلة سنده بالجوارح، أو بالعقيدة مع عدم مدحه بالجوارح، أو بهما معًا، أو جرح البعض بأحدها، أو بهما، أو جرح البعض بأحد الأمرين مع جرح الآخر بالأمر الآخر، أو بهما معًا وهكذا، سواء كان الجرح من جهة التنصيص عليه، أو الاجتهاد، أو من جهة أصالة عدم أسباب المدح والاعتبار، سواء جعلنا الأصل هو الفسق والجرح، أو قلنا بأنه لا أصل هناك، ولا فرق في صورة اختصاص الجرح بالبعض بين كون الباقي أو بعض الباقي من أحد أقسام القوي، أو الحسن، أو الموثق، أو الصحيح، بل أعلاه لما مر من تبعية الوصف لأخس الأوصاف» [٢].

مما سبق يتبين أن الروافض في تعريفهم للحديث الصحيح اعتبروا غير الجعفري كافرًا أو فاسقًا، فروايته ضعيفة غير مقبولة، ولا تقبل من غير الجعفري إلا من نال توثيق الجعفرية.

---

(١) دراسات في علم الدراية (ص ٣٢)، وبحوث في فقه الرجال (ص ٣٣).
(٢) دراسات في علم الدراية (ص ٣٢، ٣٣).

وعلى هذا الأساس يرفضون الأحاديث الثابتة عن الخلفاء الراشدين الثلاثة وغيرهم من أجلاء الصحابة، والتابعين، وأئمة المحدثين والفقهاء، ما داموا لا يؤمنون بعقيدة الإمامية الإثني عشرية، فالروايات التي يدخل في سندها أي من هؤلاء الصديقين الصالحين الأئمة الأعلام الأمناء، تعتبر روايات غير معتبرة في نظر هؤلاء القوم الذين لا يكادون يفقهون حديثًا.





الفصل السادس

الإسناد وأهميته

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: تعريف السند والمتن

المبحث الثاني: أهمية الإسناد وعناية علماء أهل السنة به

المبحث الثالث: الروافض والأسانيد

الفصل السادس

الإسناد وأهميته

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول

تعريف السند والمتن

السند هو: الإخبار عن طريق المتن.

وهو مأخوذٌ:

- إما من السند، وهو ما ارتفع وعلا عن سفح الجبل، لأن المسند يرفعه إلى قائله.

- أو من قولهم: فلان سند أي معتمد.

فسمي الإخبار عن طريق المتن سندًا لاعتماد الحفاظ في صحة الحديث وضعفه عليه.

وأما الإسناد فهو: رفع الحديث إلى قائله.

والمحدثون يستعملون السند والإسناد لشيء واحد.

والمتن في اصطلاح المحدثين: ما ينتهي إليه غاية السند من الكلام.

وهو مأخوذٌ:

- إما من المماتنة وهي المباعدة في الغاية، لأن المتن غاية السند.

- أو من متنت الكبش إذا شققت جلدة بيضته واستخرجتها، وكأن المسند استخرج المتن بسنده.

- أو من المتن وهو ما صلب وارتفع من الأرض، لأن المسند يقويه بالسند ويرفعه إلى قائله.

- أو من تمتين القوس بالعصب وهو شدها به وإصلاحها [١].

* * *

(١) راجع: المنهل الروي (ص ٢٩).

المبحث الثاني

أهمية الإسناد وعناية علماء أهل السنة به

لقد شَرَّفَ الله تعالى هذه الأمة المحمدية بعلم الإسناد، ولم يشركها في ذلك أحد من الأمم على مر العصور، فقامت هذه الأمة بحمد الله وتوفيقه بهذا العلم خير قيام، لأنه من باب النصيحة لله ولكتابه ولرسوله، ولأنه العلم الذي يُعرف به صحيح الأخبار والأحاديث من ضعيفها وموضوعها. . إلخ.

وللإسناد منزلة رفيعة في الإسلام، فالقرآن الكريم قد نُقل إلينا بالسند المتواتر عن رسول الله ﷺ، ولا يزال كذلك إلى يومنا هذا، والسنة المطهرة نقلت إلينا بالإسناد المتصل إلى رسول الله ﷺ.

والإسناد من خصائص هذه الأمة، ليست لغيرها من الأمم.

قال **أبو علي الجبائي**: «خص الله تعالى هذه الأمة بثلاثة أشياء لم يعطها من قبلها: الإسناد، والأنساب، والإعراب»[(١)].

ويقول **ابن حزم**: «نقل الثقة عن الثقة يبلغ به النبي ﷺ مع الاتصال، خص الله به المسلمين دون سائر الملل، وأما مع الإرسال والإعضال، فيوجد في كثير من اليهود، ولكن لا يقربون فيه من موسى قربنا من محمد ﷺ، بل يقفون بحيث يكون بينهم وبين موسى أكثر من ثلاثين عصرًا، وإنما يبلغون إلى شمعون ونحوه».

---

(١) تدريب الراوي (٢/ ١٦٠).

قال: «وأما النصارى فليس عندهم من صفة هذا النقل إلا تحريم الطلاق فقط، وأما النقل بالطريق المشتملة على كذاب، أو مجهول العين، فكثير في نقل اليهود والنصاري».

قال: «وأما أقوال الصحابة والتابعين فلا يمكن لليهود أن يبلغوا إلى صاحب نبي أصلاً، ولا إلى تابع له، ولا يمكن للنصارى أن يصلوا إلى أعلى من شمعون وبولص»[1].

وقال **محمد بن حاتم بن المظفر**: «إن الله أكرم هذه الأمة وشرفها وفضلها بالإسناد، وليس لأحد من الأمم كلها قديمها وحديثها إسناد، وإنما هي صحف في أيديهم، وقد خلطوا بكتبهم أخبارهم، فليس عندهم تمييز بين ما نزل من التوراة والإنجيل، وبين ما ألحقوه بكتبهم من الأخبار التي أخذوها عن غير الثقات..»[2].

وقال شيخ الإسلام **ابن تيمية**: «علم الإسناد والرواية، مما خص الله به أمة محمد ﷺ وجعله سُلمًا إلى الدراية، فأهل الكتاب لا إسناد لهم يأثرون به المنقولات، وهكذا المبتدعون من هذه الأمة أهل الضلالات، وإنما الإسناد لمن أعظم الله عليه المنة، أهل الإسلام والسنة، يفرقون به بين الصحيح والسقيم والمعوج والقويم، وغيرهم من أهل البدع والكفار إنما عندهم منقولات يأثرونها بغير إسناد، وعليها من دينهم الاعتماد، وهم لا يعرفون فيها الحق من الباطل، ولا الحالي من العاطل.

وأما هذه الأمة المرحومة، وأصحاب هذه الأمة المعصومة، فإن أهل العلم منهم والدين، هم من أمرهم على يقين، فظهر لهم الصدق من المين، كما يظهر الصبح

(١) راجع: الفصل في الملل والنحل (٢/ ٦٩، ٧٠)، وتدريب الراوي (٢/ ١٥٩).

(٢) فتح المغيث (٣/ ٣).

لذي عينين، عصمهم الله أن يجمعوا على خطأ في دين الله معقول أو منقول، وأمرهم إذا تنازعوا في شيء أن يردوه إلى الله والرسول كما قال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنكُمۡۖ فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمۡ تُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِۚ ذَٰلِكَ خَيۡرٞ وَأَحۡسَنُ تَأۡوِيلًا﴾[النساء: الآية ٥٩]» [١].

ومن دلائل اهتمام هذه الأمة بالإسناد، ورجال الإسناد، ما يلي:

قال **عبد الله بن المبارك**: «الإسناد من الدين، لولا الإسناد لقال من شاء ما شاء»[٢].

وعنه أيضًا أنه قال: «بيننا وبين القوم القوائم» يعني: الإسناد [٣].

وقال **محمد بن سيرين**: «إن هذا العلم دين فانظروا عمن تأخدون دينكم» [٤].

وقال أيضًا: «لم يكونوا يسألون عن الإسناد، فلما وقعت الفتنة قالوا: سموا لنا رجالكم، فينظر إلى أهل السنة فيؤخذ حديثهم، وينظر إلى أهل البدع فلا يؤخذ حديثهم» [٥].

وعن **ابن أبي الزناد** عن **أبيه** قال: «أدركت بالمدينة مائة كلهم مأمون، ما يؤخذ عنهم الحديث، يقال: ليس من أهله» [٦].

وحكى **الأوزاعي** عن **سليمان بن موسى** قال: «لقيت طاوسًا فقلت: حدثني فلان

---

(١) مجموع الفتاوى (١/ ٩).

(٢) مقدمة صحيح مسلم (١/ ١٢)، والمحدث الفاصل (ص ٢٠٩).

(٣) مقدمة صحيح مسلم (١/ ١٢).

(٤) مقدمة صحيح مسلم (١/ ١٢).

(٥) مقدمة صحيح مسلم (١/ ١٢).

(٦) مقدمة صحيح مسلم (١/ ١٢).

كيت وكيت قال: إن كان صاحبك مليًا [1] فخذ عنه» [2].

ويقول أبو عبد الله الحاكم: «لولا الإسناد وطلب هذه الطائفة له، وكثرة مواظبتهم على حفظه، لدرس منار الإسلام، ولتمكن أهل الإلحاد والبدع منه بوضع الأحاديث، وقلب الأسانيد، فإن الأخبار إذا تعرت عن وجود الأسانيد فيها كانت بترا» [3].

إلى غير ذلك من أقوال علماء أهل السنة والتي يطول المقام بذكرها.

وقد قام محدثو أهل السنة بدور عظيم في وضع المعايير والمقاييس لمعرفة الأسانيد في رواية أحاديث النبي ﷺ من حيث الاتصال والانقطاع، وبحثوا هذه المعايير في علوم الحديث تحت مواضع معينة كالمتصل، والمسند، والمعنعن، والمؤنن، والمسلسل، والعالي، والنازل، والمزيد في متصل الأسانيد. ومن حيث الانقطاع، كالمنقطع، والمرسل، والمعلق، والمعضل، والمدلس، والمرسل الخفي.

ويلغ من تطور هذا العلم والاهتمام به أن أُلفت بعض كتب الحديث فيه على المسانيد، وهي تلك المصنفات الحديثية التي أفرد فيها إسناد الصحابي عن غيره من الصحابة، صحيحًا كان أو حسنًا أوضعيفًا.

وقد بلغ من اهتمامهم بالإسناد قيامهم بتأليف كتبًا في جمع طرق بعض الأحاديث، كطرق حديث: إن لله تسعة وتسعين اسمًا، لأبي نعيم الأصبهاني، وغيره كثير.

---

(١) مليا: يعني ثقة ضابطًا متقنًا يوثق بدينه ومعرفته يعتمد عليه كما يعتمد الملي بالمال ثقة بذمته.

(٢) مقدمة صحيح مسلم (١/ ١٢).

(٣) معرفة علوم الحديث (ص ٤٠).

وبيَّنوا أيضًا أصح الأسانيد، وجعلوا معرفة أصح الأسانيد من علوم الحديث، فتتبعوا لذلك أصح أسانيد أهل البيت، وأصح أسانيد عن أبي بكر، وابن عمر، وعائشة، وغيرهم، وأصح أسانيد المكيين والمدنيين، وبالمثل تتبعوا أوهى الأسانيد. وكذلك تلك التصانيف الضخمة التي ألفت في الرجال [١]، فنشأ بذلك علم مستقل من علوم الحديث وهو علم الرجال، وهو علم واسع تتقطع فيه الأنفاس، فمنه كتب معرفة الصحابة، وكتب الطبقات، وكتب الجرح والتعديل، وكتب الأسماء والكنى والألقاب، وكتب المؤتلف والمختلف، وكتب المتفق والمفترق والمتشابه، وكتب الوفيات، وغيرها كثير. وهذه في مجموعها تدل دلالة عظيمة على الجهد المبذول في نقد الأخبار، واهتمامهم بقضية الإسناد وعلومه [٢].

جزى الله علماء أهل السنة خير الجزاء.

وبالجملة: فقد أدرك أهل السنة - ولله الحمد - منذ الصدر الأول أهمية الإسناد، وقَدَّروا هذه النعمة حق قدرها فعملوا على العناية بالأسانيد، والتزام الرواية بها، وذم من يتساهل بها أو يفرِّط فيها، فعظم النفع بها، وأثمرت تلك العناية ثمارًا يانعة.

* * *

(١) وسيأتي الحديث عن بعض هذه التصانيف إن شاء الله تعالى.

(٢) راجع: ضوابط الرواية (ص ٧٢).

المبحث الثالث

الروافض والأسانيد

يعرف المتتبعون للتاريخ الإسلامي جيدًا أن الرافضة أكذب الناس على وجه الأرض، ويدفعهم لكذبهم اللامتناهي أمور متعددة، أهمها: أنهم ربما اعتبروا الكذب والتزوير دينًا لنصرة مذاهبهم الباطلة، ودينهم المنحرف، وخاصة في أخبارهم الخاصة ومعاركهم مع المسلمين.

وكم من راوٍ ومحدث وقصاص منهم تحاشاه أهل النقل من علماء المسلمين من أهل السنة وغيرهم، وتقرأ عن أوصاف شنيعة لرواتهم، وفي الكثير من رواياتهم ما لا يصدقه العقل ولا يقره النقل !

ومن هذا المنطلق نقول: يزعم الروافض أنهم يروون أحاديثهم عن آل البيت، لكن بأي سند ؟ والجواب: بسند منقطع وملفق ومكذوب.

فهذه كتب الروافض تبين أن هناك أهدافًا في وضع الأسانيد للمرويات.

ومن هذه الأهداف ما يلي:

١ - التخلص من تعيير أهل السنة لهم

يقول **الحر العاملي** - المتوفى ١١٠٤هـ - حيث قال معترفًا بالحقيقة: «والفائدة في ذكره - أي السند - دفع تعيير العامة الشيعة بأن أحاديثهم غير معنعنة بل منقولة من

أصول قدمائهم»[١].

وهذا النص يفيد أن الإسناد عندهم غير موجود إلا بعد مواجهتهم للنقد من قِبل أهل السنة.

يقول الدكتور **ناصر القفاري**: «وكأن هذا النص الخطير يفيد - أيضًا - أن الإسناد عندهم غير موجود، وأن رواياتهم كانت بلا زمام ولا خطام، حتى شنع الناس عليهم بذلك، فاتجهوا حينئذ لذكر الإسناد، فالأسانيد التي نراها في رواياتهم هي صنعت فيما بعد، وركبت على نصوص أخذت من أصول قدمائهم، ووضعت هذه الأسانيد لتوقي نقد أهل السنة، وقولهم بأن أسانيد الشيعة غير معنعنة، ولا يستبعد أن يقوم من يتولى صناعة تلك الأسانيد بوضع أسماء رجال لا مسمى لهم، وقد لحظت في دراستي لكتاب سليم بن قيس[٢] - أول كتاب ظهر لهم - أنهم يضعون روايات أو كتبًا لأشخاص لا وجود لهم»[٣].

٢ - تقليد أهل السنة

أكد **الحر العاملي** على أن اصطلاح تقسيم الأحاديث إلى صحيح وغيره، أنه تقليد لأهل السنة حيث قال: «والاصطلاح الجديد موافق لاعتقاد العامة واصطلاحهم، بل هو مأخوذ من كتبهم كما هو ظاهر بالتتبع»[٤].

وهذا من البراهين على أن الرافضة عالة على أهل السنة ولا ينفكون عن تقليدهم في الحديث والتصنيف.

---

(١) وسائل الشيعة (٣٠/ ٢٥٨). والعامة: أهل السنة والجماعة.

(٢) وقد تقدم الحديث عنه.

(٣) أصول مذهب الشيعة (١/ ٣٨٥).

(٤) وسائل الشيعة (٣٠/ ٢٥٩).

٣ - التيمن والبركة

يقول **الحر العاملي**: «والفائدة في ذكره - أي: السند - مجرد التبرك باتصال سلسلة المخاطبة اللسانية»[١].

ويقول **محمد باقر المجلسي** - المتوفى سنة ١١١١هـ -: «فإننا لا نحتاج إلى سند لهذه الأصول الأربعة، وإذا أوردنا سندًا فليس إلا للتيمن والبركة، والاقتداء بسنة السلف !!»[٢].

تهاون الروافض بالأسانيد والمتون

ومن عدم اهتمام الروافض بالرواية والرواة، ما ورد في **(الكافي)** للكليني:

- عن محمد بن مسلم قال: قلت **لأبي عبد الله** عليه السلام: أسمع الحديث منك فأزيد وأنقص ؟ قال: إن كنت تريد معانيه فلا بأس[٣].

- وعن أبي بصير قال: قلت **لأبي عبد الله** عليه السلام: الحديث أسمعه منك أرويه عن أبيك أو أسمعه من أبيك أرويه عنك ؟ قال: سواء إلا أنك ترويه عن أبي أحب إليَّ[٤].

- وعن السكوني، عن **أبي عبد الله** عليه السلام قال: قال أمير المؤمنين عليه السلام: إذا حدثتكم بحديث فأسندوه إلى الذي حدثكم فإن كان حقًا فلكم وإن كان كذبًا فعليه[٥].

---

(١) وسائل الشيعة (٣٠/٢٥٨).
(٢) رسائل أبي المعالي عن المجلسي (ص ٤٥٩).
(٣) أصول الكافي (١/ ٥١).
(٤) أصول الكافي (١/ ٥١).
(٥) أصول الكافي (١/ ٥٢).

- وعن أحمد بن عمر الحلال قال: قلت **لأبي الحسن الرضا** عليه السلام: الرجل من أصحابنا يعطيني الكتاب ولا يقول: اروه عني، يجوز لي أن أرويه عنه؟ قال: فقال: إذا علمت أن الكتاب له فاروه عنه [(١)].

- وعن محمد بن الحسن بن أبي خالد شينولة قال: قلت **لأبي جعفر الثاني** عليه السلام: جعلت فداك إن مشايخنا رووا عن **أبي جعفر وأبي عبد الله** عليهما السلام، وكانت التقية شديدة، فكتموا كتبهم ولم تُروَ عنهم، فلما ماتوا صارت الكتب إلينا فقال: حدثوا بها فإنها حق [(٢)].

قال الشيخ **موسى جار الله** في تعليقه على هذا النص الأخير: «نرى أن التقية جعلت وسيلة إلى وضع الكتب» [(٣)].

ولهذا فقد اعترف بعض علماء الشيعة بضياع مذهب آل البيت بسبب التقية!!

يقول **يوسف البحراني** في (**الحدائق الناضرة**): «الكثير من أخبار الشيعة وردت على جهة التقية التي هي على خلاف الحكم الشرعي واقعًا» [(٤)].

ويقول في موضع آخر: «فلم يعلم من أحكام الدين على اليقين إلا القليل، لامتزاج أخباره بأخبار التقية، كما اعترف بذلك ثقة الإسلام وعلم الأعلام محمد بن يعقوب الكليني نور الله مرقده في جامعه (**الكافي**)، حتى أنه قدس سره تخطى العمل بالترجيحات المروية عند تعارض الأخبار، والتجأ إلى مجرد الرد والتسليم للأئمة الأبرار» [(٥)].

---

(١) أصول الكافي (١/ ٥٢).

(٢) أصول الكافي (١/ ٥٣).

(٣) الوشيعة (ص ٤٧).

(٤) الحدائق الناضرة (١/ ٨٩).

(٥) الحدائق الناضرة (١/ ٥).

ومن يضمن لهم ولاسيما في ظروف الخوف والتقية أن تكون هذه الكتب التي صارت إليهم من وضع زنديق أراد إضلال الشيعة، وإبعادهم عن دائرة الإسلام.

يقول **القمي**: «الأخبار الموجودة في كتبنا ما يدل على أن الكذابة والقالة قد لعبت أيديهم بكتب أصحابنا وأنهم كانوا يدسون فيها» [١].

وقد اعترف بعض علمائهم بأن هناك كتبًا كثيرة عندهم هي موضوعة، حيث قال وهو يتحدث عن كتاب سليم بن قيس: «والحق أن هذا الكتاب موضوع لغرض صحيح نظير كتاب الحسنية، وطرائف ابن طاوس، والرحلة المدرسية للبلاغي، وأمثاله» [٢].

ويقول **هاشم معروف الحسيني**: «وتؤكد المرويات الصحيحة عن **الإمام الصادق** عليه السلام وغيره من الأئمة أن المغيرة بن سعيد، وبيانًا، وصائد الهندي، وعمر النبطي، والمفضل، وغيرهم من المنحرفين عن التشيع، والمندسين في صفوف الشيعة، وضعوا بين المرويات عن الأئمة عددًا كبيرًا في مختلف المواضيع). ثم قال: «وجاء عن المغيرة أنه قال: وضعت في أخبار **جعفر بن محمد** - أي: جعفر الصادق - اثني عشر ألف حديث). ثم يقول: «وضل هو وأتباعه زمنًا طويلاً بين صفوف الشيعة يترددون معهم إلى مجلس الأئمة عليهم السلام، ولم ينكشف حالهم إلا بعد أن امتلأت أصول كتب الحديث الأولى بمروياتهم كما تشير إلى ذلك رواية يحيى بن حميد» [٣].

ومن عدم اهتمام الروافض بالأسانيد أيضًا:

أنهم حكموا بصحة كتاب (**نهج البلاغة**) مع أن هذا الكتاب مطعون فيه، فقد

---

(١) القوانين (٢/ ٢٢٢).

(٢) أبو الحسن الشعراني في تعليقه على (الكافي) مع شرحه للمازندراني (٢/ ٣٠٧).

(٣) الموضوعات في الآثار والأخبار (ص ١٥٠).

جُمع بعد أمير المؤمنين بثلاثة قرون ونصف بلا إسناد !!

ويقول **أبو الحسن الشعراني**: «إن أكثر أحاديث الأصول في **(الكافي)** غير صحيحة الإسناد ومع ذلك أورده الكليني معتمدًا عليها لاعتبار متونها، وموافقتها للعقائد الحقة، ولا ينظر في مثلها إلى الإسناد» (١).

ثم إنه قد وقع في كتب الحديث الشيعية الكثير من الأخطاء والاشتباه في الرواة:

يقول **عبد الله المامقاني** - المتوفى ١٣٥١هـ -: «في كثير من الأسانيد قد وقع غلط واشتباه في أسامي الرجال وآبائهم أو كناهم أو ألقابهم» (٢).

وجاء في كتاب **(السرائر)** (٣) - وهو واحد من كتبهم المعتبرة - عن **أبي عبد الله** وفيه: قال - أي راوي الحديث يسأل **أبا عبد الله**: - هؤلاء - يعني بهم أئمة أهل السنة - يأتون بالحديث مستويًا كما يسمعونه، وإنا ربما قدمنا وأخرنا، وزدنا ونقصنا (٤).

نستخلص من ذلك:

١ - عدم ضبط وأمانة وكذب رواة الرافضة بشهادة علمائهم.

٢ - أمانة وضبط أهل السنة والجماعة لهذا الفن.

هذا ولقد تمت صناعة الأسانيد للروايات بأسماء رجال لا وجود لهم:

---

(١) أبو الحسن الشعراني في تعليقه على (الكافي) مع شرحه للمازندراني (١/ ٨).

(٢) تنقيح المقال في علم الرجال (١/ ١٧٧).

(٣) يقول المجلسي عن هذا الكتاب: «كتاب السرائر لا يخفى الوثوق عليه وعلى مؤلفه على أصحاب البصائر». بحار الأنوار (١/ ٣٣).

(٤) السرائر (ص١٦٣).

يقول السيد **أبو طالب** وهو من أئمة الشيعة الزيدية - يقال له: الناطق بالحق -:

«إن كثيرًا من أسانيد الإثني عشرية مبنية على أسماء لا مسمى لها من الرجال).
قال: «وقد عرفت من رواتهم المكثرين من كان يستحل وضع الأسانيد للأخبار المنقطعة إذا وقعت إليه، وحُكي عن بعضهم أنه كان يجمع روايات (برزجمهر) وينسبها إلى الأئمة بأسانيد يضعها، فقيل له في ذلك فقال: ألحق الحكمة بأهلها» [(١)].

ورحم الله شيخ الإسلام **ابن تيمية** حيث قال: «الإسناد من خصائص هذه الأمة، وهو من خصائص الإسلام، ثم هو في الإسلام من خصائص أهل السنة، والرافضة من أقل الناس عناية به إذ كانوا لا يصدقون إلا بما يوافق أهواءهم، وعلامة كذبه - أي عندهم - أنه يخالف هواهم، و لهذا قال عبد الرحمن بن مهدي: أهل العلم يكتبون ما لهم وما عليهم، وأهل الأهواء لا يكتبون إلا ما لهم» [(٢)].

* * *

(١) الحور العين لنشوان الحميري (ص ٧٧).

(٢) منهاج السنة النبوية (٧/ ٣٧).

الفصل السابع

عدالة الصحابة رضي الله عنهم

وفيه ستة مباحث:

المبحث الأول: عدالة الصحابة من القرآن الكريم

المبحث الثاني: عدالة الصحابة من السنة المطهرة

المبحث الثالث: دلالة إجماع الأمة على عدالة الصحابة

المبحث الرابع: عدالة الصحابة من كتب الروافض

المبحث الخامس: موقف الروافض من الصحابة

المبحث السادس: لوازم سب أو تكفير الصحابة رضي الله عنهم

الفصل السابع

عدالة الصحابة [1] رضي الله عنهم

إن الطعن في عدالة رواة السنة النبوية من صحابة رسول الله ﷺ، والتابعين فمن بعدهم إلى الأئمة أصحاب المصنفات الحديثية، من وسائل غلاة المبتدعة الرافضة، والخوارج، والمعتزلة، والزنادقة، وغرضهم من ذلك تحطيم الوسيلة التي وصلت السنة النبوية بها إلينا، وإذا تحطمت الوسيلة يصبح الأصل معتمدًا على لا شيء فيصبح لا شيء.

وقديمًا صرح بذلك أحد الزنادقة فيما رواه **الخطيب البغدادي** في تاريخه عن أبي داود السجستاني قال: لما جاء الرشيد بشاكر - رأس الزنادقة ليضرب عنقه - قال: أخبرني، لم تعلِّمون المتعلم منكم أول ما تعلمونه الرفض - أي الطعن في الصحابة-؟ قال: إنا نريد الطعن على الناقلة، فإذا بطلت الناقلة؛ أوشك أن نبطل المنقول [2].

نعم (إن الصحابة رضي الله عنهم هم حجر الزاوية في بناء الأمة المسلمة، عنهم قبل غيرهم تلقت الأمة كتاب الله عز وجل، وسنة رسول الله ﷺ، وعرفت تعاليم

---

(١) قال ابن حجر في تعريف الصحابي: «كل مسلم لقي النبي ﷺ، مؤمنًا به، ومات على ذلك». الإصابة (١/ ٣٥٣).

وراجع عقيدة الروافض في الصحابة في كتابنا: عقائد الشيعة الإمامية الإثني عشرية الرافضة. طبعة دار اليقين بالمنصورة.

(٢) تاريخ بغداد (٤/ ٣٠٨).

الإسلام، فالغض من شأنهم والتحقير لهم، بل النظر إليهم بالعين المجردة من الاعتبار، لا يتفق والمركز السامي الذي تبوءوه، ولا يوائم المهمة الكبرى التي انتدبوا لها ونهضوا بها.

كما أن الطعن فيهم، والتجريح لهم، يزلزل بناء الإسلام، ويقوض دعائم الشريعة، ويشكك في صحة القرآن، ويضيع الثقة بسنة سيد الأنام.

لذلك عنى علماء الإسلام قديمًا وحديثًا بالدفاع عن عرين الصحابة، لأنه دفاع عن عرين الإسلام، ولم يكن ذلك الدفاع نزوة هوى، ولا عصبية ؛ بل كان نتيجة لدراسات تحليلية وأبحاث تاريخية، وتحقيقات بارعة واسعة، أحصتهم عددًا، ونقدتهم فردًا فردًا، وعرضتهم على أدق موازين الرجال ؛ مما تباهي به الأمة الإسلامية كافة الأمم والأجيال.

وبعد هذا التحقيق والتدقيق، خرج الصحابة رضي الله عنهم من بوتقة هذا البحث، وإذا هم خير أمة أخرجت للناس، وأسمى طائفة عرفها التاريخ، وأنبل أصحاب لنبي ظهر على وجه الأرض، وأوعى وأضبط جماعة لما استحفظوا عليه من كتاب الله عز وجل، وهدي رسوله ﷺ، وقد اضطر أهل السنة والجماعة، أن يعلنوا رأيهم هذا كعقيدة، وقرروا أن الصحابة كلهم عدول، ولم يشذ عن هذا الرأي إلا المبتدعة، والزنادقة قبحهم الله [١].

وطعون المبتدعة والزنادقة قديمًا وحديثًا في صحابة رسول الله ﷺ كثيرة.

ومعنى عدالة الصحابة: أنهم لا يتعمدون الكذب على رسول الله ﷺ، لما اتصفوا به من قوة الإيمان، والتزام التقوى والمروءة، وسمو الأخلاق والترفع عن سفاسف الأمور.

---

(١) مناهل العرفان بتصرف (١/ ٢٢٢).

وليس معنى عدالتهم أنهم معصومون من المعاصي، أو من السهو أو الغلط، فإن ذلك لم يقل به أحد من أهل العلم.

ومما ينبغي أن يعلم أن الذين قارفوا إثمًا ثم حُدُّوا - كان ذلك كفارة لهم - وتابوا وحسنت توبتهم، وهم في نفس الوقت قلة نادرة جدًّا ؛ لا ينبغي أن يغلب شأنهم وحالهم على حال الألوف المؤلفة من الصحابة الذين ثبتوا على الجادة، والصراط المستقيم، وجانبوا المآثم، والمعاصي ما كبر منها وما صغر، وما ظهر منها وما بطن، والتاريخ الصادق أكبر شاهد على هذا.

ويؤكد ما سبق الإمام ابن الأنباري بقوله: «وليس المراد بعدالتهم ثبوت العصمة لهم، واستحالة المعصية منهم، وإنما المراد: قبول رواياتهم من غير تكلف بحث عن أسباب العدالة وطلب التزكية، إلا أن يثبت ارتكاب قادح، ولم يثبت ذلك ولله الحمد! فنحن على استصحاب ما كانوا عليه في زمن رسول الله ﷺ، حتى يثبت خلافه، ولا التفات إلى ما يذكره أهل السير، فإنه لا يصح، وما صح فله تأويل صحيح» (١).

إن قضية عدالة الصحابة أمر مجمع عليه بين أهل السنة، ومنهم أئمة المذاهب الأربعة، وغيرها من المذاهب المتبوعة كالظاهرية، وأتباع الأوزاعي، وغيرهم ممن انقرضوا الآن، والمخالف لهذه القضية محجوج بالآيات المستفيضة، والسنة الصحيحة في تعديل كل صحابة النبي ﷺ.

ويتجلى ذلك في المباحث التالية:

(١) فتح المغيث للسخاوى (٣/ ١١٥)، وإرشاد الفحول (١/ ١٠١).

المبحث الأول

عدالة الصحابة من القرآن الكريم

١- قال تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِّتَكُونُوا۟ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ وَيَكُونَ ٱلرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا﴾ [البَقَرَة: الآية ١٤٣].

ووجه الاستدلال بهذه الآية على عدالة الصحابة رضي الله عنهم أن وسطًا بمعنى عدولاً خيارًا [١].

ويؤيد ذلك ما أخرجه الترمذي في سننه عن بهز بن حكيم عن أبيه عن جده: أنه سمع النبي ﷺ يقول في قوله: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾ [آل عِمرَان: الآية ١١٠] قال ﷺ: «**إنكم تتمون سبعين أمة أنتم خيرها وأكرمها على الله**» [٢].

وهذا اللفظ وان كان عامًّا فالمراد به الخاص، وقيل: هو وارد في الصحابة دون غيرهم [٣].

---

(١) راجع: جامع البيان (٢/٨)، والجامع لأحكام القرآن (٢/١٤٨)، وتفسير القرآن العظيم (١/٥١٩).

(٢) حسن: أخرجه الترمذي في سننه كتاب: تفسير القرآن، تفسير سورة آل عمران، برقم (٣٠٠١) وقال: هذا حديث حسن، وابن ماجه في سننه كتاب: الزهد، باب: صفة أمة محمد ﷺ، برقم (٤٢٨٨). وحسنه الألباني كما في مشكاة المصابيح برقم (٦٢٨٥).

(٣) الكفاية (ص ٤٦).

٢- وقال عز وجل: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ﴾ [آل عِمران: الآية ١١٠].

ووجه دلالة هذه الآية على عدالة الصحابة رضي الله عنهم أنها أثبتت الخيرية المطلقة لهذه الأمة على سائر الأمم قبلها، وأول من يدخل في هذه الخيرية المخاطبون بهذه الآية مباشرة عند النزول، وهم الصحابة الكرام رضي الله عنهم، وذلك يقتضي استقامتهم في كل حال، وجريان أحوالهم على الموافقة دون المخالفة، ومن البعيد أن يصفهم الله عز وجل بأنهم خير أمة، ولا يكونوا أهل عدل واستقامة، وهل الخيرية إلا ذلك؟

كما أنه لا يجوز أن يخبر الله تعالى بأنه جعلهم أمة وسطًا - أي: عدولاً - وهم على غير ذلك، فيصح أن يطلق على الصحابة أنهم خير أمة بإطلاق، وأنهم وسط - أي عدولاً - بإطلاق[١].

وهكذا سائر الآيات التي جاءت بمدحهم قال تعالى: ﴿لِلْفُقَرَاءِ الْمُهَاجِرِينَ الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِن دِيَارِهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِّنَ اللَّهِ وَرِضْوَانًا وَيَنصُرُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ أُولَئِكَ هُمُ الصَّادِقُونَ ۝٨ وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ مِن قَبْلِهِمْ يُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ وَلَا يَجِدُونَ فِي صُدُورِهِمْ حَاجَةً مِّمَّا أُوتُوا وَيُؤْثِرُونَ عَلَى أَنفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ وَمَن يُوقَ شُحَّ نَفْسِهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [الحشر: ٨-٩].

فالصادقون هم المهاجرون، والمفلحون هم الأنصار، بهذا فسر أبو بكر الصديق هاتين الكلمتين من الآيتين، حيث قال في خطبته يوم السقيفة مخاطبًا الأنصار: إن الله سمانا الصادقين، وسماكم المفلحين، وقد أمركم أن تكونوا حيثما كنا، فقال: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَكُونُوا مَعَ الصَّادِقِينَ﴾[٢].

(١) الموافقات (٤/ ٧٦) بتصرف.

(٢) العواصم من القواصم (٦٢).

فهذه الصفات الحميدة في هاتين الآيتين كلها حققها المهاجرون والأنصار من أصحاب رسول الله ﷺ، واتصفوا بها، ولذلك ختم الله صفات المهاجرين بالحكم بأنهم صادقون، وختم صفات الذين آزروهم ونصروهم وآثروهم على أنفسهم بالحكم لهم بأنهم مفلحون، وهذه الصفات العالية لا يمكن أن يحققها قوم ليسوا بعدول.

وحتى الآيات التي جاء فيها عتاب لهم أو لبعضهم، شاهدة بعدالتهم حيث غفر الله لهم ما عاتبهم فيه وتاب عليهم، قال تعالى: ﴿مَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَن يَكُونَ لَهُۥٓ أَسْرَىٰ حَتَّىٰ يُثْخِنَ فِى ٱلْأَرْضِ ۚ تُرِيدُونَ عَرَضَ ٱلدُّنْيَا وَٱللَّهُ يُرِيدُ ٱلْءَاخِرَةَ ۗ وَٱللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴿٦٧﴾ لَّوْلَا كِتَٰبٌ مِّنَ ٱللَّهِ سَبَقَ لَمَسَّكُمْ فِيمَآ أَخَذْتُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴿٦٨﴾ فَكُلُوا۟ مِمَّا غَنِمْتُمْ حَلَٰلًا طَيِّبًا ۚ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [الأنفال: ٦٧-٦٩]. وتأمل ختام العتاب ﴿إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ وهل بعد مغفرة الله عز وجل من شيء ؟ !

وقال تعالى: ﴿وَعَلَى ٱلثَّلَٰثَةِ ٱلَّذِينَ خُلِّفُوا۟ حَتَّىٰٓ إِذَا ضَاقَتْ عَلَيْهِمُ ٱلْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ وَضَاقَتْ عَلَيْهِمْ أَنفُسُهُمْ وَظَنُّوٓا۟ أَن لَّا مَلْجَأَ مِنَ ٱللَّهِ إِلَّآ إِلَيْهِ ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ لِيَتُوبُوٓا۟ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلتَّوَّابُ ٱلرَّحِيمُ﴾ [التوبة: الآية ١١٨]. وتأمل ختام الآية ﴿إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلتَّوَّابُ ٱلرَّحِيمُ﴾.

٣ - ويقول عز من قائل: ﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِ ۚ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلْكُفَّارِ رُحَمَآءُ بَيْنَهُمْ ۖ تَرَىٰهُمْ رُكَّعًا سُجَّدًا يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِّنَ ٱللَّهِ وَرِضْوَٰنًا ۖ سِيمَاهُمْ فِى وُجُوهِهِم مِّنْ أَثَرِ ٱلسُّجُودِ ۚ ذَٰلِكَ مَثَلُهُمْ فِى ٱلتَّوْرَىٰةِ ۚ وَمَثَلُهُمْ فِى ٱلْإِنجِيلِ كَزَرْعٍ أَخْرَجَ شَطْـَٔهُۥ فَـَٔازَرَهُۥ فَٱسْتَغْلَظَ فَٱسْتَوَىٰ عَلَىٰ سُوقِهِۦ يُعْجِبُ ٱلزُّرَّاعَ لِيَغِيظَ بِهِمُ ٱلْكُفَّارَ ۗ وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ مِنْهُم مَّغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًۢا﴾ [الفتح: الآية ٢٩].

ووجه الاستدلال في الآية على عدالة الصحابة الدينة: أن الله تعالى أخبر أن كل الصحابة الذين صحبوا رسول الله ﷺ متصفون بكل الأوصاف التي يحبها الله ؛ من بغض أعدائه وجهادهم، وحب أوليائه وموالاتهم، وعبادته سبحانه وتعالى ابتغاء مرضاته، لا رياء ولا سمعة.

وهناك العديد من الآيات التي تمدح الصحابة وتثني عليهم، وتثبت عدالتهم، وما ذكرناه فيه كفاية والله المستعان.

* * *

المبحث الثاني

عدالة الصحابة من السنة المطهرة

١ - عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: **«يأتي على الناس زمان، فيغزو فئام**[1] **من الناس فيقولون: فيكم من صاحب رسول الله ﷺ؟ فيقولون: نعم. فيفتح لهم، ثم يأتي على الناس زمان فيغزو فئام من الناس، فيقال: هل فيكم من صاحب أصحاب رسول الله ﷺ؟. فيقولون: نعم. فيفتح لهم، ثم يأتي على الناس زمان، فيغزو فئام من الناس، فيقال: هل فيكم من صاحب من صاحب أصحاب رسول الله ﷺ؟ فيقولون: نعم فيفتح لهم»**[2].

٢ - وعن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: **«لا تسبوا أصحابي، لا تسبوا أصحابي، فوالذي نفسي بيده لو أن أحدكم أنفق مثل أحد ذهبًا ما أدرك مد أحدهم ولا نصيفه»**[3].

---

(١) الفئام: الجماعة الكثيرة.

(٢) أخرجه البخاري، كتاب: الجهاد والسير، باب: من استعان بالضعفاء والصالحين في الحرب، برقم (٢٧٤٠)، ومسلم، كتاب: فضائل الصحابة، باب: فضل الصحابة، برقم (٢٥٣٢).

(٣) أخرجه البخاري، كتاب: فضائل الصحابة، باب: قول النبي ﷺ: **«لو كنت متخذًا خليلًا»**، برقم (٣٤٧٠)، ومسلم، كتاب: فضائل الصحابة، باب: تحريم سب الصحابة، برقم (٢٥٤٠).

٣ - وعن أبي بكرة عن النبي ﷺ قال: «**فليبلغ الشاهد منكم الغائب**»[١].

ففي هذا الحديث أعظم دليل على أن الصحابة كلهم عدول ليس فيهم مجروح، ولا ضعيف إذ لو كان فيهم أحد غير عدل، لاستثنى في قوله ﷺ، ولقال: فليبلغ الشاهد العدل منكم الغائب، فلما أجملهم في الذكر بالأمر بالتبليغ لمن بعدهم، دل ذلك على أنهم كلهم عدول، وكفى بمن عدله رسول الله ﷺ شرفًا.

٤ - وعن عبد الله بن مسعود عن النبي ﷺ قال: «**خير الناس قرني، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم، ثم يجيء قوم تسبق شهادة أحدهم يمينه، ويمينه شهادته**»[٢].

٥ - وعن أبي موسى الأشعري عن النبي ﷺ قال: «**النجوم أَمنةٌ للسماءِ، فإذا ذهبتِ النجوم، أَتى السماءَ ما تُوعدُ، وأَنا أَمَنةٌ لأصحابى، فإذا ذهبتُ أَتى أصحابي ما يُوعدونَ، وأصحابي أَمنةٌ لأمتي، فإذا ذهب أصحابي أتى أمتي ما يُوعَدُون**»[٣].

إلى غير ذلك من الأحاديث التي يطول المقام بذكرها.

وصدق عبد الله بن مسعود حينما قال: إن الله نظر في قلوب العباد، فوجد قلب محمد ﷺ خير قلوب العباد، فاصطفاه لنفسه، فابتعثه برسالته، ثم نظر في قلوب العباد

---

(١) أخرجه البخاري في كتاب: العلم، باب: ليبلغ العلم الشاهد الغائب برقم (١٠٥)، ومسلم في كتاب: القسامة، باب: تغليظ تحريم الدماء والأعراض والأموال، برقم (١٦٧٩).

(٢) أخرجه البخارى في كتاب: فضائل الصحابة، باب: فضائل أصحاب النبى ﷺ، برقم (٣٤٥١)، ومسلم في كتاب: فضائل الصحابة، باب: فضل الصحابة ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم، برقم (٢٥٣٣).

وهذه الشهادة بالخيرية مؤكدة لشهادة رب العزة: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾ [آل عِمرَان: الآية ١١٠].

(٣) أخرجه مسلم في كتاب: فضائل الصحابة، باب: بيان أن بقاء النبى ﷺ آمان لأصحابه، وبقاء أصحابه أمان للأمة، برقم (٢٥٣١).

بعد قلب محمد ﷺ، فوجد قلوب أصحابه خير قلوب العباد، فجعلهم وزراء نبيه ﷺ، يقاتلون عن دينه [(١)].

يقول الشيخ **محمد الزرقاني** رحمه الله: «فأنت ترى من هذه الشهادات العالية في الكتاب والسنة، ما يرفع مقام الصحابة إلى الذروة، وما لا يترك لطاعن فيهم دليلاً، ولا شبهة دليل.

والواقع أن العقل المجرد من الهوى والتعصب، يحيل على الله في حكمته ورحمته، أن يختار لحمل شريعته الختامية أمة مغموزة، أو طائفة ملموزة، تعالى الله عن ذلك علوًّا كبيرًا.

ومن هنا كان توثيق هذه الطبقة الكريمة طبقة الصحابة، يعتبر دفاعًا عن الكتاب والسنة وأصول الإسلام من ناحية، ويعتبر إنصافًا أدبيًّا لمن يستحقونه من ناحية ثانية، ويعتبر تقديرًا لحكمة الله البالغة في اختيارهم لهذه المهمة العظمى من ناحية ثالثة.

كما أن توهينهم والنيل منهم، يعد غمزًا في هذا الاختيار الحكيم، ولمزًا في ذلك الاصطفاء والتكريم، فوق ما فيه من هدم الكتاب والسنة والدين» [(٢)].

* * *

(١) أخرجه أحمد في مسنده (١/ ٣٧٩)، وقال الهيثمي في مجمع الزوائد (١/ ٤٢٨): رواه أحمد والبزار والطبراني في الكبير ورجاله موثقون.

(٢) مناهل العرفان في علوم القرآن (١/ ٢٣٣).

المبحث الثالث

دلالة إجماع الأمة على عدالة الصحابة

أجمعت الأمة - إلا من شذ ممن لا يعتد بخلافهم - على ما سبق من تعديل الله عز وجل ورسوله ﷺ، للصحابة أجمع، والنقول في هذا الإجماع كثيرة عن علماء الأمة، من المحدثين، والفقهاء، والأصوليين.

يقول **الخطيب البغدادي**: «إنه لو لم يرد من الله عز وجل ورسوله فيهم شيء مما ذكرناه، لأوجبت الحال التي كانوا عليها من الهجرة، والجهاد، والنصرة، وبذل المهج، والأموال، وقتل الآباء والأولاد، والمناصحة في الدين، وقوة الإيمان واليقين؛ القطع على عدالتهم، والاعتقاد لنزاهتهم، وأنهم أفضل من جميع المعدلين والمزكين، الذين يجيئون من بعدهم أبد الآبدين هذا مذهب كافة العلماء ومن يعتد بقوله من الفقهاء» (١).

وقال **ابن الصلاح**: «للصحابة بأسرهم خصيصة، وهي أنه لا يسأل عن عدالة أحد منهم، بل ذلك أمر مفروغ منه لكونهم على الإطلاق معدلين بنصوص الكتاب، والسنة، وإجماع من يعتد به في الإجماع من الأمة» (٢).

وقال **الإمام الغزالي**: «والذي عليه سلف الأمة، وجماهير الخلف، أن عدالتهم

---

(١) الكفاية (ص ٤٩).

(٢) علوم الحديث (ص ١٧١).

معلومة بتعديل الله عز وجل إياهم، وثنائه عليهم في كتابه، فهو معتقدنا فيهم، إلا أن يثبت بطريق قاطع ارتكاب واحد لفسق مع علمه به، وذلك مما لا يثبت، فلا حاجة لهم إلى التعديل - ثم ذكر بعض ما دل على عدالتهم من كتاب الله عز وجل، وسنة رسوله ﷺ، ثم قال: فأي تعديل أصح من تعديل علام الغيوب سبحانه، وتعديل رسوله ﷺ، كيف ولو لم يرد الثناء لكان فيما اشتهر وتواتر من حالهم في الهجرة، والجهاد، وبذل المهج، والأموال، وقتل الآباء والأهل، في موالاة رسول الله ﷺ، ونصرته، كفاية في القطع بعدالتهم» (١).

فهذه النقول المباركة للإجماع من هؤلاء الأئمة وغيرها كثير، كلها فيها بيان واضح، ودليل قاطع، على أن ثبوت عدالة الصحابة عمومًا بلا استثناء، أمر مفروغ منه، ومسلم به.

فلا يبقى لأحد شك، ولا ارتياب بعد تعديل الله عز وجل، ورسوله ﷺ، وإجماع الأمة على ذلك.

«وإذا تقرر لك عدالة جميع من ثبتت له الصحبة، علمت أنه إذا قال الراوى عن رجل من الصحابة، ولم يسمه كان ذلك حجة، ولا يضر الجهالة، لثبوت عدالتهم على العموم» (٢).

قال **الإمام الجويني**: «ولعل السبب في قبولهم من غير بحث عن أحوالهم، والسبب الذي أتاح الله الإجماع لأجله، أن الصحابة هم نقلة الشريعة، ولو ثبت توقف في رواياتهم، لانحصرت الشريعة على عصر رسول الله ﷺ، ولما استرسلت على سائر الأعصار» (٣).

---

(١) المستصفى (١/ ١٣٠).

(٢) إرشاد الفحول (١/ ١٠١)، وفتح المغيث (٣/ ١١٦).

(٣) البرهان فى أصول الفقه (١/ ٤٠٧)، وإرشاد الفحول (١/ ١٠١).

هذه هي بعض النماذج في حق خيار الخلق بعد الأنبياء والمرسلين صلوات الله عليهم وسلامه، ورضي الله عن الصحابة أجمعين.

ورحم الله شيخ الإسلام **ابن تيمية** حيث قال: «وخيار هذه الأمة هم الصحابة، فلم يكن في الأمة أعظم اجتماعًا على الهدى ودين الحق، ولا أبعد عن التفرق والاختلاف منهم، وكل ما يذكر عنهم مما فيه نقص، فهذا إذا قيس إلى ما يوجد في غيرهم من الأمة كان قليلاً من كثير، وإذا قيس ما يوجد في الأمة إلى ما يوجد في سائر الأمم كان قليلاً من كثير، وإنما يغلط من يغلط أنه ينظر إلى السواد القليل في الثوب الأبيض، ولا ينظر إلى الثوب الأسود الذي فيه بياض»[١].

وصدق **عبد الله بن مسعود** رضي الله عنه حينما قال: «من كان مستنًّا فليستن بمن قد مات، أولئك أصحاب محمد ﷺ، كانوا خير هذه الأمة، أبرها قلوبًا، وأعمقها علمًا، وأقلها تكلفًا، قومٌ اختارهم الله لصحبة نبيه ﷺ، ونقل دينه، فتشبهوا بأخلاقهم وطرائقهم، فهم أصحاب محمد ﷺ، كانوا على الهدى المستقيم»[٢].

أولئك آبائي فجئني بمثلهم ... إذا جمعتنا يا جرير المجامع

غمرنا الله وإياهم برحمته ورضوانه.. آمين.

* * *

(١) منهاج السنة النبوية (٦/ ٣٦٦).

(٢) أخرجه أبو نعيم في الحلية (١/ ٣٥٠)، وانظر: قطف الثمر (١/ ١٤٩)، ومجموع الفتاوى (٣/ ١٢٦).

المبحث الرابع

عدالة الصحابة من كتب الروافض

١ - روى الكليني في كتابه (الكافي) عن منصور بن حازم قال: قلت **لأبي عبد الله** عليه السلام: ما بالي أسألك عن المسألة فتجيبني فيها بالجواب، ثم يجيئك غيري فتجيبه فيها بجواب آخر ؟ فقال: إنا نجيب الناس على الزيادة والنقصان، قال: قلتُ: فأخبرني عن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله صدقوا على محمد صلى الله عليه وآله أم كذبوا ؟ قال: بل صدقوا، قال: قلت فما بالهم اختلفوا ؟ فقال: أما تعلم أن الرجل كان يأتي رسول الله ﷺ فيسأله عن المسألة فيجيبه فيها بالجواب، ثم يجيبه بعد ذلك ما ينسخ ذلك الجواب، فنسخت الأحاديث بعضها بعضًا [١].

٢ - وروى أيضًا عن محمد بن علي الحلبي قال: سمعت **أبا عبد الله** عليه السلام يقول: اختلاف بني العباس من المحتوم، والنداء من المحتوم، وخروج القائم من المحتوم، قلت: وكيف النداء ؟ قال: ينادي مناد من السماء أول النهار: ألا إن عليًّا وشيعته هم الفائزون، وقال: وينادي مناد في آخر النهار: ألا إن عثمان وشيعته هم الفائزون [٢].

٣ - وروى أيضًا عن **أبي عبد الله** أنه كان يأمر بولاية أبي بكر وعمر:

---

(١) أصول الكافي (١/ ٦٥).

(٢) روضة الكافي (٨/ ٣١٠).

عن أبي بصير قال: كنت جالسًا عند **أبي عبد الله** عليه السلام إذ دخلت علينا أم خالد - التي كان قطعها يوسف بن عمر - تستأذن عليه، فقال **أبو عبد الله** عليه السلام: أيسرك أن تسمع كلامها. قال: فقلت: نعم. قال: فأذن لها. قال: وأجلسني معه على الطنفسة. قال: ثم دخلت فتكلمت فإذا امرأة بليغة فسألته عنهما - أي أبا بكر وعمر رضي الله عنهما - فقال لها: توليهما. قالت: فأقول لربي إذا لقيته: إنك أمرتني بولايتهما. قال: نعم [1].

٤ - وروى المجلسي نقلاً عن المفيد في **(المجالس)** عن عوف بن مالك قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ذات يوم: يا ليتني قد لقيت إخواني، فقال له أبو بكر وعمر: أولسنا إخوانك آمنا بك وهاجرنا معك ؟ قال: قد آمنتم وهاجرتم، ويا ليتني قد لقيت إخواني، فأعادا القول، فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: أنتم أصحابي، ولكن إخواني الذين يأتون من بعدكم يؤمنون بي، ويحبوني، وينصروني، ويصدقوني وما رأوني، فيا ليتني قد لقيت إخواني [2].

٥ - ويقول **محمد حسين آل كاشف الغطاء**: «وحين رأى - أي علي بن أبي طالب - أن الخليفتين - أعني الخليفة الأول والثاني، أي: أبا بكر وعمر - بذلا أقصى الجهد في نشر كلمة التوحيد، وتجهيز الجنود، وتوسيع الفتوح، ولم يستأثرا ولم يستبدا، بايع وسالم» [3].

٦ - ويذكر الإمام **زين العابدين** أصحاب محمد عليه الصلاة والسلام، ويدعو لهم بالرحمة والمغفرة، لنصرتهم سيد الخلق في نشر دعوة التوحيد، وتبليغ رسالة الله

---

(١) روضة الكافي (٨/ ١٠١).

(٢) بحار الأنوار (٥٢/ ١٣٢).

(٣) أصل الشيعة وأصولها (ص ١٢٤).

إلى خلقه فيقول: . . فاذكرهم منك بمغفرة ورضوان، اللهم وأصحاب محمد خاصة، الذين أحسنوا الصحبة، والذين أبلوا البلاء الحسن في نصره، وكانفوه وأسرعوا إلى وفادته، وسابقوا إلى دعوته، واستجابوا له حيث أسمعهم حجة رسالته، وفارقوا الأزواج والأولاد في إظهار كلمته، وقاتلوا الآباء والأبناء في تثبيت نبوته، وانتصروا به، ومن كانوا منطوين على محبته يرجون تجارةً لن تبور في مودته، والذين هجرتهم العشائر إذ تعلقوا بعروته، وانتفت منهم القرابات إذ سكنوا في ظل قرابته، فلا تنس لهم اللهم ما تركوا لك وفيك وارضهم من رضوانك، وبما حاشوا الخلق عليك، وكانوا مع رسولك دعاةً لك إليك، واشكرهم على هجرهم فيك ديار قومهم، وخروجهم من سعة المعاش إلى ضيقه، ومن كثرت في إعزاز دينك من مظلومهم، اللهم وأوصل إلى التابعين لهم بإحسان الذين يقولون: ربنا اغفر لنا ولإخواننا الذين سبقونا بالإيمان خير جزائك، الذين قصدوا سمتهم، وتحروا وجهتهم، ومضوا على شاكلتهم، لم يثنهم ريب في بصيرتهم، ولم يختلجهم شك في قفوِ آثارهم، والائتمام بهداية منارهم، مُكانفين ومُؤازرين لهم، يدينون بدينهم، ويهتدون بهديهم، يَتَّفقون عليهم، ولا يتهمونهم فيما أدوا إليهم، اللهم وصلِّ على التابعين من يومنا هذا إلى يوم الدين، وعلى أزواجهم، وعلى ذُرِّياتهم، وعلى من أطاعك منهم، صلاةً تعصمهم بها من معصيتك، وتفسح لهم في رياض جنَّتك وتمنعهم بها من كيد الشيطان. . [1].

٧ - وهذا ما جاء في كتاب **(نهج البلاغة)** وهو من أصح كتب الروافض وما فيه قطعي الثبوت عندهم:

- قال **علي بن أبي طالب** رضي الله عنه: لقد رأيت أصحاب محمد ﷺ، فما أرى أحدًا يشبههم، لقد كانوا يصبحون شعثًا غبرًا، وقد باتوا سجدًا وقيامًا، يراوحون

(١) الصحيفة الكاملة السجادية للإمام زين العابدين (ص ٣٩-٤٢).

بين جباهِهِم وخدودهم، ويقفون على مثل الجمر من ذكر معادهم، كأن بين أعينهم رُكب المعزى من طول سجودهم، إذا ذكر الله هملت أعينهم حتى تبُلَّ جيوبهم، ومادوا كما يميد الشجر يوم الريح العاصف، خوفًا من العقاب ورجاء الثواب (١).

- ويقول في خطبة ثانية: أين القوم الذين دُعُوا إلى الإسلام فقبلوه، وقرءوا القرآن فأحكموه، وهيجوا إلي القتال فولهوا وَلَهَ اللقاح إلي أولادها، وسلبوا السيوف أغمادها، وأخذوا بأطراف الأرض زحفًا زحفًا وصفًّا صفًّا، بعضٌ هلك وبعضٌ نجا، لا يبشرون بالأحياء، ولا يعزون بالموتى، مُرْه العيون من البكاء، خمص البطون من الصيام، ذبل الشفاه من الدعاء، صُفر الألوان من السهر، على وجوههم غبرة الخاشعين، أولئك إخواني الذاهبون، فحُق لنا أن نظمأ إليهم، ونعض الأيدي على فراقهم (٢).

- ويمدح المهاجرين من الصحابة في جواب معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنه فيقول: فاز أهل السبق بسبقهم وذهب المهاجرون الأولون بفضلهم (٣).

- ثم يصف قتاله مع الصحابة في زمن النبي ﷺ بقوله: ولقد كنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم نقتل آباءنا وأبناءنا وإخواننا وأعمامنا، ما يزيدنا ذلك إلا إيمانًا وتسليمًا، ومضينا على اللقم، وصبرًا على مضض الألم، وجدًا في جهاد العدِّو، ولقد كان الرجل منا والآخر من عدونا يتصاولان تصاول الفحلين، يتخالسان أنفسهما أيهما يسقي صاحبه كأس المنون، فمرة لنا من عدونا، ومرة لعدونا منا، فلما رأى الله صدقنا أنزل بعدونا الكبت، وأنزل علينا النصر، حتى استقر الإسلام ملقيًا

(١) نهج البلاغة (١/ ١٨٩، ١٩٠).

(٢) نهج البلاغة (١/ ٢٣٤، ٢٣٥).

(٣) نهج البلاغة (٣/ ١٧).

جرانه، ومتبوِّئًا أوطانه، ولعمري لو كنا نأتي ما أتيتم - يقصد أصحابه - ما قام للدين عمود، ولا اخضرَّ للإيمان عود، وايم الله لَتَحْتَلِبُنَّها دمًا ولتُتْبِعُنَّها ندمًا [١].

- وعن علي بن أبي طالب في إحدى رسائله إلى معاوية التي يحتج بها على أحقيته بالخلافة والبيعة بقوله: إنه بايَعني القومُ الذين بايعوا أبا بكر، وعمر، وعثمان، على ما بايعوهم عليه، فلم يكن للشاهد أن يختار، ولا للغائب أن يرد، وإنَّما الشورى للمهاجرين والأنصار، فإنِ اجتمعوا على رجلٍ، وسموه إمامًا، كانَ ذلك لله رضى، فإن خرج من أمرهم خارج بطعن، أو بدعة، ردوه إلى ما خرج منه، فإن أبى قاتلوهُ على اتباعهِ غير سبيل المؤمنين، وولاه الله ما تولى [٢].

فهذه أقوال علي رضي الله عنه في إخوانه ورفاق جهاده في الله حق الجهاد، وهذا هو العهد بهذا الجيل المثالي الذي كان على يديه ميلاد الإسلام، وعلى أكتافه شيدت أمجاده ورأى الناس هذا الجيل مرة واحدة.

غير أن ضعاف النفوس لفقوا الكذب، واختلقوا الأكاذيب، ولفقوا التهم وقطعوا وشائج القربى والرحم بين الصحب الكريم، وأشعلوا نار العصبية، وأنى لهم أن ينالوا من تلك الأطواد الشامخة في عالم الإيمان والمثل العليا.

والمسلم الحق يعرف لهؤلاء حقهم، فهم الذين حملوا إلينا الدين غضًّا طريًّا، وتحملوا أعظم الصعوبات، وقدموا أغلى التضحيات ليصل إلينا خاليًا من الشوائب والخرافات، والمسلم الحق يحمل ما وقع بينهم على أنها اجتهادات في القضايا، أو اختلافات في الرأي لا تفسد للود قضية، ولقد تفانى هؤلاء الأطهار في حب بعضهم بعضا.

---

(١) نهج البلاغة (١/ ١٠٤، ١٠٥).

(٢) نهج البلاغة (٣/ ٧).

وبالجملة: فإن المدائح التي وردت في صحابة رسول الله ﷺ في كتب الروافض كثيرة، والحق ما شهدت به الأعداء!

ومن أراد المزيد فليرجع إلى كتاب **(كشف الغمة)** للأربلي، **(والغارات)** للثقفي، **(والكنى والألقاب)** لعباس القمي، إلى غير ذلك من الكتب، وما أوردناه فيه كفاية والله المستعان

* * *

المبحث الخامس

موقف الروافض من الصحابة

أما إذا نظرنا إلى الروافض فنجد أنهم قد بالغوا في العداء للصحابة وكفَّروهم، وحكموا بردة أخيارهم - حاشاهم من ذلك- بل وجعلوا من عبادتهم لله التقرب إلى الله بلعنهم صباحًا ومساءً، وأثبتوا من الأجر - بافترائهم على الله - ما لا يعد ولا يحصى لمن سبهم صباحًا ومساءً، واختلقوا عليهم أكاذيب وافتراءات لا يصدقها من له أدنى مسكة من عقل.

وبلغ من حقدهم على خيرة الصحابة أن كرهوا لفظة العشرة التي تذكرهم بالعشرة المبشرين بالجنة، وهم في موقفهم هذا قد خرجوا عن منهج الله ورسوله حيال المؤمنين عمومًا، والصحابة خصوصًا، الذين أثنى الله عليهم وشهد لهم بكل خير فردوا شهادة الله فيهم، وتعبدوه بسبِّ أوليائه وتكفيرهم، وحتى لم يشكروا لهم إحسانهم في إيصال الدين إليهم، وإخراجهم من الوثنية والمجوسية إلى نور الإسلام، وتناسوا جهادهم في سبيل الله بأنفسهم وأموالهم حتى دخل الناس في دين الله أفواجًا، وأخرجوهم من عبادة العباد إلى عبادة رب العباد.

ولا يخلو كتاب من كتب الشيعة - على كثرتها - من سب وشتم للخلفاء الراشدين، وسائر الصحابة إلا من استثنوهم.

وقد عبروا عن أبي بكر وعمر وعائشة وحفصة بصنمي قريش [(١)] وجبتيهما

---

(١) هناك بعض الرموز يستعملها الرافضة لمن أرادوا الطعن فيه، فمثلاً: يرمزون لأبي بكر =

وطاغوتيهما وابنتيهما، وأحيانًا يعبرون عن أبي بكر وعمر بالجبت والطاغوت، وأحياناً بكلمة الأول والثاني، وقد يضيفون والثالث يقصدون عثمان رضي الله عنه.

فما الذي جعل الروافض تحيد عن جادة الطريق، وتنحدر في هوية سب الصحابة، تلك الهوية الموصلة إلى قعر جهنم، ورغم تحذير النبي ﷺ من مغبة سب الصحابة، إلا أن الفكر الشيعي يقوم على فكرة معاداة الصحابة، حيث إن عقيدة الروافض ترتكز على القول بحتمية الوصاية والإمامة بعد النبوة، وأن الوصاية والإمامة منصب يختاره الله عز وجل، وأبلغ به النبي ﷺ، وأخذ المواثيق على كل الصحابة بتولية علي يوم غدير خم، وأن الصحابة تآمروا على غصب خلافة علي، في اتفاق سري بين أبي بكر وعمر، ينص على أن يبايع عمر أبا بكر على خلافة النبي ﷺ، في مقابل أن ينصب عمر وليًا لعهده، وبعد أن غصبوا حق علي حرفوا القرآن الكريم، وكفروا وارتدوا، فلابد وهذا هو الحال عندهم أن ينقموا على الصحابة ويكرهوهم، وما ذلك إلا للنفاق المورق في قلوبهم.

ولا شك أن الطعن في صحابة رسول الله ﷺ هو طعن في دين الله وشرعه.

وهذا الطعن يرتبط بعقيدتهم الباطلة في الإمامة، ووضعت كتبهم لتأييد هذه العقيدة، وهذه الكتب طعنت في خير جيل عرفته البشرية، وجرحت صحابة الرسول ﷺ، ورضي عن الصحابة الكرام البررة، ولم يسلم من الطعن إلا من اشتهر

= وعمر رضي الله عنهما بـ (الجبت والطاغوت)، و(صنمي قريش)، و (فرعون وهامان)، و (العجل والسامري)، و (زريق وحبتر)، و (فلان وفلان)، و(أعرابيان من هذه الأمة)، وأحيانًا يرمزون لعمر رضي الله عنه بـ (رمع ودلام)، ويرمزون لعثمان رضي الله عنه بـ (نعثل والثالث)، ويرمزون أيضًا لأبي بكر وعمر وعثمان بـ (الأول والثاني والثالث)، ويرمزون لمعاوية رضي الله عنه بـ (الرابع)، ويرمزون لعائشة رضي الله عنها بـ (أم الشرور) و (صاحبة الجمل).

ألا ما أفحش كذب هؤلاء الروافض وسوء طويتهم.

في التاريخ بولائه لعلي بن أبى طالب، وقولهم بعصمة الأئمة جعلهم لا ينظرون إليهم على أنهم رواة ثقات، بل جعلوهم مصدرًا للتشريع، فأقوالهم سنة واجبة الاتباع كسنة رسول الله ﷺ، دون أدنى فرق كما رأينا فيما مضى.

وفيما يلي نذكر بعض النماذج من كتب الروافض تجاه الصحابة رضي الله عنهم، ليكون أوثق للحجة عليهم، وحتى يتبين موقف الروافض من صحابة رسول الله ﷺ:

والنماذج هي:

١ - عن حمران بن أعين قال: قلت **لأبي جعفر** عليه السلام: جعلت فداك ما أقلَّنا ! لو اجتمعنا على شاة ما أفنيناها ! فقال: ألا أحدثك بأعجب من ذلك: المهاجرون والأنصار ذهبوا إلاَّ - وأشار بيده - ثلاثة [(١)]. أي: ارتدوا إلا ثلاثة !!

وفي روايات أخرى لهم تعيين لهؤلاء الثلاثة:

فعن **أبي جعفر** عليه السلام قال: كان الناس أهل ردة بعد النبي صلى الله عليه وآله إلا ثلاثة. فقلت: ومن الثلاثة ؟ فقال: المقداد بن الأسود، وأبو ذر الغفاري، وسلمان الفارسي رحمة الله وبركاته عليهم. ثم عرف أناس بعد يسير.. [(٢)].

وهؤلاء الذين عرفوا، عددهم أربعة ليصبح مجموع الذين نجوا من الردة - في كتب الشيعة - سبعة.

ففي **(رجال الكشي)** عن **أبي جعفر** قال: ارتد الناس إلا ثلاثة نفر: سلمان، وأبو ذر، والمقداد، قال: قلت: فعمار ؟ قال: حاص حيصة [(٣)]، ثم رجع، ثم قال:

(١) أصول الكافي (٢/ ٢٤٤).

(٢) روضة الكافي (٨/ ٢٤٥)، ورجال الكشي (١/ ٢٦، ٢٧).

(٣) أي: حاد وعدل.

إن أردت الذي لم يشك ولم يدخله شيء فالمقداد. فأما سلمان فإنه عرض في قلبه عارض أن عند أمير المؤمنين اسم الله الأعظم لو تكلم به لأخذتهم الأرض، وهو هكذا فلبب [1]، ووجئت [2] عنقه حتى تركت كالسلقة، فمر به أمير المؤمنين عليه السلام فقال له: يا أبا عبد الله هذا من ذاك بايعْ، فبايَع، وأما أبو ذر فأمره أمير المؤمنين عليه السلام بالسكوت - ولم يكن يأخذه في الله لومة لائم - فأبى إلا أن يتكلم، فمر به عثمان فأمر به، ثم أناب الناس بعد فكان أول من أناب أبو سنان الأنصاري، وأبو عمرة، وشتيرة، وكانوا سبعة فلم يكن يعرف حق أمير المؤمنين عليه السلام إلا هؤلاء السبعة [3].

وعن أبي بصير قال: قلت **لأبي عبد الله**: ارتد الناس إلا ثلاثة: أبو ذر، وسلمان، والمقداد؟ قال: فقال **أبو عبد الله**: فأين أبو ساسان، وأبو عمرة الأنصاري؟[4]

حتى هؤلاء الثلاثة الذين نجوا من الردة لم ينجوا من السب والقدح في كتب الشيعة!

ففي **(رجال الكشي)** أيضًا.. قال أمير المؤمنين **علي** عليه السلام: يا أبا ذر إن سلمان لو حدثك بما يعلم لقلت: رحم الله قاتل سلمان [5].

وعن **جعفر** عن **أبيه** عليه السلام قال: ذكرت التقية يومًا عند **علي** عليه السلام فقال: لو علم أبو ذر ما في قلب سلمان لقتله.. [6].

---

(١) لببه: جمع ثيابه عند نحره في الخصومة ثم جره.

(٢) وجأ يجأ: ضربه باليد والسكين.

(٣) رجال الكشي (١/ ٥١، ٥٢).

(٤) رجال الكشي (١/ ٣٨).

(٥) رجال الكشي (١/ ٦٠).

(٦) رجال الكشي (١/ ٧٠)، وأصول الكافي (١/ ٤٠١).

وعن أبي بصير قال: سمعت **أبا عبد الله** عليه السلام يقول: قال رسول الله صلى الله عليه وآله: يا سلمان؛ لو عرض علمك على مقداد لكفر، يا مقداد: لو عرض علمك على سلمان لكفر[1].

ثم إن هذه الروايات التي تحكم بالردة على ذلك المجتمع المثالي الفريد ولا تستثني منه سوى ثلاثة أو أربعة أو سبعة على الأكثر - هذه الروايات ليس فيها لأهل البيت ذكر، فالحكم بالردة في هذه النصوص شامل للصحابة من قرابة رسول الله صلى الله عليه وآله، وزوجاته أمهات المؤمنين، ومن غيرهم، فهي تتناول الصحب والآل، مع أن واضعها يزعم التشيع لأهل بيت رسول الله صلى الله عليه وآله، فهل هذا إلا دليل على أن التشيع إنما هو ستار لتنفيذ أغراض خبيثة ضد الإسلام وأهله؟

يقول شيخ الإسلام **ابن تيمية**: «من زعم أنهم ارتدوا بعد رسول الله عليه الصلاة والسلام إلا نفرًا قليلاً لا يبلغون بضعة عشر نفسًا، أو أنهم فسقوا عامتهم، فهذا لا ريب أيضًا في كفره، لأنه مكذب لما نصه القرآن في غير موضع من الرضى عنهم، والثناء عليهم، بل من يشك في كفر مثل هذا فإن كفره متعين، فإن مضمون هذه المقالة أن نقلة الكتاب والسنة كفار أو فساق، وأن هذه الآية التي هي: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾ [آل عِمرَان: الآية ١١٠] وخيرها هو القرن الأول، كان عامتهم كفارًا أو فساقًا، ومضمونها أن هذه الأمة شر الأمم، وأن سابقي هذه الأمة هم شرارها، وكفر هذا مما يعلم بالاضطرار من دين الإسلام، ولهذا تجد عامة من ظهر عليه شيء من هذه الأقوال فإنه يتبين أنه زنديق..»[2].

٢ - وعن **أبي عبد الله** في تفسير قول الله عز وجل: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ بَدَّلُوا نِعْمَتَ اللَّهِ كُفْرًا﴾ [إبراهيم: الآية ٢٨] قال: عنى بها قريشًا قاطبة، الذين عادوا

---

(١) رجال الكشي (١/ ٤٧).

(٢) الصارم المسلول (١/ ٥٩٠).

رسول الله صلى الله عليه وآله، ونصبوا له الحرب، وجحدوا وصيه [1].

٣ - ومن أحاديث الكليني، وذمه للصحابة رضوان الله عليهم، ما يرويه عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن جده، في قوله عز وجل: ﴿يَعْرِفُونَ نِعْمَتَ ٱللَّهِ ثُمَّ يُنكِرُونَهَا﴾[النحل: الآية ٨٣]. قال: لما نزلت: ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱلَّذِينَ يُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ وَهُمْ رَٰكِعُونَ﴾ [المائدة: الآية ٥٥]، اجتمع نفر من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله في مسجد المدينة فقال بعضهم لبعض: ما تقولون في هذه الآية ؟ فقال بعضهم: إن كفرنا بهذه الآية نكفر بسائرها، وإن آمنا فإن هذا ذل حين يسلط علينا ابن أبي طالب. فقالوا: قد علمنا أن محمدًا صادق فيما يقول، ولكنا نتولاه ولا نطيع عليًّا فيما أمرنا. قال: فنزلت هذه الآية: ﴿يَعْرِفُونَ نِعْمَتَ ٱللَّهِ ثُمَّ يُنكِرُونَهَا﴾، يعرفون يعني ولاية علي بن أبي طالب. ﴿وَأَكْثَرُهُمُ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾ [النحل: الآية ٨٣] بالولاية[2].

٤ - وعن أبي عبد الله عليه السلام قال: ثلاثة لا يكلمهم الله يوم القيامة، ولا يزكيهم، ولهم عذاب أليم: من ادعى إمامة من الله ليست له، ومن جحد إمامًا من الله، ومن زعم أن لهما - يعنون أبا بكر وعمر رضي الله عنهما - في الإسلام نصيبًا[3].

٥ - وعن أبي جعفر عليه السلام: إن الشيخين فارقا الدنيا، ولم يتوبا، ولم يتذكرا ما صنعا بأمير المؤمنين عليه السلام، فعليهما لعنة الله، والملائكة، والناس أجمعين [4].

(١) أصول الكافي (١/ ٢١٧).
(٢) أصول الكافي (١/ ٤٢٧).
(٣) أصول الكافي (١/ ٣٧٣).
(٤) روضة الكافي (٨/ ٢٤٦).

٦ - وعن **علي بن الحسين** أنه سئل عن أبي بكر وعمر، فقال: كافران، كافر من أحبهما [١]. وفي رواية أبي حمزة الثمالي: كافران، كافر من تولاهما [٢].

٧ - وعن **أبي عبد الله** أنه قال في قوله: ﴿وَلَا تَتَّبِعُوا خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ﴾ [البَقَرَة: الآية ١٦٨]. قال: وخطوات الشيطان والله ولاية فلان وفلان. أي: أبا بكر وعمر [٣].

٨ - ومن مصطلحاتهم للرمز للشيخين في تأويلهم سورة الليل وفيها قوله تعالى: ﴿وَالنَّهَارِ إِذَا جَلَّاهَا﴾ [الشّمس: الآية ٣] هو قيام القائم. ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَاهَا﴾ [الشّمس: الآية ٣] حبتر ودلام غشيا عليه الحق [٤].

يقول **المجلسي**: «حبتر ودلام: أبو بكر وعمر» [٥].

٩ - وقال الكليني معرِّضًا بأبي بكر وعمر وعثمان رضي الله عنهم عند شرحه لقول الله تعالى: ﴿لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَن طَبَقٍ﴾ [الانشقاق: الآية ١٩]: عن زرارة، عن **أبي جعفر** عليه السلام في قوله تعالى: ﴿لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَن طَبَقٍ﴾ [الانشقاق: الآية ١٩] قال: يا زرارة، أولم تركب هذه الأمة بعد نبيها طبقًا عن طبق في أمر فلان وفلان وفلان [٦].

١٠ - وقال الكليني أيضًا في ذمه للخلفاء الثلاثة رضي الله عنهم: والجبت والطاغوت فلان وفلان وفلان، والعبادة طاعة الناس لهم [٧].

---

(١) بحار الأنوار (٣١/ ٦٣٠).

(٢) بحار الأنوار (٣١/ ٦٣٠).

(٣) تفسير العياشي (١/ ١٠٢).

(٤) بحار الأنوار (٢٤/ ٧٢).

(٥) بحار الأنوار (٢٤/ ٢٣).

(٦) أصول الكافي (١/ ٤١٥).

(٧) أصول الكافي (١/ ٤٢٩).

١١ - وعن **أبي عبد الله** عليه السلام في قول الله عز وجل: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ثُمَّ كَفَرُواْ ثُمَّ ءَامَنُواْ ثُمَّ كَفَرُواْ ثُمَّ ٱزْدَادُواْ كُفْرًا﴾ [النساء: الآية١٣٧]، قال: نزلت في فلان وفلان وفلان، آمنوا بالنبي صلى الله عليه وآله في أول الأمر، وكفروا حين عرضت عليهم الولاية حين قال النبي صلى الله عليه وآله: من كنت مولاه فهذا علي مولاه، ثم آمنوا بالبيعة لأمير المؤمنين عليه السلام، ثم كفروا حيث مضى رسول الله صلى الله عليه وآله، فلم يقروا بالبيعة، ﴿ثُمَّ ٱزْدَادُواْ كُفْرًا﴾ بأخذهم من بايعه بالبيعة لهم، فهؤلاء لم يبق فيهم من الإيمان شيء[(١)].

١٢ - وجاء في **(تفسير العياشي)** وغيره في قوله تعالى: ﴿وَيَنْهَىٰ عَنِ ٱلْفَحْشَآءِ وَٱلْمُنكَرِ وَٱلْبَغْيِ﴾ [النحل: الآية ٩٠]: عن **أبي جعفر** أنه قال: ﴿وَيَنْهَىٰ عَنِ ٱلْفَحْشَآءِ﴾: الأول. ﴿وَٱلْمُنكَرِ﴾: الثاني. ﴿وَٱلْبَغْيِ﴾: الثالث[(٢)].

وجاء فيه أيضًا عند قوله تعالى: ﴿فَقَٰتِلُوٓاْ أَئِمَّةَ ٱلْكُفْرِ﴾ [التوبة: الآية ١٢]. عن حنان بن سدير عن أبي عبد الله قال: سمعته يقول: دخل عليَّ أناس من أهل البصرة فسألوني عن طلحة والزبير فقلت لهم: كانا إمامين من أئمة الكفر[(٣)].

وجاء فيه أيضًا في تفسير قوله تعالى: ﴿إِذْ يُبَيِّتُونَ مَا لَا يَرْضَىٰ مِنَ ٱلْقَوْلِ﴾ [النساء: الآية ١٠٨]: عن أبي جعفر أنه قال فيها: فلان وفلان وفلان. أي: أبا بكر وعمر وأبا عبيدة بن الجراح.

وفي رواية أخرى: عن **أبي الحسن** قال: هما وأبو عبيدة بن الجراح. هما أي: أبا بكر وعمر.

---

(١) أصول الكافي (١/ ٤٢٠)، وبحار الأنوار (٢٣/ ٣٧٥).

(٢) انظر: تفسير العياشي (٢/ ٢٦٨)، وتفسير الصافي (٣/ ١٥١).

(٣) تفسير العياشي (٢/ ٧٨)، وانظر: تفسير الصافي (٢/ ٣٢٤).

وفي رواية ثالثة عن عمر بن صالح قال: الأول والثاني وأبو عبيدة بن الجراح[1]. الأول والثاني: أبو بكر وعمر.

١٣ - وعن **أبي عبد الله** في قوله تعالى: ﴿وَهُدُوٓاْ إِلَى ٱلطَّيِّبِ مِنَ ٱلْقَوْلِ وَهُدُوٓاْ إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلْحَمِيدِ﴾ [الحَجّ: الآية ٢٤] قال: ذاك حمزة وجعفر وعبيدة وسلمان وأبوذر والمقداد بن الأسود وعمار، هدوا إلى أمير المؤمنين عليه السلام. وقوله: ﴿حَبَّبَ إِلَيْكُمُ ٱلْإِيمَٰنَ وَزَيَّنَهُۥ فِى قُلُوبِكُمْ﴾ [الحُجرَات: الآية ٧]. يعني: أمير المؤمنين. ﴿وَكَرَّهَ إِلَيْكُمُ ٱلْكُفْرَ وَٱلْفُسُوقَ وَٱلْعِصْيَانَ﴾ [الحُجرَات: الآية ٧]. الأول والثاني والثالث[2].

١٤ - وجاء في **(بحار الأنوار)**: قلت - الراوي يقول لإمامهم - ومن أعداء الله أصلحك الله ؟ قال: الأوثان الأربعة، قال: قلت: من هم ؟ قال: أبو الفصيل، ورمع، ونعثل، ومعاوية، ومن دان دينهم، فمن عادى هؤلاء فقد عادى أعداء الله[3].

قال شيخهم **المجلسي** في بيانه لهذه المصطلحات: أبو الفصيل أبو بكر، لأن الفصيل والبكر متقاربان في المعنى، ورمع مقلوب عمر، ونعثل هو عثمان[4].

١٥- وذكر علامتهم الشيعي **زين الدين النباطي** في كتابه **(الصراط المستقيم)** تحت عنوان: كلام في خساسته - أي عمر - وخبث سريرته[5].

وجاء فيه أيضًا: أن عمر بن الخطاب: جدته زانية.. خبيث الأصل[6].

---

(١) انظر: تفسير العياشي (١/ ٢٧٥).

(٢) أصول الكافي (١/ ٤٢٦)، وانظر: بحار الأنوار (٣١/ ٦٠٨).

(٣) بحار الأنوار (٢٧/ ٥٨).

(٤) بحار الأنوار (٢٧/ ٥٨).

(٥) الصراط المستقيم إلى مستحقي التقديم (٣/ ٢٨).

(٦) الصراط المستقيم (٣/ ٢٨).

وجاء فيه أيضًا: أن عثمان أتي بامرأة لتحد. فقاربها - جامعها - ثم أمر برجمها[1].

وجاء فيه أيضًا: إن عثمان كان ممن يلعب به، وأنه كان مخنثًا [2].

١٦ - بل وقد أفرد زين الدين **النباطي** أيضًا في كتابه السابق فصلين، الفصل الأول سماه: «فصل في أم الشرور» [3] أي عائشة أم المؤمنين.

وفصل آخر خصصه للطعن في حفصة رضي الله عنهما سماه: «فصل في أختها حفصة» [4].

١٧ - ويبلغ الحقد والكراهية لأم المؤمنين عائشة رضي الله عنها أن يتهمها الكليني في دينها وفي عرضها وعفتها، حين يفتعل الرواية الآتية - على من اخترعها لعنة الله - وهي طويلة نقتصر منها على هذه الكلمات:

قال **الحسن** لأخيه **الحسين**: واعلم أنه سيصيبني من الحميراء [5] ما يعلم الناس

(١) الصراط المستقيم (٣/ ٣٠).

(٢) الصراط المستقيم (٣/ ٣٠).

(٣) الصراط المستقيم (٣/ ١٦١).

(٤) الصراط المستقيم (٣/ ١٦٨).

(٥) ورد في الحديث أن عائشة زوج النبي ﷺ قالت: دخل الحبشة المسجد يلعبون فقال لي: يا حميراء أتحبين أن تنظري إليهم ؟ فقلت: نعم، فقام بالباب وجئته، فوضعت ذقني على عاتقه، فأسندت وجهي إلى خده. قالت: ومن قولهم يومئذ أبا القاسم طيبًا. . الحديث.
راجع: السنن الكبرى للنسائي (٥/ ٣٠٧) برقم ٨٩٥١، ومشكل الآثار (١/ ١٧٦).
قال العراقي في تخريج الإحياء (٢/ ٤٨): «سنده صحيح».
وقال الحافظ ابن حجر في فتح الباري (٢/ ٤٤٤): «ولم أر في حديث صحيح ذكر الحميراء إلا في هذا». =

من صنيعها، وعداوتها لله ولرسوله صلى الله عليه وآله وعداوتها لنا أهل البيت. .

قال لها **الحسين بن علي**: قديمًا هتكتِ أنتِ وأبوكِ حجاب رسول الله صلى الله عليه وآله، وأدخلت بيته من لا يحب رسول الله صلى الله عليه وآله قربه. .

قال لها **الحسين**: وقد أدخلتِ أنتِ بيت رسول الله صلى الله عليه وآله الرجال بغير إذنه. . إلى أن قال: ولعمري لقد ضربت أنت لأبيك وفاروقه عند إذن رسول الله صلى الله عليه وآله المعاول. . ولعمري لقد أدخل أبوك وفاروقه على رسول الله صلى الله عليه وآله بقربهما منه الأذى، وما رعيا من حقه ما أمرهما الله به على لسان رسول الله صلى الله عليه وآله [(1)].

إلى آخر ما أورده من كلام السفهاء والسفلة حاشا الحسن والحسين أن يتلفظا به، بل ولا يتلفظ به من هو أقل منهما إيمانًا، فكيف بهما ؟ ولكنها الغفلة والطيش الذي امتازت به هذه الطائفة حينما قادهم علماء السوء منهم إلى بغض الصحابة والحكم عليهم بالردة بعد وفاة النبي ﷺ الذين استحلوا الكذب على أئمتهم بما ملئوا به كتبهم من روايات هي من مخترعاتهم، والتي هي أيضًا امتداد لأفكار ابن سبأ الضال.

١٨ - وقد ذكر العياشي في تفسيره وغيره من مفسري الإمامية أن عائشة وحفصة رضي الله عنهما سقتا السم لرسول الله ﷺ وذلك عند هذه الآية: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِ ٱلرُّسُلُ أَفَإِيْن مَّاتَ أَوْ قُتِلَ ٱنقَلَبْتُمْ عَلَىٰٓ أَعْقَٰبِكُمْ﴾ [آل عِمرَان: الآية ١٤٤] [(2)].

= وجاء في النهاية لابن الأثير: «يعني عائشة كان يقول لها أحيانًا يا حُمَيْراء تَصْغير الحَمْراء يريد البَيْضاء». النهاية في غريب الحديث (١/ ١٠٤٤).

(١) أصول الكافي (١/ ٣٠٢، ٣٠٣).

(٢) تفسير العياشي (١/ ٢٠٠).

وبالجملة: يقول **المجلسي**: «الأخبار الدالة على كفر أبي بكر وعمر وأضرابهما، وثواب لعنهم، والبراءة منهم، وما يتضمن بدعهم، أكثر من أن يذكر في هذا المجلد، أو في مجلدات شتى، وفيما أوردنا كفاية لمن أراد الله هدايته إلى الصراط المستقيم»[١].

١٩ - وكما هو معلوم أنهم في يوم عاشوراء يأتون بكلب ويسمونه عمر، ثم ينهالون عليه ضربًا بالعصي ورجمًا بالحجارة حتى يموت، ثم يأتون بسخلة[٢] ويسمونها عائشة، ثم يبدأون بنتف شعرها، وينهالون عليها ضربًا بالأحذية حتى تموت. وبعضهم يصنع ثلاثة تماثيل، ويملأ بطونها بالعسل، ويسمي أحدها (أبا بكر)، والثاني (عمر)، والثالث (عثمان)، ثم يبقرون بطونها بسكين، فيسيل منها العسل فيصفقون فرحًا بأخذ الثأر لعلي بن أبي طالب - رضي الله عنه - من تماثيل العجين.

كما أنهم يحتفلون باليوم الذي قتل فيه الفاروق عمر بن الخطاب ويسمون قاتله أبا لؤلؤة المجوسي: **بابا** شجاع الدين [٣].

٢٠ - ويقول **جعفر السبحاني** - شيخ الروافض المعاصر -: «والعجب أنهم - أي أهل السنة - مع ادعاء الإجماع على قداسة الصحابة، وأنهم فوق مستوى الجرح والتعديل، رووا عشرات الأحاديث التي اختارها أصحاب الصحاح حول ارتداد الصحابة عن الدين، والتمرد على أُصوله ومبادئه على نحو لا يدع مجالاً للريب في

(١) بحار الأنوار (٣٠/ ٣٩٩).

(٢) الذكر والأنثى من وِلد الضأن والمعْز ساعة يولد.

(٣) راجع كتاب: «تبرير الظلام وتنبيه النيام إلى خطر التشيع على المسلمين والإسلام) لإبراهيم الجبهان (ص ٢٧).

أنهم كانوا كسائر الناس فيهم الصالح والطالح، والمنافق والمؤمن، إلى غير ذلك من الأصناف التي يقف عليها المتتبع لآيات الذكر الحكيم والسنة النبوية، وهذا أمر عجيب جدًّا»[1].

٢١ - ومن الدعاء المشهور عند الرافضة ما يسمى بدعاء (**صنمي قريش**)، ونسبوه بهتانًا وزورًا للإمام علي بن أبي طالب رضي الله عنه، ويقصد هؤلاء الزنادقة بالصنمين الشيخين أبا بكر الصديق وعمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنهما وأخزى أعداءهما، وهذا الدعاء لا يقف عند الشيخين بل يذكر ابنتيهما: أي أم المؤمنين عائشة وأم المؤمنين حفصة رضي الله تعالى عنهما، بل يذكر أنصارهما ، ويشمل أمة الإسلام كلها التي أحبت الشيخين، واقتدت بهما امتثالاً لأمر النبي ﷺ. وهذا الدعاء معروف عندهم يحفظه الصغير والكبير.

وإليك نص هذا الدعاء:

جاء في (**بحار الأنوار**) للمجلسي: «هذا الدعاء رفيع الشأن عظيم المنزلة، ورواه عبد الله بن عباس عن علي عليه السلام أنه كان يقنت به، وقال: إن الداعي به كالرامي مع النبي صلى الله عليه وآله في بدر وأحد وحنين بألف ألف سهم».

الدعاء:

«اللهم العن صنمي قريش، وجبتيها وطاغوتيها وإفكيها، وابنتيهما، اللذين خالفا أمرك، وأنكرا وحيك، وجحدا إنعامك، وعصيا رسولك، وقلبا دينك، وحرَّفا كتابك، وعطَّلا أحكامك، وأبطلا فرائضك، وألحدا في آياتك، وعاديا أولياءك، وواليا أعداءك، وخربا بلادك، وأفسدا عبادك.

---

(١) الحديث النبوي بين الرواية والدراية (ص٥١).

اللهم العنهما وأنصارهما فقد أخربا بيت النبوة، وردما بابه، ونقضا سقفه، وألحقا سماءه بأرضه، وعاليه بسافله، وظاهره بباطنه، واستأصلا أهله، وأبادا أنصاره، وقتلا أطفاله، وأخليا منبره من وصيه ووارثه، وجحدا نبوته، وأشركا بربهما، فعظم ذنبهما، وخلدهما في سقر ! وما أدراك ما سقر ؟ لا تبقي ولا تذر.

اللهم العنهما بعدد كل منكر أتوه، وحق أخفوه، ومنبر علوه، ومنافق ولوه، ومؤمن أرجوه، وولي آذوه، وطريد آووه، وصادق طردوه، وكافر نصروه، وإمام قهروه، وفرض غيروه، وأثر أنكروه، وشر أضمروه، ودم أراقوه، وخبر بدلوه، وحكم قلبوه، وكفر أبدعوه، وكذب دلسوه، وإرث غصبوه، وفيء اقتطعوه، و سحت أكلوه، وخُمس استحلوه، وباطل أسسوه، وجور بسطوه، وظلم نشروه، ووعد أخلفوه، وعهد نقضوه، وحلال حرموه، وحرام حللوه، ونفاق أسروه، وغدر أضمروه، وبطن فتقوه، وضلع كسروه، وصك مزقوه، وشمل بددوه، وذليل أعزوه، وعزيز أذلوه، وحق منعوه، وإمام خالفوه.

اللهم العنهما بكل آية حرفوها، وفريضة تركوها، وسنة غيروها، وأحكام عطلوها، وأرحام قطعوها، وشهادات كتموها، ووصية ضيعوها، وأيمان نكثوها، ودعوى أبطلوها، وبينة أنكروها، وحيلة أحدثوها، وخيانة أوردوها، وعقبة ارتقوها، ودباب دحرجوها، وأزياف لزموها، وأمانة خانوها.

اللهم العنهما في مكنون السر وظاهر العلانية لعنًا كثيرًا دائبًا أبدًا، دائمًا سرمدًا، لا انقطاع لأمده، ولا نفاد لعدده، يغدو أوله، ولا يروح آخره، لهم ولأعوانهم، وأنصارهم، ومحبيهم، ومواليهم، والمسلمين لهم، والمائلين إليهم، والناهضين بأجنحتهم، والمقتدين بكلامهم، والمصدقين بأحكامهم).

ثم يقول: «اللهم عذبهم عذابًا يستغيث منه أهل النار آمين رب العالمين أربع مرات، ودعا عليه السلام في قنوته: اللهم صل على محمد وعلى آل محمد، وقنعني

بحلالك عن حرامك، وأعذني من الفقر إني أسأت وظلمت نفسي، واعترفت بذنوبي، فها أنا واقف بين يديك، فخذ لنفسك رضاها من نفسي، لك العتبى لا أعود، فإن عدت فعد عليّ بالمغفرة والعفو، ثم قال عليه السلام: العفو العفو مائة مرة، ثم قال: أستغفر الله العظيم من ظلمي وجرمي وإسرافي على نفسي وأتوب إليه، مائة مرة، فلما فرغ عليه السلام من الاستغفار ركع وسجد وتشهد وسلم» [(١)].

هذا نص دعاء صنمي قريش الذي وضعه أعداء الله تعالى من الزنادقة الرافضة أتباع عبد الله بن سبأ اليهودي لعنهم الله لعنًا كبيرًا.

وما ذكره المجلسي وغيره من شرح لهذا الدعاء الفاجر طويل نحن في غنى عنه، فما جاء في نص الدعاء يكفي لبيان حقيقة هؤلاء الرافضة.

وأما شرف دينهم **العاملي** في كتابه **(المراجعات)** الذي زعم فيه أنه منصف يقول الحق، فقد جاء في كتابه هذا بالطامات، والدواهي الغليظة، بما افترى من الكلام والوقيعة في الصحابة عمومًا، والخلفاء الثلاثة خصوصًا، بطرق غامضة، وأساليب ملتوية، وكذا كتاب **(تنقيح المقال في علم الرجال)** لعبد الله الماماقاني الضال، وفيه أيضًا سب وقذف لصحابة رسول الله ﷺ، وذِكر ما ورد فيهما وفي غيرهما يطول، وما أوردناه فيه كفاية، والله المستعان.

فما أحقد هذه الفرقة المارقة من الدين وما أخبثها، وما يقولونه في خيار البشر بعد الأنبياء عليهم السلام، والذين أثنى الله عليهم ورسوله، وأجمعت الأمة على عدالتهم وفضلهم، وشهد التاريخ، والواقع بخيريتهم، وسابقتهم، وجهادهم في الإسلام.

فانظر كيف بلغ الحقد والعداء بهؤلاء الذين لبسوا ثوب التشيع لآل البيت زورًا

(١) بحار الأنوار (٨٢/ ٢٦٠، ٢٦١).

وبهتانًا ضد رواد الإسلام، ومن أقاموا دولة الإسلام، وفتحوا ديار هؤلاء المجوس، ونشروا الإسلام بينهم، وأطفئوا نار المجوسية والوثنية في بلادهم، وإذا كان هذا مبلغ حقدهم ومقدار سبهم لمن رضي الله عنهم، وتواتر الثناء عليهم في كتاب الله وسنة نبيه ﷺ، وقد واراهم التراب من قرون، فكيف يكون مستوى حقدهم وتآمرهم على المسلمين الآخرين ؟!

وإذا كنت قد وعيت أيها القارئ الكريم هذا، ورأيت موقف الروافض من أصحاب الرسول ﷺ، وزوجاته وأهل بيته، بل والقرآن الكريم، وعامة أهل السنة، ورأيت تلك العداوة الشديدة، وتلك المواقف التي يئن لها قلب كل مسلم.. فإن مما ينبغي أن يطأطئ له الشيعة رءوسهم خجلاً أن تكون تلك الموقف هي عقيدتهم نحو دين الإسلام، وأتباعه، وهم يدعون أنهم من أتباعه، في حين يذكر المنصفون من كتَّاب الشرق والغرب[1] ما يرفع رأس المسلم فخرًا واعتزازًا بدينه وبأسلافه، ومن بيانهم لحقائق الإسلام، والخلفاء، ودورهم المشرق، ودور الصحابة في إسعاد البشرية بوصول الخير إليها، ونقلهم بكل أمانة ما سمعوه من الرسول ﷺ، وكيف نشروا الإسلام، لا لشيء إلا لإرضاء الله تعالى، وقيامًا بواجب الدعوة نحو البشرية جمعاء، مع ما كانوا فيه من الفاقة والزهد، والترفع عما في أيدي أهل البلاد المفتوحة، وقيامهم بذلك العدل الذي أدهش أهل كل مكان وطئته أقدامهم الكريمة، فدخل الناس في دين الله أفواجًا، راغبين مغتبطين بهذا الدين، وصاروا بعد ذلك من جنود الإسلام الميامين.

فرحم الله الصحابة الكرام، وأخزى أعداءهم في الدنيا والآخرة.. آمين

* * *

---

(١) راجع بعض أقوال هؤلاء المنصفين في مدح الصحابة والثناء عليهم في كتاب (صورتان متضادتان عند أهل السنة والشيعة الإمامية) لأبي الحسن الندوي ص ٢٢ وما بعدها.

المبحث السادس

لوازم سب أو تكفير الصحابة رضي الله عنهم

تيقظ السلف الصالح رضوان الله عليهم لخطورة الطعن في الصحابة وسبهم، وحذروا من الطاعنين ومقاصدهم، وذلك لعلمهم بما قد يؤدي إليه ذلك السب من لوازم باطلة تناقض أصول الدين، فقال بعضهم كلمات قليلة، لكنها جامعة، يأتي ذكرها، ثم نوضح - بعض الشيء - ما يترتب على السب غالبًا.

قال الإمام **مالك** رحمه الله عن هؤلاء الذين يسبون الصحابة: «إنما هؤلاء أقوام أرادوا القدح في النبي عليه الصلاة والسلام، فلم يمكنهم ذلك، فقدحوا في أصحابه، حتى يقال: رجل سوء، ولو كان رجلاً صالحًا لكان أصحابه صالحين» [(١)].

وقال الإمام **أحمد** رحمه الله: «إذا رأيت رجلاً يذكر أحدًا من الصحابة بسوء فاتهمه على الإسلام» [(٢)].

وقال **أبو زرعة الرازي** رحمه الله: «إذا رأيت الرجل ينتقص أحدًا من أصحاب رسول الله ﷺ فاعلم أنه زنديق، وذلك أن الرسول ﷺ عندنا حق، والقرآن حق، وإنما أدى إلينا هذا القرآن والسنة أصحاب رسول الله ﷺ، وإنما يريدون أن يجرحوا شهودنا ليبطلوا الكتاب والسنة، والجرح بهم أولى وهم زنادقة» [(٣)].

---

(١) الصارم المسلول (١/ ٥٨١).

(٢) البداية والنهاية (٨/ ١٣٩).

(٣) الكفاية في علم الرواية (ص ٤٩)، وفتح المغيث (٣/ ١٠٩).

وقال الإمام أبو نعيم رحمه الله: «فلا يتتبع هفوات أصحاب رسول الله ﷺ وزللهم، ويحفظ عليهم ما يكون منهم حال الغضب والموجدة إلا مفتون القلب في دينه» [(١)].

وقال أيضًا: «لا يبسط لسانه فيهم إلا من سوء طويته في النبي ﷺ، وصحابته، والإسلام، والمسلمين» [(٢)].

وتحذير العلماء هنا عام يشمل جميع الصحابة، وتأمل قول إمام أهل السنة: «يذكر أحدًا من الصحابة بسوء»، وقول أبي زرعة: «ينتقص أحدًا». فحذروا ممن ينتقص مجرد انتقاص أو ذكر بسوء، وذلك دون الشتم أو التكفير، ثم في واحد منهم وليس جميعهم، فماذا يقال فيمن سب أغلبهم ؟!

وإليك أخي إيضاح لبعض لوازم السَّبِ:

أولاً: يترتب على القول بكفر وارتداد معظم الصحابة أو فسقهم إلا نفرًا يسيرًا، الشك في القرآن الكريم والأحاديث النبوية، وذلك لأن الطعن في النقلة طعن في المنقول، إذ كيف نثق بكتاب نقله إلينا الفسقة والمرتدون - والعياذ بالله - وكذلك الأمر بالنسبة للأحاديث النبوية، فاذا اتهم الصحابة رضوان الله عليهم في عدالتهم، صارت الأسانيد مرسلة منقطعة لا حجة فيها.

وقديما صرح بذلك أحد الزنادقة فيما رواه الخطيب البغدادي في تاريخه عن أبي داود السجستاني قال: لما جاء الرشيد بشاكر رأس الزنادقة ليضرب عنقه قال: أخبرني، لم تعلِّمون المتعلم منكم أول ما تعلمونه الرفض - أي الطعن في الصحابة -؟ قال:

(١) تثبيت الإمامة وترتيب الخلافة، لأبي نعيم الأصبهاني (١/ ١٧٥).

(٢) تثبيت الإمامة وترتيب الخلافة (١/ ٢١٦).

إنا نريد الطعن على الناقلة، فإذا بطلت الناقلة ؛ أوشك أن نبطل المنقول [1].

ومن هنا نقول: إنه يلزم من الإيمان بالقرآن الإيمان بما فيه، وقد علمت أن الذي فيه أنهم خير الأمم، وأن الله لا يخزيهم، وأنه رضي عنهم. . إلخ، فمن لم يصدق ذلك فيهم، فهو مكذب لما في القرآن، ناقض لدعواه.

ثانيا: هذا القول يقتضي أن هذه الأمة - والعياذ بالله - شر أمة أخرجت للناس، وسابقي هذه الأمة شرارها، وخيرها القرن الأول كان عامتهم كفارًا أو فساقًا وإنهم شر القرون [2]. كبرت كلمة تخرج من أفواههم.

ثالثًا: يلزم من هذا القول، أحد أمرين: إما نسبة الجهل إلى الله، تعالى عما يصفون، أو العبث في هذه النصوص التي أثني فيها على الصحابة.

فإن كان الله عز وجل - تعالى عن قولهم - غير عالم بأنهم سيكفرون، ومع ذلك أثنى عليهم ووعدهم الحسنى فهو جهل، والجهل عليه تعالى محال.

وإن كان الله عز وجل عالمًا بأنهم سيكفرون، فيكون وعده لهم بالحسنى ورضاه عنهم عبث، والعبث في حقه تعالى محال [3].

ويتبع ذلك الطعن في حكمته عز وجل، حيث اختارهم واصطفاهم لصحبة نبيه ﷺ، فجاهدوا معه وآزروه ونصروه واتخذهم أصهارًا له، حيث زوج ابنتيه ذا النورين عثمان رضي الله عنه، وتزوج ابنتي الصديق وعمر رضي الله عنهما، فكيف يختار لنبيه أنصارًا وأصهارًا مع علمه بأنهم سيكفرون ؟!

(١) تاريخ بغداد (٤/ ٣٠٨).

(٢) راجع: الصارم المسلول (١/ ٥٩٠).

(٣) انظر: اتحاف ذوي النجابة. لمحمد بن العربي التباني (ص٧٥)، طبعة دار الأنصار.

رابعًا: لقد بذل رسول الله ﷺ جهودًا خارقة في تربية الصحابة على مدى ثلاثة وعشرين عامًا، حتى تكوَّن بفضل الله عز وجل المجتمع المثالي في خلقه وتضحياته وزهده وورعه، فكان ﷺ أعظم مربٍ في التاريخ.

ولكن على العكس من ذلك، فإن الرافضة التي تدعي الانتماء إلى الإسلام ونبي الإسلام، تقدم لهذا المجتمع صورة معاكسة، تهدم المجهودات التي قام بها النبي ﷺ في مجال التربية والتوجيه، وتثبت له إخفاقًا لم يواجهه أي مصلح أو مرب خبير مخلص لم يكن مأمورًا من الله، ولا مؤيدًا من السماء ولا مورد وحي ولطف إلهي، كما كان الشأن مع رسول الله ﷺ، إنها تقدم صورة مشوهة كالحة لجحود النعمة، والجفاء، والغدر، وإخفاء الحق، وعبادة النفس، وحب الجاه، واستخدام كل نوع من المساعي، والمؤامرات، والتحريفات، والافتراءات، وتسويغها لتحقيق أغراضها الخسيسة، إنها الصورة المشوهة الكريهة التي لا تبعث في النفوس اليأس عن مصير الجهود الإسلامية والتربوية فحسب، بل إنها تبث اليأس عن صلاحية الإنسانية جمعاء ومصيرها ومستقبلها (١).

إن الرافضة ترى أن المجهودات الجبارة التي بذلها محمد ﷺ لم تُنتِج إلا ثلاثة

---

(١) وممن صرح بتلك المزاعم والتهم الخميني حيث ألقى كلمة في عام ١٤٠٠هـ بمناسبة عيد ميلاد المهدي الموهوم في الخامس عشر من شعبان، ومن ضمن ما قال في هذه الكلمة: «الأنبياء جميعًا جاءوا من أجل إرساء قواعد العدالة في العالم لكنهم لم ينجحوا.. وحتى النبي عليه الصلاة والسلام خاتم الأنبياء الذي جاء لإصلاح البشرية وتنفيذ العدالة لم ينجح في ذلك في عهده.. وإن الشخص الذي سينجح في ذلك ويرسي قواعد العدالة في أنحاء العالم، ويقوم الانحرافات هو الإمام المهدي المنتظر..!!»

هكذا فشل الأنبياء ومنهم محمد ﷺ عند هذا الرافضي، بينما يعد ثورته الكفرية من أنجح الثورات وأعدلها!

أو أربعة أوسبعة - وفقًا لرواياتهم - ظلوا متمسكين بالإسلام إلى ما بعد وفاته ﷺ، أما غيرهم فقد قطعوا صلتهم بالإسلام - والعياذ بالله - فور وفاته ﷺ، وأثبتوا أن صحبة النبي ﷺ وتربيته أخفقت، ولم يعد لها أي تأثير.

وهذا الزعم يؤدي إلى اليأس من إصلاح البشرية، وعدم الثقة في المنهج الإسلامي، وقدرته على التربية، وتهذيب الأخلاق، وإلى الشك في نبوة محمد ﷺ، وذلك أن الدين الذي لم يستطع أن يقدم للعالم عددًا وجيهًا من نماذج عملية ناجحة بناءة، ومجتمعًا مثاليًا في أيام الداعي وحامل رسالته الأول، فكيف يستطيع أتباعه ذلك بعد مضي وقت طويل على عهد النبوة ؟!

وإذا كان المؤمنون بهذه الدعوة لم يستطيعوا البقاء على الجادة القويمة، ولم يعودوا أوفياء لنبيهم ﷺ بعد انتقاله إلى الرفيق الأعلى، فلم يبق على الصراط المستقيم الذي ترك عليه النبي ﷺ أتباعه إلا ثلاثة أو أربعة أو سبعة فقط، فكيف نسلم أن هذا الدين يصلح لتزكية النفوس وبناء الأخلاق ؟ وأنه يستطيع أن ينقذ الإنسان من الهمجية والشقاء، ويرفعه إلى قمة الإنسانية ؟

بل ربما يقال: لو أن النبي ﷺ كان صادقًا في نبوته، لكانت تعاليمه ذات تأثير، ووجد هناك من آمن به من صميم القلب، ووجد من بين العدد الهائل ممن آمنوا به بعض المئات الذين ثبتوا على الإيمان، فإن كان أصحابه - سوى بضعة رجال منهم - منافقين ومرتدين - فيما زعموا - فمن دام بالإسلام ؟! ومن انتفع بالرسول ﷺ ؟ وكيف يكون رحمة للعالمين ؟ [1].

---

(١) راجع: صورتان متضادتان عند أهل السنة والشيعة الإمامية (ص ٥٥)، للشيخ أبي الحسن الندوي، واعتقاد أهل السنة في الصحابة (ص ٦٦) وما بعدها، للدكتور محمد عبد الله الوهيبي.

الفصل الثامن

التصحيح والتضعيف

بين أهل السنة والروافض

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: التصحيح والتضعيف عند أهل السنة

المبحث الثاني: التصحيح والتضعيف عند الروافض

المبحث الثالث: مقارنة موجزة بين كتب أهل السنة والروافض في الجرح والتعديل والتصحيح والتضعيف

الفصل الثامن

التصحيح والتضعيف بين أهل السنة والروافض

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول

التصحيح والتضعيف عند أهل السنة

ويتجلى ذلك من خلال نقطتين:

أولاً: نشأة الجرح والتعديل عند أهل السنة

علم الجرح والتعديل عند أهل السنة لم يكن علمًا لقيطًا نشأ على غير رِشدة، بل له جذور ضاربة في عمق العصور الفاضلة، فأهل السنة والجماعة - عمالقة الحديث وعظماء الجرح والتعديل - قاموا بوضع أسس، وقواعد غاية في الدقة لجمع الأحاديث وتصحيحها، فبنوا معتقداتهم ومذهبهم على الصحيح فقط من الأحاديث.

وأصل الجرح والتعديل إنما هو التثبت، الذي هو خلق إسلامي حض عليه الدين، وندب إليه المؤمنون، فقال الله تعالى: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن جَآءَكُمْ فَاسِقُۢ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوٓاْ أَن تُصِيبُواْ قَوْمَۢا بِجَهَـٰلَةٍ فَتُصْبِحُواْ عَلَىٰ مَا فَعَلْتُمْ نَـٰدِمِينَ﴾[الحُجرَات: الآية ٦].

ويمكن معرفة نشأة هذا العلم عند أهل السنة منذ ظهوره إلى أن أصبح علمًا قائمًا بذاته قعدت فيه القواعد، وصنفت فيه المصنفات من خلال تقسيم تاريخه إلى المراحل التالية:

المرحلة الأولى: عهد النبوة

قال **الحافظ ابن الصلاح**: «فالكلام فيه جرحًا وتعديلاً متقدم ثابت عن رسول الله ﷺ، ثم عن كثير من الصحابة والتابعين فمن بعدهم»[(١)].

ومن ذلك: أن فاطمة بنت قيس أتت النبي ﷺ فذكرت له أن معاوية بن أبي سفيان وأبا جهم خطباها، فقال: أما أبو جهم فلا يضع عصاه عن عاتقه، وأما معاوية فصعلوك لا مال له، انكحي أسامة بن زيد[(٢)].

المرحلة الثانية: عهد كبار الصحابة

في هذا العهد بدأت تظهر بوادر التثبت والتحري في قبول الأخبار.

فهذا عمر بن الخطاب رضي الله عنه طلب من أبي موسى الأشعري من يشهد له في الاستئذان، فشهد معه أبو سعيد الخدري.

قال **الحافظ الذهبي** في ترجمة سيدنا عمر بن الخطاب رضي الله عنه: «وهو الذي سن للمحدثين التثبت في النقل وربما كان يتوقف في خبر الواحد إذا ارتاب»[(٣)].

عن أبي سعيد الخدري قال: كنت جالسًا بالمدينة في مجلس الأنصار، فأتانا

---

(١) مقدمة ابن الصلاح (ص ٢٣٦).

(٢) أخرجه مسلم، كتاب: الطلاق، باب: المطلقة ثلاثًا لا نفقة لها، برقم (١٤٨٠).

(٣) تذكرة الحفاظ (١/٦).

أبو موسى فزعًا - أو مذعورًا - قلنا ما شأنك ؟ قال: إن عمر أرسل إليَّ أن آتيه، فأتيت بابه، فسلمت ثلاثًا، فلم يرد عليَّ، فرجعت، فقال: ما منعك أن تأتينا ؟ فقلت: إني أتيت فسلمت على بابك ثلاثًا، فلم يردوا عليَّ، فرجعت، وقد قال رسول الله ﷺ: إذا استأذن أحدكم ثلاثًا فلم يؤذن له فليرجع. فقال عمر: أقم عليه البينة وإلا أوجعتك. فقال أبي بن كعب: لا يقوم معه إلا أصغر القوم. قال أبو سعيد: قلت: أنا أصغر القوم. قال: فاذهب به [1].

ثم قال له عمر: أما إني لم أتهمك ولكن خشيت أن يتقول الناس على رسول الله ﷺ [2].

قال ابن حبان: «قد أخبر عمر بن الخطاب أنه لم يتهم أبا موسى في روايته، وطلب البينة منه على ما أراد تكذيبًا له، وإنما كان يشدد فيه ؛ لأن يعلم الناس أن الحديث عن رسول الله ﷺ شديد، فلا يجيء من بعدهم من يجترئ فيكذب عليه ﷺ، ويتقول عليه ما لم يقل، حتى يدخل بذلك في سخط الله عز وجل» [3].

المرحلة الثالثة: عهد صغار الصحابة ومن بعدهم من التابعين

وقد ظهرت بوادر الفتن والاختلاف في هذه المرحلة، ولذلك قال ابن عباس لبشير العدوي حينما جعل يحدث ويقول: قال رسول الله ﷺ، قال رسول الله ﷺ، فجعل ابن عباس لا يأذن لحديثه، ولا ينظر إليه فقال: يا ابن عباس ! ما لي أراك

---

(١) أخرجه البخاري، كتاب: الاستئذان، باب: التسليم والاستئذان ثلاثًا، برقم (٥٨٩١)، ومسلم، كتاب: الآداب، باب: الاستئذان، برقم (٢١٥٣).

(٢) أخرجه أبو داود في سننه، كتاب: الأدب، باب: كم مرة يسلم الرجل في الاستئذن، برقم (٥١٨٤) وقال الألباني: صحيح الإسناد.

(٣) المجروحين (١/ ٣٩).

لا تسمع لحديثي، أحدثك عن رسول الله ﷺ ولا تسمع ؟!

قال له ابن عباس: إنا كنا مرة إذا سمعنا رجلاً يقول: قال رسول الله ﷺ ابتدرته أبصارنا، وأصغينا إليه بآذاننا، فلما ركب الناس الصعب والذلول،لم نأخذ من الناس إلا ما نعرف [(١)].

وبدأ في هذه المرحلة السؤال عن الأسانيد والبحث عن الرجال وأحوالهم.

قال **ابن سيرين**: لم يكونوا يسألون عن الإسناد، فلما وقعت الفتنة قالوا: سموا لنا رجالكم، فينظر إلى أهل السنة فيؤخذ حديثهم، وينظر إلى أهل البدع فلا يؤخذ حديثهم [(٢)].

وكان ذلك السؤال على وجه الدقة في زمن المختار بن أبي عبيد الثقفي الكذاب الذي هلك سنة ٦٧هـ وقد كان يعطي الأموال الكثيرة للوضاعين حتى يضعوا له ما يقوي أمره.

قال **خيثمة بن عبد الرحمن**: «لم يكن الناس يسألون عن الإسناد حتى كان زمن المختار، فاتهموا الناس» [(٣)].

وممن تكلم في هذه المرحلة من التابعين في الرجال: سعيد بن المسيب، وسعيد ابن جبير، والحسن البصري، وطاوس بن كيسان، وإبراهيم النخعي، والشعبي، وابن سيرين [(٤)]

---

(١) مقدمة صحيح مسلم (١/ ١٢).

(٢) مقدمة صحيح مسلم (١/ ١٢).

(٣) الجامع لأخلاق الراوي (٢/ ١٣٠).

(٤) انظر أقوال هؤلاء في الجرح والتعديل: مقدمة الكامل (١/ ٦٤)، وعلل الترمذي مع الجامع (ص ٢٠٥٦)، ومقدمة صحيح مسلم (١/ ١٢).

وقد قال **الذهبي** فيهما - أي الشعبي وابن سيرين -: «فأول من زكى وجرح عند انقراض عصر الصحابة: الشعبي وابن سيرين ونحوهما، حفظ عنهم توثيق أناس، وتضعيف آخرين»[1].

وقد ذكر ابن رجب **الحنبلي** أن ابن سيرين أول من انتقد الرجال، وميز الثقات من غيرهم[2].

وساق **الرامهرمزي** عن يحيى بن سعيد القطان أن الشعبي أول من فتش عن الإسناد[3].

المرحلة الرابعة: عهد أواخر عهد التابعين وعهد كبار أتباع التابعين

في هذه المرحلة اتسعت العناية بنقد المرويات، والكلام على الرجال جرحًا وتعديلاً، وذلك بسبب انتشار الوضع في الحديث، وظهور الخلافات الكلامية، والفتن السياسية، وتيارات الزندقة، وغيرها من الأسباب التي أدت إلى شيوع الكذب في الرواية[4].

قال **الذهبي**: «فلما كان عند انقراض عامة التابعين في حدود الخمسين ومائة، تكلم طائفة من الجهابذة في التوثيق والتضعيف، فقال أبو حنيفة: ما رأيت أكذب من جابر الجعفي، وضعَّف الأعمشُ جماعةً، ووثق آخرين، وانتقد الرجالَ شعبةُ، ومالكٌ»[5].

---

(١) ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل (ص ١٧٢-١٧٣).

(٢) شرح علل الترمذي (١/ ٣٥٥).

(٣) المحدث الفاصل (١/ ٢٠٨).

(٤) انظر: الإمام شعبة ومكانته بين علماء الجرح والتعديل (ص ١٩٢).

(٥) ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل (ص ١٧٥).

وقال **صالح جزرة**: «أول من تكلم في الرجال شعبة بن الحجاج، ثم تبعه يحيى بن سعيد القطان، ثم بعده أحمد بن حنبل ويحيى بن معين» (١).

ويعني أنه أول من تصدى لذلك، وعني به، وإلا فالكلام فيه جرحًا وتعديلاً متقدم ثابت عن رسول الله ﷺ، ثم عن كثير من الصحابة والتابعين فمن بعدهم (٢).

وعلى هذا أيضًا يحمل قول **الذهبي**: «وكان أبو بسطام - يعني: شعبة بن الحجاج - إمامًا، ثبتًا، حجَّة، ناقدًا، جهبذًا، صالحًا، زاهدًا، قانعًا بالقوت، رأسًا في العلم والعمل، منقطع القرين، وهو أول من جرح وعدل» (٣).

وقال **ابن رجب**: «وهو أول من وسع الكلام في الجرح والتعديل، واتصال الأسانيد وانقطاعها، ونقب عن دقائق علم العلل، وأئمة هذا الشأن بعده تبع له في هذا العلم» (٤).

ومما برز في نقد الرجال في هذه المرحلة إمام دار الهجرة مالك بن أنس.

قال عنه **الذهبي**: «هو أمةٌ في نقد الرجال» (٥).

وممن تكلم في الرجال أيضًا الثوري، والأوزاعي، وحماد بن سلمة، والليث بن سعد، وحماد بن زيد، وسفيان بن عيينة (٦).

المرحلة الخامسة: مرحلة التصنيف والتدوين

وتبدأ هذه المرحلة من أواخر عهد اتباع التابعين إلى أواخر القرن الثالث، وأول

(١) الجامع لأخلاق الراوي (٢/ ٢٠١).
(٢) مقدمة ابن الصلاح (ص ٢٣٦).
(٣) سير أعلام النبلاء (٧/ ٢٠٦).
(٤) شرح علل الترمذي (١/ ٤٤٨).
(٥) سير أعلام النبلاء (٨/ ٧٢).
(٦) المجروحين لابن حبان (١/ ٤١).

من جمع كلامه في الجرح والتعديل الإمام يحيى بن سعيد القطان [(١)].

وكان هو وابن مهدي من أئمة هذا الشأن، ومن تلاميذ شعبة المبرزين في نقد الرجال.

قال **الذهبي**: «عبد الرحمن بن مهدي كان هو ويحيى القطان قد انتدبا لنقد الرجال، وناهيك بهما جلالةً ونبلاً، وعلمًا وفضلاً، فمن جرحاه لايكاد - والله - يندمل جرحه، ومن وثقاه فهو الحجة المقبول، ومن اختلفا فيه اجتهد في أمره، ونزل عن درجة الصحيح إلى الحسن، وقد وثقا خلقًا كثيرًا، وضعفا آخرين» [(٢)].

وقال **ابن حبان**: «ممن جعلوا هذا الشأن صناعة لهم لم يتعدوها إلى غيرها، مع لزوم الدين، والورع الشديد، والتفقه في السنن رجلان: يحيى بن سعيد القطان، وعبد الرحمن بن مهدي» [(٣)].

ثم أخذ عن هؤلاء [(٤)] مسلك الحديث والاختبار، وانتقاء الرجال في الآثار، حتى رحلوا في جمع السنن إلى الأمصار، وفتشوا المدن والأقطار، وأطلقوا على المتروكين حتى صاروا أعلامًا يقتدى بهم في الآثار، وأئمةً يسلك مسلكهم في الأخبار جماعةٌ منهم: أحمد بن حنبل رضي الله عنه، ويحيى بن معين، وعلي بن المديني، وأبو بكر بن أبي شيبة، وإسحاق بن إبراهيم الحنظلي، وعبد الله بن عمر القواريري، وزهير بن حرب أبو خيثمة في جماعة من أقرانهم، إلا أن من أورعهم في الدين وأكثرهم تفتيشًا على المتروكين، وألزمهم لهذه الصناعة على دائم الأوقات منهم: كان

---

(١) ميزان الاعتدال (١/ ١).

(٢) ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل (ص ١٨٠).

(٣) المجروحين (١/ ٤٩).

(٤) أي عن طبقة القطان وابن مهدي.

أحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، وعلي بن المديني رحمة الله عليهم أجمعين [١].

وقد سئل أبو زرعة عن علي بن المديني ويحيى بن معين، أيهما كان أحفظ؟ فقال: كان علي أسرد وأتقن، ويحيى أفهم بصحيح الحديث وسقيمه، وأجمعهم أبو عبد الله أحمد ابن حنبل، كان صاحب حفظ، وصاحب فقه، وصاحب معرفة [٢].

وقال أبو حاتم: «وكان أحمد بارع الفهم بمعرفة الحديث، بصحيحه، وسقيمه»[٣].

وممن تكلم في هذه المرحلة: البخاري، ومسلم، وأبو داود، والترمذي، وأبو زرعة، وأبو حاتم، والنسائي، والجوزجاني، وغيرهم.

وظهرت عدة مؤلفات في هذا العلم لعدد من الأعلام كأحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، وعلي ابن المديني، وابن أبي خيثمة، وأبي زرعة الرازي، وأبو حاتم الرازي، والبخاري، ومسلم، وأبو داود، والنسائي، وغيرهم، ولم يكد ينتهي القرن الثالث الهجري حتى كان علم الجرح والتعديل علمًا قائمًا بذاته له معالمه، ورجاله، وكتبه، وله دوره الهام في خدمة السنة النبوية الشريفة، وخدمة العلوم الإسلامية بوجه عام.



---

(١) المجروحين (١/ ٥١).

(٢) تقدمة المعرفة (١/ ٢٩٤).

(٣) تقدمة المعرفة (١/ ٣٠٢).

ثانيًا: منهج التصحيح والتضعيف عند أهل السنة

يتجلى منهج أهل السنة في التصحيح والتضعيف من خلال النقاط التالية:

النقطة الأولى: تقسيم أهل السنة الحديث إلى صحيح وحسن وضعيف

من الجوانب المشرفة التي يفتخر بها أهل السنة، أنهم وضعوا منهجًا، وضوابط، وقواعد دقيقة جدًّا، بها يتميز الصحيح من غيره.

ولذلك قسم علماء أهل السنة الأحاديث لغرض معرفة ما يقبل منها وما يرد، إلى ثلاثة أنواع [١]:

أ - **الحديث الصحيح**: وهو الحديث المسند المتصل برواية العدل الضابط عن مثله إلى منتهاه من غير شذوذ ولا علة قادحة.

- والمراد من (**المسند**): أن يكون منسوبًا إلى النبي ﷺ. أما الروافض فإنهم ينسبونه إلى المعصوم، والمعصوم من وجهة نظرهم إما النبي ﷺ، أو أحد أئمتهم كما تقدم في مفهوم السنة عندهم، فليراجع.

- ومعنى (**المتصل**): أن يكون كل راوٍ من رواته قد تلقاه من شيخه.

- والمراد من (**العدل**): المسلم البالغ العاقل السالم من أسباب الفسق، وخوارم المروءة.

- أما (**الضابط**) فيراد به: أن يكون الراوي متقنًا لروايته، فإن كان يروي معتمدًا على ذاكرته، لابد أن يكون حفظه قويًا، وإن كان يروي معتمدًا على كتابه، فلا بد أن يكون كتابه متقنًا، وأن تكون قراءته منه سليمة، وأن يعرف عنه محافظته على كتبه.

---

(١) راجع في هذه الأنواع الثلاثة: تدريب الراوي، وتوضيح الأفكار، والتوضيح الأبهر، والمنهل الروي، ومقدمة ابن الصلاح.

فإذا توفرت العدالة في راوٍ وصف بأنه ثقة.

وحتى يكون الحديث صحيحًا لابد أن تتوفر صفتا **العدالة والضبط** - وسنفرد الكلام عنهما بعد قليل لأهميتهما - في كل راوٍ من رواته من بداية الإسناد إلى نهايته.

- والمراد من (**الشذوذ**): مخالفة الراوي الثقة لمن هو أوثق منه.

- أما (**العلة**) فهي السبب الخفي الذي يقدح في صحة الحديث، مع أن ظاهر الحديث السلامة من مظاهر الضعف.

وغالبًا ما تعرف العلة بجمع الأسانيد التي رُوي بها الحديث الواحد، وبمقابلة بعضها ببعض لاكتشاف ما وقع فيه بعض الرواة من أخطاء مع كونهم ثقات.

وقد تعرف العلة بتصريح من العالم الناقد الخبير بوجود غلط في حديث ما، ولا يبدي أسباب هذا الغلط، ويكون تصريحه مبنيًّا على المعرفة الواسعة في هذا العلم، والخبرة الطويلة في جمع الأحاديث، والملكة القوية في معرفة المتون، واختلاف ألفاظها، وإلمام كبير بأحوال الرواة.

ويلاحظ أن مدار صفات الحديث الصحيح على ثلاثة أمور:

١ - اتصال السند.

٢ - توثيق الرواة.

٣ - عدم المخالفة.

فإذا رُوي حديث بإسناد متصل، وكان جميع رواته ثقات، ولم يكن مخالفًا لأحاديث أقوى منه، وصفه العلماء بالحديث الصحيح. ويسميه بعضهم: الصحيح لذاته.

والأحاديث الصحيحة متفاوتة في قوتها، تبعًا لقوة رجالها، ويطلق على أقواها اسم: سلاسل الذهب.

والحديث الصحيح يحتج به العلماء، ويعتمدون عليه في إثبات الأحكام، والعقائد، وجميع أمور الشريعة.

ب - **الحديث الحسن**: وهو مثل الحديث الصحيح في اشتراط جميع الصفات المتقدمة، إلا صفة الضبط، حيث يعتبر المحدثون أن درجة ضبط رواة الحديث الحسن تقصر عن درجة ضبط رواة الحديث الصحيح، فراوي الحديث الصحيح تام الضبط، وراوي الحديث الحسن ضبطه أخف. ويقال للحسن إذا كان كذلك: الحسن لذاته، وهو في الاحتجاج به، والاعتماد عليه كالصحيح.

ج - **الحديث الضعيف**: وهو الحديث الذي لم تتوفر فيه أي صفة من صفات الحديث الصحيح، أو الحديث الحسن. وهو على أنواع كثيرة تبعًا لعدم تحقق هذه الصفات، فقد يكون ضعيفًا لعدم اتصال السند كما في الحديث المرسل، والمعلق، والمنقطع، والمعضل، والمدلس، وغيرها.

وقد يكون ضعيفًا لمخالفة رواية رواة آخرين ثقات، كما في الحديث الشاذ، والمنكر، والمضطرب، والمدرج، والمقلوب، والمعل، وغيرها.

وقد يكون الضعف بسبب عدم توفر العدالة والضبط في راوٍ أو أكثر من رواة الحديث كما في الحديث المتروك أو الموضوع. وكل من هذه الأنواع له تعريف وحكم خاص به، وتراجع في مظانها في كتب علوم الحديث، ولم نذكرها هنا خشية الإطالة.

وكما يقرر جهابذة أهل السنة أن الأحاديث الصحيحة ليست على درجة واحدة من القوة، تبعًا لقوة ضبط الرواة، وطول ملازمتهم لشيوخهم، فإنهم يقررون أيضًا، أن الأحاديث الضعيفة تتفاوت، فمنها ما هو شديد الضعف، ومنها ما هو يسير الضعف.

وقد وضع علماء الحديث من أهل السنة أيضًا ضوابط تميز الضعف اليسير من الضعف الشديد، ليس هذا موضع بسطها. لكن الجدير بالذكر هنا أن الحديث إذا كان

ضعفه يسيرًا وجاء بإسناد آخر، أو أكثر، وكانت قريبة منه في ضعفها، فإن ضعفه يزول بمجموع طرقه، ويرتقي إلى درجة الحسن، ويطلق عليه: الحسن لغيره، لتمييزه عن الحديث الحسن لذاته، الذي تقدم الكلام عنه.

وما يجدر ذكره أيضًا، أن الحديث الحسن لذاته إذا جاء بإسناد حسن لذاته آخر، فإنه يتقوى، ويرتقي إلى درجة الصحيح لكن يطلق عليه الصحيح لغيره، لتمييزه عن الصحيح لذاته المتقدم ذكره.

ونكتفي بهذه الإشارات السريعة ومن أراد المزيد فليراجع كتب أهل السنة عمالقة هذا المجال.

وننتقل الآن إلى العدالة والضبط:

النقطة الثانية: العدالة والضبط

بما أن حديث رسول الله ﷺ يصلنا عن طريق الرواة، فهم الركيزة الأولى في معرفة صحة الحديث، أو عدم صحته، لذلك اهتم علماء الحديث من أهل السنة بالرواة، وشرطوا لقبول روايتهم شروطًا دقيقة محكمة تدل على بعد نظرهم، وسداد تفكيرهم، وجودة طريقتهم. وهذه شهادة شهد بها الداني والقاصي، حتى قال بعض المستشرقين: فليفخر المسلمون بعلم حديثهم.

وهذه الشروط التي اشترطوها في الراوي، والشروط الأخرى التي اشترطوها لقبول الحديث والأخبار، لم تتوصل إليها أي ملة من الملل، حتى الروافض أنفسهم الذين لا قواعد لهم ولا منهجية، لأنهم عالة على أهل السنة في الحديث والتصنيف - كما تقدم - وحتى في هذا العصر الذي يصفه أصحابه بالمنهجية والدقة، فإنهم لم يشترطوا في نَقَلَةِ الأخبار الشروط التي اشترطها علماء المصطلح في الراوي، بل ولا أقل منها، فكثير من الأخبار التي تتناقلها وكالات الأنباء الرسمية لا يوثق بها،

ولا يركن إلى صدقها، وذلك بسبب رواتها المجهولين، وما آفة الأخبار إلا رواتها، وكثيرًا ما يظهر عدم صحة تلك الأخبار بعد قليل.

والأوصاف والشرائط التي ذكرها النقاد المحدثون من أهل السنة لكون الحديث صحيحًا يئول في واقع الأمر إلى شرطين أساسين هما: **العدالة والضبط**.

وقد أشار النقاد القدامى إلى هذين الشرطين في أقوالهم التي كانوا يذكرون فيها صفات من يُقبل حديثه، وطبقوها تطبيقًا علميًّا دقيقًا وإن لم ينصوا عليها حرفيًا، وكانوا لا يقبلون إلا حديث الثقة، ويردون حديث أهل الغفلة، وإن كانوا من أصلح الناس.

قيل **لشعبة بن الحجاج**: من الذي يترك حديثه؟ قال: إذا روي عن المعروفين ما لا يعرفه المعروفون فأكثر ترك حديثه، فإذا اتهم بالحديث ترك حديثه، فإذا أكثر الغلط ترك حديثه، وإذا روى حديثًا اجتمع عليه أنه غلط ترك حديثه، وما كان غير هذا فارو عنه [(١)].

وقد سئل **ابن المبارك** عن العدل فقال: من كان فيه خمس خصال: يشهد الجماعة، ولا يشرب هذا الشراب، ولا تكون في دينه خربة، ولا يكذب، ولا يكون في عقله شيء [(٢)].

وكان **مالك بن أنس** يقول: لا يؤخذ العلم من أربعة: رجل معلن بالسفه وإن كان أروى الناس، ورجل يكذب في أحاديث الناس إذا حدث بذلك، وإن كنت لا تتهمه أن يكذب على رسول الله ﷺ، وصاحب هوى يدعو الناس إلى هواه، وشيخ له فضل وعباده، إذا كان لا يعرف ما يحدث به [(٣)].

---

(١) معرفة علوم الحديث (ص ١٠٦).

(٢) الكفاية في علم الرواية (ص ٧٩).

(٣) الجرح والتعديل (٢/ ٣٢).

وقال **عبد الله بن المبارك**: يكتب الحديث إلا عن أربعة: غلاط لا يرجع، وكذاب، وصاحب هوى يدعو إلى بدعته، ورجل لا يحفظ فيحدث من حفظه [(١)].

وسئل **أحمد بن حنبل** عمن يكتب العلم؟ فقال: عن الناس كلهم إلا عن ثلاثة: صاحب هوى يدعو إليه، أو كذاب فإنه لا يكتب عنه قليل ولا كثير، أو عن رجل يغلط فيرد عليه فلا يقبل [(٢)].

ولكن المحدثين لم يعطوا هذه الشروط، وتلك الأوصاف أسماءً معينة وأرقامًا متسلسلة إلى أن جاء المتأخرون، واجتمعت لديهم آراء المتقدمين، ومناقشاتهم لتلك الصفات، فتمكنوا من الترجيح بينها، واختيار الأسماء المناسبة للصفات التي تجمع كل الخصائل اللازم وجودها في الراوي الثقة، الذي يقبل حديثه، فقالوا: إن الشرائط الواجب توفرها في الراوي المقبول حديثه تتخلص في: **العدالة والضبط**.

فالقاعدة الأساسية في قبول خبر الراوي والاحتجاج به: هي الثقة به في دينه، والثقة بروايته، حرًّا كان أو عبدًا، ذكرًا كان أو أنثى. ولهذا فقد أجمع أئمة الحديث والفقه من علماء أهل السنة على قبول رواية الراوي بشرطين هما:

١ - أن يكون عدلاً، لتحقق الثقة به في الدين.

٢ - أن يكون ضابطًا، ليكون محل ثقة في روايته.

قال **أبو عمرو بن الصلاح**: «أجمع جماهير أئمة الحديث والفقه على أنه يشترط فيمن يحتج بروايته: أن يكون عدلاً ضابطًا لما يرويه، وتفصيله أن يكون مسلمًا، بالغًا، عاقلاً، سالمًا من أسباب الفسق، وخوارم المروءة، متيقظًا غير مغفل، حافظًا إذا حدث من حفظه، ضابطًا لكتابه إن حدث من كتابه، وإن كان يحدث بالمعنى

(١) الكفاية (ص ١٤٣).

(٢) الكفاية (ص ١٤٤).

اشترط فيه مع ذلك أن يكون عالمًا بما يحيل المعاني»[1].

أ - العدالة[2]

الشرط في قبول خبر الراوي أن يكون عدلاً، والمراد بالعدل: هو المسلم، البالغ، العاقل، الذي سلم من أسباب الفسق، وخوارم المروءة.

محترزات العدالة[3]

إذا علمت من هو العدل فعلى هذا، فإن الذين اختلف العلماء في قبول حديثهم، لاختلافهم في تحقق العدالة فيمكن حصرهم فيما يلي:

١ - رواية الكافر

٢ - رواية الصبي

٣ - رواية الفاسق

٤ - رواية المبتدع

٥ - رواية الكاذب في أحاديث الناس

٦ - رواية التائب من الكذب في أحاديث الرسول ﷺ

٧ - رواية من أخذ على الحديث أجرًا

٨ - رواية المجهول

---

(١) مقدمة ابن الصلاح (ص ٦١).

(٢) اكتفينا فيها ببعض الإشارات، لنبين عظمة أهل السنة وكيف يصلون إلى صحة الحديث.

(٣) وتأمل معي هذه المحترزات حتى تعرف يقينًا مدي عظمة أهل السنة إذا علمت أن الروافض يروون عن الكفار والكذابين والفساق والمجاهيل ونحو ذلك، ورواياتهم عندهم معتمدة، كما سيأتي في منهج التصحيح والتضعيف عندهم، وعند حديثنا عن أحوال رواة الروافض.

وهذه المحترزات تدل على مدى دقة أهل السنة، وأنها لا تقبل رواية أي راوي، لأنه الحديث عن رسول الله ﷺ.

وهذه بعض الإشارات عن هذه المحترزات:

١ - رواية الكافر

لا تقبل رواية الكافر، سواء علم من دينه الاحتراز عن الكذب، أولم يعلم؛ لإجماع الأمة على ذلك، ولأن الرواية منصب شريف، فسُلِب منه لخسته، ولأن خصومته للمسلمين، وعداوته لهم في الدين، مما يحمله على الكيد لهم، والحرص على التلبيس عليهم في دينهم، وإدخال ما ليس منه فيه، قال تعالى ﴿لَا يَأْلُونَكُمْ خَبَالًا﴾ [آل عِمرَان: الآية ١١٨] أي لا يقصرون في الإفساد عليكم.

وقد كتموا نعت الرسول ﷺ، ونبوته من كتبهم، فلا يؤمنون من أن يقصدوا مثل ذلك بزيادة هي كذب لا أصل له بطريق الرواية.

قال **الخطيب**: «ويجب أن يكون وقت الأداء مسلمًا لأن الله تعالى قال: ﴿إِن جَآءَكُمْ فَاسِقُۢ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوٓاْ﴾ [الحُجرَات: الآية ٦] وإن أعظم الفسق الكفر، فإذا كان خبر المسلم الفاسق مردودًا مع صحة اعتقاده، فخبر الكافر بذلك أولى» [(١)].

وعلى كلٍّ إنما هو قيد احترازي لبيان معنى العدالة، ومفهومها في اصطلاح الشرع ليس له وجود في واقع الأمر، فإن المتتبع لأحوال الرواة الذين كان لهم الدور في حفظ السنة من أهل السنة، ومن ثم روايتها للمسلمين لا يجد في ثنايا تلك الكتب التي احتوت أحوالهم شخصًا واحدًا روى السنة النبوية للمسلمين وهو كافر.

---

(١) الكفاية في علم الرواية (ص ٧٧).

٢ - رواية الصبي

استدل جمهور المحدثين من علماء أهل السنة على قبول رواية الصبي المميز إذا بلغ بالقياس على الشهادة، فمن تحمل وهو مميز وأدى في حال البلوغ تقبل منه الشهادة، فتقبل كذلك روايته، لأن العلة واحدة في الحالين، وهي كون كل مرة منهما إخبارًا ملزمًا.

وأيضًا قبل السلف رواية ابن عباس، وابن الزبير، والنعمان بن بشير، وأنس بن مالك، دون البحث أو السؤال عن كون هذا التحمل قبل البلوغ أو لا، مع أنهم تحملوا الكثير قبل البلوغ، فابن عباس ولد لثلاث سنين قبل الهجرة، وفيما رواه البخاري أنه ناهز الحلم في حجة الوداع [(١)]، وابن الزبير كان أول مولود في الإسلام بعد الهجرة، والنعمان بن بشير كان أول مولود في الأنصار بعد الهجرة، وتوفي النبي ﷺ وهو ابن ثمان سنين، وأنس بن مالك كان عمره عشر سنين عندما قدم النبي ﷺ إلى المدينة.

٣ - رواية الفاسق

لا تقبل رواية الفاسق وهو الذي لا يحافظ على فعل الطاعات، ولا يجتنب الكبائر، أو يصر على الصغائر، أو المباحات التي تخل بمروءة الإنسان، لأنه لا عدالة له، قال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن جَآءَكُمۡ فَاسِقُۢ بِنَبَإٖ فَتَبَيَّنُوٓاْ أَن تُصِيبُواْ قَوۡمَۢا بِجَهَٰلَةٖ فَتُصۡبِحُواْ عَلَىٰ مَا فَعَلۡتُمۡ نَٰدِمِينَ﴾ [الحجرات: الآية ٦]، فالله تعالى أمر بالتثبت عند إخبار الفاسق والآية عامة بلفظها في كل فاسق.

عن إبراهيم النخعي قال: «كانوا إذا أتوا الرجل ليأخذوا عنه، نظروا إلى سمته، وإلى صلاته، وإلى حاله، ثم يأخذون عنه» [(٢)].

---

(١) أخرجه البخاري، كتاب: العلم، باب: متى يصح سماع الصغير، برقم (٧٦).

(٢) الكفاية في علم الرواية (ص ١٥٧)، وانظر: تدريب الراوي (١/ ٣٠١).

وعن **ابن سيرين** قال: «إن هذا العلم دين فانظروا عمن تأخذون دينكم» [(١)].

وقد استدل **السرخسي** على عدم قبول رواية الفاسق فقال: «إذا لم يكن عدلاً في تعاطيه، فاعتبار جانب تعاطيه يرجح معنى الكذب في خبره، لأنه لما لم يبال من ارتكاب سائر المحظورات، مع اعتقاده حرمته، فالظاهر أنه لا يبالي من الكذب مع اعتقاده حرمته» [(٢)].

وقد حكى **مسلم** في صحيحه الإجماع على رد خبر الفاسق فقال: «إنه غير مقبول عند أهل العلم» [(٣)].

٤ - رواية المبتدع

ما ورد عن السلف الصالح في الزجر عن الجلوس إلى أهل الأهواء والبدع، والسماع منهم، والتلقي عنهم، المقصد منه: إخماد هذه البدع.

والكلام على رواية المبتدع على مقامات:

الأول: ردها مطلقًا إذا كان ممن يكفر ببدعته.

قال **النووي** في **(الإرشاد)**: «المبتدع الذي يكفر ببدعته لا تقبل روايته بالاتفاق» [(٤)].

الثاني: قبولها إذا كان معروفًا بالصدق، وإذا لم تكن روايته مما تعضد أو تشيد بدعته.

---

(١) مقدمة صحيح مسلم (١/ ١٢).

(٢) أصول السرخسي (١/ ٣٤٦).

(٣) صحيح مسلم (١/ ٧).

(٤) الإرشاد (ص ١١٤). وبه جزم المعلمي فقال: «لا شبهة أن المبتدع إن خرج ببدعته عن الإسلام لم تقبل روايته لأن من شرط قبول الرواية الإسلام». التنكيل (١/ ٤٢).

قال **ابن حجر**: «اختلف أهل السنة في قبول حديث من هذا سبيله، إذا كان معروفًا بالتحرز من الكذب، مشهورًا بالسلامه من خوارم المروءة، موصوفًا بالديانة والعبادة. فقيل: يقبل مطلقًا. وقيل: يرد مطلقًا، والثالث: التفصيل بين أن يكون داعية أو غير داعية، فيقبل غير الداعية، ويرد حديث الداعية، وهذا المذهب هو الأعدل، وصارت إليه طوائف من الأئمة، وادعى ابن حبان إجماع أهل النقل عليه. لكن في دعوى ذلك نظر، ثم اختلف القائلين بهذا التفصيل: فبعضهم أطلق ذلك، وبعضهم زاده تفصيلاً. فقال: إن اشتملت رواية غير الداعية على ما يشيد بدعته، ويزينه، ويحسنه ظاهرًا، فلا تقبل، وإن لم تشتمل فتقبل..»[(١)].

الثالث: ردُّها إذا كانت مما يُشَيِّدُ به بدعته.

الرابع: الاختلاف في قبول رواية الروافض، وردُّها، والعلماء في ذلك على ثلاثة مذاهب:

قال **الحافظ الذهبي** في ترجمة إبراهيم بن الحكم بن ظهير: «اختلف الناس في الاحتجاج برواية الرافضة على ثلاثة أقوال:

أحدها: المنع مطلقًا.

الثاني: الترخص مطلقًا إلا فيمن يكذب ويضع.

الثالث: التفصيل، فتقبل رواية الرافضي الصدوق العارف بما يحدث، وترد رواية الرافضي الداعية، ولو كان صدوقًا.

قال **أشهب**: سئل مالك عن الرافضة؟ فقال: لا تكلمهم ولا ترو عنهم، فإنهم يكذبون.

وقال حرملة: سمعت **الشافعي** يقول: لم أر أشهد بالزور من الرافضة.

---

(١) فتح الباري (١/ ٣٨٥).

وقال مؤمل بن إهاب: سمعت يزيد بن هارون يقول: يكتب عن كل صاحب بدعة إذا لم يكن داعية، إلا الرافضة فإنهم يكذبون.

وقال محمد بن سعيد ابن الأصبهاني: سمعت شريكًا يقول: احمل العلم عن كل من لقيت، إلا الرافضة يضعون الحديث ويتخذونه دينًا» (1).

٥ - رواية الكاذب في أحاديث الناس

قال الإمام مالك: ولا تأخذ من كذاب يكذب في أحاديث الناس إذا جرب ذلك عليه، وإن كان لا يتهم أن يكذب على رسول الله ﷺ (2).

وقيل: تقبل روايته إذا أقلع عن ذنبه، وتاب توبة نصوحًا، فحينئذ يتبدل حاله إلى حال التقى، ويقبل خبره وتعود عدالته.

قال تعالى: ﴿وَإِنِّي لَغَفَّارٌ لِّمَن تَابَ وَءَامَنَ وَعَمِلَ صَٰلِحًا﴾ [طه: الآية ٨٢] وقال أيضًا: ﴿إِلَّا ٱلَّذِينَ تَابُواْ مِنۢ بَعْدِ ذَٰلِكَ وَأَصْلَحُواْ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [آل عمران: الآية ٨٩].

قال ابن الصلاح: «التائب من الكذب في حديث الناس وغيره من أسباب الفسق، تقبل روايته، إلا التائب من الكذب متعمدًا في حديث رسول الله ﷺ، فإنه لا تقبل روايته أبدًا، وإن حسنت توبته على ما ذكر عن غير واحد من أهل العلم منهم: أحمد ابن حنبل، وأبو بكر الحميدي شيخ البخاري» (3).

٦ - رواية التائب من الكذب على رسول ﷺ

قال الخطيب: «أما الكذب على رسول الله ﷺ بوضع الحديث، وادعاء

---

(1) ميزان الاعتدال (١/ ٢٧).

(2) الكفاية في علم الرواية (ص ١١٦).

(3) مقدمة ابن الصلاح (ص ٦١).

السماع، فقد ذكر غير واحد من أهل العلم أنه يوجب رد الحديث أبدًا، وإن تاب فاعله. ثم ساق سنده إلى أبي عبد الرحمن عبيد الله بن أحمد الحلبي قال: سألت أحمد بن حنبل عن محدث كذب في حديث واحد، ثم تاب ورجع، قال: توبته فيما بينه وبين الله تعالى، ولا يكتب حديثه أبدًا» [1].

وقال **السمعاني**: «من كذب في خبر واحد وجب إسقاط ما تقدم من حديثه» [2].

وقال **النووي**: «المختار: القطع بصحة توبته، وقبول رواياته..» [3].

والراجح، هو ما ذهب إليه الإمام أحمد ومن معه تغليظًا وزجرًا عن الكذب على رسول الله ﷺ، لما يترتب على هذا الكذب من المفاسد بخلاف الكذب في غيره.

٧ - رواية من أخذ على الحديث أجرًا

مضت سنة الصحابة والتابعين أن يرووا الحديث للناس احتسابًا يبتغون الأجر عند الله، حتى شاع قولهم: علم مجانًا كما علمت مجانًا. ثم جاء بعض الرواة وخالفوا هذا العرف، وصاروا يتقاضون من طلابهم أجرًا لإسماعهم الحديث.

وقد أثار هذا التصرف علماء الحديث ونقاده، واستنكروه، وحذروا من السماع من هؤلاء المتجرين بالرواية لما في صنيعهم هذا من خرم المروءة، ولما يخشى أن يجر أحدهم الحرص على الأجرة إلى الوقوع في شبهة الكذب، أو صريح الكذب لكي يرغب فيه.

لكن بعض حفاظ الحديث الثقات ألجأتهم الخصاصة لأخذ الأجرة، حيث كانوا

---

(١) الكفاية (ص ١١٧).

(٢) تدريب الراوي (١/ ٣٣٠).

(٣) شرح النووي على مسلم (١/ ٧٠).

محط رحال الطلاب مع التفرغ لهذا الشأن، وكثرة العيال، فاغتفر لهم النقاد ذلك، مثل أبي نعيم الفضل بن دكين، وعبد العزيز المكي، وهما من شيوخ البخاري. قال **أبو نعيم**: يلومونني على الأجر، وفي بيتي ثلاثة عشر، وما في بيتي رغيف [(١)].

وفيما عدا تلك القلة التي تقاضت الأجر على الحديث جرى سائر المحدثين على الأصل في رفض الأجرة وضربوا لذلك أعلى الأمثلة.

قال **جعفر بن يحيى البرمكي**: «ما رأينا في القراء مثل عيسى ين يونس، عرضت عليه مائة ألف فقال: لا والله، لا يتحدث أهل العلم أني أكلت للسنة ثمنًا» [(٢)].

٨ - رواية المجهول

لخص لنا **الأمير الصنعاني** حكم رواية المجهول فقال: «قال المحدثون في قبول رواية المجهول خلاف وهو - أي المجهول - على ثلاثة أقسام:

١ - مجهول العين.

٢ - مجهول الحال ظاهرًا وباطنًا.

٣ - مجهول الحال باطنًا.

- فمجهول العين: وهو من لم يرو عنه إلا راو واحد.

- ومجهول الحال ظاهرًا وباطنًا، مع كونه معروف العين برواية عدلين عنه، وفي قبول روايته ثلاثة أقوال:

أ - أنه لا يقبل، حكاه ابن الصلاح، وزين الدين العراقي عن الجماهير، وذلك لأن تحقق العدالة في الراوي شرط، ومن جهلت عدالته لا تقبل روايته.

---

(١) تهذيب التهذيب (٨/ ٢٤٧).

(٢) تهذيب التهذيب (٨/ ٢١٤).

ب - يقبل مجهول العدالة ظاهرًا وباطنًا، لأن معرفة عينه برواية اثنين عنه أغنت عن معرفة عدالته.

ج - التفصيل وهو: أنه إن كان الراويان عنه اللذان بهما عرفت عينه لا يرويان إلا عن عدل قبل وإلا فلا.

- وأما مجهول العدالة الباطنة، فالعدالة الباطنة: هي ما يرجع إلى تزكية المزكين فهذا يحتج به بعض من رد القسمين الأولين، وبه قطع الإمام سليم بن أيوب الرازي؛ لأن الأخبار مبنية على حسن الظن بالراوي. قال ابن الصلاح: يشبه أن يكون العمل على هذا الرأي في كثير من كتب الحديث المشهورة عن غير واحد من الرواة الذين تقادم العهد بهم، وتعذرت الخبرة الباطنة بهم» (١).

ثبوت العدالة

تثبت العدالة بالاستفاضة، وشهرة صاحبها بالصلاح، والخير، والثناء الجميل، بحيث يعرف بالتوثيق، والاحتجاج به لدى أهل العلم الذين يعرفونه بالثقة، والأمانة، فيستغنى بهذا عن بينة تشهد بعدالته.

قال **ابن الصلاح**: «عدالة الراوي: تارة تثبت بتنصيص معدلين على عدالته، وتارة تثبت بالاستفاضة، فمن اشتهرت عدالته بين أهل النقل أو نحوهم من أهل العلم، وشاع الثناء عليه بالثقة والأمانة، استغني فيه بذلك عن بينة شاهدة بعدالته تنصيصًا، وهذا هو الصحيح في مذهب الشافعي رضي الله عنه، وعليه الاعتماد في فن أصول الفقه. وممن ذكر ذلك من أهل الحديث: أبو بكر الخطيب الحافظ، ومثَّل ذلك بمالك، وشعبة، والسفيانين، والأوزاعي، والليث، وابن المبارك، ووكيع، وأحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، وعلي بن المديني، ومن جري مجراهم في نباهة الذكر،

---

(١) توضيح الأفكار (٢/ ١٩١) بتصرف.

واستقامة الأمر، فلا يسأل عن عدالة هؤلاء وأمثالهم، وإنما يسأل عن عدالة من خفي أمره على الطالبين»[1].

نعم في الحقيقة أن من استفاضت شهرته بالعدالة والتوثيق، والصلاح والأمانة ثبتت عدالته دون أن يسأل عنه.

أما من ليس له هذه الشهرة بالعدالة والرضا، فيحتاج في ثبوت عدالته تعديل أئمة الحديث له، أو اثنين منهم، أو واحد على الصحيح.

قال الخطيب: «والذي نستحبه أن يكون من يزكي المحدث اثنين للاحتياط، فإن اقتصر على تزكية واحد أجزأ»[2].

قال القاضي أبو بكر الباقلاني: «الشاهد والمخبر إنما يحتاجان إلى التزكية متى لم يكونا مشهوري العدالة والرضا، وكان أمرهما مشكلاً ملتبسًا، ومجوزًا فيه العدالة وغيرها، والدليل على ذلك أن العلم بظهور سترهما، واشتهار عدالتهما، أقوى في النفوس من تعديل واحد واثنين يجوز عليهما الكذب والمحاباة»[3].

وبالجملة: من هذا يتبين أن منهج المحدثين في النقد أكثر وضوحًا وصرامةً، فالراوي الذي يروي الواقعة فإن مؤلفات الجرح والتعديل في الغالب قد استوفت ذكر عدالته وضبطه، بل إنها تتعرض لتفاصيل أكثر دقة مما لا يُتخيل، مثل كيفية روايته للواقعة، ومستوى ضبطه لمجموع ما يروي، إلى أمور أخرى تند عن الحصر.

فإذا انعدمت المعلومات عنه، فإن صرامة المنهج تعتبره مجهولاً، لا يقبل خبره، ولا يوثق بروايته، حتى لو كان معروفًا باسمه وشخصيته، لكنه مجهول الحال - أي

---

(١) مقدمة ابن الصلاح (١/ ٦١).

(٢) الكفاية (١/ ٩٦).

(٣) الكفاية (١/ ٨٧).

العدالة والضبط - فإنهم يترددون في قبول روايته.

وهذا إن دل، فإنما يدل على مدى عظمة أهل السنة في التحري والتثبت.

عدالة الصحابة [1]

مما تقدم أن الصحابة عند أهل السنة كلهم عدول زكاهم الله، وزكاهم رسول الله ﷺ، وبناءً على ذلك فإن الأحاديث الواردة عن هؤلاء الصحب الكرام، فإنها مقبولة عند أهل السنة، مع الأخذ في الاعتبار الشروط السالف ذكرها التي بها يتميز الصحيح من غيره على ضوء ما قرره المحدثون.

ب - الضبط

والشرط الثاني في قبول الرواية: أن يكون الراوي ضابطًا، والمراد بالضابط عند المحدثين:

١ - أن يكون يقظًا.

٢ - حافظًا للحديث من الضياع والتحريف.

والمراد بكونه يقظًا: أي فطنًا يدرك ما يسمع، ويدرك ما يقول.

أما كونه حافظًا لحديثه، بحيث لا يتطرق إليه تزوير ولا يعتريه ضياع ؛ لأن هذا الشرط يظهر في ضوء تقسيم المحدثين الضبط.

أقسام الضبط

الضبط نوعان:

أ - ضبط صدر: والمتصف به من يحفظ ما سمعه، بحيث يبعد زواله من حافظته، ويتمكن من استحضاره متى شاء.

---

(١) يراجع مبحث عدالة الصحابة، فإنه مبحث في غاية الأهمية.

- وهذا الذي يحدث من صدره، إما أن يحدث بالمعنى، وإما أن يحدث باللفظ. فإذا كان يحدث بالمعنى فيشترط فيه:

١ - أن يكون عالمًا بمدلولات الألفاظ بصيرًا بها.

٢ - أن يكون عالمًا بما يحيل المعاني.

وهذان الشرطان احتراز من أن يغير في لفظ الحديث ما يجعل الحلال حرامًا والحرام حلالاً.

٣ - أن لا يكون حافظًا للفظ النبوي، وإلا تعين عليه التحديث به.

- ويشترط في الحديث الذي يروى بالمعنى:

١ - أن لا يكون مما اختص به النبي ﷺ من جوامع الكلم.

٢ - أن لا يكون من الأحاديث التي تعبدنا بألفاظها كالتشهد والأذان.

٣ - أن لا يكون من أحاديث العقائد.

٤ - أن لا يكون اللفظ فيه محتملاً لأكثر من معنى.

أما إذا لم يكون على علم بما ذُكِر، فقد أجمع المحدثون على أن الرواية بالمعنى غير جائزة [(١)].

ب - ضبط كتاب: فهو صيانته، وحفظه من التغيير والتحريف، بحيث يأمن عليه من وقت تحمله إلى وقت الأداء.

وتأسيسًا على هذه الصفات في ضبط الراوي:

١ - لا يقبل حديث من عرف بقبول التلقين في الحديث، ومعنى التلقين: أن

---

(١) راجع: الكفاية (١/ ١٩٨).

يعرض عليه الحديث الذي ليس من مروياته، ويقال له: إنه من روايتك، فيقبله ولا يميزه، وذلك لأنه مغفل فاقد لشرط التيقظ، فلا يقبل حديثه.

٢ - لا تقبل رواية من كثرت مخالفاته، ومناكيره في مروياته، قال شعبة: لا يجيئك الحديث الشاذ إلا من الرجل الشاذ [١] وعلة هذا أنه يدل على عدم حفظه.

٣ - لا تقبل رواية من عرف بكثرة السهو في رواياته، إذا لم يحدث من أصل مكتوب صحيح، لأن كثرة السهو تدل على سوء الحفظ أو التغفيل، فلا يكون الراوي ضابطًا.

٤ - من أصر على غلطه بعد تبيينه له وعاند، فإنه تسقط روايته.

ثبوت الضبط ومعرفته

إذا تم ضبط الراوي على نحو ما سبق من الدقة والأمانة، فقد ثبت ضبطه، ويعرف بموافقة الثقات الضابطين لفظًا أو معنى، فإن وافقت روايات الراوي الثقات المتقنين، ولو من حيث المعنى، أو وافقتها في الأغلب، والمخالفة نادرة، كان حينئذ ضابطًا ثبتًا، أما إذا كان كثير المخالفة لهم كان مختل الضبط ولا يحتج بحديثه.

يقول **ابن الصلاح**: «يعرف كون الراوي ضابطًا: بأن نعتبر رواياته بروايات الثقات المعروفين بالضبط والإتقان، فإن وجدنا رواياته موافقة، ولو من حيث المعنى لرواياتهم، أو موافقة لها في الأغلب، والمخالفة نادرة، عرفنا حينئذ كونه ضابطًا ثبتًا، وإن وجدناه كثير المخالفة لهم، عرفنا اختلال ضبطه، ولم نحتج بحديثه» [٢].

---

(١) الكفاية (١/ ١٤١).

(٢) مقدمة ابن الصلاح (ص ٦١).

النقطة الثالثة: الجرح والتعديل[1]

ومما يدل على دقة أهل السنة أيضًا في التصحيح والتضعيف: وضع ضوابط دقيقة جدًّا للراوي على أساسها يُعرف الصحيح من غيره وهو ما يسمى بالجرح والتعديل، وهذا الضابط يعتبر عملاً رائعا مهمًّا جبارًا، إذ قاموا بمسح دقيق لتراجم جميع رواة الحديث، وبيان الجرح أو التعديل الموجه إليهم أولاً، ثم بيان من أخذوا عنه، ومن أخذ عنهم، وأين رحلوا، ومتى التقوا ببعض الشيوخ، وما إلى ذلك من تحديد زمنهم الذي عاشوا فيه بشكل لم يُسبقوا إليه، بل ولم تصل الأمم المتحضرة في هذا العصر إلى قريب مما صنفه علماء الحديث من وضع موسوعات[2] ضخمة في تراجم الرجال، ورواة الحديث، فحفظوا على مدى الأيام التعريف الكامل برواة الحديث ونقلته، جزى الله علماء أهل السنة عنا خير الجزاء.

بل إن أهل السنة ذكروا مراتب على ضوءها يحدد درجة الحديث وهي:

مراتب التعديل وألفاظها[3]:

١ - ما دل على المبالغة في التوثيق أو كان على وزن أفعل. وهي أرفعها مثل: فلان إليه المنتهى في التثبت، أو فلان أثبت الناس.

٢ - ثم ما تأكد بصفة أو صفتين من صفات التوثيق، كثقة ثقة، أو ثقة ثبت.

---

(١) التعديل: وصف الراوي بما يقتضي قبول ما يرويه والعمل به. أما الجرح: وصف الراوي بما يقتضي عدم قبول روايته.

(٢) وسيأتي الحديث عن بعض هذه الموسوعات، وذلك عند حديثنا عن مقارنة بين كتب أهل السنة والروافض في الجرح والتعديل والتصحيح والتضعيف.

(٣) انظر في ألفاظ الجرح والتعديل: التقييد والإيضاح (١/ ١٥٧)، والرفع والتكميل (ص ١٣٢)، وتدريب الراوي (٢/ ٣٤٢)، وتوضيح الأفكار (٢/ ٢٦٢)، ونخبة الفكر (ص ٢٨).

٣ - ثم ما عبر عنه بصفة دالة على التوثيق من غير توكيد، كثقة أو حجة.

٤ - ثم ما دل على التعديل من دون إشعار بالضبط: كصدوق، أو محله الصدق، أو لا بأس به، عند غير ابن معين، فإذا قالها هو فمعناها أن الراوي ثقة.

٥ - ثم ما ليس فيه دلالة على التوثيق أو التجريح، مثل: فلان شيخ، أو روى عنه الناس.

٦ - ثم ما أشعر بالقرب من التجريح: مثل: فلان صالح الحديث، أو يكتب حديثه.

حكم هذه المراتب

- أما المراتب الثلاث الأولى فيحتج بأهلها، وإن كان بعضهم أقوى من بعض.

- وأما المرتبة الرابعة والخامسة فلا يحتج بأهلها، ولكن يكتب حديثهم ويُخْتَبَرُ. وإن كان أهل المرتبة الخامسة دون أهل المرتبة الرابعة.

- وأما أهل المرتبة السادسة فلا يحتج بأهلها، ولكن يكتب حديثهم للاعتبار فقط دون الاختبار، وذلك لظهور أمرهم في عدم الضبط.

مراتب الجرح وألفاظها

١ - ما دل على التليين - وهي أسهلها في الجرح - مثل: فلان لين الحديث، أو فيه مقال.

٢ - ثم ما صرح بعدم الاحتجاج به وشبهه. مثل: فلان لا يحتج به، أو ضعيف، أو له مناكير.

٣ - ثم ما صرح بعدم كتابة حديثه ونحوه: مثل: فلان لا يكتب حديثه، أو لا تحل الرواية عنه، أو ضعيف جدًّا، أو واهٍ بمرة.

٤ - ثم ما فيه اتهام بالكذب أو نحوه: مثل فلان متهم بالكذب، أو متهم

بالوضع، أو يسرق الحديث، أو ساقط، أو متروك، أو ليس بثقة.

٥ - ثم ما دل على وصفه بالكذب ونحوه. مثل: كذاب، أو دجال، أو وضاع، أو يكذب، أو يضع.

٦ - ثم ما دل على المبالغة في الكذب - وهي أسوئها - مثل: فلان أكذب الناس، أو إليه المنتهى في الكذب، أو هو ركن الكذب.

حكم هذه المراتب

- أما أهل المرتبتين الأوليين فإنه لا يحتج بحديثهم طبعًا، لكن يكتب حديثهم للاعتبار فقط، وإن كان أهل المرتبة الثانية دون أهل المرتبة الأولى.

- وأما أهل المراتب الأربع الأخيرة فلا يحتج بحديثهم، ولا يكتب، ولا يعتبر به.

النقطة الرابعة: علم العلل (١)

وهذا العلم لا يوجد عند الروافض، وهو مما يتميز به علماء وجهابذة أهل السنة.

ويعتبر هذا العلم من أجلِّ أنواع علوم الحديث وأدقِّها وأشرفها، وإنما يضطلع بذلك أهلُ الحفظ، والخبرة، ممن رزقه الله فَهْمًا ثاقبًا، وحفظًا واسعًا، ومعرفةً تامةً بمراتب الرواة، وملكةً قويةً بالأسانيد والمتون، ولهذا لم يتكلم فيه إلا القليل من أهل هذا الشأن؛ كعلي بن المديني، وأحمد بن حنبل، والبخاري، ويعقوب بن شيبة، وأبي حاتم، وأبي زرعة، ومسلم، والنسائي، والدارقطني، وغيرهم رحمهم الله تعالى.

فهم أهل النقد العارفين بالنقل، الذائقين كلام الرسول ﷺ بالعقل، وهذا العلم

(١) الحديث المعل هو: ما اطلع فيه على علة تقدح في صحته مع ظهور السلامة منها.

مسلم لهم، ولهم فيه معارف وطرق يختصون بها، وقد تناولوا بالنقد كثيرًا من الرواة، وبينوا ما في بعض مروياتهم من العلل، وصنفوا في ذلك المصنفات النافعة.

وهم العارفون بسنة رسول الله ﷺ حقًا، وهم النقاد الجهابذة صدقًا، الذين ينتقدون انتقاد الصيرفي الحاذق للنقد البهرج من الخالص، وانتقاد الجوهري الحاذق للجوهر مما دلس به.

قال **الحافظ ابن حجر**: «هذا الفن أغمض أنواع علوم الحديث، وأدقها مسلكًا، ولا يقوم به إلا من منحه الله تعالى فهمًا غايصًا، واطلاعًا حاويًا، وإدراكًا لمراتب الرواة، ومعرفة ثاقبة، ولهذا لم يتكلم فيه إلا أفراد أئمة هذا الشأن وحذاقهم، وإليهم المرجع في ذلك، لما جعل الله فيهم من معرفة ذلك، والاطلاع على غوامضه دون غيرهم ممن لم يمارس ذلك» (١).

جزى الله علماء أهل السنة خير الجزاء.

وبالجملة: وفقًا لما تقدم بيانه في هذه الإشارات يتبين منهج أهل السنة في التصحيح والتضعيف، فإنه:

متى كان الراوي عدلاً ضابطًا، سمي ثقة فتجب الطمأنينة إليه، وقبول روايته، فبالعدالة والضبط يصبح الراوي في درجة القبول.. فينظر بعد هذا في المروي: فإذا تحققت شروط القبول فيه، بأن سلم من الشذوذ والعلة، فلم يخالف الثقة من هو أوثق منه، ولم يكن هناك قادح خفي أصبح المروي في درجة القبول، فينظر في الرواية فإذا كان الإسناد متصلاً، سالمًا من الخلل والعلل، ترجحت صحة الحديث وكان مقبولاً.

وبهذا ندرك كيف قامت قوانين هذا العلم على أصول دقيقة في النقد والتوثيق،

---

(١) النكت على ابن الصلاح (٢/ ٧١١).

توجب الثقة المطلقة في السنة النبوية الشريفة على صاحبها أفضل الصلاة والسلام، وهذا ما يتميز به أهل السنة عمالقة هذا الفن، أما الروافض فإنهم لا يعرفون من الإسلام إلا اسمه ولا من هذا العلم إلا رسمه !! كما سيأتي بيان ذلك في منهج التصحيح والتضعيف عندهم.

* * *

المبحث الثاني

التصحيح والتضعيف عند الروافض

ويتجلى ذلك من خلال النقاط التالية:

أولاً: نشأة الجرح والتعديل عند الروافض

اعلم أن الرافضة كانوا يعملون سابقًا بروايات أصحابهم بدون تحقيق وتفتيش، ولم يكن فيهم من يميز رجال الإسناد، ولا من ألف كتابًا في الجرح والتعديل، حتى صنف **الكشي** سنة أربعمائة تقريبًا كتابًا في أسماء الرجال وأحوال الرواة [(١)].

وهذا أقدم المؤلفات لدى الشيعة في بيان أحوال رواة الحديث والأخبار، ولم يوجد هناك من هو أقدم من الكشي قد ألف في علم الرجال قبله، مما يدل على قلة بضاعتهم في هذا المجال بالذات، والكشي نفسه لم يُعرف متى مات، وإنما قالوا إنه كان في طبقة محمد بن يعقوب الكليني صاحب **(الكافي)** المتوفى عام ٣٢٩هـ !!

وكتاب الكشي هذا في غاية الاختصار والإبهام، وليس فيه ما يُغني ولا ما يُسمن ولا ما يُشبع، بل لم يزد الناظر فيه إلا تحيرًا، لأنه أورد فيه أخبارًا متعارضة في الجرح والتعديل، ولم يمكنه ترجيح أحدها على الآخر[(٢)] وبلغ عدد التراجم فيه (٥٢٠) ترجمة فقط.

---

(١) راجع: مختصر التحفة الإثني عشرية (ص ٥٤).

(٢) وهذا دأب علماء الرجال عند الشيعة، ولم ينفرد الكشي بإيراد المتناقضات في الرجل الواحد، =

يقول **النجاشي** عن هذا الكتاب ومؤلفه: «ثقة عينًا، وروى عن الضعفاء كثيرًا.. له كتاب الرجال كثير العلم، وفيه أغلاط كثيرة» [(١)].

فالنجاشي يذكر أن الكشي يروي عن الضعفاء كثيرًا وأن كتابه فيه أغلاط كثيرة، رغم أنه من أوائل كتب الرجال عندهم، وإذا كان هذا حال أحد أشهر علماء الرجال القدماء من الشيعة وكتابه الذي يُعتبر من أقدم وأهم المراجع الشيعية في علم الرجال، فكيف بمن دونه من علماء الرجال الشيعة ومؤلفاتهم ومن أتى بعدهم ؟!

ثم جاء بعد رجال الكشي كتاب **النجاشي** وهو مختصر جدًّا في موضوعه، وإلى الآن لا أعرف ثمة كتاب يمكن الاستناد والاعتماد عليه في بيان من يُرد حديثه أو يُقبل من رواة الشيعة، والحال يدلنا على أن كل من جاء برواية تعضد وتدعم من قول المذهب الإمامي الرافضي، قُبلت روايته من غير تمحيص لحال هذا الراوي، وهذا على النقيض تمامًا عند علماء أهل السنة عمالقة الجرح والتعديل.

وأصول الكتب الرجالية عند الشيعة الروافض خمسة هي: (**رجال الكشي**)، و(**رجال النجاشي**)، و (**رجال الطوسي**)، و (**الفهرست**) له أيضًا، و (**رجال البرقي**)[(٢)].

يقول **جعفر السبحاني**: «هذه هي الأصول الرجالية الخمسة، وأما ما ألف بعدها فقد أخذوا مادة البحث من هذه الكتب، وهي كثيرة للغاية»[(٣)].

= والمشكلة لمتتبع التراجم في كتب الشيعة أنه ما من ذم يرد في رجل ممدوح عندهم إلا قالوا إن هذا الكلام ورد مورد التقية، لئلا يكون موضع تهمة وشبهة عند المسلمين.

(١) رجال النجاشي (ص ٣٧٢) برقم ١٠١٨.

(٢) انظر في التعريف بهذه الكتب: بحوث في فقه الرجال لعلي حسين مكي العاملي (ص ٢٦-٢٨)، وأصول علم الرجال بين النظرية والتطبيق (١/ ٣٤) وما بعدها، ودروس موجزة في علمي الرجال والدراية (ص ١١).

(٣) دروس موجزة في علمي الرجال والدراية (ص ١٢).

ومن الملاحظ أن مصنفي هذه الكتب قد أهملوا ذكر مواليد ووفيات وطبقات الرواة، مع العلم أن كل من أتى بعدهم لابد وأن يرجع إلى هذه المصنفات، فإذا كان الأصل هكذا فالفرع سيكون أسوء حالاً.

وقد رجع إلى هذه الأصول الخمسة وغيرها الضال عبد الله الماماقانى في كتابه (**تنقيح المقال في علم الرجال**). والمؤلف يلقبونه بالعلامة الثاني آية الله، أما علامتهم الأول فهو ابن المطهر الحلي الذي رد عليه شيخ الإسلام ابن تيمية، وكتاب (**تنقيح المقال**) من أكبر الكتب حجمًا ومكانة عند الروافض.

وهناك كتب أخرى متأخرة شملت الكتب الرجالية القديمة عندهم مثل كتاب (**الضعفاء**) لأحمد بن الحسين بن عبيد الله الغضائري، وهذا الكتاب وضع أكثر ثقاتهم في قفص الاتهام، ووصمهم بالكذب تارة، والوضع والغلو تارة أخرى، فأخذوا يشككون في نسبة هذا الكتاب إلى صاحبه ومع هذا: يأخذون توثيقه إذا وثق من يرضونه، ويرفضون طعنه فيمن لا يستحق الطعن عندهم !.

وأيضًا كتاب (**مجمع الرجال**) للمولى زكي الدين القهباني، و (**قاموس الرجال**) لحمد تقي التستري، و (**جامع الرواة**) لمحمد علي الأردبيلي، و (**معجم رجال الحديث**) لشيخهم المعاصر أبي القاسم الخوئي.

هذه هي كتب الروافض في الجرح والتعديل، ولا شك أن الروافض أقصر باعًا، وأقل علمًا من أهل السنة في هذا المجال، بل إنهم أقل من أن يقاسوا بأهل السنة في هذا العلم، بل هم عالة على أهل السنة في الحديث والتصنيف.

وكتب الروافض هذه قد لحقتها التصحيفات والتحريفات والأكاذيب.

يقول **آية الله العظمى علي الخامنئي**: «بناء على ما ذكره الكثير من خبراء هذا الفن، إن نسخ كتاب **الفهرست** كأكثر الكتب الرجالية القديمة المعتبرة الأخرى مثل

كتاب الكشي، والنجاشي، والبرقي، والغضائري، قد ابتليت جميعًا بالتحريف والتصحيف، ولحقت بها الأضرار الفادحة، ولم تصل منها لأبناء هذا العصر نسخة صحيحة !!»[1].

ومما يدل على ذلك أن النجاشي مثلاً ذكر في ترجمته لمحمد بن الحسن بن حمزة الجعفري: «مات رحمه الله في يوم السبت، سادس شهر رمضان، سنة ثلاث وستين وأربع مائة»[2].

والنجاشي مؤلف الكتاب توفي سنة ٤٥٠هـ .

فهل يُعقل أن يموت هذا الراوي بعد النجاشي مؤلف الكتاب بـ ١٣ سنة ؟!

ثم إن علم الجرح والتعديل عند الروافض مليء بالتناقضات والاختلافات[3] ؟!

يقول **الفيض الكاشاني**: «في الجرح والتعديل وشرايطهما اختلافات، وتناقضات، واشتباهات، لا تكاد ترتفع بما تطمئن إليه النفوس كما لا يخفى على الخبير بها»[4].

ويقول **علي الخاقاني** في رجاله: «اختلف علماؤنا في توثيق كثير من الرجال أو في الأكثر، بل في كثير من الأعاظم، فترى هذا يوثق محمد بن سنان، بل يجعله في أعلى درجات الوثاقة، وآخر يضعفه بل يجعله غاليًا، وكالمفضل بن عمر إلى غير ذلك»[5].

---

(١) الأصول الأربعة في علم الرجال (ص ٣٤).

(٢) رجال النجاشي (ص ٤٠٤) برقم ١٠٧٠.

(٣) راجع: منهج التصحيح والتضعيف عند الروافض.

(٤) الوافي (١/ ١١، ١٢).

(٥) رجال الخاقاني (ص ٨٢).

وهذا إن دل فإنما يدل على قلة بضاعتهم في هذا المجال، ويدل على عظمة أهل السنة أرباب الجرح والتعديل.

ثانيًا: منهج التصحيح والتضعيف عند الروافض

أقول أولاً: لا يوجد عند الروافض منهج أو قواعد في التصحيح والتضعيف.

فإن قيل: الشيعة الروافض يردون سنة النبي ﷺ.. لا لأنها سنة ثابتة عن النبي ﷺ.. بل لأنها لا تصح عندهم.. ؟!

أقول: هذا عين الجهل والكذب والتلفيق.. فهم لم يردوا السنة لعدم ثبوتها عندهم بعدما ناقشوا أسانيدها ومتونها على أصول وضوابط علم الحديث والجرح والتعديل.. فهم من أبعد الناس عن هذا العلم العظيم.. وإنما ردوها لأنها لا تنسجم مع أصولهم الباطلة الفاسدة.. فالضابط عندهم لقبول الرواية أو ردها: هو ما وافق أصولهم الباطلة الفاسدة أو عارضها.. فكل رواية توافق أصولهم الفاسدة فهي عندهم صحيحة، يحتجون بها، وإن كانت موضوعة مكذوبة.. وكل رواية تخالف أصولهم الفاسدة.. أو كانت توافق أصول أهل السنة والجماعة، فهي عندهم ضعيفة وموضوعة.. بغض النظر عن السند والرواة وعدالتهم..!

إضافة إلى ذلك فإن رواة الحديث، ونقلة العلم النبوي الشريف.. هم كفار عند الشيعة الروافض كما تقدم.. وهذه العقيدة الفاسدة الخبيثة ألزمتهم برد رواياتهم، وما نقلوه عن النبي ﷺ.. رغم صحة وثبوت ما نقلوه.. فالبدعة تدل على البدعة.. والخطيئة تدل على أختها.. والسيئة تدل على غيرها وما هو أكبر منها..!

فقولهم بالإمامة، والأئمة، والوصاية، والعصمة.. كان سببًا ملحًا لقولهم بكفر من خالفهم في ذلك من أهل الإسلام.. وقولهم بكفر أهل الإسلام: الصحابة والتابعين لهم بإحسان.. كان سببًا قويًا حملهم على القول بتحريف القرآن.. ورد

السنة.. إذ أن نقلة الشريعة في زعمهم كفار.. لا يؤخذ منهم دين ولا يُقبل منهم نقل.. والقول بتحريف القرآن، وبطلان السنة.. مؤداه إلى هدم أركان الشريعة والدين !!

فالسيئة تدل على أختها.. والذنب يدل على ما بعده.. ويُعد من لوازمه.. والتكذيب بشيء يحملهم على التكذيب بشيء آخر.. كما أن تصديق الكذب يحمل صاحبه على تكذيب الصدق.. هذا الذي حملهم على رد السنة الثابتة عن النبي ﷺ.. فكيف يستقيم لهم تصحيح أو تضعيف، ومن كان كذلك لا يجوز أن يُقال عنه ما يمكن أن يُقال في عالم من علماء الأمة رد حديثًا خطأً لعدم ثبوت صحته عنده بعد إعمال النظر في قواعد وعلوم الحديث الشريف.. وبالتالي فهم لا يُعذرون كما يمكن أن يُعذر هذا العالم.. فتنبه لذلك !

ثم إن الذي يرد الحديث.. بسبب إعمال قواعد وعلوم الحديث.. تراه يرد حديثًا أو عشرة أو أكثر أو أقل.. لكنه لا يرد كتب الحديث برمتها وكأنها لم تكن.. والتي تحتوي على عشرات الآلاف من الأحاديث النبوية الصحيحة.. كما هو صنيع الشيعة الروافض مع كتب الحديث الحاوية لسنن النبي ﷺ.. ؟!

فالرافضة من أجهل الناس بالسنة، وأبعد عن معرفة صحيحها من سقيمها، فهم كما وصفهم شيخ الإسلام **ابن تيمية** رحمه الله حيث يقول: «وأما الحديث فهم من أبعد الناس عن معرفته، لا إسناده، ولا متنه، ولا يعرفون الرسول ﷺ وأحواله، ولهذا إذا نقلوا شيئًا من الحديث كانوا من أجهل الناس به، وأي كتاب وجدوا فيه ما يوافق هواهم نقلوه من غير معرفة بالحديث»[(١)].

ويقول أيضًا: «الرافضة لا تعتني بحديث رسول الله ﷺ ومعرفة صحيحه من

---

(١) منهاج السنة (٦/ ٣٧٩).

سقيمه والبحث عن معانيه، ولا تعتني بآثار الصحابة والتابعين»[1].

ولسنا نتجنى عليهم، فهذه أحاديث البخاري ومسلم التي تلقتها الأمة بالقبول، وسَلَّمَ بصحتها ألوف المحدثين جيلاً بعد جيل، قد رموها بالكذب وحكموا عليها بالوضع والتلفيق إلا بعض الأحاديث التي توافق ما عندهم من هوى، فما وافق هواهم، ونصر بدعتهم صححوه وإن كان بأوهى الأسانيد، وما خالفهم ضعفوه ولو كان بأصح الأسانيد !

وقد صححوا آلاف الأحاديث الواهية والمنقطعة، التي لا يقوم لها إسناد، ولا يعرف لها أصل، وما ذلك إلا لغلبة الهوى، واستحكام العمى، والبغض المقيت الذي يملأ قلوبهم على السنة وأهلها، وحملتها الذابين عنها.

وقد تقدم بيان موقفهم من صحابة رسول الله ﷺ، حيث حكموا بردتهم جميعًا إلا النادر اليسير[2]، فهم بذلك أنكروا أغلب السنة النبوية، وهذا من أهم نقط الخلاف بينهم، وبين سائر المسلمين.

يقول الدكتور **موسى الموسوي**: «ولا أعتقد أن زعيمًا دينيًّا واحدًا من زعماء المذهب الشيعي قديمًا وحديثًا، قد قام بغربلة الكتب الشيعية من الروايات التي تنسب زورًا إلى الأئمة في تجريح الخلفاء، وغيرها من الروايات التي يحكم العقل السليم ببطلانها، وعدم صدورها من الإمام، مع أن علماء المذهب كلهم مجمعون أيضًا بأن الكتب التي يعتمدون عليها في الشئون المتعلقة بالمذهب فيها روايات باطلة غير صحيحة، وهم يذعنون بأن هذه الكتب تجمع بين طياتها الصدف والخزف، والصحيح والسقيم، ومع ذلك لم يسلك هؤلاء الزعماء طريق إصلاح مثل هذه الروايات.

---

(١) منهاج السنة (٥/ ١٦٣).

(٢) راجع موقفهم من الصحابة في بحثنا هذا.

فإذا كانت زعاماتنا الشيعية تتصف بالشجاعة، وتؤمن بالمسئولية الملقاة على عاتقها في رفع الخلاف، لتحملت مسئولية الخلاف بكاملها، ولعملت على إزالة مثل هذه الروايات من بطون الكتب، وعقول الشيعة، ولفتحت صفحة جديدة في تاريخ الإسلام، ولعم الخير على جميع المسلمين»[1].

وأقول ثانيًا:

إن من المعلوم أن (**الرواة**) هم عصب المنقولات عند أهل السنة.. بل في أي منقول، وعند أي ناقل متى كان عاقلاً.

ومعلوم أن علم الحديث كله من أوله إلى آخره قائم على الاعتناء بهذا العصب، الذي هو الرواة.

وشرائط قبول الحديث الخمسة - أو الستة - عند أهل السنة كلها تدور حول الراوي.. ومدى ضبطه للرواية من عدمه، أو قوة ذلك وضعفه.

وأهل السنة يشترطون في الراوي شرطين حولهما تدور ضوابط قبول الخبر:

الأول: العدالة، وأدناها عندهم الإسلام، ومعه الخلو من الفسق الظاهر.

الثاني: الضبط، ضبط الرواية في الصدر أو في الكتاب.

والحق أن هذين الشرطين هما ما ينبغي أن يشترطهما كل عاقل في أي منقول..

وإذا نظرنا إلى الروافض نجد أنهم يوثقون المبتدع، بل يوثقون من يعتقدون فساد مذهبه، ومن يعتقدون فسقه، ومن يعتقدون كفره أيضًا!!

فهم يعرفون أن الراوي كذابٌ، أو فاسقٌ، أو كافرٌ، ومع ذلك يروون عنه ويأخذون بحديثه!

(١) الشيعة والتصحيح (ص ٦٦).

لا تعجب أخي القارئ الكريم، فهذا من قول كبرائهم.

يقول الحر العاملي - المتوفى في سنة ١١٠٤هـ - : «.. ولم ينصوا على عدالة أحد من الرواة، إلا نادرًا، وإنما نصوا على التوثيق، وهو لا يستلزم العدالة قطعًا، بل بينهما عموم من وجه، كما صرح به الشهيد الثاني وغيره، ودعوى بعض المتأخرين أن الثقة بمعنى العدل الضابط ممنوعة، وهو مطالب بدليلها، وكيف وهم مصرحون بخلافها؟ حيث يوثقون من يعتقدون فسقه، وكفره، وفساد مذهبه!!» [١].

وقال أيضًا: «وأصحاب الاصطلاح الجديد قد اشترطوا في الراوي العدالة، فيلزم من ذلك ضعف جميع أحاديثنا، لعدم العلم بعدالة أحد منهم إلا نادرًا» [٢].

وقال أيضًا: «ومن المعلوم - قطعًا - أن الكتب التي أمروا عليهم السلام بها، كان كثير من رواتها ضعفاء ومجاهيل، وكثير منها مراسيل» [٣].

ولخص شيخ الطائفة الطوسي - المتوفى في ٤٦٠هـ - أحوال رجالهم باعتراف مهم، يقول فيه: «إن كثيرًا من مصنفي أصحابنا، وأصحاب الأصول، ينتحلون المذاهب الفاسدة، وإن كانت كتبهم معتمدة» [٤].

من هذا يتبين أن الروافض:

١ - يوثقون من يعتقدون فسقه، وكفره وفساد مذهبه.

٢ - يعلمون حال الضعفاء، والكذابين، والمجاهيل، ومع ذلك يروون عنهم، ويعملون بحديثهم، ويشهدون بصحته.

---

(١) وسائل الشيعة (٣٠/ ٢٦٠).

(٢) وسائل الشيعة (٣٠/ ٢٦٠).

(٣) وسائل الشيعة (٣٠/ ٢٤٤).

(٤) الفهرست للطوسي (ص٣٢).

كيف وهم على هذا الحال يستقيم لهم تصحيح أو تضعيف ؟!

ثم إن الروافض متناقضون غاية التناقض فتارة يصرحون بعدم قبول رواية المخالف، ثم يعترفون بأنهم يقبلون روايته !

فهذا **ابن المطهر الحلي** يقول: «المخالف غير الكافر لا يقبل روايته أيضًا لاندراجه تحت اسم الفاسق» [(١)].

وناقضه **محمد باقر** بقوله: «إذ بعد التبين خبر الفاسق أيضًا حجة عندهم بلا شبهة» [(٢)].

بل ويتناقضون أكثر فيقبلون رواية المخالف فاسد العقيدة ولو كان ناصبيًا.

يقول **أبو القاسم الخوئي** عند كلامه عن أحد رواة الحديث (أحمد بن هلال): «وقال الصدوق في كتاب (**كمال الدين**) في البحث عن اعتراض الزيدية، وجوابهم ما نصه: حدثنا شيخنا محمد بن الحسن بن أحمد بن الوليد رضى الله عنه قال: سمعت سعد بن عبد الله، يقول: ما رأينا ولا سمعنا بمتشيع رجع عن تشيعه إلى النصب، إلا أحمد بن هلال، وكانوا يقولون: إن ما تفرد بروايته أحمد بن هلال، فلا يجوز استعماله، انتهى. أقول: لا ينبغي الإشكال في فساد الرجل من جهة عقيدته، بل لا يبعد استفادة أنه لم يكن يتدين بشيء، ومن ثم كان يظهر الغلو مرة، والنصب أخرى، ومع ذلك لا يهمنا إثبات ذلك، إذ لا أثر لفساد العقيدة أو العمل في سقوط الرواية عن الحجية بعد وثاقة الراوي. . فالمتحصل: أن الظاهر أن أحمد بن هلال ثقة، غاية الأمر أنه كان فاسد العقيدة، وفساد العقيدة لا يضر بصحة رواياته، على ما نراه من حجية خبر الثقة مطلقًا» [(٣)].

---

(١) تهذيب الوصول (ص ٧٧ ٧٩).

(٢) الفوائد الحائرية (ص ٤٨٩).

(٣) معجم رجال الحديث (٣/ ١٥٢، ١٥٣). وانظر: كمال الدين وتمام النعمة (ص ٧٦).

والمتتبع لكتب الروافض يجد أن تقسيم الخبر عندهم إلى صحيح وحسن وضعيف وموثق - كما مر - إنما هو ناشئ من احتكاك الشيعة بأهل السنة، وتأثرهم بهم، إضافة إلى محاولة الشيعة رد الاعتبار إلى بعض مروياتهم، وإن سلكوا طريق الغش، والتدليس، والتخبط في هذا العلم الذي وضع أساسه، وشيد أركانه الجهابذة من علماء السنة، رغم أن الفكر الشيعي يأمر باجتناب أهل السنة والعمل بما يخالفهم..

ويعترف **الحر العاملي** بأن علماءه الذين استعاروا التقسيم من أهل السنة متناقضون في تطبيق قواعده ومنهجيته حيث يقول: «إن رئيس الطائفة - يقصد الطوسي - في كتابي (الأخبار) وغيره من علمائنا إلى وقت حدوث الاصطلاح الجديد بل بعده، كثيرًا ما يطرحون الأحاديث الصحيحة عند المتأخرين، ويعملون بأحاديث ضعيفة على اصطلاحهم، فلولا ما ذكرناه لما صدر ذلك منهم عادة، وكثيرًا ما يعتمدون على طرق ضعيفة، مع تمكنهم من طرق أخرى صحيحة كما صرح به صاحب (المنتقى) وغيره، وذلك ظاهر في صحة تلك الأحاديث بوجوه أُخر من غير اعتبار الأسانيد، ودال على خلاف الاصطلاح الجديد»[1].

ويقرر **الحر العاملي** أيضًا حيث قال وهو يعترض على التطور الجديد في المذهب الذي يدعو إلى إخضاع الروايات الشيعية للنقد، وزعمه بأن إيراد الروايات في المصادر الشيعية كافٍ في صحتها، وأنه لو طبقت قواعد الجرح والتعديل الإمامي - فقط - لضعف جميع رواة المذهب، يقول: «وهذا الكلام يستلزم الحكم بصحة أحاديث الكتب الأربعة، وأمثالها من الكتب المعتمدة، التي صرح مؤلفوها وغيرهم بصحتها، واهتموا بنقلها ورواياتها، واعتمدوا في دينهم على ما فيها. ومثله يأتي في رواية الثقات الأجلاء - كأصحاب الإجماع ونحوهم - عن الضعفاء والكذابين والمجاهيل، حيث

---

(١) وسائل الشيعة (٣٠/٢٥٦، ٢٥٧).

يعلمون حالهم، ويروون عنهم، ويعملون بحديثهم، ويشهدون بصحته، وخصوصًا مع العلم بكثرة طرقهم، وكثرة الأصول الصحيحة عندهم ! وتمكنهم من العرض عليها بل على الأئمة عليهم السلام. فلا بد من حمل فعلهم وشهادتهم بالصحة على وجه صحيح، لا يتطرق به الطعن إليهم، وإلا لزم ضعف جميع رواياتهم، لظهور ضعفهم وكذبهم، فلا يتم الاصطلاح الجديد»[1].

ومن ثَمَّ ضَعَّفَ **الحر العاملي** الاصطلاح الجديد، فقال: «ويظهر من ذلك ضعف الاصطلاح الجديد على تقسيم الحديث إلى صحيح وحسن وموثق وضعيف، الذي تجدد في زمن العلامة وشيخه أحمد بن طاوس»[2].

فكلام **الحر العاملي** هذا يدل على أنه لو طبق منهج النقد الشيعي الإمامي - فقط - لأدى إلى ضعف جميع الروايات ؛ لأن الرواة ما بين كذاب وضعيف ؟!

وفي اعتقاد **الحر العاملي** أيضًا أن هذا التقسيم الناتج من تقليد الشيعة لأهل السنة له نتائج وعواقب وخيمة على الفكر الشيعي إذا تم تطبيقه على مروياتهم ورجالهم، حيث إن ذلك يستلزم - حسب اعتقاد الحر العاملي - الطعن في جميع أصول الشيعة من زمن الأئمة حتى زمن الغيبة، وبذلك تكون مروياتهم قاعًا صفصفًا، إضافة إلى أن إخضاع رواة الشيعة للجرح والتعديل سوف تكون النتيجة رد ورفض، تعديل وتوثيق المعصومين بعض الرواة، الذين شهدوا لهم بالوثاقة، حيث قال: «إن الاصطلاح الجديد يستلزم تخطئة جميع الطائفة المحققة، في زمن الأئمة، وفي زمن الغيبة، كما ذكره المحقق في أصوله، حيث قال: أفرط قوم في العمل بخبر الواحد. إلى أن قال: واقتصر بعض عن هذا الإفراط، فقالوا: كل سليم السند يعمل به. وما علم أن الكاذب

(١) وسائل الشيعة (٣٠/ ٢٠٥، ٢٠٦).

(٢) وسائل الشيعة (٣٠/ ٢٥١).

قد يصدق، ولم يتفطن أن ذلك طعن في علماء الشيعة، وقدح في المذهب، إذ لا مصنف إلا وهو يعمل بخبر المجروح، كما يعمل بخبر العدل» [(١)].

وشن الحر العاملي هجومًا عنيفًا على رئيس طائفته المسمى الطوسي واعتبره متناقضًا في كلامه في التصحيح والتضعيف فيقول: «فإن قلت: إن الشيخ كثيرًا ما يضعف الحديث، معللا بأن راويه ضعيف. وأيضًا يلزم كون البحث عن أحوال الرجال عبثًا، وهو خلاف إجماع المتقدمين والمتأخرين، بل النصوص عن الأئمة كثيرة في توثيق الرجال وتضعيفهم. قلت: أما تضعيف الشيخ بعض الأحاديث بضعف راويه فهو تضعيف غير حقيقي، لما تقدم، وإنما هو تضعيف ظاهري، ومثله كثير من تعليلاته كما أشار صاحب (المنتقى) في بعض مباحثه، حيث قال: والشيخ مطالب بدليل ما ذكره إن كان يريد بالتعليل حقيقته، وعذره.. وأيضًا فإنه يقول - أي الطوسي -: هذا ضعيف لأن راويه فلان ضعيف، ثم نراه يعمل برواية ذلك الراوي بعينه، بل برواية من هو أضعف منه في مواضع لا تحصى، وكثيرًا ما يضعف الحديث بأنه مرسل، ثم يستدل بالحديث المرسل، بل كثيرًا ما يعمل بالمراسيل، وبرواية الضعفاء، ويرد المسند، ورواية الثقات، وهو صريح في المعنى الذي قلناه» [(٢)].

ويقول يوسف البحراني: «قد صرح جملة من أصحابنا المتأخرين بأن الأصل في تنويع الحديث إلى الأنواع الأربعة المشهورة هو العلامة أو شيخه جمال الدين بن طاوس، وأما المتقدمون فالصحيح عندهم هو ما اعتضد بما يوجب الاعتماد عليه من القرائن والإمارات التي ذكرها الشيخ في كتاب (العدة)» [(٣)].

وبما أن البحراني يعتقد بصحة جميع أخبار الشيعة، لاسيما في المذكورة الأربعة

(١) وسائل الشيعة (٣٠ / ٢٥٩).

(٢) وسائل الشيعة (٣٠/٢٧٨، ٢٧٩).

(٣) الحدائق الناضرة (١ / ١٤).

عندهم، فإنه يستهجن هذا التقسيم لما له من آثار سلبية عظيمة تتصل بمروياتهم، حيث إنه من الحتمي توهين تلك المرويات إذا هي أُخضعت تحت مجهر التقسيم، والبحث في حال الرواة، ولا يبقى لديهم ما يحتجون به، وعلل ذلك بقوله: «لنا على بطلان هذا الاصطلاح وصحة أخبارنا وجوه: الأول: ما قد عرفت في المقدمة الأولى من أن منشأ الاختلاف في أخبارنا إنما هو التقية من ذوي الخلاف، لا من دس الأخبار المكذوبة حتى يحتاج إلى هذا الاصطلاح، على أنه متى كان السبب الداعي إنما هو دس الأحاديث المكذوبة كما توهموه، ففيه أنه لا ضرورة تلجئ إلى اصطلاحهم»[1].

فاختلاف الأخبار إنما هو نتيجة التقية - التي هي مصدر كل بلاء عند الشيعة - وليس ما دسه الكذابون، وعملية الدس وهم لا حقيقة لها عند البحراني، يرد عليه تصريح أئمته المزعومين، ونقل علماء الرجال، فقول البحراني أوهى من بيت العنكبوت، وهو مناقض لما هو مشهور في كتب الرافضة قديمها وحديثها، ولعل نزعته الإخبارية فرضت عليه هذا الادعاء الفارغ، وإذا كانت عملية الاختلاف ناشئة من التقية، فهل يستطيع الشيعة تمييز ما هو تقية وما هو ليس بتقية ؟

ولم يستطع الشيعة الخروج من ذلك إلا أن قالوا: كل ما وافق أهل السنة فهو تقية، وما عدا ذلك فهو صحيح وجب العمل به !!

وينعى **البحراني** على قدماء الشيعة الذين استعاروا التقسيم، وعملهم بعلم الجرح والتعديل - رغم أن هذا ادعاء وليس له في الواقع أدنى نصيب - الناشئ من عملية التقسيم، حيث إنهم لم يستطيعوا أو بمعنى أصح عجزوا عن تطبيقه في تصحيح ما صححوا من الأخبار، فيقول: «إن التوثيق والجرح الذي بنوا عليه تنويع الأخبار، إنما أخذوه من القدماء، وكذلك الأخبار التي رويت في أحوال الرواة من المدح والذم إنما

---

(١) الحدائق الناضرة (١/ ١٥، ١٦).

أخذوها عنهم، فإذا اعتمدوا عليهم في مثل ذلك، فكيف لا يعتمدون عليهم في تصحيح ما صححوا من الأخبار، واعتمدوه وضمنوا صحته كما صرح به جملة منهم، كما لا يخفى على من لاحظ ديباجتي **الكافي** و**الفقيه**، وكلام الشيخ في العدة وكتابي **الأخبار**، فإن كانوا ثقاتٍ عدولاً في الأخبار بما أخبروا به ففي الجميع»[1].

وبالجملة: فالذي يمكن استخلاصه من كلام البحراني أن علماء الشيعة الذين قلدوا أهل السنة في هذا العلم لا حظ لهم في التطبيق، بل إن كلامهم مجموعة تناقضات بعضها فوق بعض، لا يكاد العاقل يثق بما توصلوا إليه، وهذا نتيجة طبيعية لأكاذيب اعتقدها المبطلون، وروجوا لها، وأصبحت دِينًا يدين بها من لا عقل له.

ثم إن الناظر إلى علم الجرح والتعديل عند الروافض يجد أنه مليء بالتناقضات والاختلافات، فكيف يستقيم لهم في ضوء ذلك تصحيح أو تضعيف؟!

يقول شيخهم **الفيض الكاشاني**: «في الجرح والتعديل وشرايطهما اختلافات، وتناقضات، واشتباهات، لا تكاد ترتفع بما تطمئن إليه النفوس كما لا يخفى على الخبير بها»[2].

ويقول **علي الخاقاني** في رجاله: «اختلف علماؤنا في توثيق كثير من الرجال أو في الأكثر، بل في كثير من الأعاظم، فترى هذا يوثق محمد بن سنان، بل يجعله في أعلى درجات الوثاقة، وأخر يضعفه بل يجعله غاليًا، وكالمفضل بن عمر إلى غير ذلك»[3].

ومن يقرأ تراجم رجالهم يجد صورة واضحة لهذا التناقض؛ فلا يوجد راوٍ من رواتهم - غالبًا - في الحديث إلا وفيه قولان: قول يوثقه، وقول يضعفه، بل قد يلعنه

---

(١) الحدائق الناضرة (١/ ١٦).

(٢) الوافي (١/ ١١، ١٢).

(٣) رجال الخاقاني (ص ٨٢).

ويخرجه من الإسلام [١].

فمثلاً محدثهم الشهير: زرارة بن أعين صاحب الأئمة الثلاثة - كما يزعمون - الباقر والصادق والكاظم، تجده في تراجمهم يُمدح تارة، ويُذم أُخرى، ويجعل من أهل الجنة مرة، ومن أهل النار مرة أخرى!

يروي الكشي أن **أبا عبد الله** عليه السلام قال: يا زرارة إن اسمك في أسامي أهل الجنة [٢].

وقال: رحم الله زرارة بن أعين، لولا زرارة ونظراؤه لاندرست أحاديث أبي عليه السلام [٣].

ويروي الكشي نفسه عن **أبي عبد الله** أيضًا أنه قال فيه: لعن الله زرارة، لعن الله زرارة، لعن الله زرارة. **ثلاث** مرات [٤].

وقال: .. هذا زرارة بن أعين، هذا والله من الذين وصفهم الله عز وجل في كتابه فقال: ﴿وَقَدِمْنَآ إِلَىٰ مَا عَمِلُوا۟ مِنْ عَمَلٍ فَجَعَلْنَـٰهُ هَبَآءً مَّنثُورًا﴾ [الفرقان: الآية ٢٣] [٥].

وقال: .. زرارة شر من اليهود والنصارى ومن قال: إن مع الله ثالث ثلاثة [٦].

وهذا التناقض هو دأبهم في تراجم رواتهم [٧]**، كما هو واقع في رواياتهم**

---

(١) راجع في بحثنا هذا: أحوال رواة الروافض.

(٢) رجال الكشي (١/ ٣٤٥).

(٣) رجال الكشي (١/ ٣٤٨).

(٤) رجال الكشي (١/ ٣٦٥).

(٥) رجال الكشي (١/ ٣٦٨).

(٦) رجال الكشي (١/ ٣٨١).

(٧) وكجابر الجعفي، ومحمد بن مسلم، وأبي بصير، وحمران بن أعين وغيرهم، تناقضوا في تراجمهم بين التعديل والتجريح.

وأحاديثهم، ولا يجدون مخرجًا لهم من هذا إلا القول بأن أحدها تقية، ثم هم لا يملكون قرينة معقولة على تحديد القول الذي هو تقية، والقول الذي ليس بتقية.

ومنهج التصحيح والتضعيف الذي وضعه المتأخرون إن طبقوه لم يبق معهم من حديثهم إلا القليل، كما كشف ذلك شيخهم **يوسف البحراني** المتوفى سنة ١١٨٦هـ حيث قال: «الواجب إما الأخذ بهذه الأخبار، كما هو عليه متقدمو علمائنا الأبرار، أو تحصيل دين غير هذا الدين، وشريعة أخرى غير هذه الشريعة لنقصانها، وعدم تمامها؛ لعدم الدليل على جملة أحكامها، ولا أراهم يلتزمون شيئًا من الأمرين، مع أنه لا ثالث لهما في البين، وهذا بحمد الله ظاهر لكل ناظر غير متعسف ولا مكابر»[١].

فهذا نص مهم يكشف حقيقة أخبارهم في ضوء علم الجرح والتعديل الخاص بهم، وأنهم لو استخدموه بدقة، لسقطت معظم رواياتهم، وليس لهم إلا الأخذ برواياتهم بدون تفتيش، كما فعل قدماؤهم، وقبلوها بأكاذيبها وأساطيرها، أو البحث عن مذهب سوى مذهب الشيعة؛ لأن مذهبهم ناقص لا يفي بمتطلبات الحياة!

ثم إن الروافض يقدمون الضعيف على الصحيح من الأحاديث والروايات رغم علمهم بعدم جواز ترجيح الأضعف على الأقوى!

يقول **الحر العاملي**: «إن من تتبع كتب الاستدلال علم قطعًا أنهم لا يردون حديثًا لضعفه - باصطلاحهم الجديد - ويعملون بما هو أوثق منه، ولا مثله، بل يضطرون إلى العمل بما هو أضعف منه، هذا إذا لم يكن له معارض من الحديث، ومعلومٌ أن ترجيح الأضعف على الأقوى غير جائز»[٢].

كما أنهم يعتمدون أيضًا في جرحهم وتعديلهم على المراسيل ومعلوم أن المرسل

---

(١) لؤلؤة البحرين (ص ٤٧).

(٢) وسائل الشيعة (٣٠/ ٢٦٥).

من أبواب الضعيف فكيف يعتمد عليه ويؤخذ به في جرح أو تعديل راوي من الرواة ؟

يقول شيخهم **جعفر السبحاني**: «بدأ أصحاب الأئمة عليهم السلام في التأليف في علم الرجال في أعصارهم عليهم السلام غير أنه لم يصل إلينا شيء من مؤلفاتهم» (١).

نستخلص من قوله:

١ - أن علم الجرح والتعديل عندهم مبني على المرسل وذلك لعدم وصول جرح وتعديل أحد المعاصرين لهم.

٢ - أن ادعائه أن هناك تأليفات قامت في علم الرجال في وقت أصحاب الأئمة كلام لا يدعمه دليل فهو كلام مردود.

ولقد بين ذلك شيخهم **محمد آصف المحسني** في كتابه المسمى **(بحوث في علم الرجال)** في الفائدة الرابعة حيث قال: «إن أرباب الجرح والتعديل كالشيخ والنجاشي وغيرهما لم يعاصروا أصحاب النبي صلى الله عليه وآله، وأمير المؤمنين عليه السلام، ومن بعدهم من أصحاب الأئمة عليهم السلام، حتى تكون أقوالهم في حقهم صادرة عن حس مباشر، وهذا ضروري، وعليه فإما أن تكون تعديلاتهم وتضعيفاتهم مبنية على أمارات اجتهادية وقرائن ظنية، أو منقولة عن واحد بعد واحد حتى تنتهي إلى الحس المباشر، أو بعضها اجتهادية وبعضها الآخر منقولة ولا شق رابع.

وعلى جميع التقادير لا حجية فيها أصلاً، فإنها على الأول حدسية وهي غير حجة في حقنا إذ بناء العقلاء القائم على اعتبار قول الثقة إنما هو في الحسيات، أو ما يقرب منها، دون الحدسيات البعيدة، وعلى الثاني يصبح أكثر التوثيقات مرسلة، لعدم ذكر ناقلي التوثيق والجرح في كتب الرجال غالبًا، والمرسلات لا اعتبار بها».

---

(١) دروس موجزة في علمي الدراية والرواية (ص١١).

وقال أيضًا في نفس الكتاب: «إذا قال الشيخ الطوسي قدس سره: قال الصادق عليه السلام كذا وكذا ولم ينقل سنده لا نقبله، كذا إذا قال: مسعدة بن صدقة من أصحاب الصادق عليه السلام ثقة، فإن الحال فيها واحد فكيف يقبل الثاني ولا يقبل الأول.

وكنا نسأل سيدنا الأستاذ الخوئي أيام تتلمذنا عليه في النجف الأشرف عن هذا، ولم يكن عنده جواب مقنع، وكان يقول: إذا طبع كتابي في الرجال تجد جوابك فيه، ولما لاحظناه بعد طبعه رأينا أنه أجاب عن الشق الأول أي حدسية التوثيقات دون الشق الثاني الذي هو العمدة عندي، وكنت أسأله عنه مرارًا. لاحظ كلامه في الصفحة ٥٥ و ٥٦ المجلد١ (**معجم رجال الحديث**)، وأيضًا لم يقدر على إثبات كون جميع التوثيقات حسيًّا بل أثبت أن الجميع ليس بحدس. وقد عرضت هذا السؤال على جماعة من علماء العصر كالسيد الأستاذ الحكيم رحمه الله والشيخ الحلي - في المشهد العلوي - والسيد الميلاني - في المشهد الرضوي - وغيرهم فلم يأت أحد بشيء يقنعني»[(١)].

وبالجملة: اعترف أحد علماء الرافضة بكثرة التصحيف والتحريف في كتب الرجال عندهم.

يقول آية الله العظمى علي الخامنئي: «بناء على ما ذكره الكثير من خبراء هذا الفن، إن نسخ كتاب الفهرست كأكثر الكتب الرجالية القديمة المعتبرة الأخرى مثل كتاب الكشي، والنجاشي، والبرقي، والغضائري، قد ابتليت جميعًا بالتحريف والتصحيف، ولحقت بها الأضرار الفادحة، ولم تصل منها لأبناء هذا العصر نسخة صحيحة !!»[(٢)].

---

(١) بحوث في علم الرجال (ص ٤٥، ٤٦).

(٢) الأصول الأربعة في علم الرجال (ص ٣٤).

ثم إن المتتبع لمصنفات الشيعة لا يجد للأسف الشديد مصنفًا واحدًا، أو رسالة صغيرة مفردة للأحاديث الضعيفة والموضوعة، بخلاف أهل السنة فإن المكتبة الإسلامية مكتظة بمصنفاتهم قديمًا وحديثًا بأمثال هذه المصنفات، ولكن العجب يزول بالنسبة للشيعة، وذلك أن مذهبهم بُني على الأكاذيب والأوهام، فإن هم قاموا بتصنيف كتاب يحوي الأحاديث الضعيفة والموضوعة انهار دينهم، وهناك محاولة قام بها المجلسي لكتاب (**الكافي**) في كتابه (**مرآة العقول**) والبهبودي في (**زبدة الكافي**) أو (**صحيح الكافي**).

وهذه نبذة مختصرة عن هذين الكتابين (مرآة العقول) و (زبدة الكافي):

ألف محمد باقر البهبودي كتابه (**زبدة الكافي**)، وهذا الكتاب أغضب الرافضة، لأنه زاد كثيرًا في تضعيفه لروايات (**الكافي**) على ما ضعفه المجلسي، وجرد كتاب (**الكافي**) من الروايات التي تمس كتاب الله، وحذف أبوابًا بأكملها مع أحاديثها في ذلك، كما حذف أبوابًا تمثل جملة من العقائد التي تنتقد فيها الرافضة.

يقول السيد **مرتضى العسكري**: «. . وقد ذكر المحدثون بمدرسة أهل البيت أن فيه - الكافي - خمسة وثمانين وأربعمائة وتسعة آلاف حديث ضعيف من مجموع ١٦١٢١ حديثًا. . وقد ألف أحد الباحثين في عصرنا (**صحيح الكافي**) اعتبر من مجموع ١٦١٢١ حديثًا من أحاديث الكافي ٣٣٢٨ حديثًا صحيحًا وترك ١١٦٩٣ حديثًا منها، لم يراها حسب اجتهاده صحيحة» [(١)].

هذا وقد حرم **شيخهم السبحاني** انتقاء الحديث الضعيف لبيان ضعفه وسببه، لأن في ذلك ضياع مذهبهم، حيث إن جل أحاديثهم ضعيفة، فيقول: «ولا يجوز لنا انتقاء الأحاديث وحذف الضعيف في جمع الأحاديث، إذ ربما تحصل هناك قرائن على

(١) معالم المدرستين (٣/ ٢٨٢).

صدقه، وربما يؤيد بعضها بعضًا، ويشد بعضها بعضًا، وما يتراءى من قيام بعض الجُدد بتأليف كتب حول الصحاح كالصحيح من الكافي، فهو خطأ محض»[(١)].

ولكنَّ هذا الكتاب - زبدة **الكافي** - لم يكتب له الانتشار في الأوساط الشيعية، ولا تُعرف الأسباب، هل لأنه أسقط منه روايات تحريف القرآن وهم لم يرضوا عن ذلك ؟ أم أنهم اكتشفوا أن روايات التحريف صحيحة عندهم، وخافوا من الفضيحة ؟!

وهذان الكتابان كثيرًا ما يتناقضان في الحكم على روايات كتاب **الكافي**، فما يصححه المجلسي هنا يضعفه البهبودي هناك في الغالب، ولم يبين البهبودي وهو متأخر عن زمن المجلسي سبب مخالفته له، وتضعيف ما صححه، بل كثير مما يصححه المجلسي هو غير صحيح بشهادة البهبودي، وهذا ما يدفع بالشيعة إلى عدم الاطمئنان إلى هذا الذي أسموه تحقيقًا لروايات الأئمة، وهذا سيكون له تأثير سلبي على هذا الكتاب الذي فضلوه على صحيح البخاري !

وهذا إن دل فإنما يدل على أن تخريج الرافضة لمصادرهم إنما كان دفعًا للتجريح، وذلك حتى لا يقال: أين تحقيقكم للروايات عن الأئمة ؟

فما كان من المجلسي إلا أن شمر عن ساعد الجد ليسدد ضربة **للكافي** ظنًّا منه أنه يسدي له خدمة، ويصونه من التشنيع، ولكن هيهات هيهات.. فقد حكم المجلسي على ما يقارب من ثلثي **الكافي** بالضعف.

وهذه الأحاديث التي ضعفها المجلسي، إنما هي بدون ضابط، ولا ميزان دقيق، وقد ذكرها هي بعينها في مصنفاته دون أن يبين أنها ضعيفة، لذا فإن المسلم يحتار في معرفة طريقة الشيعة في التصحيح والتضعيف.

---

(١) دروس موجزة في علمي الرجال والدراية (ص ١٧٤).

فعلى سبيل المثال: جاء في (**أصول الكافي**) باب بعنوان: ما أعطي الأئمة عليهم السلام من اسم الله الأعظم [1]. وفيه ثلاثة أحاديث، حكم المجلسي عليها بالضعف[2]، إلا أننا نجد المجلسي بوَّبَ نفس الباب في (**بحار الأنوار**) [3]، ووضع تحت هذا الباب عدة روايات أغرب من الروايات التي ضعفها في (**أصول الكافي**)، ولم يتكلم عن درجتها من حيث الصحة والضعف!

وإذا تأملت الأحاديث التي يصححها المجلسي وجدتها في الغالب تطعن في كتاب الله ودينه، وتصادم الإسلام والقرآن.

ولم يبين المجلسي منهجه، وأسباب التضعيف والتصحيح عنده، بل أتى بألفاظ عجيبة يعرف أهل فن التحقيق ونقد الروايات بأنها عبارات ركيكة، لا قيمة لها في الحقيقة، ولا تعتمد على المنهج العلمي في الحكم على الروايات صحة وضعفًا.

فإننا نجد من مصطلحاته في التخريج ما يلي: «موثق كالصحيح)، (مجهول كالصحيح). فكيف استوى وتشابه المجهول مع الموثق في مشابهتهما للصحيح!. ثم أتى بتعبير آخر وهو (ضعيف على المشهور معتبر عندي). ونسأل ما سبب ترجيحك للرواية من التضعيف إلى الاعتبار؟ وما سبب تضعيفك لما صححه الآخرون على المشهور؟

والمجلسي هذا مجاهر بوقوع التحريف في القرآن الكريم. فكيف يقبل منه حكم أصلاً على الحديث؟!

إذن لا نجد منهجًا علميًّا في التحقق من صحة أسانيد رواياتهم، مما يؤكد لنا

(١) أصول الكافي (١/ ٢٣٠).

(٢) مرآة العقول (٣/ ٣٥).

(٣) بحار الأنوار (٢٧/ ٢٥).

أنهم فعلوا ذلك دفعًا للطعن والتشنيع عليهم، بأنهم لا يعرفون شيئًا اسمه التحقق من الأسانيد، وما هذين الكتابين اللذين اهتما بتخريج كتاب (**الكافي**) أعظم كتبهم ببعيد.

ويكفي في الحكم على أحاديثهم النظر في متونها.

يقول **ابن الجوزي**: «وكل حديث رأيته يخالف المعقول، أو يناقض الأصول، فاعلم أنه موضوع، فلا تتكلف اعتباره» [١].

ويقول **العلامة الألوسي**: «ومن مكايدهم أن جماعة من علمائهم اشتغلوا بعلم الحديث أولاً، وسمعوا الأحاديث من ثقات المحدثين من أهل السنة فضلاً عن العوام، ولكنَّ الله سبحانه وتعالى قد تفضل على أهل السنة، فأقام لهم من يميز بين الطيب والخبيث، وصحيح الحديث وموضوعه، حتى إنهم لَمْ يخف عليهم وضع كلمة واحدة من الحديث الطويل.

ومن مكايدهم أنهم ينظرون في أسماء الرجال المعتبرين عند السنة، فمن وجدوه موافقًا لأحد منهم في الاسم واللقب أسندوا رواية حديث ذلك الشيعي إليه، فمن لا وقوف له من أهل السنة يعتقد أنه إمام من أئمتهم فيعتبر بقوله ويعتد بروايته، كالسدي: فإنهما رجلان أحدهما: السدي الكبير، والثاني: السدي الصغير، فالكبير من ثقات أهل السنة، والصغير من الوضاعين الكذابين وهو رافضي غالٍ. وعبد الله بن قتيبة رافضي غال، وعبد الله بن مسلم بن قتيبة من ثقات أهل السنة، وقد صنف كتابًا سماه بالمعارف، فصنف ذلك الرافضي كتابًا وسماه بالمعارف أيضًا قصدًا للإضلال» [٢].

(١) الموضوعات (١/١٠٦).

(٢) مختصر التحفة الإثني عشرية (ص ٣٥).

ثالثًا: التصحيح والتضعيف عند جعفر السبحاني - شيخ الروافض المعاصر- والرد عليه

⊙ السبحاني وتمحيص السنة

يقول شيخهم **جعفر السبحاني** الرافضي المعاصر [1] في كتابه (**الحديث النبوي بين الرواية والدراية**) تحت عنوان: (**منهجنا في تمحيص السنة**): «قد عرفت أن منهج تلك الثلة من المحققين في الحكم على الأحاديث بالصحة أو السقم هو الأُصول المسلمة في علم أُصول الحديث، ومصطلحه، يعتمدون غالبًا على الأسانيد، دون المضامين، وعلى تنصيص علماء الرجال كوثاقة الراوي وضعفه، وربما يتعرضون لنكارة المتن وغرابته، ولا يخرجون عن تلك الضوابط والقواعد الرائجة في مختلف العصور.

لكن هناك منهجًا علميًا آخر قَلَّ الالتفات إليه من قبل نقاد الحديث، وهو عبارة عن عرض الحديث على الكتاب أولاً، والسنة المتواترة أو المستفيضة التي تلقاها الأعلام، وجهابذة الحديث بالقبول ثانيًا، والعقل الحصيف الذي به عرفنا الله سبحانه وأنبياءه وخلفاءه ثالثًا، والتاريخ الصحيح رابعًا، واتفاق الأمة خامسًا.

فلو وجدنا الحديث مخالفًا لواحد من تلك الحجج القطعية، لحكمنا عليه بالوضع أو الدس أو الضعف حسب اختلاف مراتب المخالفة.

ومما يجب إلفات الأنظار إليه هو أنه لا يشترط في ثبوت الحديث كونه موافقًا

---

(١) هو جعفر بن محمد بن حسين السبحاني المولود سنة ١٣٤٧هـ بمدينة تبريز في إيران رافضي معاصر، له مؤلفات عديدة في الفقه والعقيدة والحديث، منها (الحديث النبوي بين الرواية والدراية)، و (العقيدة الإسلامية على ضوء مدرسة أهل البيت)، و (الأئمة الإثنا عشر)، و(الشيعة الإمامية)، و (الزيارة)، و (المناسك الفقهية)، وغيرها كثير.

لهذه الضوابط، بل يشترط عدم مخالفته لها، فبالمخالفة يسقط الحديث عن الحجية»[1].

وقال نفس الكلام في موضع آخر وبتعبير آخر وهو يتعرض بالذم لنقاد الحديث: «.. ولكن ثمة طريق آخر فاتهم سلوكه، وهو عرض مفاد الحديث ومضمونه على ضوابط رصينة، حتى يتميز بها الحق من الباطل، والصحيح عن الزائف، وهذه الضوابط عبارة عن الأمور التالية:

١- الكتاب العزيز.

٢ - السنة المتواترة أو المستفيضة.

٣ - العقل الحصيف.

٤ - ما اتفق عليه المسلمون.

٥ - التاريخ الصحيح.

فيعرض الحديث على هذه الضوابط التي لا يستريب فيها أي مسلم واع، فإذا لم يخالفها نأخذ به إذا كان جامعًا لسائر الشرائط، وإذا خالفها نطرحه وإن كان سنده نقيًّا.

هذا هو المقياس لتمييز الصحيح عن السقيم، وإن كان الإمعان في الأسانيد أيضًا طريقًا آخر لنيل تلك الغاية، ولكن المحدثين سلكوا النهج الأول دون الثاني، ونحن بفضل الله سبحانه و تعالى نسلك الطريق الثاني».

ثم قال: «ونتناول بالبحث روايات أربعين صحابيًّا على ضوء الضوابط السابقة، ليكون نموذجًا لما اخترناه بغية فتح الباب على مصراعيه في وجه الآخرين»[2].

---

(١) الحديث النبوي بين الرواية والدراية (ص ٥٣، ٥٤).

(٢) الحديث النبوي بين الرواية والدراية (ص ٦). ومن الروافض المعاصرين أيضًا الذين أثاروا هذه الشبهة شبهة نقد السند دون المتن: صالح الورداني في كتابه (الخدعة) ص ٨١ وما بعدها.

هذه هي الضوابط التي ذكرها السبحاني في كتابه وضرب لها بعض الأمثلة، وذِكر هذه الضوابط ومناقشتها يحتاج إلى بحث مستقل بذاته، ونحن نذكر ضابطًا واحدًا من هذه الضوابط وهو الضابط الأول، ونكتفي بذكر مثالٍ واحدٍ ذكره السبحاني في هذا الضابط، ونقوم بالرد عليه، ثم نفصل القول في الرد على ادعائه بأن المحدثين - ويقصد أهل السنة - لم يهتموا بنقد المتن كما اهتموا بنقد السند.

وهذه الضوابط السالف ذكرها موافقة تمامًا لما عليه منهج أهل السنة - كما سنرى بعد قليل - ولكن الخلاف في المعتقد والتطبيق، فالسبحاني - وهو شيعي رافضي - يتحدث عن هذه الضوابط، ويضرب لها الأمثلة، ويسوغها من خلال عقيدته الباطلة في الإمامة والولاية والوصاية، ثم إن المنهج الذي يدَّعيه السبحاني إنما هو منهج مسروق من أهل السنة، لأن الروافض عالة على أهل السنة في الحديث والتصنيف كما تقدم بيان ذلك، ولو أن السبحاني تجرد من التعصب والهوى لمذهبه، ورجع إلى كتب أهل السنة عمالقة هذا الفن لما وجد هذا التعارض الذي يدعيه، ويرد به الحديث، ومن أمثلة هذه الكتب: **(اختلاف الحديث)** للشافعي، و **(تأويل مختلف الحديث)** لابن قتيبة الدِّينَوَري، و **(مشكل الآثار)** لأبي جعفر أحمد بن محمد الطحاوي، و **(مشكل الحديث وبيانه)** لابن فُورَك..

ونأتي إلى ذكر الضابط الأول الذي ذكره السبحاني في كتابه.

يقول السبحاني:

«الأول: عرض الحديث على الكتاب.. فإذا كان القرآن مهيمنًا على جميع الكتب السماوية، وميزانًا للحق والباطل الواردين فيها، فأولى أن يكون مهيمنًا على ما ينسب إلى صاحب الشريعة المحمدية من صحيح وسقيم.

وعلى ضوء ذلك فالمعيار الأول لتمييز الباطل عن الصحيح هو مخالفة الكتاب وعدمها، فإذا كان الخبر المروي بسند صحيح مخالفًا لنص القرآن يُضرب به عرض

الجدار، إلا إذا كان ناسخًا للحكم الشرعي الوارد في القرآن» [1].

ثم ذكر بعض النماذج على ذلك من السنة، حيث قال تحت عنوان: «تعذيب الميت ببكاء أهله:

أخرج مسلم عن عمر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم، قال: «**الميت يُعذَّب في قبره بما نيح عليه**» [2].

وأخرج أيضًا عن ابن عمر أنه لما طعن عمر أُغمي عليه فصيح عليه، فلما أفاق، قال: أما علمتم أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال: «**إن الميت ليعذب ببكاء الحي**» [3].

ثم قال **السبحاني** معلقًا: «هذه الرواية وإن رواها مسلم بطرق مختلفة لكنها مرفوضة جدًّا؛ لأنها تخالف صريح القرآن. قال سبحانه: ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ﴾ [الأنعام: الآية ١٦٤]. وقال سبحانه: ﴿وَإِن تَدْعُ مُثْقَلَةٌ إِلَىٰ حِمْلِهَا لَا يُحْمَلْ مِنْهُ شَيْءٌ وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَىٰٓ﴾ [فَاطِر: الآية ١٨].

فكيف يمكن أن نقبل أن الميت البريء، يُعذَّب بفعل الغير وهو شيء يرفضه العقل والفطرة وقيل:

غيري جنى وأنا المعاقب فيكمُ ... فكأنني سبابة المتندمُ

(١) الحديث النبوي بين الرواية والدراية (ص ٥٤).

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب: الجنائز، باب: الميت يعذب ببكاء أهله عليه، برقم (٩٢٧).

(٣) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب: الجنائز، باب: الميت يعذب ببكاء أهله عليه، برقم (٩٢٧).

ولأجل ذلك ردت السيدة عائشة هذه الرواية»[1].

قلت: هذا هو الضابط الأول الذي ذكره السبحاني وضرب عليه بعض الأمثلة، ومنها هذا المثال الذي ذكرناه:

أمَّا الاستدلال بالقرآن؛ فهو على الطريقة الشيعية: إخراجه عن مدلوله بأنواع التأويلات.

ونسأل هذا السؤال أي قرآن يتحدث عنه السبحاني؟ القرآن الذي يَدَّعي الروافض أنه ناقص وزيد فيه، وأن هناك ما يسمى بمصحف فاطمة غير قرآننا، هذا بالإضافة إلى التحريفات والتأويلات التي طالت القرآن الكريم، وهذه التحريفات والتأويلات تؤيد عقيدتهم الباطلة في الإمامة والولاية، وهذه كله متوافر في كتبهم المعتمدة عندهم بل في أصح كتبهم - كما يدّعون - وهو **(الكافي)** للكليني.

روى الكليني في **(الكافي)** عن أبي بصير عن **أبي عبد الله** قال: وإن عندنا لمصحف فاطمة عليها السلام وما يدريهم ما مصحف فاطمة عليها السلام؟ قال: قلت: وما مصحف فاطمة عليها السلام؟ قال: مصحف فيه مثل قرآنكم هذا ثلاث مرات، والله ما فيه من قرآنكم حرف واحد[2].

وروى أيضًا عن أبي بصير أنه قال **لأبي عبد الله** عليه السلام: جُعلت فداك، قول الله سبحانه وتعالى: «سأل سائل بعذاب واقع للكفرين بولاية علي ليس له دافع) من أنا لا نقرؤها هكذا فقال: هكذا والله نزل بها جبرئيل على محمد صلى الله عليه وآله، وهكذا هو والله مثبت في مصحف فاطمة عليها السلام[3].

---

(١) الحديث النبوي بين الرواية والدراية (ص ٥٥، ٥٦).

(٢) أصول الكافي (١/ ٢٣٩).

(٣) روضة الكافي (٨/ ٥٧، ٥٨).

وروى أيضًا عن **أبي عبد الله** عليه السلام قال: إن القرآن الذي جاء به جبرئيل عليه السلام إلى محمد صلى الله عليه وآله سبعة عشر ألف آية [(١)]. والأمثلة كثيرة متوافرة في كتبهم.

فمنهج أهل السنة أن القرآن لا يتعارض أبدًا مع حديث ثابت عن النبي ﷺ.

نعم لا يتعارض حديث صحيح ثابت مع كتاب الله أبدًا! وما يبدو حينًا من تعارض هو من سوء الفهم لا من طبيعة الواقع، وذلك مثل حديث: «**لن يدخل أحدٌ الجنة بعمله**». وقوله تعالى: ﴿ٱدۡخُلُواْ ٱلۡجَنَّةَ بِمَا كُنتُمۡ تَعۡمَلُونَ﴾ [النحل: الآية ٣٢].

الفهم الصحيح للموضوع كله أنه لا بد من عمل يَنال به المرءُ رضا ربه ويستحق رحمته، فالجنة ليست للكُسالى والأراذل، بيد أن العمل المقبول هو المقرون بالتواضع لله، وإنكار الذات، والقلق من أن يرفض رب العالمين العملَ المتقرَّب به؛ لأن عيوبه لا تَخفَى عليه، أو لأنه دون حقه، أو لأي سبب آخر.

فمَن تقدم بعمل وهو شامخ الأنف، ليس في حسابه إلا أنه قدَّم العمل المطلوب للجنة، وعلى الله أن يسلم له المفاتيح ليدخلها بعدما امتلكها بعمله! هذا المغرور لا يقبل منه شيء، ولا مكان له في الجنة.

أما من جاء خاشعًا خفيض الجناح، شاعرًا بالانكسار، لأنه لم يقدم ما اللهُ أهلٌ له، فإنه يدخل الجنة بعمله.

والدلائل على هذا المعنى كثيرة، وما يعقلها إلا العالِمون!

إن السنة بحر متلاطم الأمواج، وما يستطيع فهمها على وجهها إلا فقيه سليم العقيدة، يدرك ملابسات كل قول والمراد الحق منه! فإن النبي عليه الصلاة والسلام

---

(١) أصول الكافي (٢/ ٦٣٤).

ظل يكلم الناس ثلاثًا وعشرين سنة، اختلفت فيها الأحوال، وتباين الأفراد، وتشعبت القضايا.

وهذا المثال الذي ذكره السبحاني مردود عليه بكل سهولة ويسر فلو أنه تجرد من الهوى والتعصب وأمعن النظر ما وجد أن هناك أي تعارض بين الحديث والآية.

يقول **الإمام النووي** في الجمع بين الحديث والآية:

«اختلف العلماء في هذه الأحاديث، فتأولها **الجمهور** على من وصى بأن يبكى عليه ويناح بعد موته فنفذت وصيته، فهذا يعذب ببكاء أهله عليه ونوحهم ؛ لأنه بسببه ومنسوب إليه. قالوا: فأما من بكى عليه أهله وناحوا من غير وصية منه فلا يعذب، لقول الله تعالى: ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ﴾ [الأنعام: الآية ١٦٤]. قالوا: وكان من عادة العرب الوصية بذلك، ومنه قول طرفة بن العبد:

إذا مت فانعيني بما أنا أهله وشقي على الجيب يا ابنة معبد

قالوا: فخرج الحديث مطلقًا حملاً على ما كان معتادًا لهم.

وقالت **طائفة**: هو محمول على من أوصى بالبكاء والنوح أولم يوص بتركهما، فمن أوصى بهما أو أهمل الوصية بتركهما يعذب بهما لتفريطه بإهمال الوصية بتركهما، فأما من وصى بتركهما فلا يعذب بهما، إذ لا صنع له فيهما ولا تفريط منه، وحاصل هذا القول إيجاب الوصية بتركهما، ومن أهملهما عذب بهما.

وقالت **طائفة**: معنى الأحاديث أنهم كانوا ينوحون على الميت ويندبونه بتعديد شمائله ومحاسنه في زعمهم، وتلك الشمائل قبائح في الشرع يعذب بها كما كانوا يقولون: يا مؤيد النسوان، ومؤتم الولدان، ومخرب العمران، ومفرق الأخدان، ونحو ذلك مما يرونه شجاعة وفخرًا وهو حرام شرعًا.

وقالت **طائفة**: معناه أنه يعذب بسماعه بكاء أهله ويرق لهم.

والصحيح من هذه الأقوال ما قدمناه عن **الجمهور** وأجمعوا كلهم على اختلاف مذاهبهم على أن المراد بالبكاء هنا البكاء بصوت ونياحة لا مجرد دمع العين» [1].

ثم انظر أيها القارئ اللبيب إلى تبجح وتهجم **السبحاني** على علماء أهل السنة، حيث تهجم على الشيخ الألباني رحمه الله عند نقده لروايات العقل، وذلك عند حديث السبحاني عن الضابط الثالث وهو عرض الحديث على العقل الحصيف.

يقول **السبحاني**: «والعجب أن بعض المقتصرين على الضوابط المقررة في علم الحديث بغية تمييز الصحيح عن السقيم يتبجح عند نقد روايات العقل ويقول: ومما يحسن التنبيه عليه أن كل ما ورد في فضل العقل من الأحاديث لا يصح منها شيء، وهي تدور بين الضعف والوضع، وقد تتبعت ما أورده منها أبو بكر ابن أبي الدنيا في كتابه **(العقل وفضله)** فوجدتها كما ذكرت لا يصح منها شيء. ثم نقل عن ابن قيم الجوزية قوله: أحاديث العقل كلها كذب [2].

وأول حديث نقده ذلك البعض هو حديث: الدين هو العقل، ومن لا دين له لا عقل له [3].

وذكر في موضع آخر بأن رواية: قوام المرء عقله، ولا دين لمن لا عقل له. موضوعة [4].

أقول - ما زال القول للسبحاني -: إن الغاية من وراء تضعيف أحاديث العقل، وإن كانت حجيته مستغنية عن هذه الأحاديث، ويكفي فيها أن الذكر الحكيم ذكره

(١) شرح النووي على مسلم (٦/ ٢٢٨، ٢٢٩) بتصرف يسير.

(٢) سلسلة الأحاديث الضعيفة (١/ ٧٨). وقولُ ابن القيم في المنار المنيف (ص ٦٦).

(٣) سلسلة الأحاديث الضعيفة (١/ ٧٨).

(٤) سلسلة الأحاديث الضعيفة (١/ ٤٤٧).

خمسين مرة بصيغ مختلفة، هي التساهل أمام الروايات الدالة على أن الإنسان مسير، والقضاء والقدر حاكم على مصيره وتصرفاته، وليس له أي اختيار في انتخاب ما ينوط به الإيمان والكفر، أو التساهل أمام الروايات الهائلة المدسوسة في الأحاديث الإسلامية من قبل مستسلمة أهل الكتاب، الدالة على التشبيه والتجسيم وإثبات الجهة».

ثم تبجح وتهجم **السبحاني** مرة أخرى على علماء أهل السنة بقوله: «إن المتبجحين برفض العقل كابن تيمية والذهبي وابن قيم الجوزية، ومن حذا حذوهم كمحمد بن عبد الوهاب وأخيرًا الشيخ الألباني، قد اتخذوا لأنفسهم موقفًا مسبقًا في مجال أخذ الحديث ورفضه، فالمعيار عندهم هو اتباع السلف، ومخالفة الخلف أخذًا بقول الشاعر:

وكل خير في اتباع من سلف   وكل شر في ابتداع من خلف

وكلامهم هذا نظير ما حكاه سبحانه عن المشركين قال: ﴿ قَالُواْ بَلْ نَتَّبِعُ مَآ أَلْفَيْنَا عَلَيْهِ ءَابَآءَنَآ أَوَلَوْ كَانَ ءَابَآؤُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ شَيْئًا وَلَا يَهْتَدُونَ ﴾[البقرة: الآية ١٧٠]»[(١)].

بل إن **السبحاني** تهجم أيضًا على صحيحي البخاري ومسلم بقوله تحت عنوان: لا كتاب صحيح سوى القرآن الكريم. قال: «ثم إن المشكلة تكمن في أن المحدثين والباحثين وصفوا جامع البخاري ومسلم بالصحيحين، وحكموا بصحة كل ما جاء فيهما من الأحاديث، فعاق ذلك كثيرًا من المحققين عن الفحص والتنقيب، بما جاء فيهما من الروايات المخالفة للكتاب والسنة والعقل، ولأجل ذلك بقي الكتابان في منأى عن التحقيق بخلاف السنن الأربع الباقية من الأصول الستة، فقد تطرق إليها التحقيق منذ زمن بعيد..»[(٢)].

---

(١) الحديث النبوي بين الرواية والدراية (ص ٦٣، ٦٤).

(٢) الحديث النبوي بين الرواية والدراية (ص ٧٠).

قلت: الذي دفع السبحاني إلى التهجم والتبجح على كتب أهل السنة وعلمائها، إنما هي نزعته الرافضية التي ترفض الحق بكل صوره وأشكاله، وهذا ليس بجديد على الروافض الذين يتطاولون على كتاب الله، وسنة رسوله ﷺ، والصحابة الكرام، فموقفهم العدائي تجاه السنة وأهلها معروف.

ثم أقول للسبحاني ومن كان على شاكلته: لا يوجد تعارض بين العقل والنقل الصحيح، فإذا كانت هناك سنة ثابتة صحيحة عن رسول الله ﷺ فلا يمكن بأي حال من الأحوال أن تعارض العقل السليم الخالي من الشهوات والبدع، فإنه لا يمكن أن يحصل التعارض بين دليل عقلي قطعي وآخر نقلي قطعي، والأمثلة كثيرة متوفرة في كتب أهل السنة [١].

⊙ الرد على شبهة السبحاني (اتهامه للمحدثين بعدم نقد المتن):

ثم بعد ذلك نأتي للرد على شبهة السبحاني في عدم اهتمام المحدثين - يقصد أهل السنة - بنقد المتن، وذلك عند قوله المتقدم: «.. لكن هناك منهجًا علميًّا آخر قَلَّ الالتفات إليه من قبل نقاد الحديث، وهو عبارة عن عرض الحديث على الكتاب أولاً، والسنة المتواترة أو المستفيضة التي تلقاها الأعلام، وجهابذة الحديث بالقبول ثانيًا، والعقل الحصيف الذي به عرفنا الله سبحانه وأنبياءه وخلفاءه ثالثًا، والتاريخ الصحيح رابعًا، واتفاق الأمة خامسًا».

وقوله في موضع آخر: «.. ولكن ثمة طريق آخر فاتهم سلوكه، وهو عرض مفاد الحديث، ومضمونه على ضوابط رصينة، حتى يتميز بها الحق من الباطل، والصحيح عن الزائف، وهذه الضوابط عبارة عن الأمور التالية: الكتاب العزيز، والسنة

---

(١) راجع على سبيل المثال كتاب: درء تعارض العقل والنقل، لشيخ الإسلام ابن تيمية.

المتواترة أو المستفيضة، والعقل الحصيف، وما اتفق عليه المسلمون، والتاريخ الصحيح».

فأقول وبالله التوفيق [(١)]:

بالرغم من وضوح المنهج، واستقامة الطريق الذي سلكه المحدثون لضبط السنة وصيانتها، وكشف ما شابهها من تلبيسات الوضاعين، وزيف المنتحلين، بنقد الأسانيد والمتون نقدًا علميًّا دقيقًا، إلا أننا وجدنا هذا السبحاني ومن سار على نهجه من المستشرقين، يشككون في سلامة هذا المنهج، ويزلزلون الثقة بصحته، ويضعفون اليقين بنزاهته، من خلال شبهات واهية جعلوها حقائق، وهي أشد وهنًا، وأوضح سقوطًا. فإنهم لما وجدوا أنفسهم مبهورين أمام القواعد، والأصول الدقيقة التي أجراها نقاد أهل السنة لتمييز الصحيح مما هو ليس بصحيح، جاءوا بهذه الفرية وكل صاغها في أسلوبه، والهدف واحد، وهو الإيهام بأن جهود المحدثين كانت منصبة على نقد السند فقط، ولكن في الحقيقة إن المحدثين كما عنوا بدراسة حال الراوي، كذلك عنوا بدراسة حال المروي.

وفيما يلي توضيح ذلك:

النقد عند المحدثين: عبارة عن تمييز الأحاديث الصحيحة من الضعيفة، والحكم على الرواة توثيقًا وتجريحًا.

⊙ نقد المتن في عصر الصحابة

والاهتمام بنقد المتن لم يكن أمرًا جدًّ في العصور المتأخرة، ولكن الصحابة

---

(١) راعيت الاختصار في الرد خشية الإطالة، ومن أراد المزيد فليراجع: أصول منهج النقد عند أهل الحديث، لعصام أحمد بشير، ونقد الحديث للدكتور بهاء محمد الشاهد.

الذين وضعوا الأسس الأولية لهذا الاهتمام بنقد المتن كانوا يردون بعض ما يروى لهم من الأحاديث، لعدم اتفاق المروي مع ما يظن العالم منهم أنه من قواعد الدين.

- ومن أمثلة النقد في عصر الصحابة:

عن أبي سعيد الخدري قال: كنت جالسًا بالمدينة في مجلس الأنصار، فأتانا أبو موسى فزعًا - أو مذعورًا - قلنا: ما شأنك؟ قال: إن عمر أرسل إليَّ أن آتيه، فأتيت بابه، فسلمت ثلاثًا، فلم يرد عليَّ، فرجعت، فقال: ما منعك أن تأتينا؟ فقلت: إني أتيت، فسلمت على بابك ثلاثًا، فلم يردوا عليَّ، فرجعت، وقد قال رسول الله ﷺ: إذا استأذن أحدكم ثلاثًا فلم يؤذن له فليرجع. فقال عمر: أقم عليه البينة وإلا أوجعتك. فقال أبي بن كعب: لا يقوم معه إلا أصغر القوم. قال أبو سعيد: قلت: أنا أصغر القوم. قال: فاذهب به [(١)].

قال **الحافظ الذهبي** في ترجمة سيدنا عمر بن الخطاب رضي الله عنه: «وهو الذي سن للمحدثين التثبت في النقل وربما كان يتوقف في خبر الواحد إذا ارتاب»[(٢)].

والأمثلة كثيرة..

والمقصود من هذه الأمثلة هو الاستدلال على أن الصحابة نظروا في المتون، ولكن الذي ينبغي أن لا يفوتني أن أذكر: أن ردهم لبعض الأحاديث لم يتعد الاختلاف في فهم تلك الأحاديث، أو أن مدلول الحديث كان معمولاً به ثم نسخ بعد ذلك، ولم يبلغ راويه هذا النسخ، فظل على العمل بروايته، أو توقف الصحابي فيما بلغه من الأحاديث حتى يتأكد من أنها صدرت عن النبي ﷺ.

---

(١) أخرجه البخاري، كتاب: الاستئذان، باب: التسليم والاستئذان ثلاثًا، برقم (٥٨٩١)، ومسلم، كتاب: الآداب، باب: الاستئذان، برقم (٢١٥٣).

(٢) تذكرة الحفاظ (١/ ٦).

⊙ نقد المتن في عصر التابعين

وكما كان الحال في عصر الصحابة كان النقد في عصر التابعين فقد اقتدوا بالصحابة وسلكوا مسلكهم، وقد أصبح هذا الاتجاه قويًّا عند التابعين ومن بعدهم من الأئمة النقاد من المحدثين، فهم بالإضافة إلى اهتمامهم بالإسناد ونقد الرجال الذين هم معيار صدق الحديث أو كذبه، كانت لهم نظرات في متن الحديث وتوثيقه بعيدًا عن السند.

- ومن أمثلة النقد في عصر التابعين:

١ - ما روى ابن عدي في **(الكامل)** عن سعيد بن المسيب، أن ابن عباس قال: تزوج النبي ﷺ ميمونة وهو محرم. فقال سعيد بن المسيب: وَهِم ابن عباس وإن كانت خالته، ما تزوجها إلا حلالاً [(١)].

٢ - حديث سويد بن عبد العزيز عن مغيرة قال: خرجنا إلى شيخ بلغنا أنه يحدث بأحاديث، فلما انتهينا إلى إبراهيم قال: ما حبسكم؟ قلنا: أتينا شيخًا يحدث بأحاديث. قال إبراهيم: لقد رأيتنا وما نأخذ الأحاديث إلا ممن يعرف وجوهها، وإنا لنجد الشيخ يحدث بالحديث يحرف حلاله من حرامه وما يعلم [(٢)].

والأمثلة على ذلك كثيرة..

⊙ نقد المتن في عصر أتباع التابعين

وكما اقتدى التابعون بالصحابة، وسلكوا مسلكهم في النقد كذلك جاء أتباع التابعين، فاقتدوا بمن سلفهم، فاتسع النقد، وبرزت مدارس نقدية متميزة في عصرهم.

---

(١) الكامل (٣/ ٣٧٩).

(٢) التمهيد (١/ ٢٩)، والكفاية (ص١٦٩).

واتخذ النقد شكلاً جديدًا، حيث نخصص له بعض النقاد مثل: مالك، والثوري، وشعبة. ومن بعدهم مثل: عبد الله بن المبارك، ويحيى بن سعيد القطان، وعبد الرحمن بن مهدي، والإمام الشافعي. ومن بعدهم مثل: يحيى بن معين، وعلي ابن المديني، والإمام أحمد.

وكانت كتبهم تدور حول نقد الحديث سندًا ومتنًا، وقد نقل عنهم أقوال تدل بكل وضوح أن رفضهم لكثير من الرواة يعود إلى الاهتمام بالمتن في الدرجة الأولى، فإذا عرفوا عن رجل أنه مغفل لا يدرك ما يقرأ عليه، ولا يفرق بين الصحيح والغلط في المتون، وضع في قائمة المجروحين، ليس لقلة في العدالة، أو ضعف في الأمانة، وإنما لعدم كفاءته لضبط المتون، ونقلها على ما وردت عليه من مصدرها الأول.

-ومن أمثلة النقد في عصر أتباع التابعين:

١ - روى ابن عدي بسنده عن ابن علية قال: قال شعبة: لا يجيء الحديث الشاذ إلا من الرجل الشاذ [١].

٢ - وروى أيضًا بسنده عن شعبة قال: حدثني الحكم بن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن علي بن أبي طالب بحديث عن النبي ﷺ، ولو حدثتكم به لترقصتم كلكم، والله لا تسمعونه مني أبدًا [٢].

٣ - وروى أيضًا بسنده عن محمد بن الغصن قال: سمعت نعيم بن حماد يقول: قيل لابن المبارك: يا أبا عبد الرحمن، تكثر القعود في البيت وحدك؟ قال: أنا وحدي وأنا مع النبي ﷺ وأصحابه - يعني النظر في الحديث [٣].

---

(١) الكامل (١/ ٦٨).

(٢) الكامل (١/ ٦٩).

(٣) الكامل (١/ ١٠٣).

⦿ المقاييس التي وضعت لنقد المتن

هناك مقاييس وضعت لنقد المتن عند أهل السنة، منها:

مقاييس النقد عند الصحابة:

١ - عرض الحديث على القرآن الكريم

ولا يعني هذا رد كل حديث ظاهره مخالفة القرآن، لأن المخالفة التي نعنيها هنا هي المعارضة من كل وجه، وعدم إمكان الجمع بينهما بوجه من أوجه الجمع المعروفة، فقد يرد حديث يخالف ظاهره القرآن، لكن هذه المخالفة سرعان ما تزول، فلعل هذا الحديث ورد مخصوصًا لعموم الآية، أو مقيدًا لمطلقها، أو ناسخًا لحكمها.

والأمثلة عليه كثيرة منها الحديث المتقدم الذي ورد في صحيح مسلم حديث عمر مرفوعًا: الميت يُعذَّب في قبره بما نيح عليه. وقوله تعالى ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ﴾ [الأنعَام: الآية ١٦٤].

وقد بينا أنه لا تعارض بينهما، عند حديثنا عن الضابط الأول الذي ذكره السبحاني، فليراجع.

٢ - عرض السنة بعضها على بعض

لقد كان منهج الصحابة في المقياس الأول متسمًا بالوضوح، وذلك لاتفاقهم على حكم القرآن ووثوقهم به، إلا أن منهجهم في المقياس الثاني وهو عرض السنة بعضها على بعض، لم يكن بذلك القدر لأنه استدلال بحديث في مواجهة حديث آخر، وذلك يستدعي ترجيح حديث على آخر، أو الأخذ بحديث من الأحاديث المخالفة له. ووجوه الترجيح كثيرة منها:

أ - سؤال صاحب الاختصاص، كما حدث في كثير من المسائل التي كانت

تحدث داخل بيت النبي ﷺ، فيرسلون إلى إحدى أمهات المؤمنين، يستطلعون عندها الحكم الشرعي، فترسل لهم بالجواب.

- ومن أمثلة ذلك:

ما رواه مسلم بسنده عن عبد الملك بن أبي بكر بن عبد الرحمن، عن أبي بكر قال: سمعت أبا هريرة رضي الله عنه يقص يقول في قصصه: من أدركه الفجر جنبًا فلا يصم. فذكرت ذلك لعبد الرحمن بن الحارث (لأبيه) فأنكر ذلك، فانطلق عبد الرحمن، وانطلقت معه حتى دخلنا على عائشة وأم سلمة رضي الله عنهما، فسألهما عبد الرحمن عن ذلك. قال: فكلتاهما قالت: كان النبي ﷺ يصبح جنبًا من غير حلم، ثم يصوم. قال: فانطلقنا حتى دخلنا على مروان، فذكر له ذلك عبد الرحمن. فقال مروان: عزمت عليك إلا ماذهبت إلى أبي هريرة فرددت عليه ما يقول. قال: فجئنا أبا هريرة، وأبو بكر حاضر ذلك كله. قال: فذكر له عبد الرحمن، فقال أبو هريرة: أهما قالتاه لك؟ قال: نعم. قال: هما أعلم، ثم رد أبو هريرة ما كان يقول في ذلك إلى الفضل بن العباس. فقال أبو هريرة: سمعت ذلك من الفضل، ولم أسمعه من النبي ﷺ. قال: فرجع أبو هريرة عما كان يقول في ذلك [(١)].

ففي هذا المثال نجد المتن واضحًا، فهم يسمعون، وينقدون، ويتأكدون من المختص بذلك، فترجح رواية المختص، لأنه أعلم من غيره بهذا الأمر.

ب - معاضدة أحد الحديثين برواية أو روايات أخرى والمخالف لا مؤيد له.

- ومن أمثلة ذلك:

ما رواه مسلم بسنده عن نافع قال: قيل لابن عمر: إن أبا هريرة يقول: سمعت

---

(١) أخرجه مسلم في كتاب: الصيام، باب: صحة صوم من طلع عليه الفجر وهو جنب، برقم (١١٠٩).

رسول الله ﷺ يقول: من تبع جنازة فله قيراط من الأجر. فقال ابن عمر: أكثر علينا أبو هريرة، فبعث إلى عائشة فسألها، فصدقت أبا هريرة. فقال ابن عمر: لقد فرطنا في قراريط كثيرة[1].

ففي هذا المثال نجد مساندة عائشة لما يرويه أبو هريرة هي المرجح، فما كان من ابن عمر إلا أن اعترف بالتقصير قائلاً: لقد فرطنا في قراريط كثيرة.

٣ - النظر العقلي

- ومن أمثلة ذلك:

قد أمر النبي ﷺ بالوضوء مما مست النار، فيما رواه النسائي بسنده عن أبي هريرة قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**توضئوا مما مست النار**»[2]. ثم نسخه، وذلك فيما رواه النسائي أيضًا بسنده عن أم سلمة: أن رسول الله ﷺ أكل كتفًا، فجاءه بلال فخرج إلى الصلاة ولم يمس ماء[3].

ولعدم علم بعض الصحابة بهذا النسخ، ظلوا يروون الأمر الأول، ويرون إيجاب الوضوء مما مست النار ومنهم أبو هريرة.

وقد استعمل ابن عباس العقل في نقد رواية أبي هريرة فاستبعد أن يكون أكل الطعام الحلال ناقضًا للوضوء لأن النار مسته، والمعهود في الشريعة أن ينتقض الوضوء بالخارج النجس، لا بالداخل الحلال الطاهر.

---

(١) أخرجه مسلم في كتاب: الجنائز، باب: فضل الصلاة على الجنازة واتباعها، برقم (٩٤٥).

(٢) أخرجه النسائي في سننه، كتاب الطهارة، باب: الوضوء مما غيرت النار، برقم (١٧١)، وصححه الألباني كما في مشكاة المصابيح، برقم (٣٠٣).

(٣) أخرجه النسائي في سننه، كتاب الطهارة، باب: الوضوء مما غيرت النار، برقم (١٨٢)، وصححه الألباني كما في مشكاة المصابيح، برقم (٣٢٥) وصحيح ابن ماجه (٣٩٨).

ثم جاءت رواية جابر لتصرح بالنسخ. . فيما روى **النسائي** بسنده عن محمد بن المنكدر قال: سمعت جابر بن عبد الله قال: كان آخر الأمرين من رسول الله ﷺ ترك الوضوء مما مست النار[1]. فوجد ابن عباس أن الناسخ هو ما رجحه العقل.

يتضح استخدام الصحابة لهذا المقياس وهو النظر العقلي، إلا أنه لابد أن ننبه إلى أن ردهم للحديث ليس مبنيًّا على النظر العقلي فقط، بل معه اعتبارات أخرى يجب عدم إغفالها.

مقاييس النقد عند المحدثين:

إن المقاييس التي أرساها الصحابة للنقد من عدم قبول حديث يخالف القرآن صراحة، ولا يناقض ما اشتهر من سنة رسول الله ﷺ، أو ما علم من الدين بالضرورة، لم تكن حاجة المحدثين والرواة الأوائل إلى استعمالها إلا في القليل النادر، فقد كانت هذه المقاييس بدهية، لا تحتاج إلى إعمال فكر في استنباطها أو تقعيدها، إلا أنه بدأت حركة وضع الأحاديث واختلافها، وما يصاحب ذلك من الكذب والافتراء، جعل تلك المقاييس تنشط من جديد، ووجد المحدثون أنهم في أمس الحاجة إلى استعمالها حتى يذبوا عن سنة رسول الله ﷺ كل ما هو دخيل عليها.

ولما كانت الأحاديث الموضوعة غير صادرة عن رسول الله ﷺ، فإن البحث عن مختلقها لا يمكن أن يعرف من الحديث فقط، بل من استعراض أسماء رواته أيضًا.

وبعض المحدثين أصحاب التصانيف كان يعني بتصنيفه حفظ وتدوين ما يروى عن النبي ﷺ بسنده. فإنه في هذه الحال يرى أنه غير مطالب بنقد ما يرويه.

---

(١) أخرجه النسائي في سننه، كتاب الطهارة، باب: الوضوء مما غيرت النار، برقم (١٥٨)، وصححه الألباني كما في صحيح أبي داود، برقم (١٧٧).

والبعض الآخر كان غرضه ذكر الصحيح من الحديث وما قاربه، فهو بذلك يحتاج إلى النقد حتى يدون الصحيح ويستبعد الضعيف والموضوع.

وكانت مقاييس النقد عند هؤلاء هي:

١ - عرض الحديث على القرآن الكريم

وليس معنى ذلك كما قلنا من قبل (عند استعمال الصحابة لهذا المقياس): أنه يحكم برد كل حديث ظاهره مخالفة القرآن، لأن المخالفة التي نعنيها هنا هي المخالفة من كل وجه، وعدم إمكان الجمع بينهما بوجه من أوجه الجمع المعروفة..

- ومن الأمثلة على ذلك:

أ - حديث: الكريم حبيب الله ولو كان فاسقًا والبخيل عدو الله ولو كان راهبًا.

قال **الشيخ علي القاري**: لا أصل له بل الفقرة الأولى موضوعة لمعارضتها لنص قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلتَّوَّٰبِينَ﴾ [البقرة: الآية ٢٢٢] ﴿وَٱللَّهُ لَا يُحِبُّ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾[آل عمران: الآية ٥٧] أو الكافرين. انتهى فليتأمل [(١)]. والفاسق إما من الظالمين أو الكافرين.

ب - حديث عن مقدار الدنيا وأنها سبعة آلاف سنة ونحن في الألف السابعة.

قال **ابن القيم**: وهذا من أبين الكذب، لأنه لو كان صحيحًا لكان كل أحد عالمًا أنه قد بقي للقيامة من وقتنا هذا مئتان وأحد وخمسون سنة والله تعالى يقول: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلسَّاعَةِ أَيَّانَ مُرْسَىٰهَا ۖ قُلْ إِنَّمَا عِلْمُهَا عِندَ رَبِّى ۖ لَا يُجَلِّيهَا لِوَقْتِهَآ إِلَّا هُوَ ۚ ثَقُلَتْ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۚ لَا تَأْتِيكُمْ إِلَّا بَغْتَةً ۗ يَسْـَٔلُونَكَ كَأَنَّكَ حَفِىٌّ عَنْهَا ۖ قُلْ إِنَّمَا عِلْمُهَا عِندَ ٱللَّهِ ﴾[الأعراف: الآية ١٨٧]. وقال الله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ عِندَهُۥ عِلْمُ ٱلسَّاعَةِ﴾ [لقمان: الآية ٣٤] [(٢)].

---

(١) كشف الخفا (٢/ ٩٢١).

(٢) المنار المنيف (ص ٨٠).

مما سبق يتضح استخدام المحدثين لمقياس عرض الحديث على القرآن وأنهم ردوا كثيرًا من الأحاديث التي تتعارض من كل وجه مع القرآن، ولم يتمكنوا من الجمع بينهما بوجه من أوجه الجمع المعروفة.

٢ - عرض السنة بعضها على بعض

لقد استعمل المحدثون هذا المقياس، فكانوا يعرضون الحديث الذي يسمعونه على ما عرف من الأحاديث مما يؤيده عمل الأمة، فإذا خالفه، وكان الحديثان صحيحين، فإن أمكن الجمع بينهما بتخصيص عموم أحدهما، أو تقييد مطلقه، أو نسخه إن علم التاريخ، حكم بذلك ولم يرد الحديث، وإلا فلابد من الترجيح.

أما إذا كان أحدهما صحيحًا والآخر ضعيفًا فإن الضعيف يطرح.

وقد ذكر المحدثون عددًا من الترجيحات، منها ما هو مبني على النظر إلى المتن، ومنها ما هو مبني على النظر في الإسناد [(١)].

فالتداخل بين الإسناد والمتن في هذا الأمر واضح، ولا يمكن إغفال الإسناد دائمًا، فلا قيمة لنص لم يصلنا بإسناد صحيح.

قال **الخطيب**: «وكل خبرين علم أن النبي ﷺ تكلم بهما، فلا يصح دخول التعارض فيهما على وجه، وإن كان ظاهرهما متعارضين، لأن معنى التعارض بين الخبرين والقرآن من أمر ونهي وغير ذلك: أن يكون موجب أحدهما منافيًا لموجب الآخر، وذلك يبطل التكليف إن كانا أمرًا ونهيًا وإباحة وحظرًا، أو يوجب كون أحدهما صدقًا والآخر كذبًا، إن كانا خبرين. والنبي ﷺ منزه عن ذلك أجمع معصوم منه باتفاق

---

(١) انظر: الاعتبار في الناسخ والمنسوخ من الآثار للحازمي (ص ١١). فقد ذكر فيه خمسين وجهًا من وجوه الترجيح مع الأمثلة لكل وجه، وقال في نهايتها: «فهذا القدر كافٍ في ذكر الترجيحات، وثَمَّ وجوه كثيرة أضربنا عن ذكرها كيلا يطول به هذا المختصر».

الأمة، وكل مثبت للنبوة، وإذا ثبت هذه الجملة وجب متى علم أن قولين ظاهرهما التعارض ونفي أحدهما لموجب الآخر، أن يحمل النفي والإثبات على أنهما في زمانين، أو فريقين، أو على شخصين، أو على صفتين مختلفتين، هذا ما لا بد منه»[1].

- ومن أمثلة استعمال المحدثين لمقياس عرض السنة بعضها على بعض:

حديث: لا يورد ممرض على مصح[2]، وفر من المجذوم كما تفر من الأسد[3]، مع حديث لا عدوى[4].

- وقد سلك الناس في الجمع مسالك:

أحدها: أن هذه الأمراض لا تعدي بطبعها، لكن الله تعالى جعل مخالطة المريض بها للصحيح سببًا لإعدائه مرضه، وقد يتخلق ذلك عن سببه كما في غيره من الأسباب. وهذا المسلك هو الذي سلكه ابن الصلاح.

الثاني: أن نفي العدوى باق على عمومه، والأمر بالفرار من باب سد الذرائع، لئلا يتفق للذي يخالطه شيء من ذلك بتقدير الله تعالى ابتداء، لا بالعدوى المنفية، فيظن أن ذلك بسبب مخالطته، فيعتقد صحة العدوى، فيقع في الحرج، فأمر بتجنبه حسمًا للمادة. وهذا المسلك هو الذي اختاره شيخ الإسلام.

الثالث: أن إثبات العدوى في الجذام ونحوه مخصوص من عموم نفي العدوى، فيكون معنى قوله: لا عدوى. أي إلا من الجذام ونحوه، فكأنه قال: لا يعدي شيء شيئًا إلا فيما تقدم تبييني له أنه يعدي. قاله القاضي أبو بكر الباقلاني.

---

(١) الكفاية (ص ٤٣٣).

(٢) أخرجه مسلم، كتاب: السلام، باب: لا عدوى ولا طيرة، برقم (٢٢٢١).

(٣) أخرجه البخاري، كتاب: الطب، باب: الجذام، برقم (٥٣٨٠).

(٤) أخرجه البخاري، كتاب: الطب، باب: لا صفر وهو داء يأخذ البطن، برقم (٥٣٨٧).

الرابع: أن الأمر بالفرار رعاية لخاطر المجذوم، لأنه إذا رأى الصحيح تعظم مصيبته وتزداد حسرته [1].

٣ - عرض الحديث على المعلوم من التاريخ

وذلك بأن كان في الحديث ما يدل على زمن وقوعه، والتاريخ المعلوم عند الناقد يخالف ذلك. حكم على الحديث بعدم صحته.

- ومن أمثلة ذلك:

عن أنس بن مالك قال: أقبل رسول الله ﷺ من غزوة تبوك، فاستقبله سعد بن معاذ الأنصاري، فصافحه النبي ﷺ، ثم قال له: ما هذا الذي أكتبت يداك !. قال: يا رسول الله أضرب بالمرو والمسحاة، فأنفقه على عيالي. قال: فقبل النبي ﷺ يده وقال: هذه يد لا تمسها النار أبدًا [2].

وقد استخدم **ابن الجوزي** المعلومات التاريخية لبيان وضع هذا الحديث فقال: «هذا حديث موضوع، وما أجهل واضعه بالتاريخ، فإن سعد بن معاذ لم يكن حيًّا في غزاة تبوك، لأنه مات بعد غزاة بني قريظة من السهم الذي رمي به يوم الخندق، وكانت غزاة بني قريظة في سنة خمس من الهجرة، فأما غزاة تبوك فإنها كانت في سنة تسع»[3].

٤ - اشتمال الحديث على أمر مستحيل

والمستحيل المراد به هنا ما هو مستحيل في ذاته، وما هو مستحيل بالنسبة للبشر، وإن كان ليس مستحيلاً في قدرة الله تعالى.

---

(١) تدريب الراوي (٢/ ١٩٧).

(٢) أخرجه أبو بكر الخطيب في تاريخه (٧/ ٣٤٢)، والسهمي في تاريخ جرجان (ص ٢٦٢). وأعله الخطيب بنفس ما أعله ابن الجوزي.

(٣) الموضوعات (٢/ ٢٥١).

وعليه فإنه لابد من إخراج أحاديث المعجزات والكرامات من إجراء هذا المقياس عليهما متى ثبتت بطرق صحيحة.

- ومن الأمثلة على ذلك:

عن أبي هريرة قال: قيل يا رسول الله مم ربنا من ماء مرور قال: لا من الأرض ولا من سماء، خلق خيلاً فأجراها، فعرقت فخلق نفسه من ذلك العرق.

يقول **ابن الجوزي**: «هذا حديث لا يشك في وضعه، وما وضع مثل هذا مسلم، وأنه لمن أرك الموضوعات وأدبرها، إذ هو مستحيل لأن الخالق لا يخلق نفسه»[(١)].

فهذا الحديث اشتمل على أمر مستحيل حيث جعل الرب سبحانه وتعالى مخلوقًا.

وفي النهاية يمكن أن نقول: قد ظهر بالأدلة القاطعة أن علماء الحديث، ومن قبلهم من الصحابة والتابعين، كانوا ينقدون الحديث، وكانوا لا يكتفون بنقد الإسناد فقط، بل كانوا ينقدون المتن أيضًا، وفي ذلك رد على الروافض وعلى رأسهم السبحاني ومن سار على نهجهم من اتهامهم للمحدثين بعدم اعتنائهم بنقد متون الأحاديث، وهذا إن دل فإنما يدل على مدى دقة أهل السنة في تمييز الحديث الصحيح من غيره، ووضع مناهج في غاية الدقة والإتقان، بها يتبين المقبول من المردود.

وصدق من قال:

إن الروافض قومٌ لا خلاق لهم ... من أجهل الناس في علم وأكذبِهِ

والناس في غنيةٍ عن رد إفكهمُ ... لهجنةِ الرفضِ واستقباح مذهبِهِ

والله المستعان، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

---

(١) الموضوعات (١/ ١٠٥).

المبحث الثالث

مقارنة موجزة بين كتب أهل السنة
والروافض في الجرح والتعديل والتصحيح والتضعيف

هذه مقارنة موجزة لكتب أهل السنة، وكتب الروافض، في علم الجرح والتعديل، والتصحيح والتضعيف، حتى تعرف يقينًا أن أهل السنة هم عمالقة التصحيح والتضعيف، والجرح والتعديل، وأن الروافض لا وزن لهم، وأن ما هم عليه ما هو إلا كذب وافتراء، وأنهم عالة على أهل السنة في التصنيف كما تقدم.

⊙ كتب أهل السنة [(١)]

أولاً: كتب أهل السنة في الجرح والتعديل

وهذه الكتب في هذا المجال كثيرة، ومنها:

أ - المصنفات في رجال كتب مخصوصة:

- الكتب الستة وهي: البخاري - ومسلم - وأبو داود - والنسائي - والترمذي - وابن ماجه. **ومن كتب رجالها:**

---

(١) راجع: طرق تخريج حديث رسول الله ﷺ (ص ١٤٩)، للدكتور عبد المهدي عبد القادر، أستاذ الحديث وعلومه بجامعة الأزهر.

١ - **(الكمال في أسماء الرجال)** لعبد الغني المقدسي.

٢ - **(تهذيب الكمال)** للمزي، وذيل على تهذيب الكمال للعلامة علاء الدين مغلطاي في كتاب سماه **(إكمال تهذيب الكمال)**.

٣ - **(تهذيب التهذيب)** لابن حجر.

٤ - **(تقريب التهذيب)** له أيضًا.

٥ - **(الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة)** للذهبي.

٦ - **(تذهيب تهذيب الكمال)** للذهبي.

٧ - **(خلاصة تذهيب التهذيب)** للخزرجي.

- **ومن أشهر المصنفات في رجال كتب مخصوصة:**

١ - رجال صحيح البخاري ويسمى **(الهداية والإرشاد في معرفة أهل الثقة والسداد)** للكلاباذي.

٢ - **(رجال صحيح مسلم)** لابن مَنْجُويه.

٣ - **(الجمع بين رجال الصحيحين)** لابن القيسراني.

٤ - **(إسعاف المبطأ برجال الموطأ)** للسيوطي.

٥ - **(التعريف برجال الموطأ)** لمحمد بن يحيى الحذاء التميمي.

٦ - **(تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة)** لابن حجر.

ب - المصنفات في رواة الحديث عامة (الثقات والضعفاء)، ومنها:

١ - **(التاريخ الكبير)** للبخاري.

٢ - **(الجرح والتعديل)** لابن أبي حاتم.

ج - كتب اهتمت بتراجم الثقات، ومنها:

١ - **(الثقات)** لابن حبان البستي.

٢ - **(الثقات)** للعجلي.

٣ - **(الثقات)** لأبي حفص بن شاهين.

د - كتب اهتمت بتراجم الضعفاء، ومنها:

١ - **(الضعفاء الصغير)** للبخاري.

٢ - **(الضعفاء الكبير)** للعقيلي.

٣ - **(الضعفاء والمتروكين)** للنسائي.

٤ - **(المغني في الضعفاء)** للذهبي.

٥ - **(الكامل في الضعفاء)** لابن عدي.

٦ - **(ميزان الاعتدال في نقد الرجال)** للذهبي.

٧ - **(أحوال الرجال)** للجوزجاني.

٨ - **(تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين)** لأبي حفص بن شاهين.

هـ - كتب عامة في تراجم العلماء والرواة، ومنها:

١ - **(سير أعلام النبلاء)** للذهبي.

٢ - **(تاريخ الإسلام)** له أيضًا.

٣ - **(شذرات الذهب)** لابن العماد الحنبلي.

و - في تراجم علماء مذهب بعينه:

- **المذهب الشافعي:**

١ - (طبقات الشافعية الكبرى) للسبكي.

٢ - (طبقات الشافعية) لابن قاضي شهبة.

٣ - (طبقات الفقهاء الشافعية) لابن الصلاح.

- المذهب الحنبلي:

١ - (طبقات الحنابلة) لابن أبي يعلى.

٢ - (المنهج الأحمد) للعليمي.

٣ - (ذيل طبقات الحنابلة) لابن رجب.

- المذهب الحنفي:

١ - (الجواهر المضية في طبقات الحنفية) لابن أبي الوفاء الحنفي.

٢ - (تاج التراجم) للقاسم بن قطلوبغا.

- المذهب المالكي:

١ - (ترتيب المدارك وتقريب المسالك) للقاضي عياض.

٢ - (الديباج المذهب) لابن فرحون.

٣ - (شجرة النور الزكية في طبقات علماء المالكية) لمحمد مخلوف.

ع - كتب السؤالات والعلل ومعرفة الرجال، ومنها:

١ - (سؤالات الحاكم للدارقطني).

٢ - (سؤالات السهمي للدارقطني).

٣ - (سؤالات السجزي للحاكم).

٤ - (سؤالات محمد بن عثمان بن أبي شيبة لعلي بن المديني).

٥ - (سؤالات الدارمي لابن معين).

ثانيًا - كتب أهل السنة في التخريج [(١)]

أ - كتب في تخريج أحاديث عامة، ومنها:

١ - (كنز العمال) للمتقي الهندي.

٢ - (جمع الجوامع) للسيوطي.

٣ - (جامع الأصول) لابن الأثير.

ب - كتب في تخريج أحاديث كتب معينة، ومنها:

- (المغني عن حمل الأسفار في تخريج ما في الإحياء من الأخبار) للعراقي.

ج - كتب في تخريج أحاديث كتب فقه، ومنها:

١ - (نصب الراية لتخريج أحاديث الهداية) للزيلعي.

٢ - (الدراية في تخريج أحاديث الهداية) لابن حجر.

٣ - (التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير) لابن حجر أيضًا.

د - كتب في تخريج أحاديث الأحكام، ومنها:

١ - (بلوغ المرام من جمع أدلة الأحكام) لابن حجر.

٢ - (تقريب الأسانيد وترتيب المسانيد) لزين الدين العراقي.

هـ - كتب في تخريج أحاديث الترغيب والترهيب، ومنها:

---

(١) وهذه الكتب هي مظان تخريج الحديث.

١ - (الترغيب والترهيب) للمنذري.

٢ - (الزواجر عن اقتراف الكبائر) لابن حجر الهيتمي.

و - كتب في تخريج أحاديث التفسير، ومنها:

١ - (الفتح السماوي بتخريج أحاديث تفسير القاضي البيضاوي) للمناوي.

٢ - (الكاف الشاف في تخريج أحاديث الكشاف) لابن حجر.

٣ - (الدر المنثور في التفسير بالمأثور) للسيوطي.

ع - كتب في تخريج الأحاديث القدسية، ومنها:

١ - (الإتحافات السنية في الأحاديث القدسية) للمناوي.

٢ - (الإتحافات السنية في الأحاديث القدسية) للمدني.

٣ - (الأحاديث القدسية) لعلي القاري.

٤ - (الأحاديث القدسية) للجنة القرآن والحديث بالمجلس الأعلى للشئون الإسلامية.

م - كتب في تخريج أحاديث السير والشمائل، ومنها:

١ - (الخصائص الكبرى) للسيوطي.

٢ - (مناهل الصفا في تخريج أحاديث الشفا) للسيوطي.

٣- (سبل الهدى والرشاد في سيرة خير العباد) لمحمد بن يوسف الصالحي.

ز - كتب الشيخ المحدث محمد ناصر الدين الألباني وهي كثيرة، ومنها:

١ - السلسلة الصحيحة.

٢ - السلسلة الضعيفة.

٣ - صحيح وضعيف الجامع الصغير وزيادته.

٤ - صحيح الترغيب والترهيب.

٥ - ضعيف الترغيب والترهيب.

٦ - إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل.

٧ - صحيح سنن أبي داود.

٨ - ضعيف سنن أبي داود.

٩ - صحيح سنن الترمذي.

١٠ - ضعيف سنن الترمذي.

١١ - صحيح سنن النسائي.

١٢ - ضعيف سنن النسائي.

١٣ - صحيح سنن ابن ماجه.

١٤ - ضعيف سنن ابن ماجه.

١٥ - صحيح السيرة النبوية.

١٦ - نصب المجانيق لنسف قصة الغرانيق.

إلى غير ذلك من كتب أهل السنة في الجرح والتعديل والتصحيح والتضعيف، فمكتبة أهل السنة مكتظة بمثل هذه المؤلفات.

⊙ كتب الروافض

أولاً: كتب الروافض في الجرح والتعديل

كما تقدم أن للشيعة الروافض كتبًا تترجم لرجالهم من الرواة، ولا شك أنهم أقصر باعًا، وأقل علمًا من أهل السنة في هذا المجال، بل إنهم أقل من أن يقاسوا بأهل السنة في هذا العلم، بل هم عالة على أهل السنة في الحديث والتصنيف.

وهذه الكتب هي: (**رجال النجاشي**)، و (**رجال الطوسي**)، و (**الفهرست**) له أيضًا، و (**رجال الكشي**)، و (**رجال البرقي**) [١]، وتكلمنا باختصار شديد عما في هذه الكتب من التناقضات والاختلافات، وذلك عند حديثنا عن نشأة الجرح والتعديل عند الروافض، وتكلمنا أيضًا عن الكتب المتأخرة التي شملت هذه الكتب الرجالية القديمة عندهم. فليراجع.

وأحب هنا أنا أذكركم بقول **آية الله العظمى علي الخامنئي**: «بناء على ما ذكره الكثير من خبراء هذا الفن، إن نسخ كتاب الفهرست كأكثر الكتب الرجالية القديمة المعتبرة الأخرى مثل كتاب الكشي، والنجاشي، والبرقي، والغضائري، قد ابتليت جميعًا بالتحريف والتصحيف، ولحقت بها الأضرار الفادحة، ولم تصل منها لأبناء هذا العصر نسخة صحيحة» [٢].

ثانيًا - كتب الروافض في التخريج

إن المتتبع لمصنفات الشيعة لا يجد للأسف الشديد مصنفًا واحدًا، أو رسالة

---

(١) انظر في التعريف بهذه الكتب: بحوث في فقه الرجال، لعلي حسين مكي العاملي (ص ٢٦-٢٨)، وأصول علم الرجال بين النظرية والتطبيق (١/ ٣٤) وما بعدها، ودروس موجزة في علمي الرجال والدراية (ص ١١).

(٢) الأصول الأربعة في علم الرجال (ص ٣٤).

صغيرة مفردة للأحاديث الضعيفة والموضوعة اللهم إلا كتابان في غاية التناقض والاختلاف هما:

١ - (**مرآة العقول**) للمجلسي.

٢ - (**زبدة الكافي**) للبهبودي.

أما أهل السنة فإن المكتبة الإسلامية مكتظة بمصنفاتهم قديمًا وحديثًا - كما تقدم - ولكن العجب يزول بالنسبة للروافض، وذلك أن مذهبهم بُني على الأكاذيب والأوهام، فإن هم قاموا بتصنيف كتاب يحوي الأحاديث الضعيفة والموضوعة انهار دينهم.

وهذان الكتابان المشار إليهما آنفًا في تخريج كتاب (**الكافي**) للكليني، وهو أعظم كتب الروافض.

وقد تقدم الحديث عن هذين الكتابين عند حديثنا عن منهج التصحيح والتضعيف عند الروافض، فليراجع.

فهذه هي بعض كتب أهل السنة، وهذه هي كتب الروافض، ولولا خشية الإطالة لعرَّفتُ بكتب أهل السنة المتقدمة، وبينت ما فيها من الدقة والإتقان، وكذا كتب الروافض المتقدمة وما فيها من الكذب والاختلاف والتناقض.

وصدق الله تعالى إذ يقول: ﴿فَأَمَّا ٱلزَّبَدُ فَيَذْهَبُ جُفَآءً وَأَمَّا مَا يَنفَعُ ٱلنَّاسَ فَيَمْكُثُ فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [الرّعد: الآية ١٧].

* * *



الفصل التاسع

شكوى أهل البيت من كثرة الكذابين عليهم

ممن يدَّعون التشيع



الفصل التاسع

شكوى أهل البيت

من كثرة الكذابين عليهم ممن يدعون التشيع

أهل البيت رضوان الله عليهم طالما اشتكوا من الكذابين على لسانهم من رواة الشيعة.

عن أبى بصير قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: رحم الله عبدًا حببنا إلى الناس ولم يبغضنا إليهم، أما والله لو يروون محاسن كلامنا لكانوا به أعز، وما استطاع أحد أن يتعلق عليهم بشيء، ولكن أحدهم يسمع الكلمة فيحط إليها عشرًا [(١)].

وقال أيضًا: إن ممن ينتحل هذا الأمر - أي التشيع - ليكذب حتى أن الشيطان ليحتاج إلى كذبه [(٢)].

وقال أيضًا: إن الناس أولعوا بالكذب علينا، وإني أحدث أحدهم بالحديث فلا يخرج من عندي حتى يتأوله على غير تأويله، وذلك أنهم لا يطلبون بحديثنا وبحبنا ما عند الله وإنما يطلبون الدنيا [(٣)].

---

(١) روضة الكافي (٨/ ٢٢٩).

(٢) روضة الكافي (٨/ ٢٥٤).

(٣) بحار الأنوار (٢/ ٢٤٦).

وقال أيضًا: لقد أمسينا وما أحد أعدى لنا ممن ينتحل مودتنا [١].

وقال أيضًا: لو قام قائمنا بدأ بكذابي الشيعة فقتلهم [٢].

وقال أيضًا: ما أنزل الله سبحانه آية في المنافقين إلا وهي فيمن ينتحل التشيع[٣].

وقال أيضًا: كان المختار يكذب على **علي بن الحسين** عليهما السلام [٤].

ومع تكذيب **جعفر الصادق** للمختار، فإن الشيعة يزعمون أن مهر أم الصادق كان مما بعث به المختار.

عن **أبي جعفر** عليه السلام قال: سبحان الله أخبرني أبي والله أن مهر أمي كان مما بعث به المختار [٥].

ويكذبون على **الصادق** أنه قال: ما امتشطت فينا هاشمية ولا اختضبت، حتى بعث إلينا المختار برءوس الذين قتلوا **الحسين** عليه السلام [٦]

وكان **علي بن الحسين** رحمه الله تعالى على معرفة تامة بحال المختار وبكذبه على أهل البيت، وكان لا يقبل هداياه، ولا يقرأ رسائله.

عن يونس بن يعقوب عن **أبي جعفر** عليه السلام قال: كتب المختار بن أبي عبيدة إلى **علي بن الحسين** عليهما السلام وبعث إليه بهدايا من العراق، فلما وقفوا

(١) رجال الكشي (٢/ ٥٩٦).
(٢) رجال الكشي (٢/ ٥٨٩).
(٣) رجال الكشي (٢/ ٥٨٩).
(٤) رجال الكشي (١/ ٣٤٠).
(٥) رجال الكشي (١/ ٣٤٠).
(٦) رجال الكشي (١/ ٣٤١).

على باب **علي بن الحسين**، دخل الآذن يستأذن لهم، فخرج إليهم رسوله، فقال: أميطوا عن بابي، فإني لا أقبل هدايا الكذابين ولا أقرأ كتبهم [1].

ومن الكذابين أيضًا على أهل البيت أبي هارون المكفوف وهو من المشاهير في هذا الأمر.

عن محمد بن أبي عمير قال: حدثنا بعض أصحابنا قال: قلت **لأبي عبد الله** عليه السلام: زعم أبو هارون المكفوف أنك قلت له: إن كنت تريد القديم فذاك لا يدركه أحد، وإن كنت تريد الذي خلق ورزق فذاك **محمد بن علي**. فقال: كذب عليَّ عليه لعنة الله، والله ما من خالق إلا الله وحده لا شريك له، حق [2].

وأيضًا المغيرة بن سعيد يكذب على بعض أئمة الشيعة المزعومين.

عن أبي يحيى الواسطي قال: قال أبو الحسن الرضا عليه السلام: كان المغيرة بن سعيد يكذب على **أبي جعفر** عليه السلام، فأذاقه الله حر الحديد [3].

وفي رواية أخرى عن **أبي عبد الله** عليه السلام قال: لعن الله المغيرة بن سعيد إنه كان يكذب على **أبي**، فأذاقه الله حر الحديد، لعن الله من قال فينا ما لا نقوله في أنفسنا، ولعن الله من أزالنا عن العبودية لله الذي خلقنا، وإليه مآبنا ومعادنا، وبيده نواصينا [4].

وصدق **جعفر الصادق** رحمه الله تعالى حيث قال: إن ممن ينتحل هذا الأمر لمن هو شر من اليهود، والنصارى، والمجوس، والذين أشركوا [5].

---

(١) رجال الكشي (١/ ٣٤١).

(٢) رجال الكشي (٢/ ٤٨٨).

(٣) رجال الكشي (٢/ ٤٨٩).

(٤) رجال الكشي (٢/ ٤٨٩).

(٥) رجال الكشي (٢/ ٥٨٧).

ومن العجب العجاب أن يعيب الرافضة على بعض الصحابة كثرة مروياتهم عن النبي ﷺ مثل أبي هريرة رضي الله عنه بينما نجد أن بعض رواة الشيعة فاق أبا هريرة رضي الله عنه في المرويات.

فهذا راوي الإفك والضلال (أبان بن تغلب) روى ثلاثين ألف رواية عن جعفر الصادق رحمه الله تعالى[1].

وأيضًا (محمد بن مسلم) يذكرون أنه سمع من **الباقر** ثلاثين ألف حديث ومن **الصادق** ستة عشر ألف حديث[2] مع العلم بأنه ملعون على لسان أئمة الشيعة.

وكذلك جابر الجعفي يقولون: إنه روى عن **الباقر** سبعين ألف حديث، وروي: مائة وأربعين ألف حديث[3] مع أنه لم يدخل على **الصادق** مرة واحدة، ولم يراه عند أبيه إلا مرة واحدة.

عن زرارة قال: سألت **أبا عبد الله** عليه السلام عن أحاديث جابر ؟ فقال: ما رأيته عند أبي قط إلا مرة واحدة وما دخل عليَّ قط[4].

ولنا أن نتساءل عن كثرة مروياته عن **الصادق وأبيه**، وهولم يدخل إلا مرة واحدة على والد الصادق، ويزعم الجعفي أنه روى خمسين ألف حديث ما سمع منه تلك المرويات أحد[5] وإنما كان يذهب إلى الجبان فيحفر حفرة ويُدلُّ رأسه فيها ويقول: حدثني **محمد بن علي** بكذا وكذا[6].

(١) رجال النجاشي (ص ١٢).
(٢) رجال الكشي (١/ ٣٨٦).
(٣) وسائل الشيعة (٣٠/ ٣٢٩).
(٤) رجال الكشي (٢/ ٤٣٦).
(٥) رجال الكشي (٢/ ٤٤٠).
(٦) رجال الكشي (٢/ ٤٤٢).

واستمع إلى شريك بن عبد الله القاضي - المتوفى سنة ١٧٧هـ - وهو يصف الأقوام الذين التصقوا **بجعفر**، وادعوا الرواية عنه، كما تنقل ذلك كتب الشيعة نفسها:

قال أبو عمرو الكشي: قال يحيى بن عبد الحميد الحماني في كتابه المؤلف في إثبات إمامة أمير المؤمنين عليه السلام: قلت لشريك إن أقوامًا يزعمون أن **جعفر بن محمد** ضعيف في الحديث، فقال: أخبرك القصة، كان **جعفر بن محمد** رجلاً صالحًا مسلمًا ورعًا فاكتنفه قوم جهال يدخلون عليه، ويخرجون من عنده، ويقولون: حدثنا **جعفر بن محمد**، ويحدثون بأحاديث كلها منكرات كذب موضوعة على **جعفر**، يستأكلون الناس بذلك، ويأخذون منهم الدراهم، فكانوا يأتون من ذلك بكل منكر، فسمعت العوام بذلك، فمنهم من هلك، ومنهم من أنكر [١].

وروى الكشي أيضًا: عن يونس قال: وافيت العراق فوجدت بها قطعة من أصحاب **أبي جعفر**، ووجدت أصحاب **أبي عبد الله** متوافرين، فسمعت منهم، وأخذت كتبهم، فعرضتها من بعد على **أبي الحسن الرضا**، فأنكر منها أحاديث كثيرة أن يكون من أحاديث **أبي عبد الله** وقال لي: إن أبا الخطاب كذب **على أبي عبد الله**، لعن الله أبا الخطاب، وكذلك أصحاب أبي الخطاب يدسون هذه الأحاديث إلى يومنا هذا في كتب أصحاب **أبي عبد الله** فلا تقبلوا علينا خلاف القرآن [٢].

وقال الإمام **علي** لشيعته: لوددت والله أن معاوية صارفني بكم صرف الدينار بالدرهم فأخذ مني عشرة منكم وأعطاني رجلاً منهم، يا أهل الكوفة منيت بكم بثلاث واثنتين: صم ذوو أسماع، وبكم ذوو كلام، وعمي ذوو أبصار، لا أحرار صدق عند اللقاء، ولا إخوان ثقة عند البلاء، تربت أيديكم يا أشباه الإبل غاب عنها رعاتها، كلما جمعت من جانب تفرقت من جانب آخر [٣].

---

(١) رجال الكشي (٢/ ٦١٦).

(٢) رجال الكشي (٢/ ٤٨٩).

(٣) نهج البلاغة (١/ ١٨٨، ١٨٩).

وقد اتهم الشيعة الإمام علي بالكذب، فقال لهم: ولقد بلغني أنكم تقولون علي يكذب، قاتلكم الله فعلى من أكذب، أعلى الله ؟ فأنا أول من آمن به، أم على نبيه ؟ فأنا أول من صدقه [١].

وقال في موضع آخر: أما دين يجمعكم، ولا حمية تحمشكم، أقوم فيكم مستصرخًا، وأناديكم متغوثًا، فلا تسمعون لي قولاً، ولا تطيعون لي أمرًا، حتى تكشف الأمور عن عواقب المساءة، فما يدرك بكم ثار، ولا يبلغ بكم مرام [٢].

وقال في موضع آخر: قد غاب عن قلوبكم ذكر الآجال، وحضرتكم كواذب الآمال، فصارت الدنيا أملك بكم من الآخرة، والعاجلة أذهب بكم من الآجلة، وإنما أنتم إخوان على دين الله، ما فرق بينكم إلا خبث السرائر، وسوء الضمائر [٣].

وروى الكليني في **(الكافي)** عن موسى بن بكر الواسطي قال: قال لي **أبو الحسن** عليه السلام: لو ميزت شيعتي لم أجدهم إلا واصفة، ولو امتحنتهم لما وجدتهم إلا مرتدين، ولو تمحصتهم لما خلص من الألف واحد، ولو غربلتهم غربلة، لم يبق منهم إلا ما كان لي، إنهم طال ما اتكوا على الأرائك، فقالوا: نحن شيعة علي، إنما شيعة علي من صدَّق قوله فعله [٤].

وفي الفصل القادم إن شاء الله تعالى أبين أحوال بعض رواة الروافض من كتب الرجال المعتمدة عندهم، حتى تعلم يقينًا أن مذهب الرافضة قائم على الدجالين والكذابين والفاسقين والملعونين، مما يدل على فساده وبطلانه.

وكيف يستقيم لهم تصحيح وتضعيف في ضوء ذلك !!

---

(١) نهج البلاغة (١/ ١١٩).

(٢) نهج البلاغة (١/ ٩٠).

(٣) نهج البلاغة (١/ ٢٢٢).

(٤) روضة الكافي (٨/ ٢٢٨).

الفصل العاشر

أحوال رواة الروافض

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: رواة الروافض المطعون فيهم من كتب الرجال المعتمدة عندهم

المبحث الثاني: تفصيل القول في بعض رجال الروافض من كتب الرجال المعتمدة عندهم

المبحث الثالث: الرواة المجهولون في كتب الروافض



الفصل العاشر

أحوال رواة الروافض

هذه دراسة مختصرة لأحوال بعض رواة الروافض من كتب الرجال المعتمدة عندهم.

ويتمثل الحديث في مباحث ثلاثة:

المبحث الأول

رواة الروافض المطعون فيهم
من كتب الرجال المعتمدة عندهم

تقدم قول الحر العاملي والطوسي في بيان أحوال رواتهم:

يقول **الحر العاملي**: «ودعوى بعض المتأخرين أن الثقة بمعنى العدل الضابط ممنوعة، وهو مطالب بدليلها. وكيف؟ وهم مصرحون بخلافها حيث يوثقون من يعتقدون فسقه، وكفره، وفساد مذهبه» [1].

وقال أيضًا: «وأصحاب الاصطلاح الجديد قد اشترطوا في الراوي العدالة، فيلزم

---

(١) وسائل الشيعة (٣٠/ ٢٦٠).

من ذلك ضعف جميع أحاديثنا لعدم العلم بعدالة أحد منهم إلا نادرًا»[(١)].

وقال أيضًا: «ومن المعلوم - قطعًا - أن الكتب التي أمروا عليهم السلام بها كان كثير من رواتها ضعفاء، ومجاهيل، وكثير منها مراسيل»[(٢)].

وقال أيضًا: «ومثله يأتي في رواية الثقات الأجلاء - كأصحاب الإجماع ونحوهم - عن الضعفاء والكذابين والمجاهيل، حيث يعلمون حالهم، ويروون عنهم، ويعملون بحديثهم، ويشهدون بصحته»[(٣)].

ويقول شيخ طائفتهم **الطوسي**: «إن كثيرًا من مصنفي أصحابنا، وأصحاب الأصول ينتحلون المذاهب الفاسدة، وإن كانت كتبهم معتمدة»[(٤)].

إلى غير ذلك من الأقوال المتقدمة المهمة..

وهذه تراجم مختصرة لبعض رجال الروافض، من كتب الرجال المعتمدة عندهم، وهؤلاء الرجال تعتمد الإمامية على أخبارهم، هؤلاء الرجال الذين كانوا يجلسون إلى الأئمة ويسمعون حديثهم، ثم يروون للناس ما سمعوه من الأئمة، وعلى ذلك فأولئك الرجال هم الذين حَمَّلهم الإماميون أمانة دينهم، وهم الذين جمع عن طريقهم علماء الشيعة الإمامية رواياتهم، وعن طريق أولئك الرجال ألفت الكتب والمصنفات والمؤلفات.

والطامة الكبرى إذا اتضح أن أولئك الرجال هم أكذب الخلق وأسوأهم أخلاقًا، وأنهم حثالة الناس وأقلهم دينًا ومروءة.

ثم إن الروافض عملت بأخبار الفطحية[(٥)] مثل عبد الله بن بكير وغيره، وأخبار

---

(١) وسائل الشيعة (٣٠/ ٢٦٠).

(٢) وسائل الشيعة (٣٠/ ٢٤٤).

(٣) وسائل الشيعة (٣٠/ ٢٠٦).

(٤) الفهرست للطوسي (ص٣٢).

(٥) الفطحية: هم القائلون بإمامة عبد الله بن جعفر بن محمد، وسموا بذلك: لأنه قيل كان =

الواقفية [1] مثل سماعة بن مهران وغيره. والواقفية والفطحية في عداد الكفار عند الروافض ولكنهم يعملون برواياتهم !!

وقد عملوا أيضًا بأخبار الناوسية [2] والخطابية [3]، بل والملعونيين، والكذابين، والفاسقين، فمع التشيع لا يضر انتحال أي نحلة !

= أفطح الرأس، وقال بعضهم: كان أفطح الرجلين، وقال بعضهم: أنهم نسبوا إلى رئيس من أهل الكوفة يقال له: عبد الله بن فطيح.

راجع: فرق الشيعة للنوبختي (ص ٧٨)، ورجال الكشي (٢/ ٥٢٤)، ومقالات الإسلاميين (ص ٢٨)، ومنهاج السنة (٣/ ٤٨٢)، ورجال الخاقاني (ص ١٣٢).

(١) الواقفة أو الكلاب الممطورة: من فرق الشيعة، يسوقون الإمامة حتى ينتهوا بها إلى جعفر الصادق، ويزعمون أن جعفر نص على إمامة ابنه موسى، وأن موسى حي لم يمت، ويقفون عنده ولم يواصلوا سياق الإمامة إلى باقي الإثني عشر، فسموا بالواقفة، ويقولون إنه لن يموت حتى يحكم الأرض، ويسمون بالكلاب الممطورة، وذلك لأن يونس بن عبد الرحمن ناظرهم فقال: أنتم أهون علي من الكلاب الممطورة فلزمهم هذا اللقب. والكلاب الممطورة لفظ يستخدمه أهل فارس في الرجل المطرود المنبوذ. ومع ذلك وثقوهم وعملوا برواياتهم معرضين عن قول إمامهم حسب رواياتهم فيروون أن الرضا سئل عن الواقفة فقال: يعيشون حيارى ويموتون زنادقة.

راجع: فرق الشيعة للنوبختي (ص ٨١)، ورجال الكشي (٢/ ٧٥٦)، وفائق المقال (ص ٩٥)، ومقالات الإسلاميين (ص ٢٨)، ومنهاج السنة (٣/ ٤٨٣).

(٢) الناوسية: وهم الذين وقفوا على جعفر بن محمد الصادق، ولم يواصلوا سياق الإمامة إلى باقي الإثني عشر. وسموا بذلك لانتسابهم إلى رجل يقال له: ناوس. وقيل: نسبوا إلى قرية يقال لها: ناوس. وزعموا أن الصادق حي بعد ولن يموت حتى يظهر، فيظهر أمره وهو القائم المهدي لا غيره.

راجع: فرق الشيعة للنوبختي (ص٦٧)، وفائق المقال (ص ٩٥)، ورجال الخاقاني (ص ٩٣)، ومقالات الإسلاميين (ص ٢٥)، والملل والنحل (١/ ١٦١).

(٣) الخطابية: أصحاب أبي الخطاب محمد بن أبي زينب الأسدي الأجدع مولى بني أسد، =

وصار حال لسان الشيعي يقول:

قل الثقات فما أدري بمن أثق ... لم يبق في الناس إلا الزور والملق

وقد اعتمدت في هذه التراجم على كتب الرجال المعتمدة عندهم مثل: **(رجال الكشي)**، و **(رجال النجاشي)**، و **(رجال ابن داود)**، و **(رجال الحلي)**، و **(رجال الغضائري)**، و **(رجال الخوئي)**، و **(رجال الطوسي)**، وغيرهم.

وقد ذكرت عدد روايات الراوي في الكتب الأربعة عندهم [1] لما تتمتع هذه الكتب من مكانة عالية لدى الروافض - كما تقدم - وقد جعلت هذه النماذج في جداول ليسهل قراءتها والاطلاع عليها، وقد قمت بتقسيم الرواة إلى ما يلي:

١ - الرواة الملعونون في كتب الرجال الشيعية.

٢ - الرواة الكذابون في كتب الرجال الشيعية.

= وهو الذي عزا نفسه إلى أبي عبد الله جعفر بن محمد الصادق رضي الله عنه، فلما وقف الصادق على غلوه الباطل في حقه تبرأ منه، ولعنه، وأمر أصحابه بالبراءة منه، وشدد القول في ذلك، وبالغ في التبرؤ منه، واللعن عليه، فلما اعتزل عنه ادعى الإمامة لنفسه.

زعم أبو الخطاب أن الأئمة أنبياء، ثم آلهة، وقال بإلهية جعفر بن محمد وإلهية آبائه رضي الله عنهم، وهم أبناء الله وأحباؤه، والإلهية نور في النبوة والنبوة نور.

راجع: الملل والنحل (١/ ١٧٢)، وطرائف المقال (٢/ ٢٣٢).

(١) وهي: «الكافي)، و (تهذيب الأحكام)، و (من لا يحضره الفقيه)، و (الاستبصار)، وحتى لا يقال إن عندكم يا أهل السنة رواة كذابون وغير موثوق بهم ونحو ذلك، فآثرت أن أذكر حال هؤلاء الرواة من الكتب الأربعة المعتمدة عندهم، حتى تكون الحجة قوية.

وتقدم الحديث عن هذه الكتب الأربعة، ومن أراد الوقوف على معرفة عدد روايات الرواة في هذه الكتب الأربعة، فليراجع: معجم رجال الحديث لأبي القاسم الخوئي.

٣ - الرواة الواقفية في كتب الرجال الشيعية.

٤ - الرواة الفطحية في كتب الرجال الشيعية.

٥ - الرواة الخطابية في كتب الرجال الشيعية.

٦ - الرواة الناوسية في كتب الرجال الشيعية.

٧ - الرواة الذين يتعاطون المسكرات في كتب الرجال الشيعية.

٨ - الرواة الغير موثوق بهم في كتب الرجال الشيعية.

٩ - أوثق رواة الشيعة. وهم ثمانية عشر راويًا، سموا بأصحاب الإجماع.

والنماذج هي:

أولاً: الرواة الملعونون في كتب الرجال الشيعية

م	الراوي	ما قيل فيه	المصدر الشيعي	مروياته في الكتب الأربعة
١	زرارة بن أعين	ملعون	رجال الكشي ١/ ٣٦٥	١٦٢٦
٢	بريد	ملعون	رجال الخوئي ٤/ ١٩٨، ٨/ ٢٤٨	٧٤
٣	المغيرة بن سعيد	ملعون كذاب	رجال ابن داود ص ٢٧٩ رجال الحلي ص ٤١١	١

م	الراوي	ما قيل فيه	المصدر الشيعي	مروياته في الكتب الأربعة
٤	الحسن بن علي (سجادة)	ملعون من العليائية الذين يقعون في رسول الله	رجال ابن داود ٢٣٨ رجال الحلي ص ٣٣٣	١
٥	الحسن بن السري	ملعون كذاب	رجال الخوئي ٤/٢٠٥، ٢٠٦	١٤
٦	فارس بن حاتم القزويني	ملعون	رجال الخوئي ١٤/ ٢٦٠	٣
٧	الحسين بن منصور الحلاج	ملعون ادعى البابية	رجال الخوئي ٧/ ١٠٣	١
٨	- كثير النوا - سالم بن أبي حفصة - زياد بن المنذر أبو الجارود	قال عنهم أبو عبد الله: كذابون مكذبون كفار عليهم لعنة الله	رجال الخوئي ٨/ ٣٣٤	١ - ٢ ٢ - ٣ ٣ - ٩١
٩	عروة بن يحيى البغدادي الدهقان	١ - ملعون غال كذاب ٢ - لعنه أبو محمد وأمر شيعته بلعنه	١ - رجال الخوئي ١٢/ ١٥٣ ٢ - رجال ابن داود ص ٣٠٣	١٢
١٠	محمد بن موسى الشريقي	١- ملعون كذاب ٢- ملعون غال	١- رجال الخوئي ١٨/ ٣٠١، ٢٠/ ٨٧ ٢- رجال الحلي ص٣٩٦	٤٤

م	الراوي	ما قيل فيه	المصدر الشيعي	مروياته في الكتب الأربعة
١١	علي بن أبي حمزة البطائني	١ - كذاب واقفي متهم ملعون ٢ - كذاب ملعون	١ - رجال الحلي ص ٣٦٣ ٢ - رجال الكشي ٢/ ٨٢٧ برقم ١٠٤٢	٤٩٩
١٢	يونس ابن عبد الرحمن القمي	ملعون	رجال الكشي ٢/ ٧٨٥ برقم ٩٤٠	١٣٤
١٣	محمد بن سنان	ملعون، كذاب	رجال الكشي ٢/ ٧٩٣ برقم ٩٦٤	٦٦٢
١٤	صفوان بن يحيى	ملعون	رجال الكشي ٢/ ٧٩٣ برقم ٩٦٤، ٢/ ٧٩٦ برقم ٩٧٨	٩٩٣
١٥	المفضل بن عمر الجعفي	لعنه الصادق	رجال الكشي ٢/ ٦١٥ برقم ٥٨٧، ٢/ ٦١٢ برقم ٥٨١	٥٩
١٦	محمد بن الفرات	ملعون	رجال الكشي ٢/ ٨٢٩ برقم ١٠٤٨	٣
١٧	فارس بن حاتم بن ماهويه	ملعون غال	رجال الحلي ص ٣٨٧	٣

م	الراوي	ما قيل فيه	المصدر الشيعي	مروياته في الكتب الأربعة
١٨	أحمد بن هلال الكرخي	ملعون	رجال الحلي ص ٤٣٣	٥٤
١٩	محمد بن علي ابن بلال	ملعون	رجال الحلي ص ٤٣٣	٤٠٠

المجموع الكلي لروايات الملعونين = ٤٦٧٩

ثانيًا: الرواة الكذابون في كتب الرجال الشيعية

م	الراوي	ما قيل فيه	المصدر الشيعي	مروياته في الكتب الأربعة
١	جابر بن يزيد الجعفي	كان في نفسه مختلطا قلما يورد عنه شيء في الحلال والحرام	رجال النجاشي ص ١٢٨ رجال ابن داود ص ٢٣٥	٢٨٨
٢	يونس بن ظبيان	غالٍ وضاع	رجال الخوئي ٢٠٧/٢١	٣٢
٣	مفضل بن صالح أبو جميلة	- كذاب وضاع - كان يضع الحديث	- دراسات في الحديث والمحدثين ص ١٩٧ - رجال ابن داود ص ٢٨٠	١٢

م	الراوي	ما قيل فيه	المصدر الشيعي	مروياته في الكتب الأربعة
٤	عمرو بن شمر أبو عبد الله الجعفي	زاد أحاديث في كتب جابر الجعفي	رجال ابن داود ص ٢٦٤	١٦٢
٥	سهل بن زياد الأدمي الرازي	مغالٍ كذاب	رجال النجاشي ص١٨٥	١٧٥٨
٦	محمد بن علي الصيرفي أبو سمينة	مشهور بالكذب والغلو	رجال الكشي ٨٢٣/١ برقم ١٠٢٣	٤١٥
٧	صالح بن عقبة بن قيس بن سمعان	من الغلاة الكذابين	دراسات في الحديث والمحدثين ص ١٩٦	٩٨
٨	سليمان بن عبد الله الديلمي	غال كذاب	رجال النجاشي ص ١٨٢ رجال الحلي ص ٣٥٠	١
٩	عبد الله بن القاسم الحضرمي	- غال كذاب - غال متهافت لا ارتفاع به	- رجال النجاشي ص ٢٢٦ - رجال الحلي ص ٣٧٠	٢

م	الراوي	ما قيل فيه	المصدر الشيعي	مروياته في الكتب الأربعة
١٠	صالح بن سهيل الهمداني	غال كذاب كان يعتقد في الصادق عليه السلام الربوبية وأنه دخل عليه فأقسم أنه ليس برب	رجال ابن داود ص ٢٥٠	٩
١١	إسحاق بن محمد بن أحمد بن أبان بن مرار	فاسد المذهب كذاب وضاع للحديث	رجال الحلي ص ٣١٨ رجال ابن داود ص ٢٣١	١٢
١٢	سليمان بن عمرو بن داود النخعي	كذاب	رجال ابن داود ص ٣٠٢	٣
١٣	جعفر بن إسماعيل المقري	غال كذاب	رجال ابن داود ص ٢٣٥	١
١٤	صالح بن عقبة بن قيس بن سمعان	كذاب غال كثير المناكير	رجال ابن داود ص ٢٥٠	٩٩
١٥	طاهر بن حاتم بن ماهويه القزويني	غال كذاب	رجال ابن داود ص ٢٥١ رجال الطوسي ص ٣٧٩	١
١٦	عبد الرحمن ابن كثير	وضاع	دراسات في الحديث والمحدثين ص ١٩٤	٣٠

م	الراوي	ما قيل فيه	المصدر الشيعي	مروياته في الكتب الأربعة
١٧	علي بن أحمد أبو القاسم الكوفي	غال كذاب	رجال ابن داود ص ٢٥٩	٧٥
١٨	علي بن حسان بن كثير الهاشمي	كذاب	رجال ابن داود ص ٢٦١	٨١
١٩	فرات بن الأحنف العبدي	غال كذاب	رجال ابن داود ص ٢٦٦	٦
٢٠	محمد بن عبد الله بن مهران الكرخي	- غال كذاب ضعيف فاسد المذهب والحديث - ضعيف يرمى بالغلو	- رجال الحلي ص ٣٩٥ - رجال الكشي ٢/ ٧٤٢ برقم ٨٣١ رجال الطوسي ص ٣٩١	٨
٢١	محمد بن علي بن إبراهيم بن موسى أبو جعفر القرشي لقبه أبو سمينة	اشتهر بالكذب كذاب	رجال ابن داود ص ٢٧٤ برقم ٤٦٩	٣
٢٢	محمد بن القاسم وقيل ابن أبي القاسم المفسر الأسترآبادي	كذاب	رجال ابن داود ص ٢٧٥ برقم ٤٧٨	٢

م	الراوي	ما قيل فيه	المصدر الشيعي	مروياته في الكتب الأربعة
٢٣	أبو هارون المكفوف	كذاب	رجال الكشي ٢/ ٤٨٨ برقم ٣٩٨	٩
٢٤	جعفر بن محمد بن مالك	كذاب يضع الحديث	رجال ابن داود ص ٢٣٥ برقم ٩٣	٦
٢٥	عبد الله بن القاسم الحضرمي المعروف بالبطل	كذاب روى عن الغلاة لا خير فيه ولا يعتد بروايته وليس بشيء	رجال ابن داود ص ٢٥٥ برقم ٢٨٥	٢
٢٦	عبد الله بن عبد الرحمن الأصم المسمعي	ضعيف غال ومن كذابة أهل البصرة	رجال ابن داود ص ٢٥٤ برقم ٢٨١ رجال الغضائري ص ٧٦، ٧٧	٤٧
٢٧	وهب بن وهب بن عبد الله بن زمعة أبو البختري	كذاب	رجال النجاشي ص ٤٣٠	١٥
٢٨	أسد بن أبي العلاء	يروي المناكير	رجال ابن داود ص ٢٣١ برقم ٥٣	٤
٢٩	جعفر بن إسماعيل المقري	غال كذاب	رجال ابن داود ص ٢٣٥ برقم ٨٨	١

م	الراوي	ما قيل فيه	المصدر الشيعي	مروياته في الكتب الأربعة
٣٠	المنخل بن جميل الكوفي	من الغلاة المعروفين فاسد الرواية لا شيء متهم بالغلو	دراسات في الحديث والمحدثين ص ١٩٨ رجال الكشي ٢/ ٦٦٤ برقم ٦٨٥	٤
٣١	أبو العباس الطرباني	كذاب مشهور ورمي بالغلو	رجال ابن داود ص ٣١٣ برقم ١٨	١٣٠
٣٢	محمد بن عبد العزيز الزهري	منكر الحديث	رجال ابن داود ص ٢٧٤ برقم ٤٦٥	٢
٣٣	محمد بن موسى بن عيسى أبو جعفر الهمداني السمان	غال يضع الحديث	رجال ابن داود ص ٢٧٦ برقم ٤٨٦	٤٤
٣٤	يونس بن بهمن	غال كوفي يضع الحديث	رجال ابن داود ص ٢٨٥ برقم ٥٦١	٢
٣٥	صالح بن عقبة بن قيس بن سمعان بن أبي رنيحة	غال كذاب لا يلتفت إليه	رجال الخوئي ١٠/ ٨٥	٩٩
٣٦	عبد الله بن القاسم البطل الحارثي بصري	كذاب غال ضعيف، متروك الحديث، معدول عن ذكره	رجال الخوئي ١١/ ٣٠٣	٣

المجموع الكلي لروايات الكذابين = ٣٤٦٦

ثالثًا: الرواة الواقفية [1] في كتب الرجال الشيعية

م	الراوي	ما قيل فيه	المصدر الشيعي	مروياته في الكتب الأربعة
١	أمية بن عمرو	واقفي	رجال ابن داود ص ٢٣٢ برقم ٧٠	٥
٢	بكر بن محمد بن جناح	واقفي	رجال ابن داود ص ٢٣٤ برقم ٨٢	٣٩
٣	القاسم بن محمد الجوهري	واقفي	رجال الكشي ٢/٧٤٨ برقم ٨٥٣	٥٢
٤	أحمد بن الحسن الميثمي	واقفي	رجال الكشي ٢/٧٦٨ برقم ٨٩٠	٦٤
٥	علي بن وهبان	واقفي	رجال الكشي ٢/٧٦٨ برقم ٨٩١	١
٦	الحسن بن سماعة بن مهران	واقفي	رجال الكشي ٢/٧٦٨ برقم ٨٩٤	٣٠
٧	زرعة بن محمد الحضرمي	واقفي	رجال الكشي ٢/٧٧٤ برقم ٩٠٣	٢٩٢
٨	حنان بن سدير	واقفي	رجال الكشي ٢/٨٣٠ برقم ١٠٤٩	١٦١
٩	إبراهيم بن صالح الأنماطي	واقفي	رجال ابن داود ص ٢٢٦	٥

(١) تقدم التعريف بهم.

م	الراوي	ما قيل فيه	المصدر الشيعي	مروياته في الكتب الأربعة
١٠	إبراهيم بن عبد الحميد	واقفي	رجال ابن داود ص ٢٢٦	١٣٦
١١	أحمد بن أبي بشير السراج	واقفي	رجال ابن داود ص ٢٠٩	٣
١٢	عبد الكريم بن عمرو	واقفي	رجال الكشي ٢/ ٨٣٠ برقم ١٠٤٩	٤٦
١٣	درست بن أبي منصور	واقفي	رجال الكشي ٢/ ٨٣٠ برقم ١٠٤٩	٣٤
١٤	عبد الله بن عثمان الحناط	واقفي	رجال الكشي ٢/ ٨٣٠ برقم ١٠٤٩	١٢
١٥	عثمان بن عيسى الرؤاسي الكوفي	واقفي	رجال الكشي ٢/ ٨٦٠ برقم ١١١٧	٧١٥
١٦	زياد بن مروان القندي	أحد أركان الوقف	رجال الكشي ٢/ ٨٧٣ برقم ١١٥١	٦
١٧	حمزة بن بزيع	واقفي	رجال الكشي ٢/ ٨٧٢ برقم ١١٤٧	٢
١٨	إبراهيم بن أبي بكر محمد بن الربيع	واقفي	رجال ابن داود ص ٢٢٦	٩

م	الراوي	ما قيل فيه	المصدر الشيعي	مروياته في الكتب الأربعة
١٩	أحمد بن زياد الخزاز	واقفي	رجال ابن داود ص ٢٢٨	٥
٢٠	أحمد بن الفضل الخزاعي	واقفي	رجال ابن داود ص ٢٢٩	٨
٢١	عمر بن رباح القلاء	واقفي	رجال ابن داود ص ٢١٠	٢
٢٢	إسحاق بن جرير	واقفي	رجال ابن داود ص ٢٣١	٢١
٢٣	إسماعيل بن عمر بن أبان	واقفي	رجال ابن داود ص ٢٣١	٣
٢٤	جعفر بن محمد بن سماعة الحضرمي	واقفي	رجال ابن داود ص ٢١٠	٢
٢٥	جعفر بن المثنى الخطيب	واقفي	رجال ابن داود ص ٢٣٥	٥
٢٦	جندب بن أيوب	واقفي	رجال ابن داود ص ٢٣٦	٢
٢٧	محمد بن الحسن بن شمون	واقفي فاسد	رجال الكشي ٢/٦١٣ برقم ٥٨٤	١٣٢

م	الراوي	ما قيل فيه	المصدر الشيعي	مروياته في الكتب الأربعة
٢٨	الحسن بن محمد ابن سماعة الكندي الصيرفي	واقفي	رجال ابن داود ص ٢١٠	١٥٤
٢٩	الحسين بن المختار القلانسي	واقفي	رجال ابن داود ص ٢٤١	١
٣٠	الحسين بن كيسان	واقفي	رجال ابن داود ص ٢٤١	٢
٣١	الحسين بن موسى	واقفي	رجال ابن داود ص ٢٤١	١٩
٣٢	الحسين بن مهران ابن محمد بن أبي نصر السكوني	واقفي	رجال ابن داود ص ٢٤١	١
٣٣	محمد بن إسحاق ابن عمار التغلبي	واقفي	رجال ابن داود ص ١٦٥	١٥
٣٤	حميد بن زياد بن حماد بن زياد الدهقان	واقفي	رجال ابن داود ص ٢١٠	١١٥
٣٥	أحمد بن الفضل الكناسي	واقفي	رجال الخوئي ٢ / ٢٠٠	٨
٣٦	إسحاق بن جرير	واقفي	رجال الخوئي ٣/ ٢٠٠	٢١

م	الراوي	ما قيل فيه	المصدر الشيعي	مروياته في الكتب الأربعة
٣٧	الحسن بن عبد الله	واقفي	رجال الخوئي ٥/٣٦٦	٦
٣٨	القاسم بن إسماعيل القرشي	واقفي كذاب	رجال الخوئي ١٥/١٣	٣
٣٩	محمد بن بشير	واقفي	رجال الكشي ٢/٧٧٤ برقم ٩٠٦	٥

المجموع الكلي لروايات الواقفية = ٢١٤٢

رابعًا: الرواة الفطحية [١] في كتب الرجال الشيعية

م	الراوي	ما قيل فيه	المصدر الشيعي	مروياته في الكتب الأربعة
١	عبد الله بن بكير بن أعين	فطحي	رجال الكشي ٢/٦٣٥ برقم ٦٣٩	٢٩٧
٢	الحسن بن علي بن فضال	فطحي	رجال الكشي ٢/٦٣٥ برقم ٦٣٩	٢٠٧
٣	أحمد بن الحسن ابن علي بن فضال	فطحي	رجال ابن داود ص ٢٢٨	٢٠٠

(١) تقدم التعريف بهم.

م	الراوي	ما قيل فيه	المصدر الشيعي	مروياته في الكتب الأربعة
٤	علي بن الحسن بن علي بن فضال	فطحي	رجال الكشي ٢/ ٨١٢ برقم ١٠١٤	١
٥	عمار بن موسى الساباطي	فطحي	رجال الكشي ٢/ ٥٢٤ برقم ٤٧١	١٦٢
٦	يونس بن يعقوب	فطحي	رجال الكشي ٢/ ٦٣٥ برقم ٦٣٩	٢٨٧
٧	معاوية بن حكيم الدهني	فطحي	رجال الكشي ٢/ ٨٣٥ برقم ١٠٦١	١٨٨
٨	محمد بن الوليد البجلي الخزاز	فطحي	رجال الكشي ١/ ١٦٠ برقم ٧٢	٩٤
٩	مصدق بن صدقة	فطحي	رجال الكشي ٢/ ٨٣٥ برقم ١٠٦٢	٣١١
١٠	محمد بن سالم بن عبد الحميد	فطحي	رجال الكشي ٢/ ٨٣٥ برقم ١٠٦٢	٥٩
١١	علي بن حديد بن حكيم	فطحي	رجال الكشي ٢/ ٨٤٠ برقم ١٠٧٨	١٧٤
١٢	عمرو بن سعيد المدائني	فطحي	رجال الكشي ٢/ ٨٦٩ برقم ١١٣٦	٣٤٣
١٣	إسحاق بن عمار بن حيان	فطحي	رجال ابن داود ص ٤٨	٨٩٨

م	الراوي	ما قيل فيه	المصدر الشيعي	مروياته في الكتب الأربعة
١٤	علي بن أسباط	فطحي	رجال الكشي ٢/ ٨٣٥ برقم ١٠٦١	٣٦٣
١٥	يونس بن عبد الله	فطحي	رجال ابن داود ص ٢٨٥	١
١٦	يونس بن عبد الرحمن مولى علي بن يقطين	فطحي	رجال ابن داود ص ٢٨٥	١٣٣
١٧	عمرو بن أبي المقدام	فطحي	رجال ابن داود ص ٣١٢	٤٤
١٨	يوسف بن يعقوب	فطحي	رجال ابن داود ص ٣١٢	٢
١٩	إبان بن عثمان	فطحي	رجال الخوئي ١/ ١٤٦	٦٢١
٢٠	عمرو بن سعيد الثقفي	فطحي	رجال الخوئي ١٤/ ١١٢	٣٢٠

المجموع الكلي لروايات الفطحية = ٤٧٠٥

خامسًا: الرواة الخطابية [1] في كتب الرجال الشيعية

م	الراوي	ما قيل فيه	المصدر الشيعي	مروياته في الكتب الأربعة
١	المفضل بن عمر الجعفي	خطابي	رجال الكشي ٢/ ٦١٢	٦٣
٢	موسى بن أشيم	خطابي	رجال الخوئي ٢٠/ ٢١	١
٣	يونس بن بهمن	خطابي غال يضع الحديث	رجال الخوئي ٢١/ ٢٠٠	٣

المجموع الكلي للروايات الخطابية = ٦٧

سادسًا: الرواة الناوسية [2] في كتب الرجال الشيعية

م	الراوي	ما قيل فيه	المصدر الشيعي	مروياته في الكتب الأربعة
١	عنبسة بن مصعب	ناوسي	رجال الكشي ٢/ ٦٥٩ برقم ٦٧٦	٤٢
٢	أبان بن عثمان الأحمر	ناوسي	رجال ابن داود ص ٢٢٦ رجال الحلي ص ٧٤	٦٢١

(١) تقدم التعريف بهم.

(٢) تقدم التعريف بهم.

م	الراوي	ما قيل فيه	المصدر الشيعي	مروياته في الكتب الأربعة
٣	عبد الله بن أبي زيد أحمد بن يعقوب الأنباري	ناوسي	رجال الحلي ص ١٩٤	١

المجموع الكلي لروايات الناوسية = ٦٦٤

سابعًا: الرواة الذين يتعاطون المسكرات في كتب الرجال الشيعية

م	الراوي	ما قيل فيه	المصدر الشيعي	مروياته في الكتب الأربعة
١	أبو حمزة الثمالي ثابت بن دينار	قال علي بن الحسن بن فضال: وكان أبوحمزة يشرب النبيذ ومتهم به	رجال الكشي ٢/ ٤٥٥ برقم ٣٥٣	٣٢٦
٢	عبد الله بن أبي يعفور	كان إذا أصابته هذه الأوجاع فإذا اشتدت به شرب الحسو من النبيذ	رجال الكشي ٢/ ٥١٦ برقم ٤٥٩	٦٣
٣	السيد بن محمد الحميري	يشرب نبيذ الرستاق، قال: تعني الخمر؟ قلت: نعم	رجال الكشي ٢/ ٥٧٠ برقم ٥٠٥	٢
٤	محمد بن فرات	كان يشرب الخمر	رجال الكشي ٢/ ٨٢٩ برقم ١٠٤٦	٣

المجموع الكلي لروايات المتعاطين للمسكرات = ٣٩٤

ثامنًا: الرواة الغير موثوق بهم في كتب الرجال الشيعية

م	الراوي	ما قيل فيه	المصدر الشيعي	مروياته في الكتب الأربعة
١	محمد بن ابراهيم بن مهزيار	لم يوثق	رجال الخوئي ١/ ٢٨٠	١
٢	علي بن محمد بن قتيبة	لم يوثق	رجال الخوئي ١٧/٢	٥
٣	أحمد بن محمد بن يحيى	لم يوثق	رجال الخوئي ٢٢٨/٤	٥٠
٤	جعفر بن محمد بن إسماعيل	لم يوثق	رجال الخوئي ٤ / ١٠٢	٢
٥	القاسم بن محمد	لم يوثق	رجال الخوئي ١٦٠/٧	٣٦٠
٦	أحمد بن محمد بن يحيى	لم يوثق	رجال الخوئي ٢٧٨/٧	٥٠
٧	الحسين بن علوان	لمْ يوثق	رجال الخوئي ٢٧٩/٧	٨٢
٨	خلف بن حماد	لم يوثق	رجال الخوئي ٢٤٢/٨	٦١
٩	علي بن (محمد) الحسين بن قتيبة	لم يوثق	رجال الخوئي ٢٥١/٨	٣

م	الراوي	ما قيل فيه	المصدر الشيعي	مروياته في الكتب الأربعة
١٠	أبو بصير ليث بن البختري المرادي	مطعون فيه	رجال الحلي ص٢٣٥	٢١١٠
١١	علي بن عمر (المعمر)	لم يوثق	رجال الخوئي ٨ / ٣٦٥	١
١٢	جعفر بن محمد الحسيني	لم يوثق	رجال الخوئي ٨ / ٣٦٥	١
١٣	داود الرقي	لم يوثق	رجال الخوئي ٨ / ٣٦٥	٥٨
١٤	أحمد بن مهران	لم يوثق	رجال الخوئي ٩ / ٥٥	٣
١٥	الحسن بن أحمد بن إدريس	لم يوثق	رجال الخوئي ٩ / ٥٥	٢
١٦	محمد بن بحر بن سهل الشيباني	لم يوثق	رجال الخوئي ٩/ ٨٢	٢
١٧	أيوب بن أعين	لم يوثق	رجال الخوئي ٩/ ١١٨	٣
١٨	حمزة بن محمد	لم يوثق	رجال الخوئي ١٠/ ٣٨	٧
١٩	الحسين بن إبراهيم	لم يوثق	رجال الخوئي ١٠/ ٢٧٢	٢

م	الراوي	ما قيل فيه	المصدر الشيعي	مروياته في الكتب الأربعة
٢٠	عبد الحميد بن أبي الديلم	لم يوثق	رجال الخوئي ١١/٢٢	٤
٢١	جعفر بن معروف	لم يوثق	رجال الخوئي ٢٠/٣١٤	٢
٢٢	الحسن بن موسى الحناط	لم يوثق	رجال الخوئي ١٢/١٨	١٨
٢٣	علي بن الحسن بن عبد الملك	لم يوثق	رجال الخوئي ١٢/١٨	٢
٢٤	عطاء بن السائب	لم يوثق	رجال الخوئي ١٢/١٥٩	٣
٢٥	علي بن رباط	لم يوثق	رجال الخوئي ١٢/٣٥٤	١١
٢٦	محمد بن حسان	لم يوثق	رجال الخوئي ١٣/٨٠	٤٨
٢٧	يزيد بن خليفة	لم يوثق	رجال الخوئي ١٤/٣٢	٢٧
٢٨	معاذ الجوهري	لم يوثق	رجال الخوئي ١٤/٩١	٣
٢٩	محمد بن إبراهيم بن إسحاق	لم يوثق	رجال الخوئي ١٤/١٠٣	١

م	الراوي	ما قيل فيه	المصدر الشيعي	مروياته في الكتب الأربعة
٣٠	محمد بن الحسن بن أبي خالد	لم يوثق	رجال الخوئي ١٤/٢١٣	٦
٣١	أحمد بن محمد بن الحسن	لم يوثق	رجال الخوئي ١٤/٢٥٣	٢٩
٣٢	عبد الله بن راشد	لم يوثق	رجال الخوئي ١٤/٣٢٥	٤
٣٣	أسباط بن سالم	لم يوثق	رجال الخوئي ١٥/١٥٠	١٥
٣٤	عبد الرحمن بن حماد	لم يوثق	رجال الخوئي ٢٠/٦٣	٤٧
٣٥	بدر بن الوليد الخثعمي	لم يوثق	رجال الخوئي ٢١/٥٥	٣
٣٦	الحسين بن الحسن بن بندار القمي	لم يوثق	رجال الخوئي ٢٣/٥٥	١٤

المجموع الكلي لروايات الغير موثقين = ٣٠٤٠ رواية

بذلك يصبح مجموع روايات المطعون فيهم في كتب الشيعة الأربعة = ١٩١٥٧ رواية !!!

وهذه بعض نماذج مختصرة جدًّا لأحوال بعض رجالهم، ولولا خشية الإطالة لبينت أكثر من هذا، والله المستعان.

تاسعًا: أوثق رواة الشيعة أو أصحاب الإجماع [1]

قال الكشي: «أجمعت العصابة على تصديق هؤلاء الأولين من أصحاب **أبي جعفر**، وأصحاب **أبي عبد الله** عليهما السلام، وانقادوا لهم بالفقه، فقالوا: أفقه الأولين ستة: زرارة، ومعروف بن خربوذ، وبريد، وأبو بصير الأسدي، والفضيل بن يسار، ومحمد بن مسلم الطائفي. قالوا: وأفقه الستة، زرارة. وقال بعضهم: مكان أبي بصير الأسدي أبو بصير المرادي، وهو ليث بن البختري» [2].

وقال في تسمية الفقهاء من أصحاب **أبي عبد الله** عليه السلام: «أجمعت العصابة على تصحيح ما يصح عن هؤلاء، وتصديقهم لما يقولون، وأقروا لهم بالفقه من دون أولئك الستة الذين عددناهم وسميناهم ستة نفر: جميل بن دراج، وعبد الله بن مسكان، وعبد الله بن بكير، وحماد بن عثمان، وحماد بن عيسى، وأبان بن عثمان. قالوا: وزعم أبو إسحاق الفقيه - وهو ثعلبة بن ميمون - إن أفقه هؤلاء جميل بن دراج، وهم أحداث أصحاب **أبي عبد الله** عليه السلام» [3].

وقال في تسمية الفقهاء من أصحاب **أبي إبراهيم** و**أبي الحسن الرضا** عليهما السلام: «أجمع أصحابنا على تصحيح ما يصح عن هؤلاء، وتصديقهم، وأقروا لهم بالفقه والعلم، وهم ستة نفر أخر، دون الستة نفر الذين ذكرناهم في أصحاب **أبي عبد الله** عليه السلام، منهم: يونس بن عبد الرحمن، وصفوان بن يحيى بياع السابري، ومحمد بن أبي عمير، وعبد الله بن المغيرة، والحسن بن محبوب، وأحمد

(١) يقول محمد علي المعلم: «أصحاب الإجماع: هم عدة من فقهاء أصحاب الأئمة عليهم السلام، يتراوح عددهم بين ثمانية عشر واثنين وعشرين شخصًا.. وقد اتفقت الكلمة على وثاقتهم في أنفسهم وفقاهتهم ومكانتهم العلمية، فلا إشكال في وثاقة كل منهم وفقاهته في نفسه». أصول علم الرجال بين النظرية والتطبيق (٢/ ١٠٠).

(٢) رجال الكشي (٢/ ٥٠٧).

(٣) رجال الكشي (٢/ ٦٧٣).

ابن محمد بن أبي نصر. وقال بعضهم مكان الحسن بن محبوب: الحسن بن علي بن فضال، وفضالة بن أيوب. وقال بعضهم مكان ابن فضال: عثمان بن عيسى، وأفقه هؤلاء يونس بن عبد الرحمن، وصفوان بن يحيى»[1].

وهذه ترجمة موجزة من كتب الرجال المعتمدة عندهم، وذلك لبيان حالهم:

م	اسم الراوي	توثيقهم له	طعنهم فيه
١	زرارة بن أعين الشيباني الكوفي	هناك روايات كثيرة تدل على وثاقة زرارة[2]	يقول الإمام الصادق: لا يموت زرارة إلا تائها رجال الكشي ١/ ٣٦٥ برقم ٢٤٠ ويقول الصادق أيضًا: زرارة شر من اليهود والنصارى ومن قال: مع الله ثالث ثلاثة رجال الكشي ١/ ٣٨١ برقم ٢٦٧
٢	معروف بن خربوذ المكي	ذكر الكشي رواية تدل على توثيقه ٢/ ٤٧١	قال الحلي: روى الكشي فيه مدحًا وقدحًا رجال الحلي ص ٢٧٨ قال ابن داود: ممدوح، أورد الكشي فيه مدحًا وقدحًا وثقته أصح رجال ابن داود ص ١٩٠

(١) رجال الكشي (٢/ ٨٣٠، ٨٣١).

(٢) راجع بعض هذه الروايات في المبحث القادم، وكذا بعض الروايات التي تدل على ذمه.

م	اسم الراوي	توثيقهم له	طعنهم فيه
٣	بريد بن معاوية أبو القاسم العجلي	موثق عند الحلي ص ٨٢ والنجاشي ص ١١٢	ملعون رجال الكشي ٢/ ٥٠٩ قال ابن داود: ساء ظن بعض أصحابنا به رجال ابن داود ص ٢٣٣
٤	الفضيل بن يسار البصري	وثقه أصحاب كتب الرجال المعتمدة عند الشيعة	-
٥	محمد بن مسلم الطائفي الكوفي	وثقه النجاشي ص ٣٢٤ والحلي ص ٢٥١ وابن داود ص ١٨٤	ملعون رجال الكشي ١/ ٣٩٤
٦	أبو بصير عبد الله بن محمد الأسدي	وثقه النجاشي ص ٢٢٦	يتهم الإمام بعدم اكتمال العلم رجال الكشي ١/ ٤٠٩
٧	أو أبو بصير ليث بن البختري المرادي	وثقه ابن داود ص ٢١٤	- كان الإمام يتضجر ويتبرم منه وأصحابه يختلفون في شأنه رجال الكشي ١/ ٣٩٧ - فيه مدح وقدح وكان الإمام يتبرم منه، قال فيه الحلي: وعندي أن الطعن وقع على دينه لا على حديثه رجال الحلي ص٢٣٥

م	اسم الراوي	توثيقهم له	طعنهم فيه
٨	جميل بن دراج النخعي	وثقه الكشي ٢/ ٤٧١ والنجاشي ص ١٢٦ والحلي ص ٩٢ وابن داود ص ٦٦	واقفي ثم رجع الغيبة للطوسي ص ٧١
٩	عبد الله بن مسكان العنزي	وثقه الكشي ٢ / ٦٨٠ وابن داود ١٢٤	قيل: روى عن أبي عبد الله وليس بثبت رجال النجاشي ص ٢١٤
١٠	عبد الله بن بكير بن أعين الكوفي	لم يوثقه أحد من أصحاب كتب الرجال المعتمدة عند الشيعة	فطحي رجال الخوئي ١١/ ١٣٠، ١٣٢، ورجال الكشي ٢/ ٦٣٥ برقم ٦٣٩
١١	حماد بن عيسى الجهني	وثقه ابن داود فقط ص ٨٤	- شك في أحاديث الإمام فترك بعضها رجال الخوئي ٧/ ٢٣٧ - شك في أحاديث الإمام، واقفي ثم رجع الغيبة للطوسي ص ٧١ - شك في أحاديث الإمام فترك بعضها رجال الكشي ٢/ ٦٠٤ ورجال النجاشي ص ١٤٢ ترجمة رقم ٣٧٠

م	اسم الراوي	توثيقهم له	طعنهم فيه
١٢	حماد بن عثمان الناب	موثق عند الحلي ص ١٢٥ وابن داود ص ٨٤	-
١٣	أبان بن عثمان الأحمر البجلي	-	- من الكذابين ومن الناوسية رجال الكشي ٢/ ٦٤٠ برقم ٦٥٩، ٦٦٠ - كان من الناوسية والأقرب عندي قبول روايته وإن كان فاسد المذهب رجال الحلي ص ٧٤ - وقد ذكر أصحابنا أنه من الناوسية رجال ابن داود ص٣٠
١٤	يونس بن عبد الرحمن مولى علي بن يقطين	وثقه الحلي ص ٢٩٦ وابن داود ص ٢٠٧، والنجاشي ص ٤٤٦	- قد ورد فيه مدح وذم رجال النجاشي ص ٤٤٦ - طعن فيه القميون وهو عندي ثقة رجال ابن داود ص ٢٠٧
١٥	صفوان بن يحيى البجلي بياع السابري	وثقه النجاشي ١٩٧ والحلي ص ١٧٠ وابن داود ١١١	لعنه الإمام وهو محمول على التقية رجال الخوئي ١٧/ ١٦٣، ١٠/ ١٣٩
١٦	محمد بن أبي عمير الأزدي البغدادي	وثقه النجاشي ص ٣٢٦ والحلي ص ٢٣٩ وابن داود ص ١٥٩	-

م	اسم الراوي	توثيقهم له	طعنهم فيه
١٧	عبد الله بن المغيرة أبو محمد البجلي	وثقه النجاشي ص ٢١٥	كان واقفيًا فتاب رجال ابن داود ص ١٢٤
١٨	أحمد بن محمد ابن أبي نصر البزنطي الكوفي	وثقه الخوئي ٣/ ١٧	- يروي تحريف القرآن رجال الكشي ٢/ ٨٥٣ - يروي تحريف القرآن ولم يقدح الخوئي في سند الرواية رجال الخوئي ٣/ ١٧
١٩	الحسن بن محبوب السراد الكوفي	وثقه الحلي ص ٩٧ وابن داود ص ٧٧	يقول الكشي: أصحابنا يتهمون ابن محبوب في روايته عن أبي حمزة رجال الكشي ٢/ ٧٩٩
٢٠	أو الحسن بن علي بن فضال	وثقه الطوسي الفهرست ص ٩٨	- فطحي ورجع عند موته رجال الكشي ٢/ ٨٣٧ برقم ١٠٦٧ - كان الحسن عمره كله فطحيًّا مشهورًا بذلك رجال النجاشي ص ٣٥ - فطحي ورجع عند موته رجال الحلي ص ٩٨ - كان فطحيًّا فرجع قبل موته رجال ابن داود ص ٧٦

م	اسم الراوي	توثيقهم له	طعنهم فيه
٢١	أو فضالة بن أيوب الأزدي	موثق عند الكشي ص ٦٣٨ برقم ٦٥٣ والنجاشي ص ٣١٠ والحلي ص ٢٣٠ وابن داود ص ١٥١ برقم ١١٩١	-
٢٢	أو عثمان بن عيسى الرؤاسي العامري	لم يوثق	- واقفيًّا أخذ مالاً للإمام موسى فسخط عليه الرضا، ثم تاب وبعث بمال أبيه إليه رجال الكشي ٢/ ٨٦٠ برقم ١١١٧ - كان شيخ الواقفة ووجهها، وأحد الوكلاء المستبدين بمال موسى بن جعفر عليه السلام رجال ابن داود ص ٢٥٨

* * *

المبحث الثاني

تفصيل القول في بعض رجال الروافض

من كتب الرجال المعتمدة عندهم

أولاً: مِنْ أوثق رجال الروافض وهم:

زرارة بن أعين - وأبو بصير ليث بن البختري المرادي - ومحمد بن مسلم بن رباح الثقفي - وبريد بن معاوية أبو القاسم العجلي.

هؤلاء الأربعة هم الأعمدة التي خرجت معظم روايات الرافضة من تحت عباءتهم.

يقول **عبد الحسين شرف الدين** في كتابه **(المراجعات)**: «هؤلاء الأربعة قد نالوا الزلفى، وفازوا بالقدح المعلى، والمقام الأسمى..»[1].

وروى **الكشي** عن سليمان بن خالد الأقطع، قال: سمعت **أبا عبد الله** عليه السلام يقول: ما أجد أحدًا أحيا ذكرنا، وأحاديث **أبي** عليه السلام، إلا زرارة، وأبو بصير ليث المرادي، ومحمد بن مسلم، وبريد بن معاوية العجلي، ولولا هؤلاء ما كان أحد يستنبط هذا. هؤلاء حفاظ الدين وأمناء **أبي** عليه السلام على حلال الله

---

(١) المراجعات (ص ٥٢٩) المراجعة رقم ١١٠

وحرامه، وهم السابقون إلينا في الدنيا والسابقون إلينا في الآخرة [(١)].

وقال **الكشي**: «أجمعت العصابة على تصديق هؤلاء الأولين من أصحاب **أبي جعفر** عليه السلام و**أبي عبد الله** عليه السلام - وذكر منهم: زرارة، وبريد، وأبو بصير الأسدي، ومحمد بن مسلم الطائفي.. وقال بعضهم: مكان أبي بصير الأسدي: أبو بصير المرادي، وهو ليث بن البختري» [(٢)].

وروى أبو عبيدة الحذاء قال: سمعت **أبا عبد الله** عليه السلام يقول: زرارة، وأبو بصير، ومحمد بن مسلم، وبريد، من الذين قال الله تعالى: ﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلسَّٰبِقُونَ ﴿١٠﴾ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلْمُقَرَّبُونَ﴾[(٣)] [الواقعة: ١٠-١١].

ويقول أيضًا: إن أصحاب **أبي** كانوا زينًا أحياءً وأمواتًا، أعني: زرارة، ومحمد بن مسلم، ومنهم ليث المرادي، وبريد العجلي، وهؤلاء القوامون بالقسط، وهؤلاء السابقون السابقون أُولئك المقربون [(٤)].

وقال **الصادق** وهو يصف لفيفًا من أصحاب **أبيه**: هم مستودع سري، أصحاب **أبي** حقًّا، إذا أراد الله بأهل الأرض سوءًا صرف بهم عنهم السوء، هم نجوم شيعتي، أحياء وأمواتًا، يحيون ذكر **أبي** عليه السلام، بهم يكشف الله كل بدعة، ينفون عن هذا الدين انتحال المبطلين، وتأول الغالين. ثم بكى، فقلت: مَنْ هم؟ فقال: مَنْ عليهم صلوات الله ورحمته أحياءً وأمواتًا: بريد العجلي، وزرارة، وأبو بصير، ومحمد بن مسلم [(٥)].

---

(١) رجال الكشي (١/٣٤٨).

(٢) رجال الكشي (٢/٥٠٧).

(٣) رجال الكشي (١/٣٤٨).

(٤) رجال الكشي (١/٣٩٩).

(٥) رجال الكشي (١/٣٤٨، ٣٤٩).

ويقول **جعفر الصادق** أيضًا: بشر المخبتين بالجنة: بريد بن معاوية العجلي، وأبو بصير ليث بن البختري المرادي، ومحمد بن مسلم، وزرارة، أربعة نجباء، أمناء الله على حلاله وحرامه، لولا هؤلاء انقطعت آثار النبوة واندرست [1].

وروى الكشي عن جميل بن دراج قال: سمعت **أبا عبد الله** عليه السلام يقول: أوتاد الأرض، وأعلام الدين أربعة: محمد بن مسلم، وبريد بن معاوية، وليث بن البختري المرادي، وزرارة بن أعين [2].

وتراجم هؤلاء الأربعة هي:

١ - زرارة بن أعين

أجمعت الشيعة على توثيق هذا الرجل وتصحيح ما يصح عنه، وروايات زرارة هذا كثيرة في صحاحهم، في الأحكام الشرعية، وأصول الدين، والفقه والآداب والمواعظ وغيرها.

يقول **أبو القاسم الخوئي**: «وقع بعنوان زرارة في إسناد كثير من الروايات تبلغ ألفين وأربعة وتسعين موردا، فقد روى عن **أبي جعفر** عليه السلام، ورواياته عنه تبلغ ألفًا ومائتين وستة وثلاثين موردًا، وروى عن **أبي جعفر** و**أبي عبد الله** عليهما السلام، ورواياته عنهما بهذا العنوان تبلغ اثنين وثمانين موردًا، وروى عن **أبي عبد الله** عليه السلام، ورواياته عنه بهذا العنوان - وقد يعبر عنه **بالصادق** عليه السلام - تبلغ أربعمائة وتسعة وأربعين موردًا، وروى عن أحدهما عليهما السلام، ورواياته عنهما بهذا العنوان تبلغ مائة وستة وخمسين موردًا» [3].

---

(١) رجال الكشي (١/ ٣٩٨).

(٢) رجال الكشي (٢/ ٥٠٧)، وانظر: معجم رجال الحديث (٤/ ١٩٦).

(٣) معجم رجال الحديث (٨/ ٢٥٤).

والمقصود بهذه الأعداد من الروايات رواياته في الكتب الأربعة [(١)] دون غيرها.

ويأتي **أبو جعفر الطوسي** فيذكر زرارة وأبناءه وإخوانه فيقول: «ولهم روايات كثيرة وأصول وتصانيف.. ولزرارة تصنيفات منها كتاب الاستطاعة والجبر..» [(٢)].

ما ورد في مدح زرارة

مع ما تقدم من الأقوال السابقة عن الأئمة في مدحه.

يقول **النجاشي**: «زرارة بن أعين شيخ أصحابنا في زمانه ومتقدمهم، وكان قارئًا فقيهًا متكلمًا شاعرًا أديبًا، قد أجتمعت فيه خلال الفضل والدين، صادقًا فيما يرويه» [(٣)].

وقال عنه **جعفر الصادق**: رحم الله زرارة بن أعين، لولا زرارة ونظراؤه لاندرست أحاديث أبي [(٤)].

وقال عنه أيضًا: يا زرارة! إن اسمك في أسماء أهل الجنة [(٥)].

وقال عنه **علي بن موسى الرضا**: أترى أحدًا كان أصدع بالحق من زرارة؟ [(٦)]

ولكن بالرغم من هذا الثناء عليه، فإن الأقوال فيه متضاربة عندما نرجع إلى كتب الرجال الشيعية، ترتفع به إلى عنان السماء حينًا، وتخسف به إلى مهاوي الردى حينًا آخر!

والحقيقة أننا إذا حققنا هذه الأحاديث المادحة والقادحة، لخرجنا بنتيجة أن

---

(١) وهي الكافي ومن لا يحضره الفقيه والتهذيب والاستبصار، وتقدم الحديث عنها.

(٢) الفهرست (ص ١٣٤).

(٣) رجال النجاشي (ص ١٧٥) برقم ٤٦٣

(٤) رجال الكشي (١/ ٣٤٨).

(٥) رجال الكشي (١/ ٣٤٥).

(٦) تاريخ آل زرارة (١/ ٥٠).

الرجل كان كذابًا وضاعًا مرائيًا، وأنه كان يكذب على الأئمة ويكذبهم، وأنه كان سيء الأدب معهم، ولاسيما مع **جعفر الصادق**، حتى إنه جاء أنه ضرط في لحيته استهزاءًا **بالصادق** !!

روى الكشي عن زرارة أنه قال: سألت **أبا عبد الله عليه السلام** عن التشهد ؟ فقال: أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله. قلت: التحيات والصلوات ؟ قال: التحيات والصلوات. فلما خرجت قلت: إن لقيته لأسألنه غدًا، فسألته من الغد عن التشهد، فقال كمثل ذلك. قلت: التحيات والصلوات ؟ قال: التحيات والصلوات، قلت: ألقاه بعد يوم لأسألنه غدًا، فسألته عن التشهد: فقال كمثله، قلت: التحيات والصلوات ؟ قال: التحيات والصلوات، فلما خرجت ضرطت في لحيته وقلت: لا يفلح أبدًا [(1)].

وأما الأحاديث المادحة فضعيفة، ولو فرض جدلاً أنها صحيحة، لا تدل على فضله أو مدحه، لأنه إذا اجتمع الجرح والتعديل يقدم الجرح المفصل على التعديل، وفوق ذلك فربما استعمل الإمام معه التقية حسب عقيدتهم في التقية.

وقد رأينا المتأخرين منهم **كأبي القاسم الخوئي** صاحب **(معجم رجال الحديث)**، يحاول عبثًا أن يوثق هذا الراوي الملعون على لسان الأئمة وذلك عند قوله: «إن الروايات الذامة لزرارة ثلاث طوائف هي:

أ - ما دلت على أن زرارة كان شاكًا في إمامة الكاظم.

ب - الروايات الدالة أن زرارة قد صدر منه ما ينافي إيمانه.

ج - ما ورد فيها قدح لزرارة من الإمام [(2)].

---

(1) رجال الكشي (١/ ٣٧٩).

(2) معجم رجال الحديث (٨/ ٢٣٧، ٢٤٢، ٢٤٥).

ما ورد في ذم زرارة

وإليك بعض الأقوال التي رواها الكشي في الطعن على زرارة:

روى الكشي أن الإمام **الصادق** سأل أحد شيعته بقوله: متى عهدك بزرارة؟ قال: ما رأيته منذ أيام. قال - أي الإمام **الصادق** -: لا تبال وإن مات فلا تشهد جنازته. قال - أي السائل-: زرارة؟ متعجبًا مما قال. قال - أي **الصادق** -: نعم زرارة، زرارة شر من اليهود والنصارى، ومن قال: إن الله ثالث ثلاثة [(١)].

ونقل الكشي أن **أبا عبد الله** لعنه ثلاثًا [(٢)] وقال: إن الله قد نكس قلب زرارة[(٣)].

لذلك كان زرارة - كما ينقل الكشي - يقول: وأما **جعفر** فإن في قلبي عليه لعنة[(٤)]. وعلل ذلك راوي الخبر عن زرارة بقوله: لأن **أبا عبد الله** أخرج مخازيه [(٥)].

وروى الكشي عن أبي سيار قال: سمعت **أبا عبد الله** عليه السلام يقول: لعن الله بريدًا ولعن الله زرارة [(٦)].

وروى الكشي عن ميسر قال: كنا عند **أبي عبد الله** عليه السلام، فمرت جارية في جانب الدار على عنقها قمقم قد نكسته، قال: فقال **أبو عبد الله** عليه السلام: فما ذنبي أن الله قد نكس قلب زرارة كما نكست هذه الجارية القمقم [(٧)].

وقال **أبو عبد الله**: ما أحدث أحد في الإسلام ما أحدث زرارة من البدع عليه

---

(١) رجال الكشي (١/ ٣٨١).

(٢) رجال الكشي (١/ ٣٦١).

(٣) رجال الكشي (١/ ٣٨١).

(٤) وفي بعض النسخ (لفتة) راجع: هامش رجال الكشي (١/ ٣٥٦).

(٥) رجال الكشي (١/ ٣٥٦، ٣٥٧).

(٦) رجال الكشي (١ / ٣٦٤).

(٧) رجال الكشي (١/ ٣٨١).

لعنة الله [1].

وكان زرارة يتعمد الكذب على **أبي عبد الله** ويصر على نسبته إليه:

روى الكشي عن محمد بن أبي عمير قال: دخلت على أبي عبد الله عليه السلام، فقال كيف تركت زرارة؟ قلت: تركته لا يصلي العصر حتى تغيب الشمس. قال: فأنت رسولي إليه فقل له: فليصل في مواقيت أصحابي، فإني قد حرقت، قال فأبلغته ذلك فقال - يعني زرارة -: أنا والله أعلم أنك لم تكذب عليه، ولكن أمرني بشيء فأكره أن أدعه [2].

فهو يزعم أن **جعفرًا الصادق** هو الذي أمره ألا يصلى العصر حتى تغيب الشمس!! و**جعفر** بريء من هذا الافتراء.

مِنْ أهم الطعون على زرارة:

- زرارة يفتي برأيه في الحلال والحرام:

في **(رجال الكشي)** عن ابن مسكان قال: تذاكرنا عند زرارة في شيء من أمور الحلال والحرام، فقال قولاً برأيه. فقلت: أبرأيك هذا أم برواية؟ فقال: إني أعرف، أو ليس رب رأي خير من أثر؟ [3].

- زرارة يفتري على الصادق:

في **(رجال الكشي)** عن هشام بن سالم قال: **قال** لي زرارة بن أعين: لا ترى على

(١) رجال الكشي (١/ ٣٦٥).

(٢) رجال الكشي (١/ ٣٥٥).

(٣) رجال الكشي (١/ ٣٧٣)، (٨/ ٢٤٢).

أعوادها غير جعفر، قال: فلما توفي **أبو عبد الله** أتيته فقلت له: أتذكر الحديث الذي حدثتني به؟ وذكرته له، وكنت أخاف أن يجحدنيه. فقال: إني والله ما كنت قلت ذلك إلا برأي [1].

- زرارة يشك في علم الصادق:

في **(رجال الكشي)**: عن ابن مسكان قال: سمعت زرارة يقول: إني كنت أرى **جعفرًا** أعلم مما هو، وذاك أنه يزعم أنه سأل **أبا عبد الله** عن رجل من أصحابنا مختفٍ من غرامة فقال: أصلحك الله إن رجلًا من أصحابنا كان مختفيًا من غرامة، فإن كان هذا الأمر قريبًا صبر حتى يخرج مع القائم، وإن كان فيه تأخير صالح غرامة. فقال **أبو عبد الله**: يكون. فقال زرارة: يكون إلى سنة؟ فقال **أبو عبد الله**: يكون إن شاء الله. فقال زرارة: فيكون إلى سنتين؟ فقال: أبو عبد الله: يكون إن شاء الله. فخرج زرارة فوطن نفسه على أن يكون إلى سنتين، فلم يكن، فقال: ما كنت أرى **جعفرًا** إلا أعلم مما هو [2].

- زرارة يُكذِّب الصادق:

في **(رجال الكشي)** عن عيسى بن أبي منصور وأبي أسامة الشحام ويعقوب الأحمر قالوا: كنا جلوسًا عند **أبي عبد الله** عليه السلام، فدخل عليه زرارة، فقال: إن الحكم بن عيينة حدث عن أبيك أنه قال: صل المغرب دون المزدلفة. فقال له **أبو عبد الله**: أنا تأملته، ما قال أبي هذا قط كذب الحكم على أبي. قال: فخرج زرارة وهو يقول: ما أرى الحكم كذب على أبيه [3].

---

(١) رجال الكشي (١/ ٣٧٤).

(٢) رجال الكشي (١/ ٣٧٧).

(٣) رجال الكشي (١/ ٣٧٧)

- **زرارة يموت تائهًا:**

في **(معجم رجال الحديث)** عن ليث المرادي قال: سمعت **أبا عبد الله** يقول: لا يموت زرارة إلا تائهًا [(١)].

أقوال علماء أهل السنة في زرارة:

يقول سفيان الثوري عن زرارة: ما رأى أبا جعفر [(٢)].

ويقول سفيان بن عيينة حينما قيل له: روى زرارة بن أعين عن أبي جعفر كتابًا قال: ما هو ؟ ما رأى أبا جعفر ولكنه كان يتتبع حديثه [(٣)].

وعن ابن السماك قال: حججت فلقيني زرارة بن أعين بالقادسية. فقال: إن لي إليك حاجة وعظمها. فقلت: ما هي ؟ فقال: إذا لقيت **جعفر بن محمد** فاقرئه مني السلام، وسله أن يخبرني أنا من أهل النار أم من أهل الجنة ؟ فأنكرت عليه. فقال لي: إنه يعلم ذلك، ولم يزل بي حتى أجبته، فلما لقيت **جعفر بن محمد** أخبرته بالذي كان منه، فقال: هو من أهل النار. فوقع في نفسي مما قال جعفر. فقلت: ومن أين علمت ذلك ؟ فقال: من ادعى عليَّ علم هذا فهو من أهل النار، فلما رجعت لقيني زرارة فأخبرته بأنه قال لي أنه من أهل النار. فقال: كال لك من جراب النورة. فقلت: وما جراب النورة ؟ قال: عمل معك بالتقية [(٤)].

توثيق رواية (لعن الله زرارة) من كتب الرجال المعتمدة عند الروافض:

ورد في **(رجال الكشي)**: حدثني أبو جعفر محمد بن قولويه، قال: حدثني محمد ابن أبي القاسم أبو عبد الله المعروف بماجيلويه، عن زياد بن أبي الحلال، قال: قلت

---

(١) معجم رجال الحديث (٨/ ٢٤٨).

(٢) لسان الميزان (٢/ ٤٧٣).

(٣) لسان الميزان (٢/ ٤٧٣).

(٤) لسان الميزان (٢/ ٤٧٣).

لأبي عبد الله عليه السلام: إن زرارة روى عنك في الاستطاعة شيئًا فقبلنا منه وصدقناه، وقد أحببت أن أعرضه عليك، فقال: هاته. فقلت: يزعم أنه سألك عن قول الله عز وجل: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًاۚ﴾ [آل عِمرَان: الآية ٩٧] فقلت: من ملك زادًا وراحلة، فقال لك: كل من ملك زادًا وراحلة فهو مستطيع للحج وإن لم يحج؟ فقلت: نعم. فقال: ليس هكذا سألني ولا هكذا قلت، كذب علي والله، كذب علي والله، لعن الله زرارة، لعن الله زرارة، لعن الله زرارة، إنما قال لي: من كان له زاد وراحلة فهو مستطيع للحج؟ قلت: قد وجب عليه الحج، قال: فمستطيع هو؟ فقلت: لا حتى يؤذن له. قلت: فأخبر زرارة بذلك؟ قال: نعم، قال زياد: فقدمت الكوفة فلقيت زرارة، فأخبرته بما قال **أبو عبد الله**، وسكت عن لعنه. فقال: أما إنه قد أعطاني الاستطاعة من حيث لا يعلم، وصاحبكم - أي **أبا عبد الله** - هذا ليس له بصر بكلام الرجال.

يقول **الكشي**: «طريق هذا الحديث صحيح بلا امتراء اتفاقًا»[(١)].

فبدلاً من أن يعتذر زرارة أصر على أن الإمام قد أفتى له بالاستطاعة من حيث لا يعلم فليس للإمام بصر بكلام الرجال على حد قول زرارة، وهذه الرواية تدلك على أن زرارة كان ممن يتعمدون الكذب.

قلت: وفي سند هذه الرواية:

أ - محمد بن قولويه أبو جعفر.

قال النجاشي: «من خيار أصحاب سعد»[(٢)].

---

(١) رجال الكشي (١/ ٣٥٩، ٣٦١).

(٢) رجال النجاشي (ص ١٢٣) برقم ٣١٨، وانظر: خلاصة الأقوال (ص ٨٨، ٢٧١).

ويقول **أبو القاسم الخوئي**: «محمد بن قولويه الجمال، والد أبي القاسم جعفر بن محمد، يروي عن سعد بن عبد الله وغيره. . وتقدم عن النجاشي في ترجمة ابنه جعفر، أنه من خيار أصحاب سعد، وقد أكثر الرواية عنه ابنه جعفر في **(كامل الزيارات)**، وقد التزم بأن لا يروي في كتابه هذا، إلا عن ثقة، وكذلك الكشي، روى عنه كثيرًا، وروى بعنوان محمد بن قولويه، عن الحسن بن متيل، وروى عنه جعفر أبو القاسم ابنه» [1].

ب - محمد بن أبي القاسم.

قال **النجاشي**: «محمد بن أبي القاسم عبيد الله بن عمران الجنابي [2] البرقي، أبو عبد الله الملقب ماجيلويه، وأبو القاسم يلقب (بندار)، سيد من أصحابنا القميين، ثقة، عالم، فقيه، عارف بالأدب والشعر والغريب» [3].

ج - زياد بن أبي الحلال

قال **النجاشي**: «زياد بن أبي الحلال: كوفي، مولى، ثقة، روى عن أبي عبد الله عليه السلام. له كتاب يرويه عدة من أصحابنا» [4].

ويقول **ابن داود الحلي**: «بفتح الحاء المهملة، كوفي مولى ثقة» [5].

بهذا يتبين صحة رواية لعن زرارة، والطعن عليه، وفيما يرويه، ويتبين تأثير زرارة

---

(١) معجم رجال الحديث (١٨/ ١٧٥).

(٢) قوله (الجنابي) هكذا وقع عند النجاشي، وقد ضبطه ابن داود الحلي في رجاله حيث قال: «بالخاء المعجمة المفتوحة والباءين المفردتين». رجال ابن داود (ص ١٦٠).

(٣) رجال النجاشي (ص ٣٥٣) برقم ٩٤٧، ورجال ابن داود الحلي (ص ١٦٠) برقم ١٢٧٤

(٤) رجال النجاشي (ص ١٧١) برقم ٤٥١

(٥) رجال ابن داود (ص ٩٩).

في مذهب الشيعة وأنه أشبه بتأثير ابن سبأ [١].

هذا وقد ورد أن زرارة كان من أسرة نصرانية، حيث جاء في **(الفهرست)** للطوسي أن زرارة من أسرة نصرانية، إذ إن جده (سنسن) كان راهبًا في بلاد الروم، وكان أبوه عبدًا روميًّا لرجل من بني شيبان [٢] !

فمما تقدم يمكن أن نقول: أي رواية تؤخذ من زرارة ؟ وأي دين يؤخذ من زرارة ؟ وأي حديث يؤخذ من زرارة ؟ وأي رجال يبحث عن حالهم إن كان أوثقهم زرارة ؟!!

٢ - أبو بصير ليث بن البختري المرادي

ذكر **ابن داود الحلي** في باب الكنى من كتابه أن أبا بصير مشترك بين أربعة: المرادي ليث بن البختري، والأسدي المكفوف يحيى ابن أبي القاسم، ويوسف بن الحارث البتري، وعبد الله بن محمد الأسدي [٣].

والذي نتحدث عنه من بين هؤلاء الأربعة هو أبو بصير ليث بن البختري المرادي.

---

(١) هل تعلم بأن زرارة هذا بلغت مروياته في الكتب الأربعة ١٩٧٥ تقريبًا.

- في (الكافي): حوالي ٧٠٠ رواية
- وفي كتاب (تهذيب الأحكام): حوالي ٧٧٥ رواية
- وفي كتاب (الاستبصار): حوالي ٢٥٠ رواية
- وفي كتاب (من لا يحضره الفقيه): حوالي ٢٥٠ رواية. راجع: نقد ولاية الفقيه لمحمد مال الله (ص ١٢٨-١٨٦).

(٢) الفهرست (ص ١٣٣).

(٣) رجال ابن داود (ص ٢١٤)، وانظر: رجال الكشي (١/ ٣٩٧).

مع ما تقدم من الأقوال السابقة عن الأئمة في مدحه.

يقول صاحب كتاب (**الفائق**) عنه: «من ثقات محدثي وفقهاء الإمامية، وكان جليل القدر ممدوحًا، ومن الثقات الذين رووا النص على إمامة الإمام الكاظم عليه السلام من أبيه الإمام الصادق عليه السلام، وله كتاب، مدحه الإمام الصادق عليه السلام» [1].

ويقول **جعفر السبحاني** بعد ذكر خبرين دالين على وثاقة أبي بصير هذا: «ودلالة هذين الخبرين على أن ليثًا كان في مستوى عالٍ من الوثاقة غير خفي، ولذا قال بعض: إن المدح المستفاد من هذه النصوص مما لا يتصور فوقه مدح، ولا يعقل أعلى منه ثناء» [2].

وهنا يتبدل الحال فيصير التقي النقي فاجرًا، والصادق كاذبًا في نظر شيوخ وعلماء الإمامية:

روي الكشي عن أبي بصير هذا أنه كان يدخل بيوت الأئمة وهو جنب [3].

ويقول **ابن الغضائري**: «كان **أبو عبد الله** عليه السلام يتضجر به، ويتبرم، وأصحابه يختلفون في شأنه»[4].

وأما الطامة الكبرى والمصيبة العظمى ما قاله أبو بصير عن إمامه المعصوم!!

روى الكشي عن شعيب بن يعقوب العقرقوفي قال: سألت **أبا الحسن** عليه

---

(١) الفائق في أصحاب الإمام الصادق (٢/ ٦٢٧).

(٢) كليات في علم الرجال (ص ٤٦٧).

(٣) رجال الكشي (١/ ٣٩٩).

(٤) خلاصة الأقوال (ص ٢٣٥)، وسماء المقال (١/ ٣٦٠)، وانظر: تحرير الطاوسي (ص ٤٨٨).

السلام عن رجل تزوج امرأة ولها زوج ولم يعلم؟ قال: ترجم المرأة، وليس على الرجل شيء إذا لم يعلم. فذكرت ذلك لأبي بصير المرادي قال: قال لي والله جعفر: ترجم المرأة، ويجلد الرجل الحد، وقال بيده على صدره يحكها: أظن صاحبنا ما تكامل علمه[1].

أي أنه يتهم **أبا الحسن** عليه السلام بقلة العلم !!

وروى الكشي عن حماد بن عثمان قال: خرجت أنا وابن أبي يعفور وآخر إلى الحيرة أو إلى بعض المواضع، فتذاكرنا الدنيا، فقال أبو بصير المرادي: أما إن صاحبكم لو ظفر بها لاستأثر بها. قال: فأغفى، فجاءه كلب يريد أن يشغر[2] عليه، فذهبت لأطرده، فقال لي ابن يعفور: دعه. قال: فجاء حتى شغر في أذنه[3].

أي أنه يتهم **أبا عبد الله** بالركون إلى الدنيا وحب الاستئثار بها، فعاقبه الله تعالى بأن أرسل كلبًا فبال بأذنيه جزاءً له على ما قال في **أبي عبد الله**[4].

وروى الكشي أيضًا عن حماد الناب قال: جلس أبو بصير على باب **أبي عبد الله** عليه السلام ليطلب الإذن، فلم يؤذن له، فقال: لو كان معنا طبق لأذن، قال: فجاء كلب فشغر في وجه أبي بصير، قال: أف أف ماهذا؟ قال جليسه: هذا كلب شغر في وجهك[5].

أي: أنه يتهم **أبا عبد الله** بحب الثريد والطعام اللذيذ بحيث لا يأذن لأحد

(١) رجال الكشي (١/ ٤٠٢).

(٢) أي: يرفع رجله ليبول.

(٣) رجال الكشي (١/ ٤٠٣).

(٤) راجع: كشف الأسرار وتبرئة الأئمة الأطهار (ص ٩٠).

(٥) رجال الكشي (١/ ٤٠٧).

بالدخول عليه إلا إذا كان معه طبق طعام، لكن الله تعالى عاقبه أيضًا فأرسل كلبًا فبال في وجهه عقابًا له على ما قاله في **أبي عبد الله** عليه السلام.

وروى الكشي عن ابن أبي يعفور قال: خرجنا إلى السواد نطلب دراهم لنحج ونحن جماعة وفينا أبو بصير المرادي قال: قلت له: يا أبا بصير، اتق الله وحج بمالك فإنك ذو مال كثير. فقال: اسكت فلو أن الدنيا وقعت لصاحبك لاشتمل عليها كسائه.

ونقل الكشي عن السيد بن طاوس في معنى هذا : مقتضاه أن **الصادق** عليه السلام لو ظفر بالخلافة لاستأثر بها، وإن لم يصرح **بالصادق** عليه السلام لكن الظاهر هذا [1].

وعن الحسين بن مختار، عن أبي بصير قال: كنت أقرئ امرأة كنت أعلمها القرآن، فمازحتها بشيء. قال: فقدمت على **أبي جعفر**، قال: فقال لي أبو جعفر: يا أبا بصير أي شيء قلت للمرأة ؟ قال: قلت بيدي هكذا، وغطى وجهه !! قال: فقال لي: لا تعودن عليها [2].

أي: أن أبا بصير مد يده ليلمس شيئًا من جسدها بغرض المداعبة والممازحة، مع أنه كان يقرئها القرآن !! [3].

فأي رجل بعد هذا يقال عنه ثقة ؟ وأي رواية تؤخذ من فيه ويُعمل بها !! وأي دين نأخذه منه ؟

٣ - محمد بن مسلم بن رباح الثقفي

مع ما تقدم من الأقوال السابقة عن الأئمة في مدحه.

---

(١) رجال الكشي (١/ ٤٠٣).

(٢) رجال الكشي (١/ ٤٠٤).

(٣) راجع: كشف الأسرار وتبرئة الأئمة الأطهار (ص ٩٠، ٩١).

قال عنه **النجاشي**: «محمد بن مسلم بن رباح أبو جعفر الأوقص الطحان، مولى ثقيف الأعور، وجه أصحابنا بالكوفة، فقيه، ورع، صحب **أبا جعفر وأبا عبد الله** عليهما السلام، وروى عنهما، وكان من أوثق الناس، له كتاب يسمى الأربعمائة مسألة في أبواب الحلال والحرام» (١).

وعن عبد الله بن أبي يعفور قال: قلت **لأبي عبد الله** عليه السلام: إنه ليس كل ساعة ألقاك، ولا يمكن القدوم عليك، ويجيء الرجل من أصحابنا فيسألني، وليس عندي كل ما سألني عنه، فقال: ما يمنعك عن محمد بن مسلم، فإنه قد سمع من أبي وكان عنده وجيهًا (٢).

وعن **أبي الحسن موسى بن جعفر** عليه السلام: أن محمد بن مسلم من حواري أبي جعفر محمد بن علي وابنه جعفر بن محمد الصادق عليهما السلام (٣).

وروى الكشي عن أبي النصر قال: سألت عبد الله بن محمد بن خالد عن محمد بن مسلم، فقال: كان رجلاً شريفًا موسِرًا جليلاً، فقال له **أبو جعفر** عليه السلام: تواضع يا محمد. فلما انصرف إلى الكوفة أخذ قوصرة من تمر مع الميزان، وجلس على باب مسجد الجامع وجعل ينادي عليه، فأتاه قومه فقالوا له: فضحتنا، فقال: إن مولاي أمرني بأمر فلن أُخالفه، ولن أبرح حتى أفرغ من بيع باقي هذه القوصر. فقال له قومه: إذا أبيت إلا لتشتغل ببيع وشراء فاقعد في الطحانين. فهيأ رحى وجملاً يطحن، وقيل: إنه كان من العباد في زمانه (٤).

ولكن هل يبقى الحال كما هو عند أهل التقية وأهل التقلب وأهل الرفض؟ لا بل

---

(١) رجال النجاشي (ص ٣٢٣) برقم ٨٨٢

(٢) خلاصة الأقوال (ص ٢٥١).

(٣) خلاصة الأقوال (ص ٢٥١).

(٤) رجال الكشي (ص ٣٨٩).

انقلبوا عليه أيضًا ! يقول **جعفر الصادق**: لعن الله محمد بن مسلم، كان يقول: إن الله لا يعلم الشيء حتى يكون [1].

وروى الكشي عن أبي الصباح قال: سمعت **أبا عبد الله** يقول: يا أبا الصباح هلك المتريسون في أديانهم، منهم: زرارة، وبريد، ومحمد بن مسلم، وإسماعيل الجعفي، وذكر آخر لم أحفظه.

قال **الكشي**: «قوله عليه السلام: هلك المتريسون: المتريسون على التفعل من الرياسة، وفي بعض النسخ: المتربسون. على التفاعل» [2].

وروى الكشي أيضًا عن عامر بن عبد الله بن جذاعة قال: قلت **لأبي عبد الله** عليه السلام: إن امرأتي تقول بقول زرارة ومحمد بن مسلم في الاستطاعة وترى رأيهما ؟ فقال: ما للنساء وللرأي والقول لها، إنهما ليسا بشيء في ولاية، قال: فجئت إلى امرأتي فحدثتها، فرجعَتْ عن ذلك القول.

قال **الكشي**: «قوله عليه السلام: إنهما ليسا بشيء في ولاية: أي أنهما في القول بالاستطاعة ليسا على شيء من ديننا، ولا في شيء من ولايتنا» [3].

وروى الكشي: أن محمد بن مسلم الثقفي شهد عند ابن أبي ليلى فرد شهادته [4].

سبحان الله ما هذا الانقلاب العجيب بعد أن كان وجيهًا، فقيه، ورع، ثقة، ومن حواري أبي جعفر، صار ملعونًا هالكًا ليس بشيء في ولاية جعفر الصادق !!

---

(١) رجال الكشي (ص ٣٩٤).

(٢) رجال الكشي (٢/ ٥٠٨).

(٣) رجال الكشي (ص ٣٩٣).

(٤) رجال الكشي (١/ ٣٨٧).

٤ - بريد بن معاوية أبو القاسم العجلي

مع ما تقدم من الأقوال السابقة عن الأئمة في مدحه.

يقول **النجاشي**: «وجه من وجوه أصحابنا، وفقيه أيضًا، له محل عند الأئمة»[١].

وكالعادة تنقلب الموازين ويصير الوتد والثقة وعلم الدين ملعونًا مطرودًا من رحمة الله.

روى الكشي عن أبي سيار قال: سمعت **أبا عبد الله** عليه السلام يقول: لعن الله بريدًا ولعن الله زرارة[٢].

وقال ابن داود: «ساء ظن بعض أصحابنا به»[٣].

ومر قول **جعفر الصادق** فيما روى الكشي عن أبي الصباح قال: سمعت **أبا عبد الله** يقول: يا أبا الصباح هلك المتريسون في أديانهم منهم زرارة، وبريد، ومحمد بن مسلم، وإسماعيل الجعفي، وذكر آخر لم أحفظه[٤].

ثانيًا: من تميز بكثرة الرواية عن الأئمة وهو (جابر الجعفي).

هو جابر بن يزيد بن الحارث بن عبد يغوث بن كعب بن الحارث بن معاوية بن وائل بن مرئي بن جعفى الجعفي أبو عبد الله، ويقال: أبو يزيد، ويقال: أبو محمد الكوفي، توفي سنة ١٢٨هـ[٥].

---

(١) رجال النجاشي (ص ١١٢) برقم ٢٨٧

(٢) رجال الكشي (١ / ٣٦٤).

(٣) رجال ابن داود الحلي (ص ٢٣٣) برقم ٧٢

(٤) رجال الكشي (٢/ ٥٠٨).

(٥) تهذيب الكمال (٤/ ٤٦٥)، والتاريخ الكبير للبخاري (٢/ ١٢٠).

يأتي جابر الجعفي على رأس الذين نقلوا أحاديث الإمامية، وإمامهم الذي تميز بكثرة الرواية عن الأئمة.

قال فيه **الحر العاملي**: «وروي - أي: جابر الجعفي - سبعين ألف حديث عن **الباقر** عليه السلام، وروى مائة وأربعين ألف حديث، والظاهر أنه ما روى أحد بطريق المشافهة عن الأئمة عليهم السلام أكثر مما روى جابر، فيكون عظيم المنزلة عندهم، لقولهم عليهم السلام: اعرفوا منازل الرجال منا على قدر روايتهم عنا» (١).

فكيف تكون له كل هذه المرويات مع أنه لم يدخل على **الصادق** مرة واحدة، ولم يراه عند أبيه إلا مرة واحدة ؟

عن زرارة قال: سألت **أبا عبد الله** عليه السلام عن أحاديث جابر، فقال: ما رأيته عند أبي قط إلا مرة واحدة، وما دخل عليَّ قط (٢).

ولنا أن نتساءل عن كثرة مروياته عن **الصادق وأبيه**، وهو لم يدخل إلا مرة واحدة على والد الصادق، ويزعم الجعفي أنه روى خمسين ألف حديث ما سمع منه تلك المرويات أحد (٣) وإنما كان يذهب إلى الجبان فيحفر حفرة ويدلي رأسه فيها ويقول: حدثني **محمد بن علي** بكذا وكذا (٤).

فكيف إذن يروي هذا العدد الضخم من الأحاديث عمن لم يلتق به، أو لم يلتق به إلا مرة واحدة، مع أنه صرح بالسماع والتحديث ؟!

علل شيخهم المعاصر **أبو القاسم الخوئي** هذه الرواية التي تكذب جابرًا بقوله:

---

(١) وسائل الشيعة (٣٠/ ٣٢٩).

(٢) رجال الكشي (٢/ ٤٣٦).

(٣) رجال الكشي (٢/ ٤٤٠).

(٤) رجال الكشي (٢/ ٤٤٢).

«لابد من حمله على نحو من التورية»[1].

وذلك لأنه يرى أنه من ثقاتهم، حيث يقول: «الذي ينبغي أن يقال: إن الرجل لابد من عده من الثقات الأجلاء لشهادة علي بن إبراهيم، والشيخ المفيد في رسالته العددية، وشهادة ابن الغضائري، على ما حكاه العلامة، ولقول الصادق عليه السلام في صحيحة زياد: إنه كان يصدق علينا»[2].

هذا وقد وثقه **بعض الإمامية** ونقلوا عنه في مصادرهم[3].

قال عنه **ابن الغضائري**: «ثقة في نفسه»[4].

وقال **الحر العاملي**: «ضعفه بعض علمائنا، والأرجح توثيقه»[5].

وقد ذمه بعض الإمامية:

قال **النجاشي**: «وكان في نفسه مختلطًا، وكان شيخنا أبو عبد الله محمد بن محمد بن النعمان رحمه الله ينشدنا أشعارًا كثيرة في معناه تدل على الاختلاط، ليس هذا موضعًا لذكرها، وقل ما يورد عنه شيء في الحلال و الحرام»[6].

وإضافة إلى ذلك، فقد حكم عليه **علماء أهل السنة** المحققون بأنه أكذب الناس:

قال **الإمام أبو حنيفة**: «ما رأيت أحدًا أكذب من جابر الجعفي»[7].

(١) معجم رجال الحديث (٤/ ٣٤٤).

(٢) معجم رجال الحديث (٤/ ٣٤٤).

(٣) انظر: معجم رجال الحديث (٤/ ٣٤٤، ٣٤٥).

(٤) جامع الرواة (١/ ١٤٥).

(٥) وسائل الشيعة (٣٠/ ٣٢٩).

(٦) رجال النجاشي (ص ١٢٨) برقم ٣٣٢

(٧) تهذيب الكمال (٢٩/ ٤٤٤)، والكامل في الضعفاء (٢/ ١١٣)، والمجروحين (١/ ٢٠٩).

وقال **جرير بن عبد الحميد**: «لا أستحل أن أروي عنه، كان يؤمن بالرجعة» [1].

وقال **زائدة**: «جابر الجعفي رافضي يشتم أصحاب رسول الله ﷺ» [2].

وقال أيضًا: «كان جابر الجعفي كذابًا يؤمن بالرجعة» [3].

وقال **سفيان بن عيينة**: «كان يؤمن بالرجعة» [4].

وقال أيضًا: «سمعت من جابر الجعفي كلامًا فبادرت خفت أن يقع علينا السقف» [5].

وقال **أبو الأحوص**: «كنت إذا مررت بجابر الجعفي سألت ربي العافية» [6].

وقال **ابن حبان**: «كان سبئيًّا من أصحاب عبد الله بن سبأ، وكان يقول: إن عليًّا عليه السلام يرجع إلى الدنيا» [7].

وقال **العجلي**: «كان ضعيفًا يغلو في التشيع وكان يدلس» [8].

وقال **ابن حجر**: «ضعيف رافضي» [9].

قلت: ومع ما علمنا من حال جابر الجعفي، إلا أننا نجد الإمامية تتمسك

(١) تهذيب التهذيب (٢/ ٤٣).

(٢) تهذيب التهذيب (٢/ ٤٣)، والضعفاء للعقيلي (١/ ١٩٣).

(٣) الكامل في الضعفاء (٢/ ١١٤).

(٤) تهذيب التهذيب (٢/ ٤٣).

(٥) تهذيب التهذيب (٢/ ٤٣).

(٦) تهذيب التهذيب (٢/ ٤٣)، والكامل في الضعفاء (٢/ ١١٥).

(٧) المجروحين (١/ ٢٠٨)، وتهذيب التهذيب (٢/ ٤٤).

(٨) معرفة الثقات (١/ ٢٦٤).

(٩) تقريب التهذيب (١/ ١٣٧) برقم ٨٧٨

برواياته، وتعض عليها بالنواجذ، والحق أنها إن لم تفعل ذلك فإن المذهب الإمامي سيهدم ؛ لأن أكثر رواياتِ الإمامية تعتمد عليه، وهو الذي تولى إثم وضع الروايات التي تنص على تحريف القرآن، والتي تُغالي في الأئمة، وتنتقص أصحاب رسول الله ﷺ وتكفرهم، وهو الذي بذر أيضًا بذرة التأويل الباطني للقرآن والذي هو صنو الكفر وقرين الزندقة، وعلى ذلك فجابر هو المؤسس الأول لأكذوبة الإمامية الإثني عشرية، فهل تتخلى الإمامية عن رواياته وهي توقن بأنه كذاب ؟!

* * *

المبحث الثالث

الرواة المجهولون في كتب الروافض

أولاً: (عن رجل عن)..

هل تعلم أن كتب الشيعة الإمامية الإثني عشرية تعج بهذا المجهول ؟!

لقد بلغت الروايات التي في أسانيدها (عن رجل عن): «١٥٠٨) رواية ، في الكتب المدرجة أدناه، وفي كتاب **(الكافي)** فقط: (٢٠٩) رواية.

وهذه هي كتب الشيعة الإمامية الإثني عشرية التي تعج بهذا المجهول (رجل):

١ - الكافي ٢ - تهذيب الأحكام ٣ - الاستبصار ٤ - من لا يحضره الفقيه ٥- بحار الأنوار ٦ - وسائل الشيعة ٧ - مستدرك الوسائل ٨ - معاني الأخبار ٩- المناقب ١٠ - المحاسن ١١ - كمال الدين ١٢ - مستطرفات السرائر ١٣ - كامل الزيارات ١٤ - علل الشرائع ١٥ - وقعة صفين ١٦ - المزار ١٧ - الغيبة للنعماني ١٨- صفات الشيعة ١٩ - فضائل الأشهر ٢٠ - فلاح السائل ٢١ - عدة الداعي ٢٢- الزهد ٢٣ - القصص للراوندي ٢٤ - فرحة الغري ٢٥ - شواهد التنزيل ٢٦- الخصال ٢٧ - جمال الأسبوع ٢٨ - بصائر الدرجات ٢٩ - التوحيد للصدوق ٣٠ - تفسير القمي ٣١ - تأويل الآيات ٣٢ - تفسير العياشي ٣٣ - ثواب الأعمال ٣٤- رجال الكشي ٣٥ - رجال النجاشي ٣٦ - رجال العلامة ٣٧ - رجال الطوسي.

ثانيًا: (عمن ذكره عن)..

هل تعلم أن كتب الشيعة الإمامية الإثني عشرية تعج بهذا المجهول الآخر ؟!

لقد بلغت الأسانيد التي في إسنادها (عمن ذكره عن): «١٤٦٤) رواية، وفي كتاب (الكافي) فقط: (٢٥٥) رواية.

وهذه هي كتب الإمامية الإثني عشرية التي تعج بهذا المجهول الآخر (عمن ذكره):

١ - الكافي ٢ - تهذيب الأحكام ٣ - وسائل الشيعة ٤ - مستدرك الوسائل ٥- بحار الأنوار ٦ - تفسير العياشي ٧ - الخصال ٨ - علل الشرائع ٩ - القصص للراوندي ١٠ - كامل الزيارات ١١- المحاسن ١٢ - معاني الأخبار ١٣ - المقنعة ١٤- نزهة الناظر ١٥ - مستطرفات السرائر.

ثالثًا: (عن رجال شتى عن)..

هل تعلم أن كتب الإمامية الإثني عشرية قد حوت من الأسانيد التي فيها مجهولون شتى ؟!

وبلغ عدد هذه الروايات: «١١) رواية.

والكتب هي:

١ - الكافي ٢ - وسائل الشيعة ٣ - بحار الأنوار ٤ - الصراط المستقيم ٥- علل الشرائع ٦ - المحاسن.

رابعًا: (أخبرنا جماعة عن)..

هل تعلم أن كتب الإثني عشرية تأخذ دينها عن جماعة من المجهولين ؟!

وقد بلغت أخبار هذه الجماعة: (٣٤٣) رواية.

والكتب هي:

١ - مستدرك الوسائل ٢ - بحار الأنوار ٣ - الأمالي للطوسي ٤ - جمال الأسبوع ٥ - الخرائج ٦ - رجال النجاشي ٧ - الغيبة للطوسي ٨ - فتح الأبواب ٩-الفهرست للطوسي ١٠ - كتاب سليم بن قيس ١١ - مسائل علي بن جعفر ١٢-مصباح التهجد ١٣ - مكارم الأخلاق.

خامسًا: (عن بعضهم عن)..

هل تعلم أن كتب الإمامية الإثني عشرية تأخذ دينها عن بعض المجهولين ؟!

وبلغ عدد هذه الروايات: (٢٦) رواية.

والكتب هي:

١ - الكافي ٢ - التهذيب ٣ - الاستبصار ٤ - وسائل الشيعة ٥ - بحار الأنوار ٦- فرحة الغري ٧ - المحاسن.

سادسًا: الآن موضوع (عدة من أصحابنا)..

جاء تنبيه غير نبيه في صفحة ٤٨ من كتاب الأصول من **(الكافي)**، يقول:

١ - كل ما كان في كتاب (الكافي): عدة من أصحابنا عن أحمد بن محمد بن عيسى فهم:

- أبو جعفر محمد بن يحيي العطار القمي.
- علي بن موسى بن جعفر الكمنداني.
- أبو سليمان داود بن كورة القمي.
- أبو علي أحمد بن إدريس بن أحمد الأشعري القمي.

- أبو الحسن علي بن إبراهيم بن هاشم القمي.

٢ - وكل ما فيه عدة من أصحابنا عن أحمد بن محمد بن خالد البرقي فهم:

- أبو الحسن علي بن ابراهيم بن هاشم القمي.

- محمد بن عبد الله بن أذينة.

- أحمد بن عبد الله بن أمية.

- علي بن الحسين السعد آبادي.

٣ - وكل ما فيه عدة من أصحابنا عن سهل بن زياد فهم:

- أبو الحسن علي بن محمد بن إبراهيم بن أبان الرازي المعروف بعلان الكليني.

- أبو الحسين محمد بن أبي عبد الله جعفر بن محمد بن عون الأسدي الكوفي، ساكن الري.

- محمد بن الحسن بن فروخ الصفار القمي.

- محمد بن عقيل الكليني.

٤ - وكل ما فيه عدة من أصحابنا عن جعفر بن محمد بن الحسن بن علي بن فضال فمنهم:

- أبو عبد الله الحسين بن محمد بن عمران بن أبي بكر الأشعري القمي. انتهى.

وأقول:

أولاً: هذا التنبيه غير النبيه، هل هو من المحقق علي أكبر الغفاري، أو الذي نهض بمشروع الكتاب محمد الأخوندي؟

ثانيًا: جاء التنبيه مستقلاً بين الورقة الأولى من الغلاف الداخلي (للكافي) لبداية الكتاب، والورقة الأخيرة من نماذج من الصفحات مخطوطة منفصل عما قبله وبعده.

ثالثًا: لم يذكر الذي وضع هذا التنبيه مرجعًا لزعمه هذا، ومن أين نقله، ومن هو قائله، مع أنه يزعم في مقدمة الكتاب التي جعلها بخط الدكتور حسين علي محفوظ أنه يرمز لنقوله بشيء يدل على مصادرها، وخص منهم الطبطبائي، ولم يفعل.

رابعًا: لقد فاته الكثير من التنبيهات، ومنها.

١ - عدة من أصحابنا عن علي بن أسباط.

٢ - وعدة من أصحابنا عن عبد الله البزاز.

٣ - وعدة من أصحابنا عن ابن سنان.

٤ - وعدة من أصحابنا عن سعد بن عبد الله.

٥ - وعدة من أصحابنا عن أبي جعفر محمد بن علي بن بابويه.

٦ - وعدة من أصحابنا عن محمد بن عبد الحميد.

وغيرها الكثير.

سابعًا: (عن بعض أصحابه عن)..

تجد أثناء الإسناد (عن بعض أصحابه) المجهولين.

وبلغ عدد هذه الروايات في كتب الإمامية الإثني عشرية: (١٣١٠) رواية، وفي **(الكافي)** فقط: (٣٣٠) رواية.

ثامنًا: (عن غير واحد عن)..

تجد أثناء الإسناد (عن غير واحد) المجهولين.

وبلغ عدد هذه الروايات في كتب الإمامية الإثني عشرية: «٤٥٧» رواية، وفي (الكافي) فقط: (١١٧) رواية.

تاسعًا: (عمن أخبره عن)..

تجد أثناء الإسناد (عمن أخبره) المجهولين.

وبلغ عدد هذه الروايات في كتب الإمامية الإثني عشرية: (٣٥٠) رواية، وفي (الكافي) فقط: (٥٦) رواية [١].

وفي النهاية: يمكن أن نقول:

إن أحوال رجال الشيعة، وتضاربها، يخبر بفساد حال الرواة، وفساد حال الرواة، يخبر بفساد المرويات، وفساد المرويات يخبر بفساد كل كتب الشيعة التي قامت عليها، وفساد كل الكتب يخبر بالحق وهو أن دين الشيعة كله كرواته الكذابين الفاسقين الملعونين المجهولين، وهذه هي صفات الإمامية الرافضة فشعارهم الذل، و دثارهم النفاق والتقية، ورأس مالهم الكذب، والأيمان الفاجرة، ويكذبون على جعفر الصادق وعلى غيره، الذي كان هو وآباؤه أصدق الناس وأعظمهم إيمانًا، فدينهم التقوى لا التقية.

وصلى الله وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

* * *

(١) راجع: رواة الأخبار عن الأئمة الأطهار (ص ٢١٩) وما بعدها، بتصرف يسير.

أهم المراجع



أهم المراجع

أولاً: مراجع الشيعة

١ - كتاب (**الكافي**)، تأليف: أبي جعفر محمد بن يعقوب بن إسحاق الكليني الرازي، المتوفى سنة ٣٢٩هـ، طبعة دار الكتب الإسلامية، تعليق: علي أكبر الغفاري، الناشر: دار الكتب الإسلامية، مرتضى آخوندى طهران، بازار سلطاني، الطبعة الثالثة ١٣٨٨هـ.

٢ - **تهذيب الأحكام في شرح المقنعة**، تأليف: الشيخ المفيد شيخ الطائفة أبي جعفر محمد بن الحسن الطوسي المتوفى ٤٦٠هـ، تعليق: السيد حسن الموسوي الخرساني، الناشر: دار الكتب الإسلامية، طهران.

٣ - **الاستبصار فيما اختلف من الأخبار**، تأليف: الشيخ المفيد شيخ الطائفة أبي جعفر محمد بن الحسن الطوسي المتوفى ٤٦٠هـ، تعليق: السيد حسن الموسوي الخرساني، الناشر: دار الكتب الإسلامية طهران.

٤ - **من لا يحضره الفقيه**، تأليف: الشيخ الصدوق أبي جعفر محمد بن علي بن الحسين بن بابويه القمي المتوفى سنه ٣٨١هـ، تعليق: علي أكبر الغفاري، منشورات جماعة المدرسين في الحوزة العلمية في قم، الطبعة الثانية.

٥ - **وسائل الشيعة إلى تحصيل مسائل الشريعة**، تأليف: محمد بن الحسن الحر العاملي المتوفى سنة ١١٠٤هـ، تحقيق: السيد محمد رضا الحسيني الجلالي، الناشر: مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث، الطبعة الثانية، عام ١٤١٤هـ.

٦ - **بحار الأنوار الجامعة لدرر أخبار الأئمة الأطهار**، تأليف: محمد باقر المجلسي، الناشر: مؤسسة الوفاء، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية سنة ١٤٠٣هـ، ١٩٨٣ م.

٧ - **شرح الكافي الجامع**، تأليف: المولى محمد صالح المازندراني المتوفى ١٠٨١هـ، تعليق: الميرزا أبو الحسن الشعراني.

٨ - **مرآة العقول في شرح أخبار آل الرسول**، تأليف: محمد باقر المجلسي، تحقيق: جعفر الحسيني.

٩ - **اختيار معرفة الرجال المعروف برجال الكشي**، تأليف: شيخ الطائفة أبي جعفر الطوسي، تحقيق: السيد مهدي الرجائي، الناشر: مؤسسة آل البيت عليهم السلام. ومعه كتاب التعليقة على اختيار معرفة الرجال، تأليف: الميرداماد محمد باقر الحسيني، تحقيق: السيد مهدي الرجائي، الناشر: مؤسسة آل البيت عليهم السلام، طبع: مطبعة بعثت، قم، تاريخ الطبع: ١٤٠٤هـ.

١٠ - **رجال النجاشي**، تأليف: أبي العباس أحمد بن علي بن أحمد بن العباس النجاشي الأسدي الكوفي، تحقيق: موسى الشبيري الزنجاني، الناشر: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين، قم.

١١ - **رجال الطوسي**، تأليف: أبي جعفر محمد بن الحسن الطوسي، تحقيق: جواد القيومي الأصفهاني، الناشر: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين، قم.

١٢ - **كتاب الرجال**، المعروف برجال ابن داود، تأليف: الحسن بن علي بن داود الحلي، منشورات المطبعة الحيدرية، النجف، ١٣٩٢هـ، ١٩٧٢ م.

١٣ - **رجال الخاقاني**، تأليف: الشيخ علي الخاقاني، تحقيق: السيد محمد صادق بحر العلوم، الناشر: مركز النشر، مكتب الإعلام الإسلامي، الطبعة الثانية، تاريخ النشر: ١٤٠٤هـ.

١٤ - **معجم رجال الحديث وتفصيل طبقات الرواة**، تأليف: أبي القاسم الموسوي الخوئي، الناشر: مركز نشر الثقافة الإسلامية، الطبعة الخامسة ١٤١٣ هـ، ١٩٩٢م.

١٥ - **جامع الرواة وإزاحة الاشتباهات عن الطرق والإسناد**، تأليف: محمد بن علي الأردبيلي الغروي الحائري.

١٦ - **خلاصة الأقوال في معرفة الرجال**، تأليف: أبي منصور الحسن بن يوسف بن المطهر الأسدي الحلي، الطبعة الأولى، تحقيق: جواد القيومي، المطبعة: مؤسسة النشر الإسلامي، الناشر: مؤسسة نشر الفقاهة.

١٧ - **الكنى والألقاب**، تأليف: عباس القمي، من منشورات مكتبة الصدر، طهران، تقديم: محمد هادي الأميني.

١٨ - **سماء المقال في علم الرجال**، تأليف: أبي الهدي الكلباسي المتوفى ١٣٥٦هـ، تحقيق: السيد محمد الحسيني القزويني.

١٩ - **فائق المقال في الحديث والرجال**، تأليف: أحمد بن عبد الرضا مهذب الدين بصري، تصحيح وتحقيق: محمود نظري، كتابخانه، موزه ومركز اسناد مجلس شوراى اسلامي، طهران ١٣٨١هـ.

٢٠ - **طرائف المقال في معرفة طبقات الرجال**، تأليف: السيد علي البروجردي، الناشر: مكتبة آية الله العظمى المرعشي النجفي العامة، قم، تحقيق: السيد مهدي الرجائي، الطبعة الأولى.

٢١ - **تهذيب المقال في تنقيح كتاب الرجال**، تأليف: السيد محمد علي الأبطحي، النجف الأشرف، قم، الطبعة الأولى.

٢٢ - **معالم العلماء**، تأليف: ابن شهر آشوب بن كياكي، المكنى بأبي نصر المازندراني.

٢٣ - **إيضاح الاشتباه**، تأليف: أبي منصور الحسن بن يوسف بن المطهر الأسدي الحلي، تحقيق: محمد الحسون، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين، قم.

٢٤ - **الفائق في رواة وأصحاب الإمام الصادق**، تأليف: عبد الحسين الشبستري، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين، قم.

٢٥ - **التحرير الطاوسي**، تأليف: حسن بن زين الدين صاحب المعالم المتوفى سنة ١٠١١هـ، تحقيق: فاضل الجواهري، نشر مكتبة آية الله العظمى المرعشي النجفي، قم، الطبعة الأولى.

٢٦ - **نقد الرجال**، تأليف: السيد مصطفى بن الحسن الحسيني التفرشي، تحقيق: مؤسسة آل البيت لإحياء التراث، قم.

٢٧ - **بحوث في فقه الرجال**، تأليف: علي حسين مكي العاملي، الناشر: مؤسسة العروة الوثقى، الطبعة الثانية ١٩٩٤ م، ١٤١٤هـ.

٢٨ - **دروس تمهيدية في القواعد الرجالية**، تأليف: باقر الأيرواني، الطبعة الأولى: ١٤١٧هـ.

٢٩ - **أصول علم الرجال بين النظرية والتطبيق (تقريرًا لأبحاث آية الله الحاج الشيخ مسلم الداوري)** تأليف: محمد علي المعلم، الطبعة الثانية ١٤٢٣هـ.

٣٠ - **دروس موجزة في علمي الرجال والدراية**، تأليف: جعفر السبحاني، الناشر: المركز العالمي للدراسات الإسلامية.

٣١ - **أمل الآمل**، تأليف: محمد بن الحسن الحر العاملي المتوفى سنة ١١٠٤هـ، تحقيق: السيد أحمد الحسيني، الناشر: مطبعة الآداب، النجف الأشرف.

٣٢ - **الحديث النبوي بين الرواية والدراية**، تأليف: جعفر السبحاني، الناشر:

مؤسسة الإمام الصادق، قم، إيران، الطبعة الأولى سنة ١٤١٩هـ.

٣٣ - **كليات في علم الرجال**، تأليف: جعفر السبحاني، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين، قم، الطبعة الثالثة.

٣٤ - **دراسات في علم الدراية (تلخيص مقباس الهداية للمامقاني)**، تلخيص وتحقيق: علي أكبر الغفاري، الناشر: جامعة الإمام الصادق.

٣٥ - **دراسات في الحديث والمحدثين**، تأليف: هاشم معروف الحسيني، الناشر: دار التعارف، بيروت، الطبعة الثانية ١٩٧٨ م.

٣٦ - **نهاية الدراية في شرح الرسالة الموسومة بالوجيزة للبهائي**، تأليف: السيد حسن الصدر، تحقيق: ماجد الغرباوي، الناشر: نشر المشعر.

٣٧ - **أصول الحديث**، تأليف: الدكتور عبد الهادي الفضلي، الناشر: دار المؤرخ العربي، بيروت سنة ١٤١٤هـ.

٣٨ - **تاريخ آل زرارة**، تأليف: أبي غالب الزراري، تأليف: السيد محمد علي الموحد الأبطحي.

٣٩ - **الفهرست**، تأليف: أبي جعفر محمد بن الحسن الطوسي، تحقيق: جواد القيومي، الناشر: مؤسسة نشر الفقاهة، الطبعة الأولى.

٤٠ - **الفهرست**، تأليف: محمد بن إسحاق أبي الفرج النديم، الناشر: دار المعرفة، بيروت، ١٣٩٨ م، ١٩٧٨هـ.

٤١ - **تفسير العياشي**، تأليف: محمد بن مسعود بن عياش السلمي السمرقندي المعروف بالعياشي، تحقيق: السيد هاشم الرسولي المحلاتي، الناشر: السيد محمود الكتابعي وأولاده صاحب المكتبة العلمية الإسلامية، طهران، سوق الشيرازي.

٤٢ - **تفسير الصافي**، تأليف: المولى محسن الفيض الكاشاني، المطبعة: مؤسسة الهادي، قم، الناشر: مكتبة الصدر، طهران.

٤٣ - **الذريعة إلى تصانيف الشيعة**، تأليف: الشيخ آقا بزر الطهراني، الناشر: دار الأضواء، بيروت.

٤٤ - **الاحتجاج**، تأليف: أبي منصور أحمد بن علي بن أبي طالب الطبرسي، تعليقات وملاحظات: السيد محمد باقر الخراسان، منشورات، طبع في مطابع النعمان النجف الأشرف حسن الشيخ إبراهيم الكتبي.

٤٥ - **الحدائق الناضرة في أحكام العترة الطاهرة**، تأليف: يوسف البحراني، المتوفى سنة ١١٨٦هـ، الناشر: مؤسسة النشر الإسلامي، التابعة لجماعة المدرسين، قم، إيران.

٤٦ - **كتاب الغيبة**، تأليف: شيخ الطائفة أبي جعفر محمد بن الحسن الطوسي، تحقيق: عباد الله الطهراني وعلي أحمد ناصح، الناشر: مؤسسة المعارف الإسلامية.

٤٧ - **أصل الشيعة وأصولها**، تأليف: محمد بن الحسين آل كاشف الغطاء، المتوفى سنة ١٣٧٣هـ، تحقيق: علاء آل جعفر، الناشر: مؤسسة الإمام علي عليه السلام.

٤٨ - **نهج البلاغة**، وهو مجموع ما اختاره الشريف الرضي ونسبه إلى الإمام علي بن أبي طالب، شرح الشيخ محمد عبده مفتي الديار المصرية سابقًا، الناشر: دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان.

٤٩ - **الصحيفة السجادية الكاملة للإمام زين العابدين**، الناشر: دفتر انتشارات اسلامي وابسته به: جامعهء مدرسين حوزهء علميهء، قم.

٥٠ - **الصراط المستقيم إلى مستحقي التقديم**، تأليف: زين الدين أبي محمد علي بن يونس العاملي النباطي البياضي، المتوفى ٨٧٧هـ، تحقيق: محمد الباقر البهبودي، الناشر: المكتبة المرتضوية لإحياء الآثار الجعفرية، الطبعة الأولى سنة ١٣٨٤هـ.

٥١ - **تاريخ اليعقوبي**، تأليف: أحمد بن أبي يعقوب بن جعفر بن وهب ابن واضح الكاتب العباسي المعروف باليعقوبي، الناشر: مؤسسه ونشر فرهن اهل بيت (ع)، دار صادر، بيروت.

٥٢ - **الأصول العامة للفقه المقارن**، تأليف: محمد تقي الحكيم، الناشر: مؤسسة آل البيت عليهم السلام للطباعة والنشر، الطبعة الثانية ١٩٧٩هـ.

٥٣ - **قوانين الأصول**، تأليف: الميرزا أبي القاسم القمي المتوفى سنة ١٢٣١هـ.

٥٤ - **الأمالي**، تأليف: شيخ الطائفة أبي جعفر محمد بن الحسن الطوسي، تحقيق: قسم الدراسات الإسلامية، مؤسسة البعثة للطباعة والنشر والتوزيع، دار الثقافة.

٥٥ - **عدة الأصول**، تأليف: شيخ الطائفة أبي جعفر محمد بن الحسن الطوسي، الناشر: مؤسسة آل البيت للطباعة والنشر، وبذيله الحاشية الخليلية للشيخ خليل ابن الغازي القزويني، تحقيق: محمد مهدي نجف.

٥٦ - **تحرير الوسيلة**، **تأليف**: الخميني، مؤسسة تنظيم ونشر آثار الإمام الخميني، قم، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ.

٥٧ - **فرق الشيعة**، تأليف: أبي محمد الحسن بن موسى النوبختي، صححه وعلق عليه: السيد محمد صادق آل بحر العلوم، المطبعة الحيدرية، النجف سنة ١٩٣٦م.

٥٨ - **كسر الصنم**، تأليف: آية الله أبي الفضل البرقعي، الناشر: دار الثقافة قطر،

ومكتبة دار القرآن، تقديم: الدكتور علي السالوس، الطبعة الأولى.

٥٩ - **كمال الدين وتمام النعمة**، تأليف: أبي جعفر محمد بن علي بن الحسين بن بابويه القمي المعروف بالشيخ الصدوق.

٦٠ - **المراجعات**، تأليف: عبد الحسين شرف الدين.

٦١ - **الشيعة وفنون الإسلام**، تأليف: السيد حسن الصدر، تقديم: الدكتور سليمان دنيا، أستاذ الفلسفة بكلية أصول الدين، مطبوعات النجاح بالقاهرة، مطبعة دار المعلم للطباعة، ١٩٧٦ م.

٦٢ - **الشيعة والتصحيح**، تأليف: الدكتور موسى الموسوي.

٦٣ - **أصول الفقه**، تأليف: محمد رضا المظفر، الناشر: مركز انتشارات دفتر تبليغات اسلامي، حوزه علميه، قم، نوبت عاد - عهارم شهريور ١٣٧٠هـ.

٦٤ - **كشف الأسرار وتبرئة الأئمة الأطهار**، المسمى: لله ثم للتاريخ، تأليف: حسين الموسوي، الناشر: مكتبة الفرقان، الطبعة الأولى ١٤٢٧هـ، ٢٠٠٦ م.

٦٥ - **مكتبة يعسوب الدين**، وبعض المواقع الشيعية.

* * *

ثانيًا: مراجع أهل السنة

١ - **مختصر التحفة الإثني عشرية**، تأليف: السيد محمود شكري الألوسي، تحقيق: محب الدين الخطيب، الناشر: المكتبة السلفية بالقاهرة.

٢ - **أصول مذهب الشيعة الإمامية الإثني عشرية (عرض ونقد)**، تأليف: الدكتور ناصر ابن عبد الله بن علي القفاري، الناشر: دار الرضا للنشر والتوزيع.

٣ - **مسألة التقريب بين أهل السنة والشيعة**، تأليف: الدكتور ناصر بن عبد الله بن علي القفاري، الناشر: دار طيبة للنشر والتوزيع، الطبعة الثالثة ١٤٢٨هـ.

٤ - **مع الإثني عشرية في الأصول والفروع**، تأليف: الأستاذ الدكتور علي أحمد السالوس، دار الفضيلة بالرياض، ودار الثقافة بالدوحة، ودار التقوى بمصر، الطبعة الخامسة.

٥ - **عقائد الشيعة الإمامية الإثني عشرية الرافضة**، تأليف: أشرف محمد الجيزاوي (المؤلف)، الناشر: دار اليقين بالمنصورة، عام ٢٠٠٩ م.

٦ - **أخبار الشيعة وأحوال رواتها**، تأليف: السيد محمود شكري الألوسي، تقديم وتعليق: محمد مال الله.

٧ - **رواة الأخبار عن الأئمة الأطهار**، تأليف: محمد الصادق، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ، ٢٠٠٦ م.

٨ - **الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب المعاصرة**، الناشر: الندوة العالمية للشباب الإسلامي ١٣٩٢هـ، ١٩٧٢ م، الرياض.

٩ - **الفصل في الملل والأهواء والنحل**، تأليف: علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الظاهري أبو محمد، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة.

١٠ - **الملل والنحل**، تأليف: محمد بن عبد الكريم بن أبي بكر أحمد الشهرستاني، تحقيق: محمد سيد كيلاني، الناشر: دار المعرفة، بيروت، ١٤٠٤هـ.

١١ - **منهاج السنة النبوية**، تأليف: شيخ الإسلام ابن تيمية، تحقيق: الدكتور محمد رشاد سالم، الناشر: مؤسسة قرطبة، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ.

١٢ - **مختصر منهاج السنة النبوية**، تأليف: الشيخ عبد الله الغنيمان، الناشر: مكتبة الكوثر بالرياض، ودار الأرقم، ببرمنجهام، بريطانيا، الطبعة الثالثة.

١٣ - **الرافضة في سطور**، إعداد: أبي عادل إبراهيم العوفي، وتقريظ من فضيلة الشيخ أبي بكر الجزائري المدرس بالمسجد النبوي الشريف بالمدينة المنورة، حقوق الطبع والنشر لكل مسلم.

١٤ - **الشيعة الإمامية الإثني عشرية في ميزان الإسلام**، تأليف: ربيع محمد السعودي، الناشر: مكتبة ابن تيمية بمصر، ومكتبة العلم بجدة، الطبعة الثانية ١٤١٤هـ.

١٥ - **الصارم المسلول على شاتم الرسول**، تأليف: شيخ الإسلام ابن تيمية، تحقيق: محمد عبد الله عمر الحلواني، ومحمد كبير أحمد شودري، الناشر: دار ابن حزم، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ.

١٦ - **مجموع الفتاوى**، تأليف: شيخ الإسلام أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية الحراني أبي العباس.

١٧ - **بدائع الفوائد**، تأليف: ابن قيم الجوزية، تحقيق: هشام عبد العزيز عطا، وعادل عبد الحميد العدوي، وأشرف أحمد، الناشر: مكتبة نزار مصطفى الباز، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ، ١٩٩٦م.

١٨ - **إغاثة اللهفان من مصائد الشيطان**، تأليف: ابن قيم الجوزية، تحقيق: محمد حامد الفقي، الناشر: دار المعرفة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٣٩٥هـ، ١٩٧٥م.

١٩ - **المنار المنيف في الصحيح والضعيف**، تأليف: ابن قيم الجوزية، تحقيق: عبد الفتاح أبي غدة، الناشر: مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، الطبعة الثانية، ١٤٠٣هـ، ١٩٨٣م.

٢٠ - **اهتمام المحدثين بنقد الحديث سندًا ومتنًا ودحض مزاعم المستشرقين وأتباعهم**، تأليف: الدكتور محمد لقمان السلفي، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ، ١٩٨٧م.

٢١ - **السنة**، تأليف: أحمد بن محمد بن هارون بن يزيد الخلال أبي بكر، تحقيق: الدكتور عطية الزهراني، الناشر: دار الراية، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ.

٢٢ - **العواصم من القواصم في تحقيق موقف الصحابة بعد وفاة النبي ﷺ**، تأليف: محمد بن عبد الله بن محمد المعافري المالكي، تحقيق: الدكتور محمد جميل غازي، الناشر: دار الجيل، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٧هـ.

٢٣ - **قطف الثمر في بيان عقيدة أهل الأثر**، تأليف: محمد صديق حسن خان القنوجي، تحقيق: الدكتور عاصم بن عبد الله القريوتي، الناشر: عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٤هـ.

٢٤ - **التنبيه والرد على أهل الأهواء والبدع**، تأليف: أبي الحسين محمد بن أحمد بن عبد الرحمن الملطي الشافعي، تحقيق: محمد زاهد بن الحسن الكوثري، الناشر: المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة، الطبعة الثانية ١٩٧٧هـ.

٢٥ - **أصول منهج النقد عند أهل الحديث**، تأليف: عصام أحمد بشير، الناشر: مؤسسة الريان، الطبعة الثانية ١٤١٢هـ، ١٩٩٢م.

٢٦ - **المستصفى في علم الأصول**، تأليف: محمد بن محمد الغزالي أبي حامد، تحقيق: محمد عبد السلام عبد الشافي، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ.

٢٧ - **البرهان في أصول الفقه**، تأليف: عبد الملك بن عبد الله بن يوسف الجويني أبي المعالي، تحقيق: الدكتور عبد العظيم محمود الديب، الناشر: دار الوفاء، المنصورة، مصر، الطبعة الرابعة ١٤١٨هـ.

٢٨ - **تاريخ بغداد**، تأليف: أحمد بن علي أبي بكر الخطيب البغدادي، تحقيق: مكتب البحوث والدراسات، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت.

٢٩ - **مناهل العرفان في علوم القرآن**، تأليف: محمد عبد العظيم الزرقاني، الناشر: دار الفكر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٦م.

٣٠ - **تاريخ جرجان**، تأليف: حمزة السهمي، تحقيق: الدكتور محمد عبد المعين خان، الناشر: عالم الكتب، بيروت سنة ١٤٠١هـ، ١٩٨١م، الطبعة الثالثة.

٣١ - **البداية والنهاية**، تأليف: إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي أبي الفداء، الناشر: مكتبة المعارف، بيروت.

٣٢ - **الكفاية في علم الرواية**، تأليف: أحمد بن علي بن ثابت أبي بكر الخطيب البغدادي، تحقيق: أبي عبد الله السورقي، وإبراهيم حمدي المدني، الناشر: المكتبة العلمية، المدينة المنورة.

٣٣ - **معرفة علوم الحديث**، تأليف: أبي عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري، تحقيق: السيد معظم حسين، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية ١٣٩٧هـ، ١٩٧٧م.

٣٤ - **كتاب علوم الحديث**، المعروف بمقدمة ابن الصلاح، تأليف: أبي عمرو عثمان ابن عبد الرحمن الشهرزوري، الناشر: مكتبة الفارابي، الطبعة الأولى ١٩٨٤م.

٣٥ - **المحدث الفاصل بين الراوي والواعي**، تأليف: الحسن بن عبد الرحمن الرامهرمزي، تحقيق: الدكتور محمد عجاج الخطيب، الناشر: دار الفكر، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٤هـ.

٣٦ - **المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي**، تأليف: محمد بن إبراهيم بن جماعة، تحقيق: الدكتور محيي الدين عبد الرحمن رمضان، الناشر: دار الفكر، دمشق، الطبعة الثانية، ١٤٠٦هـ.

٣٧ - **ميزان الاعتدال في نقد الرجال**، تأليف: الحافظ الذهبي، تحقيق: الشيخ علي

محمد معوض، والشيخ عادل أحمد عبد الموجود، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، عام ١٩٩٥م، الطبعة الأولى.

٣٨ - **فتح المغيث شرح ألفية الحديث**، تأليف: شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي، الناشر: دار الكتب العلمية، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ.

٣٩ - **خلق أفعال العباد**، تأليف: محمد بن إبراهيم بن إسماعيل أبي عبد الله البخاري الجعفي، تحقيق: الدكتور عبد الرحمن عميرة، الناشر: دار المعارف السعودية، الرياض، ١٣٩٨هـ، ١٩٧٨م.

٤٠ - **الطبقات الكبرى**، تأليف: محمد بن سعد بن منيع أبي عبد الله البصري الزهري، الناشر: دار صادر، بيروت.

٤١ - **الكامل في ضعفاء الرجال**، تأليف: عبد الله بن عدي بن عبد الله بن محمد أبي أحمد الجرجاني، الناشر: دار الفكر، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٩هـ، ١٩٨٨م.

٤٢ - **المستدرك على الصحيحين**، تأليف: محمد بن عبد الله أبي عبد الله الحاكم النيسابوري، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ، ١٩٩٠ م.

٤٣ - **الموضوعات**، تأليف: أبي الفرج ابن الجوزي، تحقيق: توفيق حمدان، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، عام ١٤١٥هـ، ١٩٩٥م.

٤٤ - **التاريخ الكبير**، تأليف: محمد بن إسماعيل بن إبراهيم أبي عبد الله البخاري الجعفي، تحقيق: السيد هاشم الندوي، الناشر: دار الفكر.

٤٥ - **تهذيب التهذيب**، تأليف: أحمد بن علي بن حجر أبي الفضل العسقلاني الشافعي، الناشر: دار الفكر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ، ١٩٨٤م.

٤٦ - **التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد**، تأليف: أبي عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر النمري، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي، ومحمد عبد الكبير البكري، الناشر: وزارة عموم الأوقاف والشئون الإسلامية، المغرب، ١٣٨٧هـ.

٤٧ - **لسان العرب**، تأليف: محمد بن مكرم بن منظور الأفريقي المصري، الناشر: دار صادر، بيروت.

٤٨ - **صحيح البخاري**، تأليف: الإمام البخاري - تحقيق: الدكتور مصطفى ديب البغا، الناشر: دار ابن كثير، اليمامة، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٧هـ، ١٩٨٧م.

٤٩ - **صحيح مسلم**، تأليف: مسلم بن الحجاج أبي الحسين القشيري النيسابوري، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت.

٥٠ - **سنن أبي داود**، تأليف: الإمام أبي داود، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، الناشر: دار الفكر.

٥١ - **سنن الدارمي**، تأليف: عبد الله بن عبد الرحمن أبي محمد الدارمي، تحقيق: فواز أحمد زمرلي، وخالد السبع العلمي، الناشر: دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ.

٥٢ - **سنن ابن ماجه**، تأليف: الإمام ابن ماجه القزويني، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار الفكر، بيروت.

٥٣ - **المجتبى من السنن**، تأليف: أحمد بن شعيب أبي عبد الرحمن النسائي، تحقيق: عبدالفتاح أبي غدة، الناشر: مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، الطبعة الثانية، ١٤٠٦هـ، ١٩٨٦م.

٥٤ - **مسند الإمام أحمد بن حنبل**، تأليف: أحمد بن حنبل أبي عبد الله الشيباني، الناشر: مؤسسة قرطبة، القاهرة.

٥٥ - **فتح الباري شرح صحيح البخاري**، تأليف: أحمد بن علي بن حجر أبي الفضل العسقلاني الشافعي، الناشر: دار المعرفة، بيروت، ١٣٧٩م.

٥٦ - **المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج**، تأليف: أبي زكريا يحيى بن شرف بن مري النووي، ، الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الثانية، ١٣٩٢هـ.

٥٧ - **حلية الأولياء وطبقات الأصفياء**، تأليف: أبي نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني، الناشر: دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الرابعة، ١٤٠٥هـ.

٥٨ - **مجمع الزوائد ومنبع الفوائد**، تأليف: نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي، الناشر: دار الفكر، بيروت، ١٤١٢هـ.

٥٩ - **عدالة الصحابة رضي الله عنهم في ضوء القرآن الكريم والسنة النبوية ودفع الشبهات**، تأليف: الدكتور عماد السيد الشربيني، مدرس الحديث وعلومه بجامعة الأزهر، ١٤٢٥هـ، ٢٠٠٥م.

٦٠ - **السلسلة الصحيحة**، تأليف: محمد ناصر الدين الألباني، الناشر: مكتبة المعارف، الرياض.

٦١ - **مشكاة المصابيح**، تأليف: محمد بن عبد الله الخطيب التبريزي، تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني، الناشر: المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م.

٦٢ - **الحور العين**، تأليف: نشوان الحميري.

٦٣ - **صورتان متضادتان عند أهل السنة والشيعة الإمامية لنتائج جهود الرسول ﷺ**

الدعوية والتربوية وسيرة أصحابه رضي الله عنهم، تأليف: أبي الحسن علي الحسني الندوي.

٦٤ - **التاريخ الصغير**، تأليف: الإمام البخاري، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، الناشر: دار الوعي، مكتبة دار التراث، حلب، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٣٩٧هـ، ١٩٧٧م.

٦٥ - **المجروحين**، تأليف: أبي حاتم محمد بن حبان البستي، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، الناشر: دار الوعي، حلب.

٦٦ - **الضعفاء والمتروكين**، تأليف: أحمد بن شعيب أبي عبد الرحمن النسائي، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، الناشر: دار الوعي، حلب، الطبعة الأولى ١٣٦٩هـ.

٦٧ - **الجرح والتعديل**، تأليف: عبد الرحمن بن أبي حاتم محمد بن إدريس أبي محمد الرازي التميمي، الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى ١٢٧١هـ، ١٩٥٢م.

٦٨ - **الضعفاء الكبير**، تأليف: أبي جعفر محمد بن عمر بن موسى العقيلي، تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي، الناشر: دار المكتبة العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ، ١٩٨٤م.

٦٩ - **إرشاد طلاب الحقائق إلى معرفة سنن خير الخلائق ﷺ**، تأليف: الإمام النووي، الناشر: دار البشائر الإسلامية، تحقيق: نور الدين عتر، وطبعة مكتبة الإيمان بالمدينة المنورة.

٧٠ - **التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل**، تأليف: المعلمي اليماني، تحقيق: الشيخ الألباني، الناشر: مكتبة المعارف، السعودية.

٧١ - **اعتقاد أهل السنة في الصحابة**، تأليف: الدكتور محمد عبد الله الوهيبي، سلسلة تصدر عن مجلة البيان.

٧٢ - **أصول الرواية عند الشيعة الإمامية (عرض ونقد)**، تأليف: الدكتور عمر محمد عبد المنعم الفرماوي، الناشر: مكتبة جزيرة الورد، القاهرة، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ، ٢٠٠٠م.

٧٣ - **علوم الحديث أصيلها ومعاصرها**، تأليف: الدكتور محمد أبي الليث الخير آبادي، الناشر: دار الشاكر.

٧٤ - **طرق تخريج حديث رسول الله** ﷺ، للدكتور عبد المهدي عبد القادر، أستاذ الحديث وعلومه بجامعة الأزهر، الناشر: دار الإعتصام.

٧٥ - **طرق تخريج أقوال الصحابة والتابعين**، تأليف: الدكتور عبد المهدي عبد القادر، أستاذ الحديث وعلومه بجامعة الأزهر، الناشر: دار الإعتصام.

٧٦ - **كشف اللثام عن أسرار تخريج حديث سيد الأنام** ﷺ، تأليف: الدكتور عبد الموجود محمد عبد اللطيف، أستاذ الحديث وعلومه بجامعة الأزهر.

٧٧ - **تخريب لا تقريب**، تأليف: علي يحيى الحدادي، الطبعة الثانية ١٤٢٩هـ.

* * *



فهرس الكتاب

مقدمة الدكتور عبد الله شاكر الجنيدي ٥

مقدمة المؤلف ٩

خطة البحث ١٣

التمهيد

التعريف بالروافض) ١٩

أولاً: التعريف ٢١

ثانيا: أهم شخصيات الروافض ٢٤

ثالثًا: الأفكار والمعتقدات ٢٦

رابعًا: الانتشار ومواقع النفوذ ٣٠

الفصل الأول

نشأة علم الحديث بين أهل السنة والروافض ٣٣

المبحث الأول: نشأة علم الحديث عند أهل السنة ٣٥

المبحث الثاني: نشأة علم الحديث عند الروافض ٤٣

* * *

الفصل الثاني

مفهوم السنة عند الروافض ٥٧

١ - من أنكر إمامة أحد الأئمة الإثني عشر كفر بإجماع الرافضة ٦٢

٢ - الإمام معصوم كالنبي بإجماع الرافضة ٦٣
٣ - الأئمة يوحى إليهم، ويتلقون العلوم من الله، وهم مؤيدون بروح القدس ٦٤
٤ - طرق تلقي العلم عند الأئمة يكاد يضاهي، بل ضاهى ما يحصل لرسول الله ﷺ عند تلقيه للوحي من ربه ٦٤
٥ - اعتقاد أن هناك علمًا ووحيًا إلهيًّا مودعًا عند الأئمة المعصومين، ولا يظهر إلا عند الحاجة إليه ٦٥
٦ - قول الإمام كقول الله ورسوله ٧٠
٧ - بعض العناوين المتعلقة بالأئمة المعصومين عندهم ٧١
٨ - ردهم لمرويات الصحابة ٧٢
٩ - تلقيهم السنة عن (حكايات الرقاع) وما يسمونه بالتوقيعات الصادرة عن الإمام ٧٤

* * *

الفصل الثالث

تدوين السنة عند الروافض ٨٣
المبحث الأول: التدوين عند أهل السنة ٨٥
أولاً: السنة في العهد النبوي ٨٧
أ - الكتابة في حياة الرسول ﷺ ٨٧
ب - كتابة الحديث في حياة الرسول ﷺ ٨٨
- أحاديث النهي عن كتابة الحديث في حياة النبي ﷺ ٨٨
- أسباب النهي النبوي عن كتابة الحديث ٨٩
- أحاديث الإذن في كتابة الحديث في حياة النبي ﷺ ٩١

ثانيًا: السنة في عصر الصحابة ٩٣
١ - التشدد في أمر الرواية ٩٣
٢ - حفظ السنة في الصدور ٩٤
٣ - تدوين السنة في الصحف ٩٥
٤ - عمل الصحابة على نشر السنة بين الأجيال اللاحقة لهم ٩٦
ثالثًا: السنة في عصر التابعين ٩٦
رابعًا: السنة في عصر أتباع التابعين ومن بعدهم ٩٧
خامسًا: السنة في القرن الثالث الهجري ٩٨
المبحث الثاني: التدوين عند الروافض ١٠٠

الفصل الرابع

الكتب المعتمدة عند الروافض ١٠٥

المبحث الأول: الجوامع الثمانية ١٠٧
(أ) الجوامع المتقدمة: ١٠٨
الكتاب الأول: (الكافي) لأبي جعفر محمد بن يعقوب الكليني ١١٠
أولاً: التعريف بالمؤلف ١١٠
ثانيًا: التعريف بالكتاب ١١١
ثالثًا: عدد أحاديث الكتاب ١١٢
رابعًا: دأب الكليني في الإسناد ١١٢
خامسًا: منهج الكليني في الكتاب ١١٣
سادسًا: فهرس الكتاب ١١٤
تعليق مختصر ١١٤

سابعًا: شروح الكتاب ١١٥

ثامنًا: حواشي الكتاب ١١٦

تاسعًا: دراسات حول الكتاب ١١٦

عاشرًا: طبعات الكتاب ١١٧

الكتاب الثاني: (من لا يحضره الفقيه) لابن بابويه القمي ١١٧

أولاً: التعريف بالمؤلف ١١٧

ثانيًا: التعريف بالكتاب ١١٨

ثالثًا: عدد أحاديث الكتاب ١١٨

رابعًا: دأب المؤلف في الإسناد ١١٩

خامسًا: منهج المؤلف في الكتاب وسبب تأليفه له ١١٩

سادسًا: فهرس الكتاب ١٢٠

سابعًا: طبعات الكتاب ٢١

تعليق مختصر ١٢١

الكتاب الثالث: (تهذيب الأحكام في شرح المقنعة) لأبي جعفر الطوسي ١٢٢

أولاً: التعريف بالمؤلف ١٢٢

ثانيًا: التعريف بالكتاب ١٢٢

ثالثًا: عدد أحاديث الكتاب ١٢٣

رابعًا: دأب المؤلف في الإسناد ١٢٣

خامسًا: سبب تأليف الكتاب ١٢٤

سادسًا: فهرس الكتاب ١٢٥

تعليق مختصر ١٢٦

سابعًا: طبعات الكتاب ١٢٨

الكتاب الرابع: (الاستبصار فيما اختلف فيه من الأخبار) لأبي جعفر الطوسي .. ١٢٨

أولاً: التعريف بالمؤلف ١٢٨

ثانيًا: التعريف بالكتاب ١٢٨

ثالثًا: دأب المؤلف في الإسناد ١٢٩

رابعًا: عدد أحاديث الكتاب ١٢٩

خامسًا: طبعات الكتاب ١٣٠

(ب) الجوامع المتأخرة: ١٣٠

الكتاب الأول: (بحار الأنوار الجامعة لدرر أخبار الأئمة الأطهار)

لمحمد باقر المجلسي ١٣٠

أولاً: التعريف بالمؤلف ١٣٠

ثانيًا: التعريف بالكتاب ١٣١

ثالثًا: فهرس الكتاب ١٣٢

رابعًا: طبعات الكتاب ١٣٣

خامسًا: بعض ضلالات (بحار الأنوار) ١٣٣

الكتاب الثاني: (وسائل الشيعة إلى تحصيل مسائل الشريعة)

لمحمد بن الحسن الحر العاملي ١٣٦

أولاً: التعريف بالمؤلف ١٣٦

ثانيًا: التعريف بالكتاب ١٣٦

ثالثًا: عدد أحاديث الكتاب ١٣٧

رابعًا: منهج المؤلف في الكتاب ١٣٧

خامسًا: طبعات الكتاب ١٣٨
الكتاب الثالث: (الوافي) لمحسن الكاشاني ١٣٩
أولاً: التعريف بالمؤلف ١٣٩
ثانيًا: التعريف بالكتاب ١٣٩
ثالثًا: عدد أحاديث الكتاب ١٣٩
رابعًا: فهرس الكتاب ١٤٠
خامسًا: طبعات الكتاب ١٤٠
الكتاب الرابع: (مستدرك الوسائل ومستنبط المسائل) لحسين النوري الطبرسي ... ١٤٠
أولاً: التعريف بالمؤلف ١٤٠
ثانيًا: التعريف بالكتاب ١٤١
ثالثًا: عدد أحاديث الكتاب ١٤٢
رابعًا: طبعات الكتاب ١٤٢
المبحث الثاني: ملاحظات عامة مختصرة على الجوامع الثمانية ١٤٤
المبحث الثالث: دراسة مختصرة لكتاب (الكافي) أعظم كتب الروافض ١٥٨
أولاً: ما يتعلق بأحوال الروايات ١٥٨
أ - ما ورد فيه من الكفر والشرك ١٥٩
ب - ما ورد فيه من الخرافات ١٦٣
ج - تعارض روايات (الكافي) مع القرآن الكريم ١٦٧
ثانيًا: ما يتعلق بأحوال الرواة ١٧٥
المبحث الرابع: الأصول الأربعمائة ١٨٦

* * *

الفصل الخامس

مراتب الحديث عند الروافض ١٩٣

المبحث الأول: مراتب الحديث عند الإخباريين من الروافض ١٩٧

المبحث الثاني: مراتب الحديث عند الأصوليين من الروافض ٢٠١

أولاً: المتواتر ٢٠١

- تعريف المتواتر لغة واصطلاحًا ٢٠١

- شروط المتواتر ٢٠٢

- أقسام المتواتر ٢٠٣

ثانيًا: أخبار الآحاد ٢٠٤

أ - الصحيح ٢٠٤

ب - الحسن ٢٠٧

ج - الموثق ٢٠٩

د - الضعيف ٢١٠

* * *

الفصل السادس

الإسناد وأهميته ٢١٣

المبحث الأول: تعريف السند والمتن ٢١٥

المبحث الثاني: أهمية الإسناد وعناية علماء أهل السنة به ٢١٧

المبحث الثالث: الروافض والأسانيد ٢٢٢

* * *

الفصل السابع

عدالة الصحابة رضي الله عنهم ٢٢٩

المبحث الأول: عدالة الصحابة من القرآن الكريم ٢٣٤

المبحث الثاني: عدالة الصحابة من السنة المطهرة ٢٣٨

المبحث الثالث: دلالة إجماع الأمة على عدالة الصحابة ٢٤١

المبحث الرابع: عدالة الصحابة من كتب الروافض ٢٤٤

المبحث الخامس: موقف الروافض من الصحابة ٢٥٠

المبحث السادس: لوازم سب أو تكفير الصحابة رضي الله عنهم ٢٦٦

* * *

الفصل الثامن

التصحيح والتضعيف بين أهل السنة والروافض ٢٧١

المبحث الأول: التصحيح والتضعيف عند أهل السنة ٢٧٣

أولاً: نشأة الجرح والتعديل عند أهل السنة ٢٧٣

المرحلة الأولى: عهد النبوة ٢٧٤

المرحلة الثانية: عهد كبار الصحابة ٢٧٤

المرحلة الثالثة: عهد صغار الصحابة ومن بعدهم من التابعين ٢٧٥

المرحلة الرابعة: عهد أواخر عهد التابعين وعهد كبار أتباع التابعين ٢٧٧

المرحلة الخامسة: مرحلة التصنيف والتدوين ٢٧٨

ثانيا: منهج التصحيح والتضعيف عند أهل السنة ٢٨١

النقطة الأولى: تقسيم أهل السنة الحديث إلى صحيح وحسن وضعيف ... ٢٨١

النقطة الثانية: العدالة والضبط: ٢٨٤
أ - العدالة ٢٨٧
- محترزات العدالة: ٢٨٧
١ - رواية الكافر ٢٨٨
٢ - رواية الصبي ٢٨٩
٣ - رواية الفاسق ٢٨٩
٤ - رواية المبتدع ٢٩٠
٥ - رواية الكاذب في أحاديث الناس ٢٩٢
٦ - رواية التائب من الكذب في أحاديث الرسول ﷺ ٢٩٢
٧ - رواية من أخذ على الحديث أجرًا ٢٩٣
٨ - رواية المجهول ٢٩٤
- ثبوت العدالة ٢٩٥
- عدالة الصحابة ٢٩٧
ب - الضبط ٢٩٧
- أقسام الضبط ٢٩٩
- ثبوت الضبط ومعرفته ٢٩٩
النقطة الثالثة: الجرح والتعديل ٣٠٠
- مراتب التعديل وألفاظها ٣٠١
- حكم هذه المراتب ٣٠١
- مراتب الجرح وألفاظها ٣٠١

- حكم هذه المراتب ٣٠٢

النقطة الرابعة: علم العلل ٣٠٢

المبحث الثاني: التصحيح والتضعيف عند الروافض ٣٠٥

أولاً: نشأة الجرح والتعديل عند الروافض ٣٠٥

ثانيًا: منهج التصحيح والتضعيف عند الروافض ٣٠٩

ثالثًا: التصحيح والتضعيف عند جعفر السبحاني - شيخ الروافض المعاصر - والرد عليه ٣٢٨

السبحاني وتمحيص السنة ٣٢٨

الرد على شبهة السبحاني (اتهامه للمحدثين بعدم نقد المتن): ٣٣٧

نقد المتن في عصر الصحابة ٣٣٨

من أمثلة نقد المتن في عصر الصحابة ٣٣٩

نقد المتن في عصر التابعين ٣٤٠

من أمثلة نقد المتن في عصر التابعين ٣٤٠

نقد المتن في عصر أتباع التابعين ٣٤٠

من أمثلة نقد المتن في عصر أتباع التابعين ٣٤١

المقاييس التي وضعت لنقد المتن ٣٤٢

مقاييس النقد عند الصحابة ٣٤٢

١ - عرض الحديث على القرآن الكريم ٣٤٢

٢ - عرض السنة بعضها على بعض ٣٤٢

٣ - النظر العقلي ٣٤٤

مقاييس النقد عند المحدثين ٣٤٥

١ - عرض الحديث على القرآن الكريم ٣٤٦

٢ - عرض السنة بعضها على بعض ٣٤٧

٣ - عرض الحديث على المعلوم من التاريخ ٣٤٩

٤ - اشتمال الحديث على أمر مستحيل ٣٤٩

المبحث الثالث: مقارنة موجزة بين كتب أهل السنة والروافض في الجرح والتعديل والتصحيح والتضعيف ٣٥١

* * *

الفصل التاسع

شكوى أهل البيت من كثرة الكذابين عليهم ممن يدَّعون التشيع ٣٦١

* * *

الفصل العاشر

أحوال رواة الروافض ٣٦٩

المبحث الأول: رواة الروافض المطعون فيهم من كتب الرجال المعتمدة عندهم ٣٧١

١ - الرواة الملعونون في كتب الرجال الشيعية ٣٧٥

٢ - الرواة الكذابون في كتب الرجال الشيعية ٣٧٨

٣ - الرواة الواقفية في كتب الرجال الشيعية ٣٨٤

٤ - الرواة الفطحية في كتب الرجال الشيعية ٣٨٨

٥ - الرواة الخطابية في كتب الرجال الشيعية ٣٩١

٦ - الرواة الناوسية في كتب الرجال الشيعية ٣٩١

٧ - الرواة الذين يتعاطون المسكرات في كتب الرجال الشيعية ٣٩٢

٨ - الرواة الغير موثوق بهم في كتب الرجال الشيعية ٣٩٣
٩ - أوثق رواة الشيعة (أصحاب الإجماع) ٣٩٧
المبحث الثاني: تفصيل القول في بعض رجال الروافض من كتب
الرجال المعتمدة عندهم ٤٠٤
أولاً: مِنْ أوثق رجال الروافض ٤٠٤
١ - زرارة بن أعين ٤٠٦
٢ - أبو بصير ليث بن البختري المرادي ٤١٥
٣ - محمد بن مسلم بن رباح الثقفي ٤١٨
٤ - بريد بن معاوية أبو القاسم العجلي ٤٢١
ثانيًا: من تميز بكثرة الرواية عن الأئمة (جابر الجعفي) ٤٢١
المبحث الثالث: الرواة المجهولون في كتب الروافض ٤٢٦
أولاً: (عن رجل عن) ٤٢٦
ثانيًا: (عمن ذكره عن) ٤٢٧
ثالثًا: (عن رجال شتى عن) ٤٢٧
رابعًا: (أخبرنا جماعة عن) ٤٢٧
خامسًا: (عن بعضهم عن) ٤٢٨
سادسًا: (عدة من أصحابنا) ٤٢٨
سابعًا: (عن بعض أصحابه عن) ٤٣٠
ثامنًا: (عن غير واحد عن) ٤٣٠
تاسعًا: (عمن أخبره عن) ٤٣١
أهم المراجع ٤٣٣
فهرس الكتاب ٤٥٣

* * *